منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
دار الأمان
منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING
دار الأمان

د. هدى صلاح رشيد

تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب



قضايا لسانية

د. هدى صلاح رشيد

تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب

د. هدى صلاح رشيد
• كاتبة من العراق

فشهد العالم منذ بدء القرن العشرين نشاطاً فكرياً متسارع الخطى في جميع ميادينه العلمية والإنسانية، وقد كان للعلوم اللسانية نصيب كبير من ذلك النشاط؛ إذْ تطور البحث اللساني عند الغرب تطوراً ملحوظاً في سعيهم من أجل الكشف عن قوانين اللغة وآليات عملها، فاستعانوا من أجل تحقيق ذلك بعلوم لغوية وأخرى غير لغوية، وأضحت اللسانيات ضرباً جديداً من الدراسات اللغوية لاتقتصر على لغة دون غيرها.فالخطاب اللساني وآلياته المنهجية بات يشكل سمة البحث المعاصر، وخصوصية النظر العلمي الحديث، في حل إشكالية المعرفة وانعكاساتها على الدرس اللغوي.

إنْ اللسانيات التي عُدّت هبة العالم الغربي ومَعْلماً من معالم الحداثة منذ أن أوقد سوسير مشعلها وصبَّ مَنْ بعده الزيت عليها؛ لم تكن منجزاً مُنْبَتّ الجذور عن الماضي؛ لأنَّ النشاط اللغوي الذي يجعل الظاهرة اللغوية موضوعاً له كان معروفاً في سياق التحول التأريخي للنشاط الفكري الإنساني عبر الأزمنة المختلفة.

فترات الأمم السابقة غني بالدراسات والتحليلات للظاهرة اللغوية .

إننا في الوقت الذي نقرّ فيه للغرب بما قدّمه في هذا المجال من إنجاز حضاري عالمي إلا أننا في الوقت نفسه نذهب إلى القول بأنّ هذا الإنجاز لايمكن أن يكون من بدع الغرب مادام الفكر اللغوي قد شغل الأمم والحضارات قديماً وحديثاً.

وحتى لا تبقى اللسانيات علماً أجنبياً لايتعدى دورنا فيه حدود الترجمة والنقل وترديد ما جاء على لسان هؤلاء من أفكار ونظريات تبدو لأول وهلة – للقارئ المبتدئ – وكأنّها علماً غريباً عن لغتنا وبيئتنا؛ من أجل ذلك صار لزاماً علينا أن نبحث عن أصول هذا العلم في الدرس اللغوي العربي، ولاسيما أنّ هناك خيوطاً قد ظهرت في الدرس اللغوي العربي يمكن أن تتابع ويُبنى على أساسها نظرة جديدة لما وصل إلينا من نظريات لسانية غربية نعيد من خلالها قراءتنا للتراث.

تحاول هذه الدراسة عرض أهم ما أنجزه الفكر اللساني الغربي من نظريات كان لها صدى مهم ومؤثر في العالم أجمع، ومن ثَمّ محاولة النظر إلى هذا المنجز نظرة تأصيلية تبين الأصول العربية القُدْمى لهذه الأفكار والنظريات ما أمكننا إلى ذلك سبيلاً مستندين إلى حقائق تاريخية مدعمة بالنصوص، أمدتنا بها التركة اللغوية التي تمثل الجهود الفكرية التي وضعها العلماء العرب القدماء بين أيدينا.


9 786140 212275

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING
editions.difaf@gmail.com

دار الأمان
الرباط

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
editions.elikhtilef@gmail.com

جميع كتبنا متوفرة في موقع نيل وفرات.كوم www.nwf.com - www.neelwafurat.com

تأصيل النظريات اللسانية
الحديثة في التراث اللغوي
عند العرب

طبع في لبنان

تأصيل النظريات اللسانية الحديثة في التراث اللغوي عند العرب

د. هدى صلاح رشيد

نظريات لسانية حديثة/جامعة تكريت

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef



منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING

الطبعة الأولى

1436 هـ - 2015 م

ردمك 978-614-02-1227-5

جميع الحقوق محفوظة



4، زنقة المامونية - الرباط - مقابل وزارة العدل
هاتف: 537723276 212+ - فاكس: 537200055 212+
البريد الإلكتروني: darelamane@menara. ma

منشورات الاختلاف
Editions El-Ikhtilef
149 شارع حسيبة بن بوعلي
الجزائر العاصمة - الجزائر
هاتف/فاكس: 21676179 213+
e-mail: editions. elikhtilef@gmail. com

منشورات ضفاف
DIFAF PUBLISHING
هاتف الرياض: 966509337722+
هاتف بيروت: 9613223227+
editions. difaf@gmail. com

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأيَّة وسيلة تصويرية أو الكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أيَّة وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي **الناشرين**

كلُّ أرضٍ جَبَلتْهَا الرّيح مِنْ طينٍ وَمَاء
يا عِراق جَبَلوكَ مِن دِمَاء الشهداء

إلى... اختي الشهيدة (إيمان) طيب اللّه ثراها

إلى كل مَنِ انتظر هذا العمل

منُذ أن لم يكن شيئاً مذكورا...

حتى استوى على سوقه...

اهدي ثمرة جهدي



المحتويات

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد..

فشهد العالم منذ بدء القرن العشرين نشاطاً فكرياً متسارع الخطى في جميع ميادينه العلمية والإنسانية، وقد كان للعلوم اللسانية نصيب كبير من ذلك النشاط؛ إذْ تطور البحث اللساني عند الغرب تطوراً ملحوظاً في سعيهم من أجل الكشف عن قوانين اللغة وآليات عملها، فاستعانوا من أجل تحقيق ذلك بعلوم لغوية وأخرى غير لغوية، وأضحت اللسانيات ضرباً جديداً من الدراسات اللغوية لاتقتصر على لغة دون غيرها، فالخطاب اللساني وآلياته المنهجية بات يشكل سمة البحث المعاصر، وخصوصية النظر العلمي الحديث، في حل إشكالية المعرفة وانعكاساتها على الدرس اللغوي.

إنَّ اللسانيات التي عُدَّت هِبة العالم الغربي ومَعْلماً من معالم الحداثة منذ أن أوقد سوسير مشعلها وصبَّ مَنْ بعده الزيت عليها؛ لم تكن منجزاً مُنْبَتَّ الجذور عن الماضي؛ لأنَّ النشاط اللغوي الذي يجعل الظاهرة اللغوية موضوعاً له كان معروفاً في سياق التحول التأريخي للنشاط الفكري الإنساني عبر الأزمنة المختلفة.

فتراث الأُمم السابقة غني بالدراسات والتحليلات للظاهرة اللغوية.

إننا في الوقت الذي نقرّ فيه للغرب بما قدَّمه في هذا المجال من إنجاز حضاري عالمي إلاَّ أننا في الوقت نفسه نذهب إلى القول بأنَّ هذا الإنجاز لايمكن أن يكون من بدع الغرب مادام الفكر اللغوي قد شغل الأمم والحضارات قديماً وحديثاً.

وحتى لاتبقى اللسانيات علماً أجنبياً لايتعدى دورنا فيه حدود الترجمة والنقل وترديد ما جاء على لسان هؤلاء من أفكار ونظريات تبدو لأول وهلة – للقارئ

المبتدئ- وكأنَّها علماً غريباً عن لغتنا وبيئتنا؛ من أجل ذلك صار لزاماً علينا أن نبحث عن أصول هذا العلم في الدرس اللغوي العربي، ولاسيما أنَّ هناك خيوطاً قد ظهرت في الدرس اللغوي العربي يمكن أن تتابع ويُبنى على أساسها نظرة جديدة لِمَا وصل إلينا من نظريات لسانية غربية نعيد من خلالها قراءتنا للتراث.

تحاول هذهِ الدراسة عرض أهم ما أنجزه الفكر اللساني الغربي من نظريات كان لها صدى مهم ومؤثر في العالم أجمع، ومن ثَمَّ محاولة النظر إلى هذا المنجز نظرة تأصيلية تبين الأصول العربية القُدْمى لهذهِ الأفكار والنظريات ما أمكننا إلى ذلك سبيلاً مستندين إلى حقائق تاريخية مدعمة بالنصوص، أمدتنا بها التركة اللغوية التي تمثل الجهود الفكرية التي وضعها العلماء العرب القدماء بين أيدينا.

ومن هنا سعينا للوصول إلى نتيجة عَمِلنا من أجل إثباتها؛ وهي القول إنَّ حداثة اللسانيات بنظرياتها ومناهجها وتوجهاتها، هي حداثة الرؤية والإطار النظري الذي عُرضت بهِ تلك النظريات، فوصلت إلينا بهوية أوروبية أو أمريكية، وأمَّا ما تحمله هذهِ النظريات من أفكار وآراء فإنَّ أغلبه لم يكن غائباً عن فكر القدماء.

ومن أجل تحقيق ما تقدم آنفاً سلكنا منهجاً يقوم على ما يأتي:

1- تناولنا عرض كل نظرية عرضاً مستقلاً يخضع - تقديماً وتأخيراً - لعامل الزمن ابتداء من أقدم نظرية وانتهاءً بأحدثها تبعاً لتأريخ ظهورها.

2- التقديم لكل فصل بمدخل نظري يعطي صورة واضحة عن النظرية الغربية وأهم الموضوعات التي عالجتها.

3- التعريف التأصيلي ببعض المفاهيم التي تحتاج إلى تعريف، فإنْ كان المفهوم قد طرقه الباحثون قبلي اكتفيت بالإحالة على المصادر لتجنب التكرار.

4- من حيث الدرس اللساني الغربي فغالباً ما نُرجِعُ الفكرة أو النظرية إلى أقدم تاريخ لظهورها، لذا غالباً ما نحيل الفكرة إلى سوسير - بعد أن

تبين لنا أن أغلب النظريات قد استقت من أفكاره ومبادئ نظريته – أو إلى أقدم من ذلك بحسب ما اطلعت عليه من مصادر.

5- كان كل فصل، بما اشتمل عليه من مباحث، يحمل في عنوانه المصطلح الغربي الذي استعملته النظرية الغربية، أي إننا استعملنا المصطلحات الغربية في محاولة لتتبعها في الدرس الغربي، ومن ثم التأصيل لها في الدرس اللغوي العربي من خلال تتبع المصطلحات المقابلة لها، وما استعمله القدماء للتعبير عن هذه المفاهيم ما اهتدينا إلى ذلك سبيلا.

6- كان المنهج الذي اخترناه في عرض الأفكار، هو عرض الفكرة في الدرس اللساني الغربي ثم التأصيل لها في الدرس اللغوي العربي متبعين المنهج الاستقلالي في العرض حيناً، وسالكين منهج العرض المدمج في كثير من الأحيان.

7- إنَّ تناولنا لمادة التراث اللغوي العربي، قائم على عدِّه كُلاً واحداً لا يتجزأ زمانياً، فقد تعاملنا معه على أنَّه مادة متجمعة متراكمة نفحصه ونكشف خباياه، فنبرز من خلاله نصيب التراث اللغوي العربي من إثراء الفكر اللساني الحديث.

وقد استوفيت عملي هذا في ستة فصول موزعة على أربعة وعشرين مبحثاً، تسبقها مقدمة وتمهيد وتقفوها خاتمة.

أمّا التمهيد **فكان مدخلا تعريفيا بالدراسات اللسانية**، تهيئة وتنشيطاً لفكر القارئ، فتناولنا فيه عرض ثلاثة مسائل، ممهدة لما يقفوها من نظريات، وهي:

أولاً: جذور الدرس اللساني عند العرب والغرب

ثانياً: منهج الدارسين في العودة إلى أصول التراث

ثالثاً: مسرد بالدراسات السابقة.

أمّا الفصل الأول فتناولنا فيه: النظرية التأريخية المقارنة، وقدّمنا له بمدخل يحمل عنوان: (**البيئة التي حفزت لظهور النظرية التأريخية المقارنة**).

وقد توزع هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

الأول: فكرة الأصل اللغوي.

الثاني: فكرة التطور اللغوي.

الثالث: فكرة الاقتراض اللغوي.

أمّا الفصل الثاني فتناولنا فيه: النظرية البنيوية

وقدّمنا له بمدخل يحمل عنوان: (**الانقلاب الفكري اللساني الذي أحدثته البنيوية الحديثة**). وقد توزع هذا الفصل على خمسة مباحث:

الأول: مفهوم البنيوية وفكرة البناء.

الثاني: فكرة الوصف.

الثالث: مسألة الشكل في البنيوية.

الرابع: ثنائية اللغة والكلام.

الخامس: فكرة القياس.

أمّا الفصل الثالث فتناولنا فيه: النظرية الوظيفية.

وقدّمنا له بمدخل يحمل عنوان: (**الاتجاه نحو تحليل المعنى الوظيفي للشكل اللغوي**).

وتوزع هذا الفصل على ثلاثة مباحث:

الأول: المنظور الوظيفي للغة.

الثاني: البحث الفونولوجي عند الوظيفيين.

الثالث: النحو عند الوظيفيين.

أمّا الفصل الرابع فتناولنا فيه: النظرية السلوكية التوزيعية.

وقدّمنا له بمدخل يحمل عنوان: (**اتجاه التحليل الشكلي بين المنهجين السلوكي والتوزيعي**). وتوزع على أربعة مباحث:

الأول: التفسير السلوكي للغة.

الثاني: السلوك التوزيعي للفونيم التركيبي.

الثالث: التحليل التوزيعي للمورفيم.

الرابع: النحو في ضوء التوزيع والموقعية.

أمّا الفصل الخامس فتناولنا فيه: النظرية السياقية وقدّمنا له بمدخل يحمل عنوان: (**النظرة الاجتماعية للغة**)، وتوزع على خمسة مباحث:

الأول: سياق الموقف.

الثاني: محورا العلاقة الأفقية (التركيبية) والعمودية (الاستبدالية).

الثالث: نظرية الرصف.

الرابع: نظرية النحو النظامي.

الخامس: التماسك النصي.

أمّا الفصل السادس فكان في: النظرية التوليدية التحويلية وقدّمنا له بمدخل يحمل عنوان: (**الانقلاب اللغوي في الفكر اللساني الأمريكي**)، وتوزع على أربعة مباحث:

الأول: الكفاية والأداء.

الثاني: وجها البنى التركيبية (السطحية والعميقة).

الثالث: قواعد التوليد وقواعد التحويل.

الرابع: القواعدية والمقبولية.

وأعقب ذلك كله خاتمة تم فيها إيجاز أهم النتائج المستقاة من هذه الدراسة.

ومع اعترافي بأنَّ جهدي قد قصر عن رغبتي المخلصة في اقتحام صرح التراث العربي بما فيه من سعة الموضوع وترامي الأطراف، فإنَّ هذه الدراسة المقدمة بين أيديكم ما هي إلاَّ محاولة جادة سعيت فيها إلى لفت الانتباه إلى المفاهيم التي طرحتها النظريات اللسانية الغربية الحديثة ومحاولة إيجاد الأصول لها في التراث اللغوي العربي، تأكيداً لقيمة ذلك التراث وتقليصاً للهوة التي يرى بعضهم أنَّها تفصلنا عن العلوم اللسانية الحديثة، وحسبي أني لم أحاول في كل ذلك إكراه التراث اللغوي العربي على أن أقحمه فيما ليس فيه.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص شكري وعظيم امتناني إلى الأستاذ المساعد الدكتور محمد ياس خضر الدوري فما كان هذا العمل إلا واحداً من ثمار غرسه فله مني كل التقدير والامتنان.

وأنهي هذه السطور بالرجاء من الله تعالى أن ينال عملي هذا رضاه وأن يلقى رضا أهل العلم وطلبته واستحسانهم إياه، وحسبي أني بذلت فيه قصارى جهدي و لم أمنَّ عليه بصحة أو وقت، كنت أود فيه أن ينزلني المنزلة التي قال عنها الإمام عبد القاهر الجرجاني: ((فإنّما استحققت الأجرة على الغوص وإخراج الدرّ، لا لأنَّ الدّر كان بك، واكتسى شرفه من جهتك، ولكن لمّا كان الوصول إليه صعباً وطلبه عسيراً ثم رُزقت ذلك وجب أن يجزل لك ويكبر صنيعك))[1]

الباحثة

(1) أسرار البلاغة 131

التمهيد

مدخل تعريفي بالدراسات اللسانية(*)

أولاً: جذور الدرس اللساني عند العرب والغرب:

إنَّ اعتناء الإنسان باللغة قديم جداً، فاللغة هي التي تحمل النتـــاج الفكـــري للأمم، وتعكس كثيراً من عاداتها وأعرافها وتقاليدها، وهي الأقدر على الخلود لمـــا تملكه من نظام يمكن من خلاله رصد أي انحراف وتقويمه؛ بما يبقي على نقاء اللغة ويوسع دائرتها كي تعبر عن حاجات أصحابها.

لذا فـــ ((الحديث عن اللسانيات لايمكن فهمه إلاَّ في الإطار التاريخي للبحث اللغوي الإنساني والشروط المعرفية العامة التي أنتجته، أي في ضـــوء الممارســـات اللغوية السابقة))[1]، ولاسيما إذا علمنا أن الظاهرة اللغوية قد شغلت المفكـــرين والفلاسفة منذ زمن بعيد ((قد يرجع إلى وقت أن أخذت الجماعات البشـــرية في الكلام، ثمَّ دقَّ نسبياً بعد نشأة الكتابة))[2].

وهذا ما التقت فيه الحضارات القديمة والحديثة على حـــدٍّ ســـواء، ولكـــن ((الفرق بين الدراسات القديمة والحديثة هو فرق في المدخل أو في أسلوب معالجـــة اللغة، وهذا لايعني بأي [كذا: بأية] حال من الأحوال أن جميع الدراسات القديمـــة عديمة القيمة؛ بل في الواقع أنَّ لبعضها قيمة كبيرة للغاية لا زلنا نفيد منها ونعتمـــد عليها حتى الآن))[3].

(*) ليس من غايتنا هنا أن نعرض بالتفصيل للجهود اللغوية التي قام بها العرب أو الغـــرب؛ وإنما غرضنا إعطاء صورة موجزة عن قِدَم الدرس اللساني عند العرب وتتبـــع تـــاريخ البحث اللساني في الحضارات وصولاً إلى العصر الحديث، فليس هذا الموضوع مقصوداً لذاته، وإنَّما هدفه فتح ابواب ما يتلوه من أفكار شرعت فصول هذهِ الدراسة بتناولها.

(1) في اللسانيات العامة: 100.

(2) علم اللغة- مقدمة للقارئ العربـــي: 317.

(3) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 95.

ويستطيع الباحث اللساني أن يقف على هذا ويتعقبه عبر مراحل العطاء الفكري، وتاريخ هذا العطاء في الحضارات القديمة والحديثة، لذا سنكتفي بإشارات سريعة إليها، وعلى سبيل التنويه والذكر لا الجمع والحصر، مراعين في ذلك التسلسل الزمني (التأريخي) لتلك الحضارات.

فبالنسبة للحضارات القديمة كالمصرية والسومرية والآشورية، فلم يُعثر في آثار تلك الحضارات على جهد لساني إلاَّ ماوُجِدَ من نقوش تدل على وجود المعاجم والمترجمين؛ وهذا يحمل إشارات دالة على إدراك أهمية اللغة المشتركة لوحدة المجتمع منذ زمن مبكر[1]، وإن لم تكن – تلك الإشارات – تحمل طابعاً علمياً يدل على الدراسة العلمية للغة، و لم تصل إلينا أية دراسة علمية للغة قبل القرن الرابع الميلادي، وما وصل إلينا بعد هذا القرن من دراسات كانت لغرض ديني بحت، فكل نشاط لساني– هذهِ الحقبة– إنّما هو مدفوع بدافع قدسي مرتبط بالدين والعقيدة، ولاسيما أنَّ الاعتناء بالدرس اللساني قد نشط في المجتمعات التي كانت لغاهما تحمل علاقة مباشرة بالدين ((كما كان الحال بالنسبة للغة السنسكريتية في الهند، واليونانية واللاتينية في أوربا، والعربية في البلاد العربية))[2].

ففي الحضارة الهندية ظهر اعتناء بدراسة اللغة، وقدَّم الهنود عطاءً متميزاً في دراسة السنسكريتية، إذ ((نذر بانيني نفسه لتثبيت نماذج اللغة السنسكريتية القديمة، وهي التي اشتهرت طويلاً بأنَّها وسيلة التعبير عن الثقافة الهندية في ذروة عظمتها وثرائها))[3].

ووصف بانيني في كتابه (الأقسام الثمانية) نظام اللغة السنسكريتية الصوتي وتركيبها الصرفي والنحوي وصفاً دقيقاً بهدف ديني واضح، إذْ ارتبطت هذهِ اللغة بالكتاب المقدس عندهم (الفيدا)، فكانت عنايتهم باللغة وسيلة تمكنهم من تفسير كتابهم، والإحاطة بمعانيه والوقوف على دقائقه، ومن ثم الحفاظ على نصوصه الدينية من تأثير الزمن والفساد اللهجي[4].

---

(1) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 95.
(2) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 95.
(3) اتجاهات البحث اللساني: 22، وينظر: البحث اللغوي عند العرب: 43.
(4) ينظر: البحث اللغوي عند العرب: 45، وفصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين: 38 ومدخل إلى المدارس اللسانية: 13.

أما الدرس اللساني في الحضارة اليونانية، ونعني بهم (الأغريق والرومان) فقد كان لهذهِ الحضارة رصيد معرفي هائل كشفوا من خلاله عن طبيعة النظام اللغوي اللاتيني، وقاموا ببحوث لغوية في اتجاهات كثيرة، وكانوا ((أول مَن اهتم من الأوربيين بالدراسة المنضبطة للنصوص المدونة، وبتثبيت المعايير الخاصة بلغة ثقافتهم))[1].

والبحث اللغوي عندهم ارتبط بالفلسفة، ولاسيما أنَّ معظم الذين بحثوا اللغة آنذاك هم من الفلاسفة والمنظرين أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو، لذا اتسم البحث اللغوي عندهم بالتجريد[2]، وشغلت تفكيرهم قضايا فلسفية تتعلق بنشأة اللغة وطبيعة العلاقة بين الألفاظ وما تدل عليه، فنتج عن ذلك نظريتا الاصطلاح والتوقيف[3].

وعلى كل حال فقد اتسم البحث اللغوي عند الأغريق والرومان بسمتين هما:[4]

1- وضعهم قواعد للغة التي لم تكن مستعملة في ذلك الحين، وهي ما اصطلح عليها (اللغة المعيارية القواعدية) التي كانت مستعملة في زمن سابق، وأخيراً فهي تصف نظام قواعد لغة غير مستعملة.
2- عدم عنايتهم بلغة غير لغتهم، فعلى الرغم من ((أنَّ اليونانيين كانوا على وعي بأنَّ هناك لغات غير الاغريقية... فإنهم كانوا يرون أنَّ لغتهم أتم اللغات وأحسنها، وأنَّ ما عداها قد وسموها بلغة البرابرة))[5] وهذا يدل على مدى إنكارهم للغة غير لغتهم.

أمّا في الحضارة العربية، فإنَّ الدرس اللساني لم يظهر إلاَّ خدمة للقرآن، ولمقاومة اللحن الذي شاع على الألسن بعد دخول أقوام من الأعاجم الإسلام،

(1) اتجاهات البحث اللساني: 9.
(2) ينظر: البحث اللغوي عند العرب: 46.
(3) ينظر: المصدر نفسه، والصفحة نفسها، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 79، واتجاهات البحث اللساني: 9.
(4) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 79.
(5) فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين: 43.

يقول ابن خلدون: ((لّما فسدت ملكة اللسان العربـــي في الحركات المسماة- عند أهل النحو- بالإعراب... ثم استمر ذلك الفساد بملابسة العجم ومخالطتهم حـــتى تأدئ الفساد إلى موضوعات الألفاظ فاستُعمِل كثيراً من كلام العـــرب في غـــير موضوعه عندهم، ميلاً مع هجنة المتعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتابة والتدوين، خشية الدروس، وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث، فشمر كثير من أئمة اللسان لذلك، وأملوا فيـــه الدواوين))[1].

وهذا يدعونا إلى القول إنَّ النشاط اللغوي لم يظهر عند العرب علـــى نحـــو علمي منظم إلاَّ بعد الإسلام، وذلك بحكم طبيعة النص الديني الذي كان يدعوهم إلى التفكر والتأمل فلم ينتهِ بهم النظر إلى ((درس شمولي كوني فحسب، بل قادهم النظر أيضاً إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية، ممـــا لم تهتـــدِ إليـــه البشرية إلاَّ مؤخراً))[2].

و لم يُؤثر عن العرب درس لغوي منهجي مـــنظم في القـــرن الأول لظهـــور الإسلام، وأغلب ما وصل لايعدو أن يكون تأملات نحوية ونقاشات لغوية لم يكن همها اللغة لذاتها بقدر ما كان غرضها الأساسي خدمة النص القرآني، ومن ذلـــك محاولة ابن عباس (رضي الله عنه) جمع الكلمات الغريبة في القرآن وشرحها، فضلاً عن محاولة أبـــي الاسود في ضبط لغة المصحف[3].

لقد نشطت الحركة اللغوية عند العرب في مجالات اللغة كافة خدمة للـــنص الديني، وانطلق كبار أئمة اللغة لجمع المادة اللغويـــة، فـــ ((تركـــوا المدينـــة، ولازموا العرب في بواديهم، يسمعون ما يتكلم به العربـــي، ويرصـــدون مخـــارج الأصوات من فيه، ويصفون كيفية نطقه، فيســـجلون ذلـــك كلـــه في رســـائل وكتب))[4].

---

(1) المقدمة: 455.
(2) مباحث تأسيسية في اللسانيات: 27.
(3) ينظر: الحلقة المفقودة في تاريخ النحو: 22.
(4) مباحث في علم اللغة واللسانيات: 197.

وكان بدء التأليف اللغوي يسير على نحو عشوائي مختلط متداخل في غيره من فروع الدراسات اللغوية وغير اللغوية، وعلى شكل مواد لغوية متداخلة الموضوعات والمسائل، ومن ثَمَّ أخذ البحث اللغوي ينحل من عشوائيته شيئاً فشيئاً ليصل إلى أوج تقدمه المنهجي المنظم بعد أن اتجه هؤلاء- في مراحل متقدمة من البحث- إلى تبويب المادة اللغوية وتصنيفها وتقسيمها، فكان من نتائج ذلك ((وجود النحو العربي، وقواعد اللسان، والأساليب البيانية، والصور البلاغية وأساسيات فصاحة التراكيب، والألفاظ وتنقية المفردات العربية مما داخلها من الأعجمي والغريب))[1].

ولم يقتصر البحث اللساني عند العرب القدماء على بحث قوانين اللغة بوصفها علماً تقنياً يقدم القواعد (الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية) التي تعصم اللسان والقلم من الزلل والخطأ، ولم يقتصر البحث كذلك على وصف اللغة على نحو شبيه بمنهج بانيني، بل إنَّهم – فضلاً عن ذلك – شاركوا في الجدل الفلسفي الدائر حول مسألة نشأة اللغة بين نظريتي التوقيف والاصطلاح[2]، وعلى نحو شبيه بموقف فلاسفة الإغريق واليونان.

وهكذا انطلق الدرس اللساني عند العرب بدافع ديني من حرص المسلمين على صون القرآن من اللحن فنشأت بذلك مؤلفات خاصة بالنقط والشكل، وظهرت الدراسات الخاصة بتفسير معانيه وتوضيحها ثم توسعت هذهِ الدراسات حتى أخذت تبتعد عن هذا الميدان وصارت اللغة تُطلب لذاتها، يؤلف فيها الكتب المستقلة، فكان القرآن الكريم فاتحاً لعلوم العربية للدخول في ميدان التأليف، ولتحقيق ذلك وضع بين أيدي الباحثين أكثر من منهج يسلكونه لخدمة هذهِ اللغة، وعلى نحو لايكاد ينفصل عن الغرض الديني من قريب أو من بعيد.

أمّا في أوربا خلال (العصور الوسطى) فقد جمدت البحوث اللغوية أو كادت على دراسة اللغتين اليونانية واللاتينية، وظهرت في تلك الآونة موجة المقارنات اللغوية، ولاسيما بعد اكتشاف اللغة السنسكريتية على يد السير وليم جونز،

(1) مباحث في علم اللغة واللسانيات: 197.

(2) ينظر: الخصائص: 1/50-51.

الذي عُدَّ أهم حدث خلال تلك الحقبة فنشطت حركة المقارنة اللغوية بين هـذهِ اللغة المكتشفة وبين اليونانية واللاتينية للوقوف على العلاقة بينهما[1].

فكان ذلك إيذاناً بظهور عهد جديد من الدراسات اللغوية، نجيز لأنفسنا أن نطلق عليه (عهد المقارنات اللغوية) فشُغل الباحثين مسألة المقارنة بـين اللغـات والبحث في تاريخها وتطورها عبر العصور.

ووصلت هذه الدراسات إلى قمة إزدهارها في القرن التاسع عشر فتكللـت ببحث مسألة (اللغة الأم) وتقسيم اللغات إلى فصائل[2]، بلحظ ما بينها من أوجه اتفاق أو أوجه تباين، وكانت اللغة السنسكريتية تحتل موقـع الموجـه في هـذهِ المقارنات، ومن ثَمَّ سيطرت هذه اللغة على كل المقارنات اللغوية، يقول مـاكس مولر: ((إنَّ السنسكريتية هي الأساس الوحيد لفقه اللغة المقارن، وسـوف تبقـى المرشد الوحيد الصحيح لهذا العلم))[3].

وما أن أطلَّ القرن العشرون حتى شهدت الساحة اللسانية ولادة فكر حديث ونظرة جديدة للغة نبذت ما كان سائداً آنذاك من دراسات مقارنة أو تأريخيـة، لتقود ثورة فكرية بزعامة رائد اللسانيات الحديثة دي سوسير إذْ عُـدَّت أفكـاره فتحاً جديداً، حين دعا إلى دراسة اللغة لذاتها وأجلها، فبدأ عهد لساني جديد ركز فيه الباحثون في الدراسات الوصفية التي تصف النظام اللغوي بعيـداً عـن تـأثير التطور والتاريخ والمؤثرات الاجتماعية والتربوية والنفسية وكل العناصر الخارجيـة الأخرى.

وكان لهذا الفكر الذي قاده دي سوسير صدى فيمن جاء بعـده، فـاعتنوا بأفكاره وناقشوها وردوا عليها، وعارضوها في بعض الأحيان، فكانت نتيجة ذلك أن تشعب هذا الاتجاه اللساني الذي قاده سوسير ليفتح آفاق الفكر اللساني المعاصر لنظريات جديدة استقت مبادئها من محاضراته، فتوزع ما أسسه علـى مـذاهب ذهنية مختلفة تتباين بعضها عن بعض في المنهج وفي طريقة التفكير.

---

(1) ينظر: علم اللغة-مقدمة للقارئ العربـي: 331.
(2) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 82.
(3) فقه اللغة في الكتب العربية: 16.

فمنهم من تبنى أفكار سوسير وطوَّرها، وآخر خرج عن منهجه، وثالث يوافق ويجمع بين ما طرحه وما طرحه غيره ليخرج من كل ذلك بنظرية لسانية مستقلة متجاوزة لسلبيات وقعت قبلها.

ويجمعهم- في الوقت نفسه-هدف واحد هو معالجة النظام اللساني والإجابة عن سؤال واحد هو: كيف تعمل اللغة؟.

ثانياً: - منهج الدارسين في العودة إلى أصول التراث:

اللسانيات علم حديث نسبياً إذْ إنَّ بدء انطلاقته الأولى كانت مع مطلع القرن العشرين و((لا أحد يمكن أن يشكك اليوم في الدور الهام [كذا: المهم] الذي تلعبه [كذا: تشكله] اللسانيات في ريادة مناهج البحث وإقامة أصول المعرفة))[1].

فاللسانيات تمثل بحق نافذة مفتوحة على العالم الغربي نطّلع من خلالها على ما قدِّمه الغرب للفكر من زيادات، وهي معرفة غربية ((تدخل في دائرة المعارف الحديثة، فلم تسلم من دائرة الصراع بين القدامة والحداثة، أو ما يعرف بالأصالة والمعاصرة))[2].

ولانعني بالحداثة هنا حداثة الاسم أو المسمى- ولاسيما إنّ الاسم الذي أطلق على هذا العلم عرفه العرب قديماً، فقد أطلق الفارابي اسم علوم اللسان على علوم اللغة[3]، وتابعه في ذلك ابن خلدون[4]- بل نعني بالحداثة هنا حداثة الرؤية والمنهج والإطار الذي لفَّ هذا العلم فوصل إلينا من البيئة الغربية بهوية أوربية أو أمريكية على الرغم من أنّ معظم الحقائق التي اشتمل عليها واحتواها كانت قد أقرها الواقع اللغوي العربي القديم منذ أزمان بعيدة ضاربة في القِدم حتى عُدّت من مسلماته الفكرية آنذاك.

---

(1) أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 95.

(2) اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 71.

(3) ينظر: احصاء العلوم: 45-47.

(4) ينظر: المقدمة: 453-459.

فالنظرية اللسانية ((بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكوّن مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير))[1].

وعملت النظرية اللسانية على تأسيس قوانين علمية تخص كل لغة من لغات العالم، ولايمكن أن تكون العربية بعيدة عن هذهِ القوانين لأنَّها ليست لغة معزولة عن العالم بل هي لغة حية تتبادل التأثر والتأثير مع سواها.

فحداثة النظرية الغربية لايعني أنها منفصلة عن التراث بل إنَّ العلاقة موجودة ((لابين التراث اللغوي العربي واللسانيات الحديثة فحسب، وإنما بين كل التراثات العالمية واللسانيات الحديثة، لأنَّه لايمكن للسانيات أن تكون علماً قائماً برأسه له استقلاليته وعلميته وشرعيته ما لم يستند إلى التراث اللغوي العربي، بله العالمي))[2].

وعلى هذا لايصح وضع فاصل زمني بين القديم والحديث ما دام البحث اللساني الحديث هو امتداد للقديم والنتاج الطبيعي له.

فالعودة إلى التراث هو ((من الأمور الهامة [كذا: المهمة] التي من شأنها أن تلتقي على المواضع العديدة، التي يلتقي فيها هذا التراث مع أحدث ما توصل إليه البحث))[3] في العصر الحديث.

وهذا ما أدركه الغرب فأخذوا يعكفون على دراسة ما خلفه لهم أسلافهم، فيؤسسون في ضوئه نظريات حديثة تعد النتاج الطبيعي لذلك القديم وإنْ بدا مخالفاً له بعض الشيء.

كما في (الألسنة الديكارتية) لتشومسكي التي عُدت مثالاً حياً لاعتناء العالم الغربي بالعودة إلى التراث[4]؛ لأنَّه المنبع الأصيل لانطلاقة كل جديد.

بل نسوغ لأنفسنا أن نمضي إلى أبعد من ذلك فنقول إنَّ كل نظرية لسانية ظهرت في العالم الغربي إنما هي مدينة للفكر التراثي الذي سبقها بشكل أو

---

(1) مدخل إلى المدارس اللسانية: 9.

(2) أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 119.

(3) أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب: 2.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 2، والتفكير اللساني في الحضارة العربية: 23-24.

بآخر، لأنّها إمّا أن تكون مكملة له أو مناقضة له، فهي بناء جديد على أثر بنـــاء شيّد قبله ولا يمكن أن تكون طفرة مسبوقة بعدم.

وهذا ما ينطبق على التراث العربـــي عامة بعدِّهِ جزءاً من التراث العـــالمي، ولاسيما إنَّ حضارة العرب إنّما هي حضارة الكلمة، حضارة النص، وقدَّم العرب جهوداً جبّارة في خدمة اللغة، والكشف عن أسرارها، ونظروا إلى كل جوانبـــها نظرة شاملة، فتوصلوا إلى أدق التفاصيل التي توصلت إليها النظريات اللسانية، بل انفردوا بمسائل نابعة من خصوصية لغتهم.

وهذا ما تفصح عنه الآثار العظيمة التي خلفوها لنا واضعين المعرفة بين أيدينا، حتى أصبحت آثارهم المحجة البيضاء للغة التي لاتخيب رجاء قاصديها.

صدر العرب في أعمالهم اللغوية عن هدفين استطاعوا من خلالهما الوصـــول إلى ما توصلت إليه النظرية اللسانية الحديثة ((أما أولهما فهو هدف ديني، يتمثـــل في خدمة الإسلام والمحافظة على كتاب الله.... ويرمي الهدف الثـــاني إلى إبـــراز (الهوية) العربية، وتجميع اللسن واللهجات المتفرقة وتوجيهها نحو مســـار واحـــد، يتمثل في لغة عامة مشتركة، تزيل الحـــدود والفـــوارق بـــين أفـــراد المجموعـــة العربية))[1].

انطلاقاً من هذين الهدفين راحوا يغوصون في أعماق اللغـــة، فتوصـــلوا إلى حقائق لم يصل إليها الغرب إلاّ حديثاً.

وهذا ما يعلي من شأن التفكير اللساني العربـــي القديم ومنَ ثَمَّ يعطي لمثـــل هذا التأصيل – الذي نسعى إليه– شرعيته، فعلى الرغم من التباين الـــذي أحـــاط بظروف نشأة الاعتناء باللغة بين الحضارتين العربية والغربية؛ فـــإنّ هـــذا التبـــاين لايعدم حقيقة وجود مفاهيم ومقاربات وظيفية بين البحث اللساني في الحضارتين، وهذا يعني وجود ثوابت عميقة تحكم الظواهر اللغوية، وهي ذات بعد مشترك بين الفكرين اللغويين، ومن ثمَّ يفند فكرة القطيعة الفكرية.

إقراراً لما تقدم بيانه فإنَّ مسألة التجاوز الفكري على حقوق العرب وجهدهم اللغوي مسألة ليست هينة، فالعطاء الفكري الأصيل الذي قدمه العرب تجاوز قروناً

(1) التفكير اللغوي بين القديم والجديد: 272.

تمخض عنها نتاج لغوي لايمكن السكوت عنه أو وضعه بين قوسين بعيـداً عـن النتاج الفكري الغربـي.

وهذا ما أدرك حقيقته بعض المستشرقين المنصفين قبل أن يدركه أبناء العربية أنفسهم ((فتناولوا تراثنا بالكشف والجمع والصون والتقديم والفهرست، ولم يقفوا منه عندها فيموت بين جدران المكتبات والمتاحف والجمعيات، وإنَّما عمـدوا إلى درسه وتحقيقه ونشره وترجمته والتصنيف فيه))[1].

ومن ثم جادت دراستهم في الربط بين التراث اللغـوي العربـي القـديم ونظريات البحث اللغوي الحديث، يقول برجشتراسر معرباً عـن الفائـدة مـن دراسة العربية والبحث فيها: ((النظر إلى اللسان العربـي من الوجهة التاريخية لـه فائدتان:

أولهما واضحة: وهي إكمال معرفة اللغة العربية وشؤونها، والأخرى: هـي التوصل إلى معرفة طرائق علم اللغة الغربـي على العموم بأسهل وجه، وذلك أن علم اللغة الغربـي له طرقات السؤال والبرهان بعيدة عـن تعلـيم اللغـات في المدارس))[2].

ويؤكد المستشرق الفرنسي هنري لوسل أن اللغة العربية والحضارة الإسلامية تزودان الدارس لهما بنظرة جديدة إلى العالم[3].

وراح بعضهم يثبت أن للتراث العربـي أوجه تفوّق كبيرة جداً أكثر مـن انتقاده، وهذا ما عبّر عنه فيفن لاو الذي يرى أنَّ التـراث اللغـوي العربـي ((صياغة سريعة بشكل غير عادي، أتبعها امتداد ثري وسريع على نحو مماثـل في كل حقول الدرس اللغوي: الأصوات والصرف والنحو والدلالة وفلسفة اللغة. لقد تطور الدرس اللغوي عند العرب في ستة قرون في اتجاه أكثر تجانساً مع اللغويـات الغربية فيما بعد النهضة منه مع لغويات القرون الوسطى في الغرب))[4].

---

(1) المستشرقون: 7/1.

(2) التطور النحوي للغة العربية: 8.

(3) مقال في جريدة لوموند الفرنسية 1964م، نقلاً عن: فلسفة اللغة، عثمان امين: 8-9.

(4) Language and its Students: the History of linguistics, 825.

وعلى هذا فالدراسات اللغوية عند العرب زخرت برصيد معرفي هائل له مكانته العلمية في الفكر اللساني المعاصر، وهذا ما أدركه الباحثون العرب المعاصرون، ليصدروا بعد سنوات طوال من البحث والدرس ما يسمى مشروع (لسانيات التراث) وهو اتجاه يمكن أن يعد إكراماً للجهود التي بذلها القدماء- فقد تركوا آثاراً لايستهان بها لها دورها الرائد في رفد الحركة الفكرية عامة- ويقوم على استرداد هذا التراث لبريقه، من خلال تسليط الضوء على مظاهر المعاصرة في التراث اللغوي العربي، ومن ثم تحقيق التواصل بين الماضي والحاضر، يقول الدكتور مصطفى غلفان: ((ومن غايات لسانيات التراث وأهدافها قراءة التصورات اللغوية القديمة، وتأويلها وفق ما وصل إليه البحث اللساني الحديث، والتوفيق بين نتائج الفكر اللغوي والنظريات اللسانية الحديثة، وبالتالي [كذا: ومن ثمَّ] إخراجها في حُله جديدة تبين قيمتها التاريخية والحضارية))[1].

إنَّ هذا الربط التأصيلي بين النظرية اللسانية الغربية والتراث اللغوي العربي لايزال بحاجة إلى جهود، لم يبذل العرب في هذا الجانب إلاَّ الشيء اليسير، وذلك لأنَّ هذا المشروع النهضوي لايخلو من الصعوبات، ومصدر الصعوبات يتأتى من أمرين:

1- ورود نظريات العرب متنوعة في خبايا التراث بمختلف أصنافه وأضربه:
2- عدم وجود فكر عربي حديث يستطيع أن يعيد هيكلة النظرية اللغوية العربية التراثية، ومن ثَّم يتمكن من وضع النظرية اللسانية الغربية الحديثة في إطار عربي واضح للقارئ.

ولكن هذا لايعدم الجهود الجبارة التي بذلها المفكرون العرب فأثبتوا بالأدلة والبراهين السبق العربي في هذا المجال، يقول الدكتور عبد الغفار حامد هلال: ((بحوث العرب... الأساس الذي بنى عليه الغربيون مستحدثاتهم في مختلف الدراسات اللغوية، وهي-إن نسبت إلى علماء الغرب في مظهرها الحالي - فإنّ الناظر في جوهرها، يلمح فيها الأصل العربي الذي نمت وتفرعت من جذوره والفضل- كما يقولون- لمن بدأ الطريق الشاق))[2].

---

(1) اللسانيات العربية الحديثة-دراسات نقدية: 92.
(2) علم اللغة بين القديم والحديث: 31-32.

وغاية لسانيات التراث- على ما تقدم بيانه- محاولة بـــث روح الحداثـــة في التراث اللغوي العربـــي، مؤكدة الهوية العربية، ومتحدية لروح العصر التي تقر أن التراث العربـــي تراث حي يحمل روح المعاصرة التي أثبتها سبقه للكثير من مبادئ وأسس النظريات اللسانية الحديثة.

ثالثاً: -مسرد بالدراسات السابقة

وتتمثل فيما أصدره المفكرون العرب المحدثون من مؤلفات وأبحاث تقـــرب وجهات النظر بين النظرية اللغوية العربية والنظريات اللســـانية الغربيـــة الحديثـــة بدعوى التلاقي الفكري أو السبق العربـــي، نذكر منها ما يأتي على سبيل الذكر لا الحصر:

ت	الباحث	عنوان الكتاب او البحث
1.	أحمد المتوكل	المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي عند العرب
2.	أحمد مطلوب	عبد القادر وسوسير
		مصطلح اللسانيات
3.	حافظ إسماعيل عليوي	اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة
4.	حسام البهنساوي	أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث
5.	خليل عمايرة	البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي
6.	رشيد العبيدي	الألسنية بين عبد القاهر الجرجاني والمحدثين
		العربية والبحث اللغوي المعاصر
		مباحث في علم اللغة واللسانيات
7.	ردة الطلحي	نظرية السياق
8.	عبد الرحمن ايوب	سيبويه والمذهب الشكلي
9.	عبد السلام المسدي	التفكير اللساني في الحضارة العربية
		العربية والإعراب
10.	عبده الراجحي	النحو العربـــي والدرس الحديث
11.	عبد المنعم خليل	نظرية السياق بين القدماء والمحدثين

12.	علي زوين	مناهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث
13.	فاضل الساقي	اقسام الكلام العربـــي من حيث الشكل والوظيفة
14.	كمال بشر	التفكير اللغوي بين القديم والجديد
15.	محمد رضا مبارك	ملامح لغوية تحويلية عند العرب
16.	محمد عبد العزيز عبد الدايم	النظرية اللغوية في التراث
17.	محمد عبد المطلب	النحو بين عبد القاهر وتشومسكي
18.	محمد محمد يونس علي	المعنى وظلال المعنى
		علم التخاطب الإسلامي
19.	محمود احمد نحلة	آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر
20.	مرتضى جواد باقر	مفهوم البنية التحتية بين جومسكي والدرس النحوي العربي
21.	مصطفى غلفان	اللسانيات العربية الحديثة – دراسات نقدية
22.	نعمة رحيم العزاوي	مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة.
23.	نهاد الموسى	نظرية النحو العربي
24.	نوزاد حسن أحمد	المنهج الوصفي في كتاب سيبويه
25.	ه هادي نهر	دراسات في اللسانيات – ثمار التجربة

لقد انطلق هؤلاء من إحساس قوي بأن كثيراً من الأنظار التي وجـــدوها في فكر المحدثين الغربيين، يوافق– في جوانب كثيرة منه– ما أمدنا به التراث العربـــي مصرحاً بهِ حيناً وصادراً عنه في كثير من الأحيان.

ولما كانت معظم جهود القدماء منكورة يغطي عليها جهلـــها أو تجاهلـــها عند قوم يأخذهم الزهو بحاضرهم لـــذا يـــرى الـــدكتور عبـــده الراجحـــي أنَّ ((الاتصال بالتراث من ناحية، والاتصال بالمنهج الحديث في تطوره الســـريع مـــن ناحية أخرى، واجب علمي، وواجب قـــومي، لاينبغـــي أن يكـــون في ذلـــك خلاف))[1].

(1) النحو العربـــي والدرس الحديث: 7، مقدمة المؤلف.

إنّ التراث العربـــي يمكن أن يجمع الأصول البنيوية والوظيفيـــة والســـلوكية والتوليدية.. الخ من غير أن يوقعنا ذلك في مفارقة منهجية ومغالطـــة موضـــوعية، وعِلّة ذلك إنّ هذا التراث يعد مدونة متنوعة وغزيرة، إذ إنّ ما خلفه لنا القدماء لم يكن نتاج مرحلة من مراحل الفكر الإنساني؛ بل نتاج مراحل تفاعلت مع بعضها عبر قرون فقدمت اسهاماً حضارياً هو حصيلة من تلك المخاضات المرحلية.

الفصل الأول

النظرية التاريخية المقارنة

مدخل: البيئة التي حفزت لظهور النظرية التاريخية المقارنة

المبحث الأول: فكرة الأصل اللغوي

المبحث الثاني: فكرة التطور اللغوي

المبحث الثالث: فكرة الاقتراض اللغوي

البيئة التي حفزت لظهور النظرية التاريخية المقارنة

تعد النظرية التاريخية المقارنة، أقدم ما عرفه البحث اللساني الغربي، وقد كان وراء ظهورها عوامل مستقاة من روح العصر آنذاك.

إذ شغلت ظاهرة تقسيم اللغات على فصائل الفكر الغربي منذ القرن التاسع عشر أو قبل ذلك بزمن يسير، تاثراً بالاتجاه الفكري السائد في أوربا، فقد ((كانت الطريقة الإنثرولوجية العنصرية التي تراعي صلة النسب بين الشعوب أقدم ظهوراً لدى الباحثين الأوربيين))[1].

ويمكن أن نلمس ذلك بشكل لافت للنظر عبر مؤلفاتهم في تلك الحقبة، من مثل (الكلام واللغات) لهمبورج، و(لغات العالم) لانطون مييه ومارسيل كوهين، ففيهما ربط للعائلات اللغوية باعتبارات عنصرية[2].

كما كانت كتاباتهم موجهة إلى الاعتناء بعلم ((السلالات البشرية، ومحاولة تأصيلها والانتصار لعرق على عرق بإثبات تفوقه لغوياً وحضارياً، فراحوا يجمعون لغات الشعوب المتباينة، ويقارنون بينهما))[3].

وفي غمار هذا الانتصار للأعراق والنظرة العنصرية للعرق، كان من الطبيعي أن ينسحب الأمر إلى علماء اللغة فيطبقون هذهِ الفكرة في أبحاثهم، إذ تشير المصادر إلى أنَّه كانت في أوربا جهود مبكرة لملامح الدرس المقارن لكنها جهود مبعثرة.

---

(1) اللسان والانسان: 151.

(2) Le language etles languages, payout-part: 23

(3) المستشرقون والمناهج اللغوية الحديثة: 46.

وأول محاولة- من هذا القبيل- هي محاولة دانتي (1265-1321م) في كتابه (لغة الشعب) تناول فيها الحديث عن أصل الإيطالية وعلاقتها بالبروفنسية[1].

كما أنَّه ميّز بدقة بين ثلاث أسر لغوية أوربية، وهي الجرمانية في الشمال واللاتينية في الجنوب، واليونانية التي تشغل الجزء المجاور لآسيا من أوربا[2]، وبهذا فتح دانتي الآفاق لولادة علم اللغة المقارن، فَصُنِّفت اللغات بموجبه إلى أسر لغوية.

واتبع سبيل دانتي عدد من العلماء الذين وجدوا في المقارنة السبيل الذي يمهد لهم تحقيق ما أرادوا التوصل إليه في الكشف عن علاقات القرابة بين اللغات ومن ثُمَّ الكشف عن الأصل المشترك لها[3].

وتلت محاولة دانتي محاولات عديدة كان أهمها محاولة السير وليم جونز (1746-1794م) حين أعلن القرابة اللغوية بين السنسكريتية والأوربية[4] (الأغريقية واللاتينية) وذهب إلى أنّ ((هذهِ العلاقة قوية لدرجة يصعب معها على العالم باللغة أن يتفحص اللغات الثلاث من غير أن يعتقد أنها كلها جاءت من مصدر مشترك، ربّما لم يعد موجوداً الآن))[5]، ومنذ ذلك الحين انصب الاعتناء بالمقارنة اللغوية والكشف عن الفصائل واللغة الأُم من خلال العودة إلى أقدم نصوص تلك اللغات[6].

وهذا الاعتناء بأصل اللغات قادهم - بشكل أو بآخر- إلى بحث مراحل كل لغة وما كانت عليه قبل وصولها إلى ما هي عليه الآن، متأثرين بالنزعة التطورية التي غلبت ((على معظم مناحي التفكير... التي أملت على علماء اللسان- في تلك الآونة- اعتبار التاريخ بمثابة المنظور الأساسي للغة، واصطناع التعاقب كمبدأ أول

(1) ينظر: دراسات في علم اللغة: 58، والاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية: 57.
(2) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 238-239.
(3) ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز: 151؛ واللغة واللغويات: 167.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 244؛ ومدخل إلى عالم اللغة محمود حجازي: 19.
(5) اعلام الفكر اللغوي: 22/1؛ وينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز: 277.
(6) ينظر: دراسات في علم اللغة: 215؛ واللغة واللغويات: 177.

للتفسير))[1] فدعاهم هذا إلى القول إنَّ طبيعة (التغيرات اللغوية) هي طبيعة التغيرات نفسها التي تحدث في العالم الطبيعي[2].

وقد استهوت هذه النزعة التاريخية النحاة الجدد حتى قال أعظم منظريهم– هرمان باول– ((لا وجود لبحث لساني بدون النزعة التاريخية))[3].

ومنذ ذلك الحين ((انكب النحاة المحدثون على تاريخ اللغة، مقتنعين اقتناعاً راسخاً بأنَّ المنهج التاريخي في الدراسة يوفر أنسب معالجة منهجية تحقق الأهداف))[4]، فنظروا إلى كل ما يطرأ على اللغة من تغير، ما هو ((إلاَّ نتيجة المسار التاريخي الذي تتبعه اللغات خلال تعاقب الأجيال))[5].

وقد ساعد المنهج التاريخي على اكتشاف الأصل المشترك للغات، وذلك لأنَّ أساس عمله هو العودة إلى ماضي اللغة، فيتتبع الواقع الذي مضى ((فيدرس اللغة دراسة طولية، بمعنى أنَّه يتتبع الظاهرة اللغوية في عصور مختلفة، وأماكن متعددة ليرى ما أصابها من تطور، محاولاً الوقوف على سر هذا التطور))[6].

فهو يبدأ من أبعد نقطة نزولاً إلى الواقع اللغوي، معتمداً في ذلك على اللغة المكتوبة للمراحل اللغوية الأكثر تبكيراً[7]، ويغوص في أعماق الماضي لتتبع الأدلة اللغوية، لذا فإنَّه ((يتميز بفاعلية مستمرة، فهو يدرس اللغة من خلال تغيراتها المختلفة))[8].

وممّا تقدم يتبين لنا أنّ المنظور التاريخي المقارن للغة سجّل حضوراً متميزاً في الدرس اللساني الغربي، بل كان صاحب السيادة هنالك، و((منذ القرن التاسع عشر حيث يؤكد... الطبيعة التاريخية المقارنة لعلم اللغة، وحتى قبل ذلك بوقت

---

(1) مشكلة البنية: 48.
(2) ينظر: علم اللغة–مقدمة للقارئ العربي: 335.
(3) اتجاهات البحث اللساني: 45
(4) المصدر نفسه: 86.
(5) في اللسانيات العامة: 173.
(6) مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 196.
(7) ينظر: اللغة والحياة والطبيعة البشرية: 144.
(8) اسس علم اللغة: 137 وينظر: فصول في الدرس اللغوي: 135.

طويل فإنَّ الوعي بالعلاقة بين اللغة اللاتينية واللغات المحلية قد أدّى بشكل طبيعي إلى تشكيل وجهة النظر عن نمو اللغة وتطوّرها التي ينظر فيها إلى التغيرات اللغوية كونها ظاهرة طبيعية))[1].

فإدراك العلاقة المتأصلة بين اللغات وجّه البحث وجهة تاريخية تكشف عن سر تطور اللغات بعد انفصالها عن اللغة الأم، متخذة المسار الاستقلالي عن أصلها.

ونظراً للارتباط المتأصل للمقارنة اللغوية بالتتبع التاريخي التعاقبي للغة، يمكن أن ندرج تحت هذهِ النظرية المسائل الآتية:

1- الفصائل اللغوية وفكرة اللغة الأم.
2- فكرة التطور اللغوي.
3- فكرة الاقتراض اللغوي.

(1) اعلام الفكري اللغوي: 226/3.

المبحث الأول

الفصائل اللغوية وفكرة اللغة الأم

أولاً: - الفصائل اللغوية:

تعرّف الفصيلة اللغوية بأنّها ((مجموعة من اللغات التي تتشابه في عناصر ثابتة، ولكنها تختلف في بقية العناصر القابلة للتطور))[1].

وتقسيم اللغات إلى فصائل يخضع غالباً لأسس وطرائق كثيرة، ومن ذلك التصنيف الذي يعتمد عليه الدرس المقارن المتمثل فيما يأتي[2]:

1- **التصنيف النوعي أو البنائي**: الذي يعتمد على بناء الكلمة وتركيبها واعتبار التشابه بين اللغات في الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية، ولايراعي مسألة الاعتبارات التاريخية والعلاقات الوراثية بين الشعوب.

2- **التصنيف التكويني أو الوراثي**: وهو التصنيف الذي يراعي الجانب الوراثي والعلاقات بين الشعوب أي الاصول التاريخية والقرابة اللغوية بين الأمم عن طريق اللغات.

3- **التصنيف الاقليمي أو الجغرافي**: يعتمد هذا التصنيف المعيار الجغرافي في تقسيم اللغات وأثر البيئة الجغرافية في تنوع اللغات، وينفع مع اللغات التي لاتمتلك تأريخاً معروفاً، أو تلك التي لايمكن أن تطبّق عليها الطريقتان السابقتان.

ومن العلماء من اقتصر على ذكر الصنفين الأول والثاني وأهمل الصنف الثالث على اعتبار أنّه يندرج ضمن الصنفين، يقول برتيل مالمبرج: ((اللغات

(1) محاضرات في علم اللغة العام: 227/1.

(2) ينظر: أسس علم اللغة: 55 وما بعدها، وفقه اللغة المقارن: 23، والعربية وعلم اللغة الحديث: 230-233، وفصول في الدرس اللغوي: 99.

تتجمع في صورة أسر ذات تعقيدات متنوعة ومن الممكن الاعتماد على قاعدتين في تصنيفها، وبالتالي على نوعين من علاقات المصاهرة)).[1]

وعلاقات المصاهرة عنده هي: ((المصاهرة الوراثية القائمة على فكرة الأصل المشترك والانشطار اللغوي كنتيجة لوجود مفاضلة حديثة، والمصاهرة النمطية المبنية على معيار المشابهة البنيوية))[2].

والذي يهمنا هنا هو التصنيف الوراثي التاريخي، وذلك لأنّه من المقاصد التي سعى الدرس المقارن للوصول إليها، والمتمثلة في ((إثبات العلاقة التاريخية بين لغتين – أو أكثر – وصولاً إلى تحديد اللغات التاريخية التي انحدرت منها، أو ترسيس لغة أم مفترضة تجمع بين تينك اللغتين أو تلك اللغات))[3].

وكان تقسيم اللغات على فصائل من أقدم وأهم ما افرزته الدراسات المقارنة ((بناء على تحديد الملامح التي تشترك فيها مجموعة من اللغات التي ترتبط فيما بينها بعلاقة قرابة لغوية))[4].

وقد تعددت المصطلحات الدالة على القرابة اللغوية أهمها[5]: الأُسرة والفصيلة والشعبة والسلالة وكلها تدل على مسمى واحد وإنْ تعددت التسميات.

والقرابة اللغوية– التي نتحدث عنها– بين اللغات ليست قرابة بالمعنى المطلق بل هي قرابة نسبية، يعود سبب ذلك إلى اضطراب العلاقة القائمة بين اللغات في داخل الفصيلة الواحدة من النواحي الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية[6].

وهذه الأسس قد بدت واضحة في الفكر اللغوي العربي، فإذا كانت المصادر تذكر سبق الدرس الغربي وتفوقه في التقسيم الوراثي للغات، وتنسب إلى شلايشر أقدم محاولة في تصنيف اللغات إلى فصائل على أساس ملاحظة ما

---

(1) مدخل إلى اللسانيات: 270.
(2) المصدر نفسه: 270.
(3) فقه العربية المقارن: 24، وينظر: علم اللغة–مقدمة للقارئ العربي: 246.
(4) العربية وعلم اللغة الحديث: 229.
(5) ينظر: معجم اللسانيات الحديثة: 23، والعربية وعلم اللغة الحديث: 229.
(6) ينظر: اللغة: 382.

بينها من أواصر نسب وتسجل ذلك سابقة تاريخية له[1]، فإنّ ذلك ينبغي أن لايجعلنا نقف أمامه وقفة القبول والتسليم فمن يطالع التراث العربي يجد أنَّ مابين يديه يناقض ذلك، لأنَّ الغرب إنْ سبقوا العرب في التسميات والمصطلحات، فإنّ ذلك لا يعني السبق في الدراسة لأنّ ((العلماء العرب القدماء كانوا أسبق في التنبيه إلى أنَّ اللغات المنتشرة في العالم أسر كالبشر، وأن كل أسرة منها تجمع بين أعضائها سمات مشتركة، تعود الى الأصل الذي تفرعت منه))[2].

فوضع المسميات للفصائل والأسر لايعني بالضرورة السبق في اكتشافها لأنَّ ((الشيء أقدم من اسمه في كثير من الحالات))[3].

وهذا ما أشاد بهِ جان بيرو مقراً بالسبق العربي في هذا المجال، فقال: ((وفي المقابل فإنَّ قرابة اللغات السامية عُرفتْ منذ وقت مبكر من طرف النحاة اليهود والعرب الذين عاشوا في نقاط مختلفة من العالم العربي، ولم تتطور الدراسة المقارنة للغات السامية عند العلماء الاوربيين إلاّ في زمن جد متأخر))[4].

ومصداق كلامه نجده في الواقع اللغوي الغربي، إذْ إنَّ تصنيف اللغات إلى فصائل قد ظهر على نحو منهجي منظم في وقت متأخر في أوربا على يد شلايشر (1821–1867م) الذي يُعدُ ((المقارن الأول الذي قام بإعادة بناء للهندو- أوربية، قدّم تسلسل اللغات الهندو - أوربية على شكل شجرة، رامزاً بذلك إلى أنّ سلسلة نسب اللغات كسلسلة نسب العائلات من الجذع (اللغة الأُم) الهندو- أوربية خرجت (اللغات البنات) بوساطة تفرعات متتابعة وتفرعت بدورها كل لغة منها))[5].

---

(1) ينظر: اتجاهات البحث اللساني: 29 وفي فقه اللغة العربية 537 وآفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 136.

(2) أم اللغات: 16، وينظر: في علم اللغة: 65، ومعرفة العلماء العرب القدماء باللغات السامية: 79، مجلة الساتل- ليبيا، ع1، 2006: 79.

(3) التطور النحوي: 207.

(4) اللسانيات جان بيرو: 65.

(5) المصدر نفسه: 85.

ومن الواضح إنَّ شلايشر كان متأثراً بنظرية النشوء والارتقاء، لذا نظر إلى اللغة على أنَّها ((مثل كل كائن حي ينمو ويزدهر ويتدهور))(1).

وكان يرى أنّ التطور من اللغة الأصلية إلى الفروع الأخرى قد بدأ بمرحلة الانقسام اللهجي، ثم مرحلة النمو، ثم مرحلة التطور، حتى تصل اللغة أخيراً بعد النضج والاكتمال إلى مرحلة الانحلال والموت(2).

ما أسسه شلايشر تطور على يد ماكس مولر الذي لحظ التشابه بين اللغات من النواحي الصوتية والصرفية والتركيبية ((فحمله هذا التشابه على تقسيم اللغات الإنسانية على فصيلتين كبيرتين: فصيلة الألسن الهندية- الأوربية وفصيلة الألسن السامية (الجزرية)- الحامية، ومجموعة ثالثة لاتدخل في هاتين الفصيلتين سماها فصيلة اللغات الطورانية))(3).

ومن علماء الغرب من أعجبته فكرة التصنيف الوراثي والقرابة اللغوية فحاول جمع أكبر عدد من اللغات ضمن فصيلة واحدة في محاولة منه للبحث عن عائلة أكبر تضمها جميعاً، يقول ن. ي. كولينج: ((وليس من المدهش أن تدفع أوجه التشابه بين لغات من عائلات مختلفة بالمتفائلين لدمج تلك العائلات برمتها والبحث عن لغة أُم مشتركة))(4)

ولو ولينا وجوهنا صوب الدرس اللغوي العربي نستفتيه عن معرفة العرب بالفصائل اللغوية، فأول مسألة نمهد بها لتلك المعرفة هو ما بات من المسلمات التي ترسخت في فكر علماء اللغة ودارسيها، ومفادها أن العلماء العرب القدماء قد درسوا لغتهم منفردة غير مقارنة بلغات أخرى، فهم لم يعرضوا العربية ليقارنوها مقارنة منهجية حتى في تلك المسائل التي كثر فيها الجدال والخلاف، وكان الاحتكام فيها إلى بقية اللغات كفيلاً بأن يحسم ذلك الخلاف، وهذا ما دعا بعضهم إلى التشكيك في مسألة معرفة العرب بلغات الأمم الأخرى.

---

(1) مناهج علم اللغة من هرمان باول إلى نعوم تشومسكي: 42.

(2) ينظر: مدارس اللسانيات –التسابق والتطور: 13 ومدخل إلى علم اللغة–محمد حسن عبد العزيز: 290 وفي اللسانيات العامة: 160.

(3) في علم اللغة: 60 وينظر: نشأة اللغة عند الإنسان والطفل: 63.

(4) الموسوعة اللغوية: 1307/3.

وشاع بين أوساط الباحثين من عرب ومستشرقين فكرة أنّ العرب لم يعرفوا لغات غير لغتهم[1]، أو أن معرفتهم باللغات الأخرى كانت محدودة وضيقة، فهي- إن وجدت- فلا تعدو أن تكون معرفة عابرة تنقصها الخبرة.

ونجد هذه الدعوة قد انطلقت من أفواه المستشرقين ثم تردد صداها عند الباحثين العرب المحدثين، يقول الدكتور إسرائيل ولفنسون: ((ولكن مما يؤسف له أشد الأسف أنّ جميع علماء اللغة من المسلمين لم يكونوا يعرفوا شيئاً من اللغات السامية كالعبرية والسريانية معرفة صحيحة فنشأ من ذلك أنّهم لم يوفقوا إلى بيان المعاني الدقيقة التي تؤديها كثير من الكلمات العربية في أصل وضعها ونشأ عن ذلك أيضاً وقوعها في أغلاط فاحشة فيما يتعلق بفهم اشتقاق الكلمات لأنّه ليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدي الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمات في بحثه لغة سامية واحدة))[2].

وصدى هذهِ الدعوة نجده قد ارتفع عند بعض الباحثين العرب، كما هو الحال عند الدكتور رمضان عبد التواب الذي يقول: ((لم يعتنِ علماء العربية في الماضي بدراسة اللغات السامية، على الرغم من أنَّ بعضها كان معروفاً لديهم، وكان ذلك منبع ضلالات وأوهام لاتزال تقابلنا في مؤلفاتهم التي تركوها لنا، بالرغم مما فيها من جهد يشهد لهم بالصبر والكفاية مدى الدهر))[3].

وهذا ما أيده الدكتور إبراهيم السامرائي في معرض انتقاده للغويين العرب القدماء، فوصفهم بأنهم ((لم يهتدوا إلى أنّ بين العربية والعبرانية والسريانية والحبشية ولغات أخرى علاقات تاريخية وقرابة لغوية مردها الأصول السامية التي دل عليها البحث الحديث))[4].

ومنهم من زاد على ذلك فادَّعى أنّ العرب قد أهملت بحث الدخيل في لغته ومصدره، وعَدَّ ذلك نقصاً وعيباً منيت بهِ الدراسات العربية، يقول الدكتور محمد

---

(1) ينظر: معرفة العلماء العرب القدماء باللغات السامية، مجلة الساتل، ع1، 2006: 9

(2) تاريخ اللغات السامية: 217.

(3) اللغات السامية: 3 (مقدمة المترجم).

(4) فقه العربية المقارنة: 179.

فريد عبدالله((: وربما كان النقص، أو نقطة الضعف عند القـــدماء هـــو جهلـــهم باللغات الأخرى وعزوفهم عن النظر إلى الدخيل بغير المنظار العربـــي البحـــت- قومياً ودينياً ولغوياً- وزهدهم في تقصي جذوره في لغته أو التماس دقة معنـــاه في بيئته أو مصدره ومنشئه وما إلى ذلك مما يتصل بهِ))[1].

لذا فإننا نجد المؤرخين للدراسات السامية يتجاهلون دور العرب ويقفـــزون ((من فوق الجهود العربية ليتحدثوا عن جهود المستشـــرقين بـــادئين بشلوتســـر، ويعرجون على الاسماء اللامعة حقاً: غويدي ونولدكة وبروكلمان ورينا))[2].

وفي حقيقة الأمر أننا في الوقت الذي نسلم بالقول إنَّ العرب لم تكـــن لهـــم معرفة بالفصائل اللغوية على النحو المنهجي المنظم الذي عرفته أوربـــا في القـــرن التاسع عشر إلاَّ أنَّ ((هذا التسليم يجب ألاَّ يحجب عنَّا عناية الدارســـين العـــرب القدماء بلغات غير لغاتهم، ولاسيما الفارسية وإلى حدٍّ أقل السريانية التي كانـــت وما تزال لغة خطاب معروفة في المراحل التي بدأ العرب فيها تآليفهم اللغويـــة، في حين إن العبرية كانت مقصورة على الطقوس الدينية))[3].

فالعرب لم يكونوا ((أمة معزولة منقطعة الصلة بالأُمم الأخرى، كما لم تكن بلادهم مغلقة بوجه من جاورهم تعصباً للعرق أو القومية، وعزوفاً عن المشـــاركة في صنع مظاهر الحياة والحضارة، بل كانت معبراً للتجارة والقوافل ومسرحاً لكثير من الحروب والرحلات والاسفار والأحـــلاف والـــديانات))[4]، وإذا أردنـــا أن ندلل على صدق مزاعمنا فيمكن أن نلتمس ذلك من كتـــب الســـير والأخبـــار والتراجم.

ومن أقدم الإشارات التي تردنا في هذا السياق ما ورد عن رســـول الله (ﷺ) من أنّه ((لمّا سُئِلَ عن الساعة، فقال: ﴿ **عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ**﴾

---

(1) في فقه اللغة العربية: 460.

(2) مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية: 9

(3) فقه العربية المقارنة: 57.

(4) العرب ولغات الأمم الأخرى، مجلة مجمع اللغة العربية-دمشق، ج2، مج 73، 1998م: 237.

[الاعراف187]، ولكن أخبركم بمشاريطها، وما يكون بين يديها، إنَّ بين يـــديها فتنة وهرجاً، قالوا: يارسول الله، الفتنة قد عرفناها، فالهرج ما هو؟، قال: بلســـان الحبشة: القتل))[1].

وهذا الحديث يدل دلالة واضحة على أن الرسول (ﷺ) كان يعرف مصـــدر الكلمة ومعناها مـــن أصـــلها بأنّهـــا في دلالات أخـــرى معروفـــة في اللســـان العربـــي.

كما أن الرسول (ﷺ) ونتيجة للتعايش مع الأمم الأخرى، كان قد أمر عدداً من الصحابة بتعلم لغات أخرى إلى جانب لغتهم العربية، فأمر زيد بن ثابت بتعلم اللغتين العبرية والسريانية فتعلم العبرية في خمسة عشر يوماً، والسريانية في ســـبعة عشر يوماً[2].

ومما يدل على أن العرب كانوا على صلة بأصحاب تلك اللغات ما يذكر من أنّ الشاعر أمية بن أبـــي الصلت كان يحكي قصص الأنبياء في شـــعره، ويـــأتي بألفاظ غير موجودة في لغة العرب[3].

ومنه أيضاً ما رُوي عن ابن المقفع من أنّه كـــان يتـــرجم عـــن الفارســـية والهندية، فقد ترجم (كليلـــة ودمنـــة)، و(التـــاج) و(الأدب الكـــبير) و(الأدب الصغير)[4].

كما رُوى عن الفارابـــي أنّه قال: ((أُحسِن أكثر من سبعين لساناً))[5].

ما تقدم يعد استعراضاً موجزاً لمعرفة العرب باللغات الأخرى، ومن أجل أن نصل إلى اثبات معرفة العرب باللغات –لأن معرفتهم باللغات هو الأساس الـــذي تبنى عليه المقارنة– لذا سوف نستعرض في الفقرة الآتية: اتجاهات القدماء في بحث اللغات الأخرى، حتى نؤصل لتلك المعرفة بأسلوب البحث والتقصي العلمي.

---

(1) مسند احمد بن حنبل: 335/38.

(2) ينظر: الاصابة: 23/3.

(3) ينظر: الشعر والشعراء: 369.

(4) نظر: العرب ولغات الامم الاخرى: 240.

(5) شذرات الذهب: 351/2.

-اتجاهات القدماء في بحث اللغات الاخرى:

لقد انتهج اللغويون العرب القدماء في بحث اللغات-ولاسيما اللغات الجزرية- سُبلاً شتى يمكن أن نصنفها في اتجاهين:

1-الاتجاه الأول:

التأليف وإفراد المصنفات التي تتناول بحث تلك اللغات، إذ إنَّ ((الكتابة عن التماس الحضاري واللغوي من الأمور الرائدة التي التفت إليها عدد من العلماء العرب المسلمين))[1]، وأخذ هذا الفريق على عاتقه مهمة المقارنة بين العربية وأخواتها في مصنفات مستقلة أعدّت لذلك، ومنهم من بات يستخرج ما في اللغة العربية من كلمات من لغات أخرى. ومن تلك المصنفات على سبيل الذكر:

- لغات القرآن	ابن عباس (ت68هـ)	مطبوع
- اللغات في القرآن	أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)	مطبوع
- المعرّب	الجو اليقي (ت540هـ)	مطبوع
- تنوير الغبش في فضل السودان والحبش	ابن الجوزي (ت597هـ)	مطبوع
- الإدراك للسان الأتراك	أبو حيان الاندلسي (ت745هـ)	مطبوع
- زهو الملك في نحو الترك	أبو حيان الاندلسي (ت745هـ)	مفقود[2]
- منطق الخرس عن لسان الفرس	أبو حيان الاندلسي (ت745هـ)	مفقود[3]
- جلاء الغبش عن لسان الحبش	أبو حيان الاندلسي (ت745هـ)	مفقود[4]
- المتوكلي	السيوطي (ت911هـ)	مطبوع
- المهذب	السيوطي (ت911هـ)	مطبوع
- أزهار العروش في اخبار الحبوش	السيوطي (ت911هـ)	مطبوع

---

(1) جهود العلماء المسلمين في تأصيل المفردات الحبشية، المجلة الأردنية في الدراسات الاسلامية، مج7 ع3، 2011م: 68.

(2) ينظر: كشف الظنون: 962/2.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 1864/2.

(4) ينظر: نفح الطيب: 552/2-553.

إذْ تناولت المصادر المذكورة آنفاً اللغات الأخرى-غير العربية- تناولاً ينبئ عن معرفة عميقة بأصواتها وأبنيتها وتراكيبها ومفرداتها، فلم يكتفوا بذكر اللغات التي وافقت العربية في بعض جوانبها، بل بحثوا كذلك في اللغات التي تختلف في بنيتها عن العربية كالفارسية والتركية، كما هو الحال عند أبي حيان الذي كان ملماً ببعض اللغات، فألف فيها.

وهم في عرضهم ينتهجون سبيل المقارنة اللغوية بين خصائص العربية وخصائص تلك اللغات.

2-الاتجاه الثاني:

ويقوم هذا الاتجاه على تضمين معرفتهم بتلك اللغات في كتبهم التي درسوا فيها العربية، و لم تقتصر هذه الكتب على اللغوية منها، بل شملت – فضلاً عن ذلك – كتب أصول الدين، والتاريخ والفنون الأخرى.

فمن ذلك ما ورد عن أبي عمرو بن العلاء (ت154هـ) من عبارة تشير إلى تمييزه بين فصيلتين لغويتين داخل العربية، فقال: ((وما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساننا، ولا عربيتهم بعربيتنا))[1].

وهذا التقسيم نابع من إدراكه لأوجه التشابه والاختلاف التي جعلته يقسم العربية إلى فصيلتين.

ويعلق ابن جني (ت392هـ) على قول أبي عمرو المتقدم، قائلاً: ((وبعد فلسنا نشك في بُعد لغة حِمْيَر ونحوها عن لغة ابنيْ نزار))[2].

وهذا يدل دلالة واضحة على أنَّ العرب كانت لهم معرفة تامة بتقسيم اللغة الواحدة إلى فصائل، وعلى هذا الأساس فرقوا بين العربية التي هي لغة نزار والحميرية المتفرعة عن اليمنية وإن كانتا تنتظمان معاً في التصنيف ضمن العربية بحسب تصنيف اللغات[3].

---

(1) طبقات فحول الشعراء: 11/1.

(2) الخصائص: 329/1.

(3) ينظر: فصول في الدرس اللغوي: 113.

ولعل كلام أبـــي عمرو بن العلاء هو الذي جعل ابن سلام يفرق بين لسان إسماعيل (عليه السلام) واللسان الذي نطقت بهِ حِمْير، فنقل عن محمد بن علي مرفوعاً إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قوله: ((أول من تكلم بالعربية ونسي لسان أبيــه إسماعيـــل بـــن إبراهيم صلوات الله عليهما))[1].

فقال ابن سلام معلقاً على كلام محمد بن علي: ((لكن العربية التي عني محمد بن علي، اللسان الذي نـــزل بهِ القرآن، وما تكلمت بهِ العرب على عهد النبـــي (صلى الله عليه وسلم)، وتلك عربية أخرى غير كلامنا هذا))[2]، ثم يؤكد كلامه بنص ينقله عـــن أبـــي عمرو بن العلاء، يقول فيه: ((العرب كلهم ولد إسماعيل إلاّ حمـــير وبقايـــا جُرهم. وكذلك يروى أنّ إسماعيل بن إبراهيم جاورهم وأصهر إليهم))[3].

وهذه النصوص تدل على أنهم قد عرفوا ما بين العربية والحميرية اليمنية مـــن أواصر ففرقوا بينهما حتى لايُظنَّ أنهما لغة واحدة، وفي ذلك خير دليل على تنبههم على مسألة الفصائل اللغوية، فميزوا- ومنذ وقت مبكر- بين فـــرعين متقـــاربين متباعدين، وهي نتيجة لم يصل إليها المستشرق رابين في مؤلفه (اللهجات العربيـــة القديمة) إلاّ متأخراً، فلم يزد رابين عمَّا ذكره ابن سلام بكـــثير مـــن التفصـــيل والايضاح[4].

وممّا يدل على معرفتهم بالفصائل اللغوية؛ المقارنة التي أجراها ابـــن ســـلام (لأداة التعريف) بين العربية والسريانية، فقال: ((للعرب في كلامهـــم علامـــات لايشركهم فيها أحد من الأمم نعلمه، منها إدخال الألف واللام في أول الاســـم، وإلزامهم إياه الإعراب في كل وجه، في الرفع والنصب والخفض، كما أدخلـــوا في (الطور) فحذفوا الألف التي في الآخر، فألزموه الإعراب في كـــل وجـــه، وهـــو بالسريانية (طورا) على كل حال، في الرفع والنصب والخفض))[5].

---

(1) طبقات فحول الشعراء: 9/1، ولم أعثر على الحديث في الصحيحين وكتـــب الســـنن والمسانيد.

(2) المصدر نفسه: 10/1.

(3) طبقات فحول الشعراء: 10/1.

(4) ينظر: اللهجات العربية القديمة 114-115 وفي الشعر الجاهلي: 88.

(5) الزينة في الكلمات الاسلامية: 77/1.

وخير ما يمثل ذلك، ما قاله الخليل في وقفة منه عند اللغات السامية القريبة من العربية، ضارع فيها لغة العرب بلغة الكنعانيين، فقال: ((وكنعان بن سام بن نوح إليه ينسب الكنعانيون كانوا يتكلمون بلغة تقارب العربية))[1].

وهذا النص واضح يدل على اطلاعه على اللغة الكنعانية مما جعلته يصل إلى تحديد أواصر النسب التي عقدها بين اللغتين فحدد فصيلتين متقاربتين معتمداً على ((المنهج المقارن بمفهومه العلمي لأنَّ معرفة العلاقة بين اللغتين المذكورتين أو نفي الصلة بينهما لايقوم بها إلاَّ عالم أو عارف بلغتين ضالع بهما))[2].

وقد شغلت فكرة (الفصائل اللغوية) المؤرخين كذلك ولم تقتصر على علماء اللغة، فمن ذلك ما أورده المسعودي من تقسيم يشبه – إلى حد كبير- ذلك التقسيم اللغوي الحديث القائم على أساس التشابه اللغوي، فقال: ((وفي زمن فرّق الله الألسن: فجعل في ولد سام تسعة عشر لساناً، وفي ولد حام سبعة عشر لساناً، وفي ولد يافث ستة وثلاثين لساناً))[3].

وقد قسم ابن صاعد الأندلسي (ت462هـ) الأمم إلى سبع أمم قبل افتراقها ولكل أمة لغة على أساس من نظرية الفصائل، فقال: ((إنَّ الناس كانوا في سالف الدهور وقبل تشعيب القبائل وافتراق اللغات سبع أمم))[4].

وهذه النصوص- على قلتها- تثبت مسألة إدراك العرب للفصائل اللغوية، ونجد أنَّ اتجاه الدراسة اللغوية العربية إلى الداخل أي دراسة اللغة العربية في نطاقها وواقعها اللهجي لم يصرف القدماء عن بحث القرابة اللغوية وقادهم إلى بحث مسألة اللغة الأم، وهو ما نعرض له في الفقرة الآتية:

---

(1) العين: 205/1، وذكر المحقق أنه قد ورد في بعض النسخ المطبوعة (تضارع) بدل(تقارب) وليس ذلك موجود في المخطوطة، ففي المخطوطة(تقارب) لكن كلمة(تضارع) وردت عند الازهري في التهذيب، قال: ((كنعان بن سام بن نوح، اليه ينسب الكنعانيون وكانوا أمة يتكلمون بلغة تضارع العربية))، التهذيب: 208/1.

(2) مناهج البحث اللغوي: 77.

(3) مروج الذهب: 42/1.

(4) طبقات الامم: 5

ثانياً: فكرة اللغة الأم

إنَّ اطلاع علماء اللغة الغرب على أقدم الوثائق التاريخية للغات وانتهاجهم سُبل المقارنة اللغوية، ومن ثم وصولهم إلى تقسيم اللغات إلى فصائل من خلال ملاحظة ما بينها من أوجه شبه، كل ذلك ساقهم إلى فكرة البحث عن الأصل المشترك الذي انحدرت منه كل أُسرة لغوية تضم مجموعة من اللغات المتفرعة عنها، وهو مابات يعرف باللغة الأم.

إذْ إنّ ((تصنيف اللغات إلى أُسر يعني أنّ اللغات المندرجة في أُسرة لغوية واحدة ترجع إلى لغة واحدة، وهي الأصل الذي تفرعت عنه لغات الأسرة كلها))[1].

وفكرة الأصل الواحد تقودنا إلى الحديث عن أقدم لغة إنسانية عرفتها الحضارة- وإنْ كان هذا البحث أقرب إلى التصورات المفترضة و لم يبت بهِ التاريخ اللغوي إلى الآن- فقد شغل هذا الأمر الأمم والحضارات القديمة، وأقدم محاولة تذكر في هذا الصدد هو ما ينسب إلى عصر الفراعنة، عندما وضع فرعون مصر (ابسماتيك) وكان قد عاش في القرن السابع ق. م، وضع طفلين حديثي الولادة في وضع منعزل عن العالم الخارجي، وقام الكهنة برعايتهما شريطة أن لايتكلم معهما أحد، وكان يعتقد أنَّ أول كلمة تطلق منهما ستكون هي اللغة القدمى، وحين حان وقت كلامهما- بعد عامين- سمعهما يرددان كلمة (bekos) وكان معناها الخبز في اللغة الإفرنجية، فأدرك أنَّ الإفرنجية أقدم لغة إنسانية[2].

وبغض النظر عن مدى صحة هذهِ الرواية ودقة النتائج التي توصلت إليها، فإنها تدل على محاولة مبكرة في السعي إلى الوصول إلى أقدم لغة إنسانية.

وقد شهدت العصور الوسطى دعوات رددها كثير من الأوساط اللغوية، تذهب إلى أنّ اللغة العبرية أصل اللغات، مستندة إلى ما جاء في العهد القديم، في معرض حديثه عن بدء الخليقة الوارد في سفر التكوين، ((وسادت هذه الفكرة

---

(1) علم اللغة العربية: 120.

(2) ينظر: Language 3

وصارت – فيما بعد – هي الفكرة التي يؤمن بها الناس في القرون الأولى للمسيحية، عندما كان على العلم أن يتوافق مع قصة الخلق في سفر التكوين، واعتبار العبرية هي الأصل الواحد لكل اللغات استمر مقبولاً لعدة قرون))[1].

وهذا الرأي كان صادراً عن وازع ديني بحت لذا تُرك لعدم ثبوت الأدلة العقلية واليقينية على صحته، فرغب الناس عنه وبدأوا يبحثون عن القرابة النسبية حين وجدوها أنسب الطرائق للوصول إلى اللغة الأم[2].

وكانت الاكتشافات اللغوية في القرن التاسع عشر قد وضعت أيدي الباحثين على أسر لغوية قديمة أقدم من اللغة العبرية، فافضى بهم ذلك إلى البحث عن لغة أم مشتركة تفسر العلاقة بين أفراد المجموعة اللغوية بأسرها[3]

وفي الحقيقة إنّ فكرة البحث عن اللغة الأم يلفها الغموض بل قد تتحول إلى افتراض ظني يعوزه الدليل ((فنحن لانعرف إنْ كان هنالك لغة واحدة انحدرت منها اللغات كلها... وقد تكون اللغات الرئيسة كلها تعود في الماضي البعيد (ربما نصف مليون سنة) إلى لغة واحدة))[4].

فتصبح بهذا مسألة البحث عن اللغة الأم من تقرير واقع لغوي سابق إلى ((وجدان القاسم المشترك بين اللغات المنحدرة من اللغة الأم المفترضة، بما يفسر العلاقة بين تلك اللغات تسهيلاً لمعرفة التطور الذي سلكه كلٌّ منها صوتياً وصرفياً ونحوياً))[5].

وكانت محاولاتهم في الوصول إلى اللغة القدمى (الأم) تبوء بالفشل غالباً، ولحظوا أنّهم ((مهما أوغلوا في هذا التأريخ، فإنّهم لايصلون إلاَّ إلى لغات قد تطورت وتركت خلفها تاريخاً ضخماً لا نعرف عنه شيئاً))[6].

---

(1) موجز تاريخ علم اللغة في الغرب239-240.

(2) ينظر: اللغات السامية: 13.

(3) ينظر: فقه اللغة المقارن: 19.

(4) اللغة واللغويات: 176.

(5) فقه العربية المقارن: 28.

(6) اللغة: 29.

وعليه فإنّ إخراج مسألة البحث عن أقدم لغة إنسانية من دائرة البحث اللغوي بات مطلباً دعا إليه مؤتمر باريس– الذي عقد في بدايات القرن الماضي– فاستُبعِدت مسألة البحث عن أقدم اللغات من دائرة البحث لافتقارها إلى الطبيعة العلمية، لذا يقول سابير: ((لاتوجد لغة يمكن تسميتها باللغة البدائية وأن الجماعات البدائية لاتتكلم إلاَّ لغة كاملة التطور))[1].

ولو أردنا أن نستنطق التراث اللغوي العربي في محاولة للبحث عن فكرة اللغة الأم ومدى اعتناء الدرس اللغوي القديم بالبحث عن اللغة الأم، فإنّنا سوف نعثر على حقيقة مفادها: إنَّ العرب قديماً قد تناولوا بحث الظاهرة وعرفوا بشكل أو بآخر (التوافق اللغوي) الذي لايحصل – في أغلب حالاته – إلاَّ بين اللغات المنتمية إلى أصل واحد.

وأهم ما يميز الجهد العربي في هذا المجال إنَّه جهد تطبيقي، اعتنى بإبراز جوانب عملية تشهد بوحدة الأصل، وإنْ كان كلا الجانبين (التطبيقي والتنظيري) يعملان معاً هنا، إلاَّ أنّ البحث العربي للظاهرة في عمومه بحث إجرائي يحمل في طياته تنظيراً، وكل ذلك في إطار هدف أسمى من ذلك ألا وهو خدمة لغة القرآن والحفاظ عليها، لذلك لاعجب من أن نعثر على محاولات ضاربة في القدم تُذكر في هذا الصدد لتبرهن السبق العربي.

وأول ما يصادفنا هنا ما نُسِب إلى حبر الأمة ابن عباس (رضي الله عنه) الذي شغل فكره بمسألة وجود (المعرّب) في القرآن فوضع كتاب (اللغات في القرآن) الذي شكل أول ملمح للبحث عن فكرة اللغة الأُم، ولعلّ اطلاعه على اللغات الأُخرى قد هيأ له السبيل للشعور بالصلات العرقية بين اللغات، فقد ذكر التشابه بين اللغات جاعلاً إيّاه من باب (التوافق) في معرض حديثه عن نفي وجود غير العربية في القرآن، وأنّ ما أنزل لم يتعدَّ حدود العربية، فقال: ((والقرآن ليس فيه لغة إلاَّ لغة العرب وربّما وافقت اللغة اللغات، وأما الأصل والجنس فعربي لايخالطه شيء))[2].

---

(1) دراسات في علم اللغة: 47.

(2) اللغات في القران: 19.

وهذهِ سابقة له في بحث الأصل المشترك بين اللغات تحت بـــاب (التوافـــق) فاللفظ ((وجد في العربية، ووجد في لغة أعجمية ثانية، وأن لغة العـــرب وافقـــت اللغة الأعجمية في هذا اللفظ))[1].

وهذه الملاحظة تضع ابن عباس (ﷺ) في مقام الريادة في بحثه مسألة اللغة الأم لأنّه نبه على اشتراك اللغات في بعض المعاني والمفردات، إذ إنّ ((المعـــنى المشـــترك بينها أثرٌ من آثار التقائها في أصل واحد نطقاً ومعنى))[2].

فبين اللغات خصائص جوهرية وأصول مشتركة ((فما التقت عليه اللغـــات الشقيقات، مؤشر إلى أنّه الأصل أو الآصل، أي الأقدم، من بين المعاني المتعددة التي تكون للمادة الواحدة))[3].

وهذا ما جعل الطبري (ت310هـــ) يصدر حكماً عامـــاً بشـــأن الألفـــاظ المتشابهة، فيقول: ((وما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن أنَّها بالفارسية أو الحبشة أو النبطية أو نحو ذلك، إنَّما اتفق فيها توارد اللغات، فتكلمت بها العرب والفرس والحبشية بلفظ واحد))[4].

وهذه الالتفاتة التي عرضناها عند ابن عباس واعتماده على (التوافـــق أو التـــوارد اللغوي) في الكشف عن اللغة الأم، قد التقت مع كلام برجشتراسر الذي تحدث عـــن (المشترك السامي)، فحدّه بالكلمات التي تشترك فيها كل اللغات الســـامية الرئيســـة، وهي توجد في جميع اللغات، وترجع إلى أصل اشتقاقي واحد، كما تتفق في المعنى[5].

أي إنّ مسألة (التوافق) هذهِ عُدّت في الدرس اللساني الغربـــي معياراً للحكم على انتماء اللغات إلى أصل مشترك، يقول جان بـــيرو ((ومجمـــوع التطابقـــات المستخدمة من لغتين أو عِدَّة لغات يعكس قرابة هذهِ اللغات فيما بينهما))[6].

(1) المصدر نفسه: 9 (مقدمة المحقق).

(2) في سبيل معجم تاريخي – محاولة في التأصيل، مجلة مجمع اللغة العربية–دمشق، مج 78، ج3، 2003: 757.

(3) المصدر نفسه: 757.

(4) تفسير الطبري: 15/1، وينظر: الاتقان: 935/3.

(5) ينظر: التطور النحوي: 210.

(6) اللسانيات جان بيرو: 79.

وقد شغلت مسألة (التوافق اللغوي) عدداً من العلماء العرب القدماء فاعتمدوا على هذا التوافق في تحديد انتماء اللغات إلى أصل واحد، يقول الجواليقي: ((والعبرانية معدولة عن السريانية، كما عدلت النبطية عن العربية، كأن العبرانية بدوية السريانية))[1]، فهو هنا يجعل السريانية أصلاً للعبرية مثلما كانت العربية أصلاً للنبطية التي تفرعت عنها.

ومن هؤلاء أيضاً الإمام السهيلي (ت581هـ) الذي رصد التوافق الواقع بين العربية والسريانية، فقال: ((كثيراً ما يقع الاتفاق بين السرياني والعربي أو مايقاربه في اللفظ))[2].

وهكذا أدرك القدماء حجم التوافق بين اللغات، وأخذت تلك المعرفة بالاتساع بفعل التعايش الحضاري والعرقي بين الأمم، فابن تيمية (ت728هـ) يتحدث عن (التوافق اللفظي) الذي رصده بين اللغتين العربية والعبرية بفعل طول النظر إلى الحد الذي جعله يفهم العبرية من خلال معرفته بالعربية، فقال: ((والألفاظ العبرية تقارب العربية بعض المقاربة، كما تتقارب الاسماء في الاشتقاق الأكبر، وقد سمعتُ ألفاظ التوراة بالعبرية من مسلمة أهل الكتاب، فوجدتُ اللغتين متقاربتين غاية التقارب، حتى صرت أفهم كثيراً من كلامهم العبري بمجرد معرفة العربية))[3].

ونص ابن تيمية فضلاً عن توصله إلى فكرة التقارب والتلاقي بين اللغات، فإنّه يفسر لنا سبب اعتماد العبرانيين على اللغة العربية في إعادة بناء لغتهم.

ومن منظار (التوافق اللغوي) يرصد أبو حيان العلاقة بين العربية والحبشية، فيقول ((الحبشية إذا نسبت ألحقت آخر ما تنسب إليه كافاً مكسورة مشوبة بعدها ياء: يقولون في النسب إلى الفرس: فرسكي، وربما أبدلت تاء مكسورة، قالوا في النسب إلى جبر: جبرتي... وكثيراً ما تتوافق اللغات، لغة العرب ولغة الحبش في ألفاظ، وفي قواعد من التراكيب نحوية، كحروف المضارعة، وتاء التأنيث، وهمزة التعدية))[4].

---

(1) تكملة ما تغلط فيه العامة: 209.

(2) التعريف والاعلام: 11.

(3) نقض المنطق: 92- 93.

(4) البحر المحيط: 164/4.

فأبو حيان يشخص العلاقة بين العربية والحبشية مستعيناً بالنظـام الصـرفي للغتين، وهو سبيل لايخطىء سالكه في التوصل إلى وحدة الأصول التي تنطلق منها اللغات، فإذا كانت المشابهة أو المقاربة بين الألفاظ المفردة قـد تقـع تـوارداً أو اقتراضاً، فإن النظام الصرفي دليل ثابت على تقارب اللغات بل تلاقيها في الأصـل المشترك.

كما أدلى المؤرخون والرحالة بدلوهم في بحث اللغة الأم اعتماداً على معيـار (التوافق) الذي ذكر آنفاً، فهذا أبو زيد أحمد بن سهل البلخـي (ت322هـ)، يقول: ((ولافرق بين السريانية والعربية إلاّ في حروف يسيرة فكـأن السـريانية سلخت من العربية، وكأن العربية سلخت من السريانية))[1].

وقوله (سلخت) دليل على التقارب والتلاقي الشديد بين اللغـتين إلى الحـد الذي يجعل بينهما هذا التلاقي، وكأن إحداهما أخذت من الأخرى.

وبالطريقة نفسها وباعتماد معيار (التوافق) يناقش المسعودي (ت346هـ) طبيعة العلاقة بين اللغات (العربية والعبرية والسريانية)، فيقول: ((وإنما تختلف لغات هذهِ الشعوب من السريانية اختلافاً يسيراً... والعربية أقرب اللغات بعد العبرانيـة إلى السريانية وليس التفاوت بينهما بالكثير))[2].

والتوافق عنده بين اللغات يتم من خلال ملاحظة الحروف التي يتألف منـها نظام اللغة، يقول: ((إنّ اللغة إنما تكون حروفها التي تكتـب واحـدة وتـأليف حروفها تأليفاً واحدا، وإن اختلف بعد ذلك في سائر الأشياء الأخرى))[3].

وفضلاً عن فكرة (التوافق) فإنَّ من العلماء العرب مَن اعتمد على (الخـط) وعدّه مقياساً للقول بوحدة الأصل الذي تفرعت عنه اللغات، ونخص بذلك ابـن النديم (ت380هـ) فقد كان على معرفة بأنموذجـات مـن الخطـوط السـامية كالحميري والسرياني والعبري والحبشي، فضلاً عن التركي والرومي والفارسـي، وقد ساعدته حرفة الوِراَقة على ذلك، ومن ثمَّ قادته هذه المعرفة إلى الاطلاع على

---

(1) البدء والتاريخ: 63/1.
(2) التنبيه والاشراف: 68.
(3) المصدر نفسه: 67.

كتب تلك الأمم، ورصد ما بين العربية، وبين تلك اللغات من تقارب، فذهب إلى أنّ السريانية هي الأصل ثم تفرعت عنها اللغات في أرض بابل(1).

وذكر العلاقة بين النبطي والسرياني وإنّ الأول فرع عن الثاني، فقال: ((فأما النبطي الذي يتكلم بهِ أهل القرى، فهو سرياني مكسور غير مستقيم اللفظ))(2).

كما ذكر العلاقة بين العبرية والسريانية، فقال: ((إنَّ العبراني مشتق من السرياني))(3)

والجهد العربي لم ينتهِ عند هذا الحدّ، فقد اهتدى القدماء إلى وجود أكثر من لغة أم، يقول ابن جني: ((إنَّ الله سبحانه وتعالى علم آدمَ أسماء جميع المخلوقات بجميع اللغات العربية والفارسية والسريانية والعبرانية والرومية، وغير ذلك من سائر اللغات فكان آدم وولده يتكلمون بها جميعاً ثم إنَّ ولده تفرقوا في الدنيا، وعَلِق كل منهم بلغة من تلك اللغات فغلب واضمحل عنه ما سواها لبعدهم بها))(4).

وهذا النص يثبت إدراك القدماء لمسألة وجود أكثر من لغة أم نطق بها آدم (عليه السلام) ثم تفرّق بكل أمّ منها أحد أولاده فكانت اللغات.

ويقسم ابن صاعد الأندلسي الأمم على سبع أمم ولكل أمة لغة أم مستقلة عما سواها، ويعرض لذلك باسلوب دقيق يجاري التقسيم الذي ظهر عند علماء الغرب، وعلى النحو الآتي(5):

- الأمة الأولى: الفرس ولغتهم الفهلوية والزرية.
- الأمة الثانية: السريانيون ولغتهم السريانية وعنها تفرعت العربية والعبرية.
- الأمة الثالثة: اليونانيون والروم والزنج ولغتهم ومملكتهم واحدة.

---

(1) ينظر: الفهرست: 14/1.

(2) الفهرست: 14/1.

(3) المصدر نفسه: 15/1.

(4) الخصائص: 51/1.

(5) ينظر: طبقات الامم: 5-7.

- الأمة الرابعة: القبط وأهل مصر والسودان والحبشة وما تفرع عنهم ولغتهم واحدة.
- الأمة الخامسة: أجناس الترك ولغتهم ومملكتهم واحدة
- الأمة السادسة: الهند والسند ولغتهم ومملكتهم واحدة.
- الأمة السابعة: الصين ولغتهم ومملكتهم واحدة

وبغض النظر عن صحة النتائج التي توصل إليها يمكن عد هذا التصنيف مبكراً لعهده وجديراً بالملاحظة والتأمل.

وأخيراً فقد دفعتهم دقة البحث وأصالته إلى بحث عوامل تفرّق اللغات بعد أن كانت واحدة، وهذا ما نجده عند ابن حزم الأندلسي (ت456هـ)، فبعد أن أقرَّ بأنَّ اللغة في الأصل هي لغة واحدة بقوله: ((إننا لاننكر اصطلاح الناس على أحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة))[1] وقال أيضاً: ((إنَّ الذي وقفنا عليه وعلمناه يقيناً أنَّ السريانية والعبرانية والعربية... لغة واحدة تبدلت مساكن أهلها))[2]، فأخذ بعد هذا يذكر عوامل تبدل هذهِ اللغة وتفرقها، فمن تلك العوامل التي ذكرها:

1- **البعد المكاني**: قال في معرض حديثه عن تبدل اللغات ((تبدلت بتبدل مساكن أهلها فحدث فيها جرس كالذي يحدث من الأندلسي إذا رام نغمة أهل القيروان، ومن القيرواني إذا رام نغمة الأندلسي))[3].
2- **المجاورة**: قال: ((وهكذا في كثير من البلاد فإنّه بمجاورة أهل البلدة بأمة أخرى تتبدل لغتها تبديلاً لايخفى على من تأمله))[4].
3- **الاداء الفردي**: وسماه (تبديل العامة للألفاظ)، فقال: ((نحن نجد العامة قد بدلت الألفاظ في اللغة العربية تبديلاً، وهو في البعد عن أصل تلك الكلمات كلغة أخرى ولافرق فنجدهم يقولون في العنب العنيب...

(1) الاحكام: 31/1.
(2) الأحكام: 31/1.
(3) المصدر نفسه.
(4) المصدر نفسه

وإذا تعرّب البربري، فأراد أن يقول الشجرة، قال السجرة...))[1].

4- **البعد الزماني**: وسماه طول الزمان، قال: ((فمن تدبر العربية العبرية والسريانية أيقن أن اختلافها إنما هو من نحو ماذكرنا من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان))[2].

5- **الاقتراض والصراع**: وقد أكد دور الصراع اللغوي وعلاقة اللغة بالحروب والغزو الحضاري والثقافي والعسكري، فيقول: ((إنَّ اللغة يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليها في ساكنهم، أَو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم))[3].

ثم يربط بين قوة اللغة وقوة الدولة، وبين ضعف الدولة وانهيارها وضعف اللغة ونسيانها، فيقول: ((فإنما يقيد لغة الأُمة وعلومها وأخبارها؛ قوة دولتها ونشاط أهلها... وأما من تلفت دولتهم، وغلب عليهم عدوهم... فمضمون منهم موت الخواطر وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم... ودولة السريانيين مذ ذهبت وبادت الآف من الأعوام، في أقل منها ينسى جميع اللغات فكيف إذا تلفت أكثرها))[4].

وهذهِ النتائج التي توصل إليها ابن حزم سابقة لزمانه، ومعرفته بتلك اللغات كانت معرفة عميقة، قادته إلى رصد أواصر التشابه بينها، ومن ثم وضع أسس المقارنة، فهذه الأسس لم تكن وليدة عصر الاكتشافات السنسكريتية بل إنّها ((وضعت موثقة بشواهد نصية، أيام ابن حزم بعناية أناس عايشهم ابن حزم وخاصمهم عندما تعلق الأمر بالعقيدة، وحاورهم عندما تعلق الأمر بحسن الجوار))[5].

ومما تقدم ثبت أنّ العرب لم تكن دراستهم دراسة عقيمة أو متحجرة غامضة بل كانت دراسة عميقة متلاقحة مع لغات الشعوب الأخرى، والأمم السالفة لهم،

---

(1) المصدر نفسه.
(2) المصدر نفسه.
(3) المصدر نفسه
(4) المصدر نفسه.
(5) التراث اللغوي القديم واللغات العروبية، ضمن ندوة الوحدة والتنوع: 206.

فحين كتبوا عن العلاقات القوية بين اللغات المنتمية إلى مجموعة لغوية واحدة، كانوا على دراية بالفصيلة الواحدة، لذلك ((كانوا من الروّاد في فتح باب المقارنات اللغوية، وإن لم يستوفوا أدوات هذا العلم))[1].

وهذا ما دفع الدكتور عبد المجيد عابدين إلى أن يذهب إلى احتمال اطلاع دانتي على التراث العربي عن طريق الأندلس ومن ثم تأثره بقصة الإسراء والمعراج، ومن غير المستبعد أن يكون قد اطلع على الدراسات المقارنة للمغاربة العرب فنسج على منوالها[2].

(1) العرب ولغات الامم الاخرى: 253.

(2) ينظر: دراسات تأصيلية في اللغة والتاريخ والادب: 103.

المبحث الثاني

فكرة التطور اللغوي

أولاً: – مفهوم التطور اللغوي

مفهوم التطور اللغوي أو التغير اللغوي من المفاهيم التي أفرزها التتبع التاريخي للغة، ويدل التطور– في الغالب– على ((تغـــير تـــدريجي يـــؤدي إلى تحـــولات متلاحقة))[1].

وقد شاعت في الدرس اللساني الغربـــي مصطلحات عِدَّة تشير إلى التطـــور اللغوي، منها: –

- Chang Language – تغير لغوي
- Development Language – تطوّر لغوي
- Language Evolution – تطوّر لغوي

وجعلوا من هذه المصطلحات عنوانات لمؤلفاتهم، تناولت التطـــور أو الـــتغير اللغوي[2]، غير أنَّ الدرس اللساني الغربـــي قد استبعد – في السنوات الأخـــيرة– المصطلحات التي تدل على التقويم، وصار الاتجاه نحو مصطلح (التغـــيير)، يقـــول مارتيني: ((يبدو أن أطلاق هذا المصطلح (Chang) يشير إلى التغيير الذي لايكون مقصوداً من الفرد أو الجماعة، ولذلك يحدث هذا التغيير من غير أن يتولد لـــدى الناطقين باللغة إحساس بأنّ اللغة التي يستعملونها لاتبقى كما هي))[3].

واستناداً إلى هذا الفهم للتغير اللغوي يرى مارتيني أن عـــالم اللغـــة يعـــتني بتسجيل التغير على أنَّه وقائع تسجل وتشرح ضمن إطار العادات اللغويـــة الـــتي

(1) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي: 30.

(2) ينظر: Language 147-170, Language Development 30-70

(3) مبادئ اللسانيات العامة: 176.

تنتمي إليها، كما يرى أنَّه ليس من حق عالم اللغــة أن يصــدر حكمــه لهــا أو عليها[1].

لذا يرى الدكتور عبد الرحمن أيوب أنَّ التغير (Chang) أبسط معــنى مــن معاني التطور، لأنَّ ((التغير بمعناه العام ليس هو المقصود بالتطور Evolution إذْ إنَّ هذا الأخير يعني تغيراً يتخذ نسقاً منتظماً يمكن أن نتتبع مراحله، وخصائص كــل مرحلة))[2].

ومن الملاحظ أنّ كلمة (تطوّر) في استعمالات المحدثين ((لا يعني تقييم هــذا التطور، والحكم عليه بالحسن أو القبح، فإنَّه لا يعني عندهم أكثر مــن مــرادف لكلمة التغيّر))[3].

كما شاع في التراث اللساني الغربــي اســتعمال مصــطلح (Etymology التأثيل) وإنْ كان يُعنى بــ ((دراسة أصل الكلمات وتطورها))[4] خاصة، إلاّ أنَّــه قد عوّل عليه في القرن التاسع عشر كثيراً (ويعد فرعاً محترمــاً مــن اللســانيات التاريخية، أو التعاقبية لما له من أسس منهجية خاصة))[5].

أمّا في التراث اللغوي العربــي فلم يعتنِ العرب بالمصطلحات قدر اعتنــائهم برصد الظواهر والتعامل معها، فقد أدركوا كنهها إدراكاً واعياً، وهذا لايمنع مــن أنّ بعضهم قد استعمل مصطلح (تغير) وعرف أنه تبدل وانتقال للغة عن الوضــع الأصلي إلى وضع آخر، ومن ذلك ما رويِ عن أبــي الأسود قوله لزياد بن أبيه: ((إني أرى العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألســنتهم أ فتــأذن لي أن اضــع للعرب كلاماً يعرفون بهِ كلامهم))[6].

وقد تحدث ابن جني عن كثرة تغير اللغة وانتقالها، فقال: ((مما يدلك علــى تنقل الأحوال بهذه اللغة، واعتراض الأحداث عليها، وكثرة تغوّلها وتغيرها، فــإذا

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 10.
(2) اللغة والتطور: 35.
(3) التطور اللغوي: 9
(4) اللغة واللغويات: 55
(5) مدخل إلى اللسانيات: 64.
(6) طبقات النحويين واللغويين: 22.

كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح يُسمع منه ما يخالف الجمهـــور بالخطـــأ، ماوُجد طريق إلى تقبل ما يورده، إذا كان القياس يعاضدهُ، فإن لم يكـــن القيـــاس مسوغاً له، كرفع المفعول، وجرّ الفاعل، ورفع المضاف إليه، فينبغي أن يُردَ، وذلك لأنّه جاء مخالفاً للقياس والسماع جميعاً))[1].

وأدرك ابن خلدون التغير اللغوي الهائل الذي أصاب العربية ولاســـيما بعـــد سقوط الإعراب من الألسن الدراجة، فقال: ((لغة العرب لهذا العهـــد مســـتقلة مغايرة للغة مضر وحمير، ذلك أنَّا لم نجدها في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة علـــى سنن اللسان المغربـــي و لم يفقد منها إلاَّ دلالة الحركات على تعيين الفاعـــل مـــن المفعول، فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير))[2].

ومما تقدم يتبين رسوخ فكرة التطور عند الفريقين، إذ إنَّهم تعـــاملوا معـــه كمفهوم ثابت في اللغة، وإنْ كنَّا لانعدم – في الوقت نفسه – وجـــود تبـــاين في مدى قبول ذلك التطور.

ثانياً: – اللغة بين عاملي المحافظة والتطور:

إنَّ لكلّ لغة كياناً مستقلاً تجهد في الاحتفاظ بـــهِ والحفـــاظ عليـــه، أي إنَّ التطور ليس من السهولة أن ينال من اللغة، بـــل كـــل لغـــة توجهـهـــا قوتـــان متنافرتان كل واحدة منها تريد تحقيق أمـــر، وهاتـــان القوتـــان همـــا: المحافظـــة والتطور.

يقول أرسين دار مستيتر: ((إنَّ اللغة، أية لغة كانت وفي أية فترة كانت مـــن وجودها، في تطور دائم مستمر يتنازعها في تطورها هذا عاملان متناقضان تجاهـــد اللغة في الاحتفاظ بتوازنها بينهما، وبقدر احتفاظها بهذا التوازن يكتب لها طـــول العمر بين الناطقين، وهذان العاملان هما: عامل المحافظة من ناحية، وعامل التطور من ناحية أخرى))[3]. فعامل المحافظة يمثل ((نـــزعة طبيعية عند المتحدثين باللغـــة

(1) الخصائص: 330/1.

(2) المقدمة: 461.

(3) اللسان والإنسان: 92، وينظر: فقه العربية المقارن: 167.

تسعى إلى الإبقاء عليها كما عرفوها في جميع أنظمتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية لكي لاتتغير ولاتختلف))[1].

ويعمل هذا العامل على كبح جماح التطور اللغوي لأنَّه ينظر إلى اللغة على أنَّها ((تراث قومي، وقد يكون دينياً أيضاً تقتضي الأمانة الحفاظ عليه كما كان على عهد السلف))[2].

وهذا ما عبّر عنه جون لاينز حينما تحدث عن اللغة الاوربية، فقال: ((إلاَّ أنَّ المحافظين على مقاييس اللغات الأدبية الأوربية لم تَرُقْ لهم الحقائق التي تنص على أن جميع اللغات الحية معرضة لعملية التغيير، فأخفوا هذه الحقائق عن الجمهور حفاظاً على القواعد التقليدية من أن تمسها دعاوى التغيير))[3].

فالمحافظة تنطلق من منطلق معياري ينظر إلى اللغة نظرة قدسية ولاسيما اللغات التي شهدت نزول كتب مقدسة أو ظهور نصوص دينية بلغتها مما أكسبها جلالاً وهيبة في نفوس المؤمنين بها متناسين أن التطوّر ((ظاهرة مستمرة وعامة لايمكن أن تنجو منها لغة من اللغات في وقت من الأوقات))[4].

أما عامل التطور فهو ((عامل ثوري متمرد على الجمود، تقف من ورائه الحضارة قوة دافعة))[5].

ولذلك فإنَّ النظرة المعيارية التي تنطلق من دعوة المحافظة قد كبلت اللغة وأعاقت نموها، فالتطور وجه من وجوه الحياة لايحمل شحنة معيارية، فما دام اللسان حياً فهو لاينفك عن التطور[6]، فالحركية والتجدد سمة الألسن الحية ((ويجب ألاَّ يغيب عن بالنا أن من طبيعة اللغات أن تكون دائمة التغيير، فلا يمكن

---

(1) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي: 29.

(2) اللسان والإنسان: 95.

(3) اللغة واللغويات: 165.

(4) علل التغير اللغوي، حوليات كلية الآداب-جامعة الكويت، الحولية 13، 1993م: 14.

(5) اللسان والإنسان: 95.

(6) ينظر: التطور اللغوي: 7 ومباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 194، واللغة بين المعيارية والوصفية: 90، وجدل اللفظ والمعنى: 139 ومدخل لفهم اللسانيات: 141 والايديولوجيا واللغة: 196.

أن تقف على حالة واحدة زمناً طويلاً))[1].

فلا لغة تنجو من سهام التطور، و((لاتبقـى متحجـرة إلاّ الألسـن الميتـة السنسكريتية واليونانية واللاتينية.. التي يتم تعليمها علـى أسـاس أنها أشـياء لاتمس))[2].

لقد عرف الفكر اللساني الغربـي التطور اللغوي، وأنَّ التغيرات التي تمر بهـا اللغة لم تحدث بين عشية وضحاها، بل هي تغيرات تدريجية، يقول سيتاديني: ((ثمة صيرورة مستمرة هنا تتضمن أجيالاً من المتكلمين))[3]، وبموجـب ذلـك قسـم اللاتينية على أربع مراحل هي[4]: بريسكا، ولاتينا، وزومانا، وميستا

وعلى هذا فإنَّ علماء اللغة الغرب قد نظروا إلى التطور نظرة متسامحة تقـر بمبدأ التغير والتبدل، يقول جسبرسن: ((من رأي علماء اللغة أن المقصود بـالتطور في اللغة لايصح أن يلصق في مقابل من يصرون على اعتبار التغير تقهقراً إلى الوراء أكثر منه اتجاهاً إلى التقديم، إذْ يقصد بالتطور ببساطة: إنّه تغير مسـتمر في اللغـة بدون حكم على قيمة هذا التغير، والذي يجب أخذه في الاعتبار))[5].

فاللغة عند الغرب بدأت تنحل من النظرة المعيارية شيئاً فشيئاً، وينظر إليهـا على أنّها وليدة الاستعمال، ومن حق الناطقين الموافقة أو الرفض.

وهم بذلك يفسحون المجال أمام اللسان العامي علـى أنّ ((يمثـل قنـوات للتجديدات التي جاء بها القادمون الجدد، الذين هم أنفسهم عناصر من طبقـات دنيا))[6].

أما في التراث اللغوي العربـي فلم يكن الأمر كما هـو عليـه في التـراث الغربـي، إذْ نظر العرب إلى اللغة نظرة مثالية تحاول التشبث باللغة، وكان ذلـك ((ناتجاً من اعتقادهم بأنَّ الاعتراف بالتطور اللغـوي- وتطـور العربيـة علـى

---

(1) تاريخ اللغات السامية: 218.
(2) مدخل لفهم اللسانيات: 141.
(3) الايديولوجيا واللغة: 195.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 192.
(5) في اللغة ودراستها: 98.
(6) الايديولوجيا واللغة: 198.

الخصوص – معناه ترك المجال حراً أمام اللغة لكي تنحرف وتذهب بها المـــذاهب حتى تصبح لغات بدل لغة واحدة))[1].

فقيدوا التغير في حدود ما وسموه (باللحن والخطأ) فـــ ((عدّوا كل تغـــير أو مخالفة للغة التي دونوها ضمن حدود معينة لحناً مهما كانت طبيعة ذلك الـــتغير أو تلك المخالفة))[2].

فشاع ما يعرف بكتب (لحن العامة) و(لحن الخاصـــة) وظهـــرت حركـــة التصحيح اللغوي، ((ولم يكن من أهداف أولئك الذين ألفوا في لحـــن العامـــة أن يسجلوا لنا شيئاً من مظاهر تطور اللغة بل كان همهم الأكبر هو إعـــادة هـــؤلاء الخارجين على الفصحى إلى حظيرة اللغة القديمة))[3].

فهم بذلك أهملوا دور الفرد والمتكلم في استعمال اللغـــة و((بـــدلاً مـــن أن يستنتج النحاة أن اللغة كانت في طور التغيير، فقد صنفوا هذهِ التغيرات من حيث كونها أخطاء لغوية))[4].

ومصداق ذلك نجده في سياق حديثهم عن عِلَّة التأليف في هذا النـــوع مـــن المصنفات، يقول الزبيدي: ((فرأيت أن أنبه عليه وأبين وجه الصواب فيه))[5].

وقد انتقد موقف القدماء الرافض للتطور غير واحد من المحدثين، يقول الـــدكتور كمال بشر: ((هذا المسلك مسلك غير محمود من وجهة النظر العلمية، إذ هم بفعلتهم هذهِ قد أوصدوا أبواب البحث في وجه الدارسين من بعدهم، وهكذا ظلت العربيـــة تتغير وتتطور من دون أن يسجل هذا التطور أو أن يلتفت إليه أحد من الناس))[6].

ويُحمِّل الدكتور تمام حسان اللغويين القدماء وزر التقصير في تســـجيل التطـــور لانطلاقهم من معيار الصواب والخطأ، ((ولم تكن الموجة التي سمّوها شيوع اللحـــن في

---

(1) قضية الفصاحة في القاموس العربـــي التاريخي، مجلة اللسان العربـــي، ع33، 1989م: 125.

(2) مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي: 61.

(3) لحن العامة والتطور اللغوي: 70.

(4) أعلام الفكري اللغوي: 3/155-156.

(5) لحن العامة: 2، (المقدمة).

(6) دراسات في علم اللغة: 2/128.

صدر الإسلام إلاّ واحدة من هذهِ الموجات التي التقى العرب فيها بالمتكلمين بلغـات أجنبية، وأغلب الظن أنَّ هذهِ الموجة لو لم تدفع العرب إلى دراسة اللغة في ذلك العصر لكانت اللغة العربية التي ندرسها الآن على صورة أخرى أحدث عهـداً في التـاريخ، ولكانت مصادر قواعدها أشعاراً يمنعون الآن الاحتجاج بها في النحو واللغة))[1].

هكذا نظر القدماء إلى اللغة العربية على أنّها من المسلمات التي بلغت غايـة الكمال ولا مجال فيها للتطور، وزاد من أمر تلك المعيارية، أنَّ لهذه اللغـة ظرفـاً خاصاً كونها ارتبطت بالقرآن الكريم، وقد أصاب برجشتراسر حين قال: ((والذي منع علماء الشرق–مع الاعتناء الكافي بالكشف عن تطوّر اللغة بعد الإسلام ومـن جهة المفردات– عن الاعتناء الكافي بالكشف عن تطور اللغة بعد الإسلام، سببان مرتبطان أحدهما بالآخر:

أولهما: مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضده، وعلى المنع عـن كثير من العبارات، وهذا وإن كان واجباً نافعاً فهو عمل المعلم لا العالم، فالعـالم يفحص عما يمكن في الحقيقة، لا عمّا كان ينبغي أن يكون، والمعلـم لايظـن أنّ تعليمه أقوى من الحياة، فإن نسِيَ هذهِ النصيحة، واجتهد أن يقهر حيـاة اللغـة ويعوقها جازته وغفلت عن تعليمه...

والسبب الثاني: اعتقاد علماء الشرق أنَّ أكمل ما كانت عليه اللغة العربيـة وأتقنه وأحسنه ما يوجد في الشعر القديم...))[2].

مع اعترافنا بهذهِ الحقيقة التي التمسها الباحثون من التراث العربـي، فإننـا لانعدم وجود إشارات عند القدماء أقروا فيها بالتطور اللغـوي وأحقيـة اللغـة بالتطور، إدراكاً منهم بأنَّ اللغة كائن حي، فمن ذلك مانقله ابن دريد عن أبـي عمرو بن العلاء قوله: ((مضى كلام قديم قد ترك))[3].

ويقول ابن جني في حديثه عن (أسباب التسمية): ((وقد يمكـن أن تكـون أسباب التسمية تخفي علينا لبعدها في الزمان عنّا، ألا ترى إلى قول سيبويه: (ولعل

---

(1) –اللغة بين المعيارية والوصفية: 74، وينظر: 175.

(2) التطور النحوي: 17–21.

(3) الجمهرة: 106/1.

الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر)، ويعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية، والآخر- لبعده عن الحال- لم يعرف سبب التسمية))[1].

ونلمح ذلك أيضاً فيما ذكره ابن فارس حين قال: ((ذهب علماؤنا أو أكثرهم إلى أنَّ الذي انتهى إلينا من كلام العرب هو الأقل، قال: ولو جاءنا جميع ما قالوه لجاءنا شعر كثير وكلام كثير))[2].

وأعطى مثلاً عملياً بكلمات من اللغة انقرضت من الاستعمال في زمانه و لم يبقَ منها إلاَّ الرسم، فقال: ((وقد كان لذلك كله ناس يعرفونه، وكذلك يعلمون معنى ما نستغربه اليوم نحن، من قولنا: (عُبْسُور) في الناقة، و(عَسْجَور)... ذهب هذا كله بذهاب أهله و لم يبقَ عندنا إلاَّ الرسم الذي نراه))[3].

ومن مظاهر الدراسات اللغوية التطورية عند القدماء، ما قام به أبو حاتم الرازي في كتاب (الزينة) إذْ درس فيه الألفاظ الإسلامية، فأخذ يتتبع أصولها ومعانيها من عصر ما قبل الإسلام حتى العصر الأموي، وهو منهج تبنته الدراسات اللغوية الغربية في القرن التاسع عشر، وما بات يعرف بعلم التأثيل، أو ما يطلق عليه (علم الانثروبولوجيا).

وقد وصل هذا النمط من الدراسة أوج تقدمه وازدهاره على يد أصحاب كتب اللحن، فعلى الرغم من المنهج المعياري الذي تعاملوا به مع كل ما هو جديد إلاَّ أنَّ ذلك لايعدم أن نجد أن بعضهم يحاول أن يدافع عن بعض ما وُصِفَ بأنّه لحن، مما يشكل منحى متساهلاً نحاه هؤلاء في سبيل توسعة اللغة، متجسداً في ردّهم على مَن خطّأ العامة.

ومن هؤلاء ابن السيد البطليوسي (ت521هـ) الذي ردَّ في كتابه (الاقتضاب) على ابن قتيبة في تخطئته للعامة، فأرجعها البطليوسي إلى اللغة الفصيحة معولاً في ذلك على ما نقله عن اللغويين كابن الأعرابي والأصمعي،

(1) الخصائص: 71/1.
(2) الصاحبي: 36.
(3) المصدر نفسه: 39.

وأبـــي عمرو الشيباني، ويونس وغيرهم، فقال: ((وكان ينبغي أنْ يقول: إنَّ مـــا ذكره هو المختار أو الأفصح، أو يقول: هذا قول فلان، وأن لايجحد شيئاً وهـــو جائز من أجل إنكار بعض اللغويين له))[1].

وكان مكي الصقلي قد نحا المنحى التوسعي نفسه في كتابه (التثقيف)، فقبِل ما نطقت بهِ العامة مخرِّجاً إياه على وجه من وجوه العربية أو يجعله لهجة نطقت بها العرب.

ويتضح ذلك في الفصل الذي يورده تحت عنوان (لِمَا تنكره الخاصـــة علـــى العامة وليس بمنكر) وفيه يجوّز كثيراً من كلام العامة ويخرجه على أنّه لهجة نطقت بها العرب أو رأي أثر عن اللغويين[2].

ولابن هشام (ت577هـــ) مذهبه الخاص الداعي إلى التوسعة في قبول المسموع، فردَّ على الزبيدي، متعقباً قوله، فما أدخله الزبيدي في باب اللحن عدّه ابن هشام لغـــة مسموعة عن العرب[3]، وهو ينقل عِدّة أقوال عن العلماء العرب، يبين مـــن خلالهـــا مشروعية مذهبه في عدم تخطئة ما تنطق بهِ العامة، فكلام العرب يتسع لقبول ما يخرج عن أفواه العوام، فقال: ((ومن اتسع في كلام العرب ولغاتهم لم يكد يُلحِّن أحداً))[4].

وينقل عن أبـــي الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد الأخفش الأكبر قولـــه: ((أنحى الناس من لم يُلحِّن أحداً))[5] كما ينقل عن الخليل قوله: ((لغة العرب أكثر من أن يُلحَّن فيها متكلم))[6] وعن الكسائي بوساطة الفراء قوله: ((على ما سمعت من كلام العرب ليس أحد يُلحِّن إلاَّ القليل))[7].

وهذا ما تابعهم به رضي الدين الحنبلي (ت971هـــ) في كتابه (بحر العـــوام فيما أصاب فيه العوام) راداً على من خطّأ العامة، قال في مقدمة كتابه هذا: ((قد

---

(1) الاقتضاب: 6/2.
(2) ينظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: 186، وما بعدها.
(3) ينظر: المدخل إلى تقويم اللسان: 57.
(4) المصدر نفسه: 55.
(5) المصدر نفسه.
(6) المدخل إلى تقويم اللسان: 55
(7) المصدر نفسه.

عنَّ لي... أن أضع تأليفاً... مشتملاً على ما يعتقد الجاهل أو الناسي أنه أغــلاط عوام الناس وليس في شيء من الغلط))[1].

إنَّ المتتبع للتحليل اللغوي عند هؤلاء وتخريجاهم لما كانت تنطق بــهِ العامــة لايمتلك إلاَّ أن يعترف بإدراكهم- وفي وقت مبكر-لأثر تعاقب الأزمان على تطور اللغة، وأنّ أية ظاهرة لغوية لايمكن أن تكون ((جامدة أو ساكنة، بل هي متحركة متغيرة طوال الوقت، وإنْ كنّا لانشعر بذلك))[2].

فالتطور لايعني الانقطاع عن ماضي اللغة بل إنَّ كل تطور ما هو إلاّ وليــد الماضي والنتيجة الحتمية له، وهو دليل حيوية اللغة، يقول مارتنيه: ((لــيس ثمــة تناقض بين اشتغالية اللسان وتطوره، بل ثمة توافق وليس تناقضاً القول إنَّ لســاناً يتغير لأنه يعمل))[3].

ثالثاً: - أسباب التطور اللغوي:

إنَّ اعتناء العلماء بالتطور اللغوي، وتلمسهم آثاره في اللغة، قادهم إلى محاولة البحث عن أسباب حدوثه.

ومن الطبيعي أن لاتستقر الآراء حول تلك الأسباب نظراً لأنَّ التغير اللغــوي قد يكون لأسباب داخلية تتعلق بحركة اللغة في داخل نفسها، أو لأسباب خارجية كنتيجة حتمية للاحتكاك اللغوي.

ويذهب أغلب اللغويين إلى أنَّ تلك الأسباب هي أســباب غامضــة ومــن الصعوبة استجلاؤها، يقول نولدكة: ((إنَّ سير اللغات غامض في تفاصيله بالنسبة لنا غالباً، وذلك في المرحلة السابقة للمرحلة التي وصلنا منها وثائق))[4].

لذا نجد فوسلر يرى أنَّ التطور هو ((انعكاس لغوي لتيار ثقافي يجسد إبــداع الفرد والجماعة بكيفية واعية وليس بطريقة عمياء))[5].

---

(1) بحر العوام: 95.

(2) التفكير اللغوي بين القديم والجديد: 223.

(3) وظيفية الالسن وديناميتها: 77.

(4) اللغات السامية: 11.

(5) في اللسانيات العامة: 178.

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنَّ التطور يحدث بفعل قوانين مطـــردة، فقال: ((إنَّ التطور اللغوي لايحدث على نحو مشتت غير مطرد، بل يحدث وفقـــاً لقواعد ثابته، يمكن أن نصوغها في صورة قوانين دقيقة، إذ تناولنـــا لغـــة مـــا في عصرين متتابعين من تاريخ تطورها))(1).

وفي الحقيقة يمكن القول إنَّ التطور اللغوي لايمكن أنْ يخضع لقوانين ثابتة بشكل مطرد بل تحكمه عِدَّة أسباب ودوافع قد تخرج عن سيطرة اللغوي وعالم الاجتماع لذا فإنّ محاولة حصر التطور بأسباب ثابتة وقوانين مطردة يعد أمراً لايمكن البت بصحته.

ومهما يكن من أمر فقد حاول اللغويون تسجيل بعض أسباب التطور علـــى سبيل الذكر لا الحصر، نظراً لأنَّ الأسباب قد تكون بعيدة عن الاستقصاء، بل إنه كما يقول جون لاينـــز: ((لايوجد جواب ينال الرضى بصفة عامـــة... لقـــد تم وضع عِدةَّ نظريات عن التغير اللغوي، إلا أنَّ أيّاً من هذهِ النظريات لم يُعطِ الحقائق كلها، وكل ما نستطيع فعله هو أن نستعرض ونعلق بإيجاز على بعـــض العوامـــل الرئيسة التي أشار إليها الباحثون))(2).

ومن أهم تلك الأسباب التي وجدناها في الدرســـين اللســـانيين الغربـــــي والعربـــي على حدَّ سواء:

1-ديناميكية الحياة:

يعدّ الاختلاط والامتزاج بالأمم الأخرى من أهم العوامل التي تؤدي إلى فساد اللغة، فالاختلاط في الدرس اللساني الحديث أقوى عامل يهدد اللغة ومن ثم يقـــود إلى تغيرها وتبدلها، يقول جون. أي جوزيف: ((إنَّ التأثير الكبير الأهميـــة الـــذي يمارسه القادمون إلى روما من البلدان والأراضي الأخرى في داخل وخارج شـــبه الجزيرة، وعلى الرغم من أن التأثيرات قد جرى تحسسها في التنوع اللهجي الواطئ فإنَّ الأثر المفسد كان من القوة بحيث إنّ اللغة قد عانت من التدمير أيضاً))(3).

(1) التطور اللغوي: 180.

(2) المصدر نفسه: 13.

(3) الايدولوجيا واللغة: 196

ويقول أيضاً شارحاً ما لحق الرومانية من التدهور بسبب دخول لغات أخرى إلى روما، واختلاطها باللسان الأصلي: ((إنَّ دخول التأثير غير الروماني قد سجَّل تدهوراً في نقاء الكلام... تفاقم لاحقاً بواسطة بربرة الكلام))[1].

وهذا العامل المهم في تبدل اللغة ذكره أكثر من واحد من اللغويين العرب القدماء حتى عُدَّ أقوى عامل يبدل اللغة، يقول أبو حاتم الرازي: ((كان لسان العرب فسد حين تعربت العجم، واختلطت اللغات))[2].

كما جاء ذكر عامل الاختلاط عند أبي حيان في معرض حديثه عن لسان الترك جاعلاً من المخالطة للألسن الأخرى سبباً في الخروج عن القواعد العامة فقال: ((وما وجدته في كتابي هذا مضبوطاً ورأيت مَنْ يتكلم بلسان الترك يخالفه... فلتعلمْ أن ذلك لحن في هذهِ اللغة، إذ قد تغير كثير منها في هذا البلد لمخالطة المستعربة وغيرهم من الأعاجم))[3].

2-العامل الاجتماعي:

فاللغة ذات صِلة وثيقة بالمجتمع، وأي حدث اجتماعي يمكن أن يؤثر في اللغة سلباً أو إيجاباً.

يقول بوريس سربر نيكوف: ((إنَّ النمو المطرد للصناعة والزراعة والتجارة ووسائط النقل والتقنية والعلوم، يفرض على اللغة أن تغني قاموسها بمفردات جديدة بتعابير جديدة))[4].

فالتغيرات التي تصيب بنية المجتمع ((لاتمر دون أنْ تترك بصمات على اللغة وهي دائماً بعضاً من تأثيرها على قاموس المفردات))[5].

إذاً فالنظام الاجتماعي الذي تعيش فيه الأمة لابدَّ من أن يعرِّض عدد من المفاهيم والألفاظ للتغير.

(1) الايدولوجيا واللغة: 193
(2) الزينة: 82/1.
(3) الإدراك للسان الأتراك: 2
(4) دراسات لغوية في ضوء الماركيسية: 13.
(5) دراسات لغوية في ضوء الماركيسية: 24.

وهذا ما أصاب المجتمع العربـــي فحين جاء الإسلام بنظامه الاجتماعي غيَّـــر بعض جوانب الحياة اجتماعياً وثقافياً فغيَّر دلالة الألفاظ وأكسبها دلالة جديدة.

وتنبه ابن فارس على ذلك فقال: ((كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاهم وآداهم ونسائكهم وقرابينهم فلما جـــاء الله جـــلَّ ثنـــاؤه بالإسلام حالت أحوال، ونسخت ديانات، وأبطلت أمور، ونُقِلت من اللغة ألفاظ من موضع إلى مواضع آخر بزيـــادات زيـــدت، وشـــرائع شُـــرعت، وشـــرائط شُرطت))[1] فتغير في ظل الدولة الإسلامية نظام المجتمع كاملاً فـــأدى ذلـــك إلى انتقال دلالة الألفاظ.

ويشير ابن فارس إلى هذا التحول فيقول: ((فكان مما جاء في الإسلام ذكـــر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق، وأن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمـــان وهو التصديق، ثم زادت الشريعة شرائط وأوصافاً بها سُمّي المؤمن بالإطلاق مؤمناً وكذلك الإسلام والمسلم، إنمّا عَرفَت منه إسلام الشيء ثم جاء في الشـــرّع مـــن أوصافه ما جاء وكذلك كانت لاتعرف من الكفر إلاَّ الغِطاء والسَّتر))[2]

فالتحول الاجتماعي والانتقال الثقافي خلع على هـــذه الكلمـــات دلالات جديدة فـــ ((اكتسبت معانيها الاصطلاحية المعروفة بها الآن، بطريقة استعمالها في هذهِ المعاني في البيئات))[3] العلمية الخاصة.

كما أن انتقال اللغة من البداوة إلى الحضارة يهذبها ويســـمو بهـــا ويوســـع نطاقها، في حين يحصل العكس لو انتقلت من الحضارة إلى البداوة فإنها تنتقل مـــن المرونة إلى الخشونة[4].

وهذا ما تنبه عليه الجاحظ وهو يتكلم على لغة الأعراب ولغة أهل المدينـــة، فوصف أهل المدينة بأنَّ لهم ((ألسن ذَلقة، وألفاظ حسنة وعبارات جيدة))[5].

---

(1) الصاحبـــي: 44.
(2) الصاحبـــي: 45.
(3) دور الكلمة في اللغة: 156.
(4) ينظر: اللغة والمجتمع: 11
(5) البيان والتبيين: 137/1.

3-كثرة الاستعمال:

فالشيوع أو كثرة الاستعمال سبب من أسباب تغير اللغة، يقـــول أنطـــوان ماييه: ((وثمة تغييرات أخرى تنتج عن مجرد استخدام اللغة، فالعنصر اللغوي الذي يستعمل يصبح استعماله أكثر سهولة على المتكلم وأكثر إلفاً، ومن ثم أقل دلالـــة، ولهذا نرى مجموعات من الألفاظ التي كانت في الأصل مستقلة تجنح إلى الاتحـــاد، ونرى اختصارات في النطق))[1].

ثم يُصدر حكماً عاماً بشأن أثر الاستعمال في اللغة ليقول: ((كل لغـــة قـــد تغيرت بمرور بضعة قرون على استعمالها تغيراً يعتد بهِ حتى عندما يكون ذلك التغير أبطأ ما يكون))[2].

يقول فندريس: ((كثرة الاستعمال هي التي تقف وراء ما يصيب الكلمـــات من بِلى في معناها وفي صيغتها))[3].

وهذا ما شخصه علماء اللغة العرب من قبل فذكره الزّبيدي (ت379هـــ) في مقدمة (لحن العامة) موضحاً أثر الاستعمال في تطور اللغة، فقال: ((ولعلَّ طاعنـــاً يطعن في كتابنا هذا بما ذكرناه من الكلام السوقي، واللفظ المســـتعمل العـــامي، جهلاً منه أن الفساد إنّما يقع في الاستعمال على الألسنة، وأنّ الوحشي مصـــون عن التغيير والإحالة، وقلة استعماله، وجهل عوام الناس بهِ))[4].

هنا نلحظ التشابه بين كلامه وكلام فندرس، حين جعل المستعمل هو الذي يناله التطور لكثرة استعماله، أما المهجور فهو منيع على التطور، يقول فنـــدريس ((أمّا الثانية فتبقى في الظل لأنها نادرة الاستعمال أو خاصة))[5].

ويمكن أنَّ نستدل على معرفة العرب بأثر الاستعمال في التطور اللغوي، بمـــا ورد على لسان السيوطي قوله: ((والوغى: اختلاط الأصوات في الحرب، ثم كَثـــر

---

(1) علم اللسان انطوان ماييه: 466.

(2) المصدر نفسه

(3) اللغة: 237.

(4) لحن العامة: 38.

(5) اللغة: 256.

فصارت الحرب وغى.. والندى المعروف، ثم كثر حتى صار العشب نـــدى))[1]، وعلى هذا فشيوع استعمال اللفظ يجعله أكثر عرضة للتطور[2].

4-الحاجة:

يقول اندريه مارتينيه: ((إنَّ تطور البنى اللغوية لايفعل سوى أن يعكس تطوّر احتياجات المستخدمين))[3].

ويقول أيضاً: ((تتطور الألسن أيضاً بالضغط الخارجي المتمثل في الحاجة إلى التسمية، فمن اللازم تسمية الوقائع الجديدة، وتصّور ما يحصـــل حـــول الكـــون والمجتمع من تجربة يعاد تكييفها باستمرار ولايمكن لتطور الأشياء والرؤيـــا الـــتي تهيكلها بلا نتائج تحدث في اللسان الذي يلتقطها))[4].

وهذا ما أدركه ابن جني فعرض له في باب ((في هذه اللغـــة أفي وقـــت واحـــد وضعت، أم تلاحق تابع منها بفارط))[5] وقد تنبه على مسألة تغير اللغة، فقال بعد أن تحدث عن نشأة اللغة ((فإنّها لابدَّ أن يكون وقع في أول الأمر بعضها، ثم احتيج فيمـــا بعد إلى الزيادة لحضور الدواعي إليه، فزيد شيئاً فشيئاً))[6]، فالحاجة دعت إلى التطوّر.

5-القياس المخطئ[7]:

يحتل القياس مكانة مهمة في الدرس اللساني الحديث، يقول سوســـير: ((إنَّ القياس يحتل منـــزلة مرموقة في صلب نظرية التطور))[8]، فهـــو مبـــدأ للخلـــق والإبداع والتجديد في اللغة[9].

---

(1) المزهر: 429-430.
(2) ينظر: الأصوات اللغوية: 242.
(3) وظيفة الألسن وديناميتها: 77.
(4) مدخل لفهم اللسانيات: 153.
(5) الخصائص: 20/2.
(6) المصدر نفسه: 20/2.
(7) ويطلق عليه النحاة العرب القدماء(التوهم) أو (الخطأ في القياس) أو(الحمل)، وينظـــر: الكتاب 67/1، 42/2، 101/3، 456/4.
(8) دروس في الالسنية العامة: 254.
(9) ينظر: المصدر نفسه: 257.

وللقياس المخطئ أثر بالغ في التطور اللغوي، أنَّ النظرة إلى الخطأ والصواب أصبحت مسألة متغيرة عند اللغويين المحدثين، فالاستعمال بات يملك زمام الأمر هنا، فـ ((الخطأ خطأ ما لم يلق من المتكلمين إقبالاً عليه واحتفالاً بهِ واستعمالاً له، وإنَّ الصواب ما لقي منهم ذلك، فإذا كتب للخطأ أن يشيع أصبح صواباً، وإذا كتب للصواب أن يُهجر أصبح خطأ))[1].

ومن هذا المنطلق يعرّف ماريوباي القياس المخطئ بأنّه ((الميل العارض – الذي لايمكن التنبؤ بحدوثه– من كلمة أو صيغة إلى الخروج عن مدارها الطبيعي في التطور والدخول في طبيعة كلمة أو صيغة أخرى لوجود مشابهة حقيقية أو وهمية بينهما))[2].

وهذه المسألة تحدث عنها ابن جني بشكل واضح، وأخذت عنده منحىً علمياً عندما بحث في اختلاف اللغات وانتهى إلى ضوابط تأخذ بنظر الاعتبار الاستعمال والقياس، فقال: ((وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة العرب مصيب غير مخطئ، وإنْ كان غير ما جاء بهِ خيراً منه))[3].

فهو يرى أنَّ استعمال اللهجات القليلة المخالفة للقياس لايعدُّ خطأ ولا مستعملها مخطئاً ما دامت لها وجهة في العربية وإنْ كانت هناك لغة أجود منها، فهو لايُلام ولايُذم على استعمالها.

6-الأسباب النفسية:

تعتمد على الغرائز النفسية التي يشترك فيها جميع البشر، وهي تعبر عن مشاعر الإنسان، وقد التمسها بعضهم ((أساساً.. لكي يفسروا تغيرات اللغة... وأعطى بول الأولوية للعامل النفسي لأنه اعتقد بوجود صِلة مباشرة بين تطور الثقافة وتطور العالم الداخلي للإنسان، وفضلاً عن ذلك فقد ألحَّ على أنَّ اللغة التي نتكلمها توجد داخلنا في شكل شبكة من الأحاسيس الحركية المتميزة التي تكون في حالة من الترابط الدائم))[4].

---

(1) مباحث في اللغة: 203.
(2) أسس علم اللغة: 141.
(3) الخصائص: 12/2.
(4) اتجاهات البحث اللساني: 88.

وشاع عند العرب القدماء وأصبح عاملاً من عوامل التطور اللغوي، وأدخلوه في باب التشاؤم أو التفاؤل، قال ابن خالويه: ((لأنَّهم تطيروا من الاعوجاج إلى الاستقامة، وكما يقال للديغ سليم، وللأعمى أبو بصيرة، وللأسود أبو البيضاء))[1].

وهذا ما ذكره الجواليقي، فالعرب ما زالت تسمي ((الناهضين في ابتداء الأسفار (قافلة) تفاؤلاً بأن ييسر الله لهم القفول وهو شائع في كلام فصحائهم))[2].

رابعاً: – مستويات التطور اللغوي:

أشار العلماء الذين بحثوا التطور اللغوي التاريخي إلى أنَّ التطور يمكن أنْ يصيب كل مستويات اللغة، فهو يشمل: أصواهّا وصرفها ومفرداهّا وتراكيبها، ولكن ((ليس عناصر اللغة كلها سواء في سرعة قبول التطور، إذ هنالك فرق في تطور اللغة بين الصوتيات والصرف والمفردات))[3].

يقول أولمان: ((فالأصوات والتراكيب، والعناصر النحوية، وصيغ الكلمات ومعانيها معرّضة للتغير والتطور، ولكن سرعة الحركة والتغير فقط هي التي تختلف، من فترة زمنية إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر من قطاعات اللغة))[4].

ومن العلماء من ذهب إلى حصر التطور في جانبين من جوانب اللغة فقط هما (الصوتي والدلالي) مستبعداً حدوث تطور (صرفي أو نحوي).

يقول الدكتور رشيد العبيدي: ((أمّا التغير الذي يمكن أن نخالف به العربي الأول فذلك موكول بقضيتين اثنتين هما: موضوع الدلالة في اللسان الفصيح، وموضوع الأصوات في لسان العوام))[5].

---

(1) إعراب ثلاثين سورة من القران: 146.
(2) شرح أدب الكاتب: 124.
(3) التطور اللغوي: 11.
(4) دور الكلمة في اللغة: 156.
(5) مباحث في علم اللغة واللسانيات: 284.

ثم يرى أن تحقق هذا التغير في هذين الجانبين يكون بنسبة ضـــئيلة يصـــعب ملاحظتها، فيقول: ((يتحدد هذا التغير في هذين الموضوعين بنسبة قليلة وضـــئيلة لأنه يمتد إلى بضعة الفاظ من حيث تطور دلالة هذه الألفاظ.. كما يمتد إلى بضعة حروف من حيث التبدلات الصوتية))[1].

أمّا حدوث تطوّر على مستوى البنية الصرفية والتراكيب النحوية فإنَّ أغلب العلماء لا يقرّ به، بل يرى معظمهم أنّ ((زعزعة النظام النحوي للغـــة يـــؤدي في النهاية إلى موتها))[2] وهذا القول مستمد من فكرة مترسخة في أذهانهم ومفادهـــا أنَّ ((النظام الصرفي والنظام النحوي إذا ما اكتسبا مرة بقيا طول العمر ويـــدينان باستقرارهما إلى استقرار ذهنية المتكلم))[3].

فالتغير-عندهم- يمكن أن يصيب اللغة في كل جوانبها ((ســـوى العناصـــر النحوية التي اختصت بها نفسها لتحفظ أبناءها ومفرداتها، ولتكن غطاءً رسمياً لأيِّ راغبٍ في الدخول إلى دوحاتها))[4].

لكن في الوقت الذي نذهب فيه إلى القول بصعوبة تطوّر هـــذين الجـــانبين (الصرفي والنحوي) إلاَّ أنّ ذلك لايعني أنّهما لم يتأثرا بالزمن وبقيا ثابتين على مـــر الأجيال، بل على العكس من ذلك، إذْ طالتهما يد التطوّر، مما جعل مسألة الثبات مسألة نسبية لايمكن الركون إليها.

يقول كوهين: ((إنّ القواعد الصرفية والنحوية، على صلابتها، تظل في وضع من الاستقرار غير ثابت نهائياً، وذلك لأنها ليست على العموم، مستندة إلى منطـــق عقلاني في تكوينها وبنائيتها))[5]، ثم ينتهي إلى إقرار حقيقة عدم استقرار جوانـــب اللغة كافة وإنّ أي تغيير يعتري جانب من جوانبها يمكن أن يؤثر في الجانب الآخر منها، فيقول: ((والأنظمة الصرفية والنحوية بعد هذا معرضة للاختلال على الدوام

(1) المصدر نفسه: 284-285.

(2) Language: 147.

(3) اللغة: 246.

(4) في فقه اللغة العربية: 23.

(5) دراسات لغوية في ضوء الماركسية: 84.

بسبب عوامل التغيير الصوتي التي تطرأ على اللغة... يمكن القـــول: إنّ الأنظمـــة تتطور لتمسي مختلفة عما كانت عليه))[1].

ولو أردنا أنْ نلمس أثر التغير في اللغة العربية وتشخيص القدماء له لوضـــعنا أيدينا على الشيء الكثير منه، وفي مستويات اللغة كافة.

فلم يغفل القدماء عن التغير اللغوي فأخذوا يدونونه على شكل أخطاء لغوية صدرت من العامة ورصدتها حركة التصحيح اللغوي، أو لحن وقـــع في أسمـــاعهم يأباه الذوق العربـــي السليم.

ويلحظ هنا أنَّ معظم أنواع التطور اللغوي- والصوتي منها خاصة- بـــدأت على شكل عادات نطقية وقعت من بعضهم فحرص الراصد اللغوي على التحذير منها إيماناً منه بأنّ هذهِ العادات قد تلاقي قبولاً في الأسماع، ومـــن ثم تتحـــول إلى تطور تاريخي يُذهب الصوت الأصلي متحولاً إلى أشكال لاحصر لها.

وهذا سَبْق يسجل لصالح الدرس اللغوي العربـــي وهو تنبه مبكـــر لطبيعـــة التطور وسيره، وهو ما أكده دونيس حين قال: ((التغير اللغوي (التاريخي) يسبقه تنوع لغوي (تزامني) يمهد له))[2].

وقد عوّل عليه بلومفيلد أيضاً حين قال: ((إنَّ التغير الصوتي... هو تغـــير في عادات أداء الحركات النطقية التي تنتج عنها الأصوات))[3].

ومن أهم المستويات اللغوية التي تتأثر بالزمن المستوى الصوتي ونســـتطيع أن نتتبع مظاهر من ذلك التأثر في اللغة العربية من خلال مارصدته حركة التصـــحيح اللغوي.

فمن ذلك ما نال بعض الأصوات من تبدل وتغير أدائي، إذْ يشير الجاحظ إلى ما شاع عند العامة في زمانه من إبدال القاف گافاً مرجحاً ســـبب ذلـــك لُكنـــة أعجمية خالطت العربية، فيقول: ((... ومنهم أبو مسلم صاحب الدعوة، وكـــان حسن الألفاظ جيد المعاني، وكان إذا أراد أن يقول: قلت لك، قال گلت لـــك،

---

(1) المصدر نفسه: 85.

(2) Language and Society: 195.

(3) Language: 369.

فشارك في تحويل القاف كافاً عبيد الله بن زياد... وإنّما أتي عبيد الله بن زيـــاد في ذلك أنه نشأ في الأساورة عند شيرويه الأسواري، زوج أمه مرجانه))[1].

وقد عقد أبو الطيب اللغوي في (الإبدال) باباً ذكر فيه عدداً كبيراً من الأمثلة التي أبدلت فيها القاف كافاً[2].

ومن التطور الصوتي أيضاً ما حصل مع صوت الجيم، فهذا الصوت ينالـــه – في أغلب الأحيان– التغيير والإبدال مع الحروف القريبة منه مخرجاً أو صفة، فمـــن الصور النطقية التي رصدتها حركة التصحيح اللغوي عند القدماء نطقه كافا (طبقية مجهورة) أي گ، وهي لغة شائعة، يقول ابن دريد ((هي لغة سائرة في اليمن))[3].

وقد وصف هذا النطق ((بالرداءة من قبل النحويين واللغويين، ويعـــد ميـــزة خاصة لنطق اليمنيين، وسكان عدن من بينهم على وجه الخصوص))[4].

ومنها إبدال الجيم (دالاً) وقد شاع ذلك في الأندلس، يقول الزُّبيـــدي ((إنَّ العامة تقول لِمَا طُحِنَ من البُر وغيره دشيش والصواب جشيش))[5].

وذكر ابن الجزري (ت833هـــ) أنه يبدل شيناً أيضاً، لذا حَذر منه، وذكـــر أنَّه قد شاع في الشام ومصر وبوادي اليمن[6].

ومما رصده أصحاب حركة التصحيح اللغوي، التطور الحاصل في (البـــاء)، يقول الحريري (ت516هـــ) محاولاً رد الناطق إلى النطق الصـــحيح، ((يقولـــون: خرمش الكتاب بالميم، أي أفسده، والصواب أن يُقال: خربش بالباء))[7].

كما تحدثوا عن التطورات النطقية في صوت الضاد، الذي كان من أشـــهر الأصوات التي نالها التطور بشكل ملموس، فالتفت إليه العلماء وألفوا فيه رســـائل محاولين تمييزه من غيره والإرشاد إلى النطق الصحيح له، راصدين الصور النطقيـــة

---

(1) البيان والتبيين: 79/1.
(2) ينظر: الابدال: 353/2-356.
(3) الجمهرة: 5/1.
(4) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: 41.
(5) لحن العامة: 47.
(6) ينظر: النشر: 217/1.
(7) درة الغواص: 67.

المتعددة التي آل إليها، يقول ابن الجزري: ((والضاد انفردت بالاستطالة، وليس في الحروف مايعسر على اللسان مثله فإنّ ألسنة الناس فيه مختلفة، وقلَّ مـــن يحســـنه فمنهم من يخرجه ظاء، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمـــة، ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة، ومنهم من يُشمِّه الـــزاي، وكل ذلك لايجوز))[1].

ويقول فيه أيضاً: ((واعلم أن هذا الحرف خاصة إذا لم يقدر الشخص علـــى إخراجه من مخرجه بطبعه لايقدر عليه بكلفة ولا بتعليم))[2] هذا فيما يخص التطور الصوتي.

أمَّا فيما يخص التطور الدلالي، فهو جانب آخر لقي اعتناءً كبيراً مـــن لـــدن اللغويين، إذْ إنّه يمثل الجانب الحيوي من اللغة فالدلالة من أكثر المستويات اللغويـــة استجابة للتطور، وطُرحتْ عِدّة تساؤلات وآراء بشأن تطور المعنى، يقول كوهين: ((إنَّ نفس الكلمة بسبب تطور اللغة خلال الزمن، تكتسب معنى آخر، وتشـــرح فكرة أخرى، وعلى هذا فإنَّ ما نعنيه بتغير المعنى هو تغير الكلمات لمعانيها))[3].

وقد ظهر خلال القرن التاسع عشر في أوربا مـــا يعـــرف بعلـــم التأثيـــل (Etymologies) الذي يعنى ببحث أصل الكلمة والمعنى الذي تطورت إليه[4].

وهذا العلم الذي ظهر في أوربا وبحثه علماء الغرب، ظهر عند العرب منـــذ وقت مبكر، فقد انصرفت جهود أصحاب المعجمات إلى بحث مســـألة المعـــنى في أصل الوضع اللغوي، والتنبيه على ما انتقل إليه من معنى جديد، يقول الأزهـــري عن التطور الدلالي الحاصل في كلمة (عاهن): ((فلان عاهن، أي مسترخٍ كسلان، وقال ابن الأعرابـــي، وقال أبو العباس: أصل العاهن أن يتقصف القضـــيب مـــن الشجرة ولايبين منها فيبقى معلقاً مسترخياً))[5].

---

(1) النشر: 219/1.

(2) التمهيد: 140-141.

(3) the diversity of Meaning: 2

(4) ينظر: المدخل إلى علم اللغة: محمد حسن عبد العزيز: 146.

(5) تهذيب اللغة: 103/1، مادة(عهن).

وهذا ما رصده الزبيدي الذي كان ينبه دائماً على المعنى الأصلي للفظ، من ذلك حديثه عن أهل الأندلس، إذ كانوا يطلقون (الأطناب) على شقاق القبعة المخيطة، وهي في الأصل حبال القبعة[1].

على أنَّ الجهد المتميز هنا في بحث (الأصل) هو ما قام بهِ الزمخشري في (أساس البلاغة) الذي يمثل جهداً فريداً يضاهي التأصيل اللغوي في العالم الغربي، فهو يحرص على اظهار المعنى الحقيقي الأصلي للفظ، وإن كان غريباً، إذْ نلحظ فيه العديد من الأصول التي تنوسي استعمالها ومعانيها، أمّا ما أدخله في باب المجاز فهو يشكل مجالاً واسعاً يضم كل الأساليب الفنية المستعملة حتى زمانه[2].

وقد فرَّق البلاغيون بين الحقيقة والمجاز معوِّلين على الأصل والمعنى المتطور عنه، ويأتي عبد القاهر في مقدمة هؤلاء فعرّف الحقيقة في اللفظة المفردة قائلاً: ((كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وَضْعِ واضع، وإنْ شئت قلت: في مواضعه، وقوعاً لايستند فيه إلى غيره فهي حقيقة))[3]. أمّا المجاز فيعرفه تعريفاً ينم عن إدراكه لأثر التطور في دلالة المفردات، فيبين أنَّ المجاز ((كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول))[4].

ثم يبين معنى (الملاحظة) الواردة في التعريف، فيقول: ((ومعنى الملاحظة هو أنّها تستند في الجملة إلى غير هذا الذي تريده بها الآن إلاَّ أنَّ هذا الاستناد يقوى ويضعف))[5].

هكذا أدركوا أنّ كل مجاز خرجت بهِ الكلمة إنّمَا هو تطور دلالي، وإذا ما انتقلنا إلى سبل التطور الدلالي، فسنجد أنها تطورت بثلاثة اتجاهات، هي: التضييق، والاتساع، والانتقال.

---

(1) ينظر: لحن العوام: 209.
(2) ينظر: اساس البلاغة: 1/ج- د.
(3) أسرار البلاغة: 303.
(4) المصدر نفسه: 304.
(5) أسرار البلاغة: 304.

يقول فندريس: ((ترجع أحيانا التغيرات المختلفة التي تصيب الكلمات من حيث المعنى إلى ثلاثة أنواع: التضييق، الاتساع، الانتقال))[1]، ثم يفصل الكلام في كل نوع من هذه الأنواع، فيقول: ((فهناك تضييق عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص... ، وهنالك اتساع في الحالة العكسية، أي عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام، ... وهناك انتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لايختلفان من جهة العموم والخصوص))[2].

وهذا ما رصدته مدرسة بريال وزملائه فحددوا ثلاثة مجالات لتطور المعنى هي: التضييق، والاتساع، والانتقال[3].

ولا نجد صعوبة في تأصيل هذهِ الفكرة في التراث اللغوي العربي، إذْ نجد تنبهاً مبكراً لأنواع التغير الدلالي وقف عندها علماء السلف، من خلال رصدهم لكلام العامة، والاستعمال اللغوي الذي يتطور نتيجة لكثرة سريانه على الألسن، يقول البطليوسي عن هذا الجانب: ((إنّ العموم قد يوضع موضع الخصوص، كما يوضع الخصوص موضع العموم))[4].

ففي مجال التخصيص الدلالي، نجد من القدماء من يصرح بتضييق المعنى وتخصيصه، وهذا ما جاء عن البغدادي، وهو يستعرض ما يلحن فيه العامة وما هجوه من تخصيص دلالة بعض الألفاظ، فيقول: ((هذا كلّه عام يجوز أن يخصص، وتخصص العام ليس غلطاً))[5].

وقد رصد القدماء العديد من الأمثلة التي حدث فيها تخصيص دلالي، وهي كثيرة في كلامهم، من ذلك ما ذكره ابن قتيبة من تخصيص دلالة الطرب على الفرح دون الحزن، يقول: ((ومن ذلك الطرب يذهب الناس إلى أنّه الفرح دون الجزع، وليس كذلك، إنّما الطرب خِفة تصيب الرجل لشدة السرور أو لشدَّة الجزع))[6].

---

(1) اللغة: 256.
(2) المصدر نفسه: 256.
(3) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 161-163.
(4) الاقتضاب: 285/2.
(5) ذيل الفصيح: 103، وينظر: 104.
(6) أدب الكاتب: 22-23.

ويدخل في هذا مسألة (المطلق والمقيد) عند علماء الأصول، فالمطلق عنـــدهم ((هو اللفظ الموضوع لمعنى كلي نحو رجل))[1]، والمقيد هو ((اللفظ الذي أضيف إلى مسماه معنى زائد عليه، نحو رجل صالح))[2]، والعلاقة بينهما علاقـــة العمـــوم بالخصوص فـــ ((ما من مطلق إلاّ يمكن جعله مقيداً بتفصيل مسماه والتعبير عنـــد الجزأين بلفظين))[3].

أمّا ما يخص التعميم الدلالي، فهو أيضاً باب واسع عند القدماء، وقد أفـــرده ابن دريد بالذكر في (باب الاستعارات)[4].

وتوسع ابن فارس في الحديث عنه، فعقد له باباً يتحدث فيه عـــن ((أصـــول أسماء قِيسَ عليها وألحق بها غيرها))[5].

ومما جاء فيه قوله: ((كان الأصمعي يقول: أصل (الوِرْدْ)) إتيان الماء، ثم صار إتيان كل شيء ورداً، و((القرب)) طلب الماء، ثم صار يقال ذلك لكـــل طلـــب، فيقال: هو يقرب كذا، أي يطلبه))[6].

وخصه السيوطي بثلاثة فصول من كتابه[7].

ومن الأوجه الأخرى للتطور الدلالي (الانتقال)، ويبين الســـكاكي كيفيـــة حصول ذلك ((بأن تُعدَّى الكلمة عن مفهومها الأصلي بمعونة القرينـــة إلى غـــيره لملاحظة بينهما ونوع تعلق))[8].

ونلحظ وجود هذا النمط من التطور عند أصحاب النـــزعة التوسعية، كابن السيد البطليوسي، والبغدادي، وابن السكيت، وغيرهم ممن أقـــرَّ بمبـــدأ التوســـع الدلالي.

---

(1) شرح تنقيح الأصول: 39.
(2) المصدر نفسه
(3) المصدر نفسه: 40.
(4) ينظر: الجمهرة: 3/432-433.
(5) الصاحبـــي: 58.
(6) الصاحبـــي: 58.
(7) ينظر: المزهر: 1/426 وما بعدها.
(8) مفتاح العلوم: 194.

يقول البطليوسي: ((وليس يمتنع عندي أن تسمى الخبزة مِلّة، لأنّها تطبخ في المِلَّة كما يسمى الشيء باسم الشي، إذا كان منه بسبب))[1]

وقد أدرج البلاغيون هذا النوع من الانتقال ضمن المجاز وأطلقوا عليه اسـم المجاز المرسل[2].

أما في مجال الصيغ والتراكيب، فنجد عِدَّة إشارات تبين إدراك القدماء للتطور التاريخي الذي يلحق الصيغ والتراكيب على الرغم مِمَّا نصَّ عليه العلماء من الثبات النسبـي لهما.

فمن ذلك ما ذكره الكسائي جاعلاً إياه من اللحن، وهو قضية إلحاق هـاء التأنيث بما لايجوز أن تلحقه الهاء، نحو قوله: ((تقول هذهِ أتان للأنثى من الحمـير، بغير هاء))[3].

ومما عدّه من باب اللحن أيضاً قوله: ((وأغلقت الباب فهو مُغلق، ولا يقـال مغلوق))[4]، فكلمة (مغلوق) لحن لايجوز في الكلام.

يقول الدكتور رمضان عبد التواب معلقاً على كلام الكسائي: ((ففي هـذا المثال تطوَّر لصيغة (مغلق) إلى (مغلوق) قياساً على (مفتوح)؛ بسـبب الـتلازم والتقابل في المعنى، بين مفتوح ومغلوق))[5].

ومن ذلك أيضاً ما ذكره ابن جني في مسألة (العدول) متسائلاً: ((ومنه أن عدلوا فُعَل عن فاعل، في أحرف محفوظة، وهي: ثُعَل، وزُحَل، وغُدَر... و لم يعدلوا في نحـو مالك وحاتم... فيقولون: مُلَك، ولا حُتَم... ولسنا نعرف سبباً أوجب هذا العدل في هذه الأسماء التي أريناكها، دون غيرها، فإنْ كنت تعرفه فهاته))[6].

ثم قال: ((فإنْ قلت إنَّ العدل ضرب من التصرف، وفيه أخرج للأصل عـن بابهِ إلى الفرع، وما كانت هذهِ حاله أقنع منه البعض و لم يجب أن يشيع في الكل.

---

(1) الاقتضاب: 127/2.
(2) ينظر: مفتاح العلوم: 195.
(3) ما تلحن فيه العامة: 120.
(4) المصدر نفسه: 121.
(5) ماتلحن فيه العامة: 80.
(6) الخصائص: 60/1.

قيل: فهبنا سلّمنا ذلك لك تسليم نظر، فمن لك بالاجابة عن قولنا: فهلاّ جاء هذا العدل في حاتم ومالك... ونحوها دون ثاعل وزاحل...))[1].

ثم يجيب عن هذه التساؤلات إجابة تدل على إدراكه لأثر الزمن في اللغة وإحساسه بغياب مرحلة من اللغة لم يطلع عليها، فيقول: ((فإنْ أنت رأيت شيئاً من هذا النحو لاينقاد لك فيما رسمناه، ولايتابعك على ما أوردناه، فأحد أمرين: إمَّا أنْ تكون لم تنعم النظر فيه، فيقعد بك فكرك عنه أو لأنَّ لهذهِ اللغة أصولاً وأوائل قد تختفي عنَّا وتقصر أسبابها دوننا))[2].

ومنه أيضاً ما يدخل في باب (الممات والمهمل والمهجور)، الذي شاع ذكره عند أصحاب المعجمات، يقول الخليل: ((المهاتاة من قولك، هات، يقال: اشتقاقه من (هاتَى يُهاتِي) والهاء فيه أصلية، ويقال: بل الهاء في موضع قطع الألف من آت يؤاتي، ولكن العرب أماتوا كل شيء من فعلها إلا (هاتِ) في الأمر، وقد جاء في الشعر قوله:

للِه ما يُعْطي وما يُهَاتي

أي: ما يأخذ))[3].

ومنه ما اصطلحوا عليه (بالمستغنى عنه)، وذكره سيبويه، فقال: ((إنَّ العرب استغنت بتركت عن ودعت))[4].

كما ذكروا العقمي وهو (مادُرِسَ من الكلام أو الغريب الذي لايكاد يعرف))[5]، قال ابن سيده: ((كلام عقمي: قديم قد دُرِسَ، عن ثعلب وسَمع رجل يتكلم، فقال: هذا عقمي الكلام: أي قديم الكلام))[6].

وهذا الذي رصده القدماء من الصيغ التي غابت عن الاستعمال يدخل في باب (الركام اللغوي) أو ما اصطلح على تسمية (الكلمات التاريخية)، يقول

(1) المصدر نفسه: 1/60-61.
(2) المصدر نفسه: 2/109.
(3) العين: 4/80.
(4) الكتاب: 1/25، 4/67 وللاستزاده حول ما استغني عنه ينظر: 4/33.
(5) موت الالفاظ في العربية: 357.
(6) المحكم: 1/150.

اللغوي الفرنسي درمستيتر: ((إنَّ الكلمات التي تخـــرج مـــن الاســـتعمال مـــع الأشياء التي نعبر عنها تندثر لأسباب تاريخية، ويمكـــن أن نســـميها بالكلمـــات التاريخية))[1].

كما نجد ملامح النظرة التاريخية التطورية في التفكير النحوي عند القـــدماء، ومن ذلك حديثهم عن دخول (ال) الموصولة على الفعل المضارع الذي عُدَّ مـــن باب الشاذ، يقول صاحب (الجنى الداني) وهو يتكلم علـــى (أل) الموصـــولة، وإنّ صلتها الاسم المشتق لاغير:

((وأمّا وصلهم لها بالجملة... وبالفعل وما يتصل بهِ في نحو قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولاذي الرأي والجدلِ

فليس من باب وصلهم بالمشتق، وإنّما ذلك من باب حذف بعـــض أجـــزاء (الذي) لكثرة الاستعمال، كما فعل ذلك في (أيمن الله)، وقال: (الـــذيّ) وهـــو الأصل، ثم (الذي) ثم (الَّذ)، كما قالو: أيمُ ومُـــ))[2].

وهذا الذي ذكره، يعبر عنه قول د. رمضان عبد التواب: ((مـــن الحقـــائق المقررة عند المحدثين من علماء اللغة، أن كثرة الاستعمال تبلي الألفـــاظ وتجعلـــها عرضة لقص أطرافها))[3].

ومن ذلك ما رُوِيَ في تطوّر (حتى) على ألسنة العامة، فيما يرويه الجواليقي، فيقول: ((ومن كلامهم المُحال الغث: جئت تي ألقاك، يريدون: حتى ألقـــاك))[4]، وقد أرجع ابن منظور هذهِ الظاهرة إلى عصور الاحتجاج مستشهداً بقول الشاعر:

العاكِفُونَ تحْين مَامِنْ عاطِف والُطْعِمون زمان أين المُطْعم[5]

يريد: حتى حين

---

(1) المولدّ في اللغة: 145.

(2) الجني الداني: 76.

(3) التطور اللغوي: 135.

(4) التكملة: 105.

(5) اللسان 291/11 مادة(حتى).

ومما يدخل في باب تطور دلالة الأدوات النحوية مـــا عرضـــه ابـــن جـــني مستشهداً على أنَّ الشيء قد يأخذ حكم غيره إذا شبهته بهِ، فقال: ((وذلـــك أن يشبه شيء شيئاً من موضع، فيمضي حكمه على حكم الأول، ثم يرقى منـــه إلى غيره))[1].

ومن الأمثلة النحوية التي تناولها في هذا الباب قولهم: جالس الحسن أو ابـــن سيرين.

فقال: ((ولو جالسهما جميعاً لكان مصيباً مطيعاً لامخالفاً، وإنْ كانـــت (أو) إنّما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين.

إنّما جاز في هذا الموضع لا لشيء رجع إلى نفس (أو) بل لقرينة أنضمَّت من جهة المعنى إلى (أو) وذلك لأنّه قد عرف أنّه إنّما رغب في مجالســـة الحســـن لمـــا لمجالسته في ذلك من الحظ، وهذهِ الحال موجودة في مجالسة ابن ســـيرين أيضـــاً، وكأنه قال: جالس الحسن لِماَ لمجالسته في ذلك من الحظ، وهذهِ الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضاً، وكأنّه قال: جالس هذا الضرب من الناس))[2].

وبهذا يكون قد أضفى إلى (أو) دلالة نحوية جديدة، وهي التشريك إذْ احتمل هنا معناها معنى (الواو) في الدلالة على الجمع بينهما.

ومن مظاهر التطور في التراكيب حذف (ال) من المضاف إليه، قال الزُّبيـــدي: ((يقولون نحو أخفش وشعر أخطل، وشعر أعشى... والصواب: نحو الأخفش وشـــعر الأخطل وشعر الأعشى، ولايجوز حذف الالف واللام عن هذهِ الاسماء، ولا من أمثالها لأنها نعوت مصروفين، وقد أولعت العامة بذلك وكثير من الخاصة))[3]. ومـــا تقـــدم ذكره يبين معرفة العرب وإدراكهم لأثر الزمن في اللغـــة، وأن للتـــاريخ دوره الـــذي لايمكن تجاهله في إحداث تغيير- معلن أو غير معلن- في اللغة، مما يؤكد وعي القدماء بقضية التطورّ التي لم تغب عن أذهانهم مسجلين سبقاً نظرياً يسجل لصالحهم.

---

(1) الخصائص: 295/1.
(2) الخصائص: 295/1.
(3) لحن العامة: 12.

المبحث الثالث

فكرة الاقتراض اللغوي

أولاً: مفهوم الاقتراض:

يعد مفهوم الاقتراض اللغوي (the linguistic Borrowing) مـــن المفـــاهيم الشائعة الاستعمال على الألسنة الحديثة، في الإشارة إلى واحدة من مظاهر التـــأثر والتأثير بين اللغات، غير أنّ هذا المفهوم لم يستقر حاله، إذ نجد له عِدّة مقـــابلات، مما غدا ((تحديد الاقتراض أمراً صعباً بسبب استخدام الباحثين مصطلحات مختلفـــة للإشارة إلى هذه الظاهرة))[1].

فقد اقترح الباحثون مصطلحات عديدة تقابل (الاقتراض) كلٌّ ينطلـــق مـــن وجهة نظره إزاء الموضوع ويعلل لسبب اختياره بأدلة تعكس وجهات نظر فردية أو جماعية اصطلحتها الجماعات اللغوية، حتى بدا الخلاف في المصطلح هنـــا مـــن البديهات القائمة التي لايزال الجدل فيها مستمراً.

فلو جئنا إلى أكثرها حداثة ونعني به مفهوم (الاقتراض) نجد أنَّه قد شـــاع في التراث اللغوي الغربـــي حتى غدا أوسعها انتشاراً على الرغم من أنه لم يسلم من الانتقادات ومحاولة اقتراح البديل، فنظرة عابرة إلى أشهر أقوالهم في الظاهرة تبين لنا حجم الاضطراب واختلاف وجهات النظر التي تجسد في اقتـــراح المصـــطلحات البديلة.

ولو استعرضنا دلالة المفهوم فسوف نجد أنه لم يستقر على حـــال، فيعـــرف هاوجين (الاقتراض) بأنّه: ((محاولة استنساخ في لغة معينة من أنماط لغوية وجدت سابقاً في لغة أخرى))[2].

---

(1) Borrowing, p. 5.

(2) the analysis of linguistic, borrowing Language, p. 212.

وفي محاولة لنقد هذا التعريف تذهب تريفيرز إلى أنَّ ((مشكلة هذا التعريـف هو أنّ فكرة (أنماط) لا تزال غامضة إلى حدٍّ ما، وأنَّه من غـير الواضـح إلى أي مدى يتم تضمين عناصر ما وراء مستوى الكلمة))[1].

فوجه النقص في هذا التعريف هو عموميته وافتقاره إلى التحديـد الـدقيق للمفهوم، لذا يرى هوفر أنَّ الاقتراض: ((هو عملية استيراد المواد اللغوية من نظام لغوي إلى آخر))[2].

وعلى الرغم من التعديل الذي أجراه هوفر على تعريف هاوجين إلاَّ أنَّ كلمة (استيراد) تبقى ذات دلالة غير واضحة في الإشارة إلى هذا المفهوم.

وقدمت توماسون وكوفمان 1988 تعريفاً وُصِفَ بأنّـه ((نقطـة انطـلاق جديدة))[3]، نظراً لأنَّ عملها كان منطلقاً من دراسة الاتصال بين الشعوب، وأثر ذلك في التغير اللغوي، فوصفت (الاقتراض) بأنّه ((إدماج من الميزات الأجنبية إلى اللغة الأم مجموعة من المتحدثين من تلك اللغة، مع الحفاظ على اللغة الأم، إذ يـتم التغيير من خلال إضافة ميزات جديدة يتم دمجها))[4].

وهذا التعريف الأخير تردد صداه كثيراً فيمن جاء لاحقاً، تقـول كلوديـا ماجيلي: ((الاقتراض هو عملية دمج العناصر في لغة من لغة أخرى وجعلها جـزءاً من المفردات الخاصة بها، وتسمى هذهِ الكلمات (الكلمات المسـتعارة) وتسـمى العملية (بالاقتراض اللغوي)))[5].

وعند تأمل هذا التعريف الأخير نجده قاصراً عن إيضاح مفهـوم الاقتـراض ولاسيما ما يتعلق بلفظة (إدماج)، وذلك لأنّ الإدماج أمر نسبـي قد يتم فيصبح اللفظ جزءاً من اللغة، وقد لايتم فيبقى اللفظ غريباً عنها.

لذا يرى بلومجي أنّ (الاقتراض) عملية (استبدال)، فيقول: ((إنَّ الاقتـراض يفقد اللغة عادة كلمات مفتاحيه ويستبدلها بكلمات أخرى من لغة أخرى))[6].

---

(1) Borrowing, p. 6.

(2) intercultral communication studies xl, p. 1

(3) Borrowing, p. 5

(4) Borrow ing, p. 5

(5) Asemantic overriew of Ango-Indian Borrowing, p. 1

(6) the socioling uistics of borrowing, p. 15.

هذا فيما يخص مفهوم الاقتراض في المنظار اللساني الغربـــي.

أمّا في التراث اللغوي العربـــي، فإنَّ العرب لم يستعملوا مصطلح (الاقتراض) في الإشارة إلى هذهِ الظاهرة، بل إنهم استعملوا مصطلحي (المعـــرب والـــدخيل)، كمصطلحين مقابلين للمصطلح الغربـــي على عادة العرب في التماس الدقـــة في وضع الأسماء للمسميات وتلمس أدنى فرق بينهما.

لقد عالج القدماء هذهِ الظاهرة بطريقة شبيهة بطبيعـــة عـــاداتهم في الحيـــاة، فدخول الكلمة الغريبة في اللغة شبيه بدخول الغريب إلى المجتمع العربـــي، وقبولهم له ومناصرته وإلحاقه بالولاء إلى إحدى القبائل، ومن ثم سلوكه مسلكهم في الحياة، لذا فتماسك اللغة عندهم شبيه بتماسك المجتمع، بل إنّه لايختلف عنه في كل حال من الأحوال[1].

لكن التراث اللغوي العربـــي كان يعرض للظاهرة عرضاً استقصـــائياً مـــن خلال تناوله للمفردات والكلمات (الدخيلة والمعربة) وعلى منحى لم يسلم مـــن اضطراب المصطلح المستخدم.

وأقدم إشارة وصلتنا عن العلماء العرب، هو ما روي عن الخليـــل الـــذي لم يقتصر على إيراد مصطلح (المعرّب) فحسب بل أورد إلى جانبه مصطلح (محدثـــة) أو (متبدعة) ليدل بها على أنَّ الكلمة غير عربية، قال: ((فإنْ وردت عليك كلمـــة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذلق أو الشفوية... فاعلم أن تلك الكلمـــة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب))[2]، واستعمل كذلك مصطلح (دخيـــل)، فقال: ((الجُلَّسان: دخيل، وهو بالفارسية كلشان))[3].

فالخليل هنا يستعمل مصطلحي (المعرب والدخيل) أحدهما مكان الآخر، من حيث إن المعرب في أصله دخيل، بل يجمع بين المصطلحين في بعض الأحيان.

وتطور المفهوم عند سيبويه، الذي نظر إلى الاقتراض من وجهة الدلالة علـــى الأصل اللغوي، فسماه (إعرابا) استئناساً بأصل المعنى[4].

---

(1) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية: 291.

(2) العين: 52/1.

(3) المصدر نفسه: 54/6.

(4) ينظر: الكتاب: 342/2، 303/4- 304.

كما أشار إلى مصطلح (الدخيل)- وإنْ لم يصرح بـــه- وذلـــك في قولـــه: ((اعلم أنهم ممّا يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتـــة، فربمـــا ألحقوه ببناء كلامهم، وربّما لم يلحقوه))[1].

ونلحظ ظهور الاضطراب في المصطلح كذلك عند ابن دريد، الذي لم يفرق بين المصطلحين، حين قال: ((فإن جاءتك كلمة مبنية من حروف لاتؤلف مثلـــها العرب، عرفت موضوع الدّخل منها فرددتها غير هائب لها))[2]. فاستعمل مصطلح (الدخيل) بمعنى الأعجمي.

واستعمل أيضاً لفظة (داخلة) وهي لفظة تعبر عن اللفظ المقترض تعبيراً دقيقاً، فقال: ((... جُمل أحسبها داخلة في العربية))[3].

وهذا ما نجده عند أبـــي عبيد القاسم بن سلام الذي عقد باباً في (الغريـــب المصنف) سماه: باب ما دخل من غير لغات العـــرب في العربيـــة[4]، فاســـتعمل المصطلح (دخل) وهو مصطلح يدل على الاقتراض دلالة واضحة.

في حين يستعمل الجوهري مصطلح (المعرب)، فيقول: ((تعريـــب الاســـم الأعجمي، هو أن تتفوه بهِ العرب على منهاجها، تقول: عرّبته العـــرب وأعربتـــه أيضاً))[5].

فقوله: تتفوه بهِ العرب على منهاجها ((يقتضي مجموعة من الإجراءات هـــي التي فصَّل فيها الخالفون ممن عرضوا لظاهرة الدخيل والمعرب))[6].

ويشير ابن منظور إشارة مجتزأة إلى جوهر المصطلح، إشارة ((تنطوي علـــى تنبه مبكر، وفهم متطور لظاهرة الدخيل في اللغة العربية))[7]، اذ يقول: ((وكلمـــة

---

(1) الكتاب: 303/4.
(2) الجمهرة: 9/1.
(3) المصدر نفسه: 352/3، وينظر المعرب والدخيل في اللغة العربية: 74.
(4) ينظر: الغريب المصنف: 668/1.
(5) الصحاح مادة(عرب).
(6) ما أخذته العرب من اللغات الأخرى، مجلة التراث العربي-دمشق71-72، الســـنة 18، 1998م: 65.
(7) المصدر نفسه: 64.

دخيلة: أدخلت في كلام العرب، وليست منه استعملها ابـــن دريـــد كـــثيراً في الجمهرة))[1].

وكانت رغبته في الدقة تدعوه في بعض الأحيان إلى اســتعمال المصــطلحين (المعرب) و(الدخيل) جنباً إلى جنب ويقرهما بمصطلح (الأعجمي) كما في قوله: ((الطارمة بيت من الخشب كالقبة، وهو دخيل أعجمي معرب))[2].

فقوله: دخيل أي ليس من العربية، وقوله: أعجمي إشارة إلى أصله، وقولــه معرَّب أي لاكته العرب بلسانها.

وهذهِ الآراء تبين أن مصطلح الدخيل لم يستو مصطلحاً خالصاً في الدراسات اللغوية عند العرب، وإنْ حظي باعتناء السلف ((في مرحلة التصــنيف في غريــب القرآن، ومرحلة تنقية اللغة بعد ذلك إلى أن جاء الجواليقي، فأفضى عليه مزيداً من الإيضاح عندما نظر إليه بالقياس إلى العربــي الأصيل أو الصريح))[3].

وهذا ما يفهم من كتابه ((المعرب))، إذ يقول: ((هذا كتاب نذكر فيه مــا تكلمت بهِ العرب من الكلام الأعجمي، ونطق به القرآن المجيد... ليعرف الدّخيل من الصريح))[4].

ويستعمل القدماء- أحياناً- مصطلح التعريب أو المعرب، بما يقابل الترجمــة التي أطلق عليها، الدكتور محمد حسن عبد العزيز اسم (الترجمة المقترضة)، فقـــال: ((وهذا النوع يكون بنقل مفهوم كلمة أو عبارة من لغة إلى لغـــة أخـــرى مثـــل ترجمةhospital بمستشفى))[5] وهو ما يســـمى في الـــدرس اللســـاني الغربـــي بـــ (الاقتراض الدلالي) على حد تعبير تريفيريز، التي عبرت عنه بقولها: ((في هـــذهِ الحالات لايتم استيراد أي كلمة من اللغة المصدر إلى اللغة المقترضة بل يتم امتـــداد معنى كلمة من لغة إلى أخرى دون أن يتم استيراد المواد المعجمية))[6].

---

(1) اللسان مادة (دخل): 16/11-17.
(2) اللسان، مادة (طرم): 11/9.
(3) ما أخذته العرب من اللغات الآخرى: 64.
(4) المعرب: 1
(5) التعريب في القديم والحديث: 360.
(6) Borrowing, p. 4

تقول ماري لين: ((هناك أيضاً اقتراض يسمى (الترجمة) ويسمى أيضاً المنسوخة، وهي مثل كلمة القرض، يتم التعامل معها بشفافية))[1].

وبهذا المعنى استعملها الأصمعي قديماً حين قال: ((الحندقوق نبطي، ولا أدري كيف أعربه، إلاّ أني أقول: (الذُرَق)، قال ولايقال: (حِنْد قوق) ولا (حِنِدْ قوقة))[2].

وفي الحقيقة أنَّ هذا التعدد في الإشارة إلى المصطلح الدال على الكلمات الأجنبية التي دخلت العربية لم يبلغ عند العرب من الاضطراب المبلغ الذي نجده عند الغرب، فقد استعمِلت عِدّة مصطلحات في الإشارة إلى مفهوم (الاقتراض).

فيميل وينريج إلى استعمال مصطلح (التداخل)، يعبر بهِ عن التداخل بين اللغات، وفي مختلف المستويات، لذا يعرفه بأنه ((تلك الحالات من الانحراف عن قواعد اللغة نتيجة امتزاج بين أكثر من لغة واحدة في أثناء الخطاب))[3].

أمّا ميري سرجنتس فتميل إلى محاكاة ما ذكره العلماء العرب فتتلاقى معهم في التفرقة بين (المعرب) و(الدخيل)، وتعترض على تسمية الألفاظ التي امتزجت بالانجليزية وأصبحت جزءاً منها (بالكلمات الأجنبية)، فتقول: ((إنَّ كثيراً من الكلمات الدخيلة على الانجليزية لم تعد غريبة عنها، فلا يصح أن تسمى ألفاظاً أجنبية، ولكنها متى جاءت من غير الاصول الجرمانية العامة، فإنّ اصطلاح (الألفاظ الأجنبية) أنسب، وقد يفضل اصطلاح الألفاظ المقترضة))[4].

وما ذهبت إليه ميري هو عين ما قصده علماء العربية القدماء في محاولتهم التفريق ين (المعرب) و(الدخيل) صراحة أو ضمناً.

وقد ظهر في الدرس اللساني الغربي اضطراب شديد في المصطلحات، فكلاين مثلاً يستعمل مصطلح (نقل) معللاً ذلك بالدلالات السلبية المترتبة على استخدام مصطلح (تداخل)[5].

---

(1) English Loans in german and the Borrowing of, meaning p. 2

(2) المعرب: 366.

(3) Languages in contact: 1

(4) History of foreign words in English: 1

(5) ينظر: Borrowing: 6

أما يوهانسون فيفضل استعمال مصطلح (نسخ)، لأنّه- كما يرى- المصطلح الأكثر تعبيراً، ويرى أن مصطلح الاقتراض يفتقر إلى الدقة العلمية، لأنه يعني أنَّ ((المواد اقترضت في مرحلة وستعود في وقت لاحق، والأمر في الحقيقة ليس كذلك))[1].

وهذا الرأي الأخير في انتقاده للاقتراض يعد أكثر قبولاً، لأنّ اقتراض لغة للفظة معينة لايعني أنّها سوف تستعملها في حقبة ثم تعيدها إلى اللغة الأصل، بل ربما تبقى اللفظة في اللغة الجديدة، بل إنَّها تخلع عليها دلالات جديدة، أو تعاملها بصورة تجعلها جزءاً من لحمتها إلى الحد الذي يجعلها تفقد أي ملامح تربطها بلغتها الأصيلة، كما هو الحال في العربية إذْ إنَّها أدخلت ألفاظاً ((وأوجدت لها جذوراً، فقبلتها بذلك دون قطيعة وعربتها))[2].

أمّا هولدن فيفضل استخدام مصطلحي (التكييف) و(الاعتماد)، ويرى أنّه لابدَّ من التفريق بين المصطلحين، فيعرف (التكييف) بأنَّه يشير إلى عملية تلقي اللغة للفظة من لغة أخرى مع إجراء بعض التغييرات الصوتية وأحياناً الفونولوجية، أمّا (الاعتماد) فهو تلقي أو استيعاب الكلمة المقترضة مع الحفاظ على شكلها الأصلي[3].

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا أنَّ هناك توافقاً في الطرح العربي والغربي لهذا المفهوم، وإن كان العرب قد فاقوا الغرب في كثرة التدقيق والتفصيل والتماس المصطلحات المناسبة التي تدل على المفاهيم المتناولة، في حين استعمله الدرس اللساني الغربي على نحو أكثر عمومية واتساعاً.

كما يظهر أيضاً أنّ العلماء العرب القدماء قد اعتنوا بالناحية العملية أكثر من اعتنائهم بالناحية الاصطلاحية، وقد قادهم هذا إلى استحضار الجانب الإجرائي من البحث، لذا لم يشهد المصطلح لديهم من الخلاف والاضطراب ما شهده المصطلح عند الغرب في التعبير عن مفهوم الاقتراض.

---

(1) ينظر: Borrowing: 7

(2) المجمل في العربية النظامية: 77.

(3) Loan Words and Phonological Systens, 20.

ثانيا: الاحتكاك اللغوي (دراسة لقضية التأثر والتأثير بين اللغات):

يقول الدكتور وهيب كامل في تشبيه انتقال الحضارات بين الأمـــم: ((بـــين الحضارات والمرض المعدي أوجه شبه، فكلاهما ينتقل من جماعة إلى أخرى باللمس والاتصال))[1].

يُعد هذا المقال مفتاحاً يهيئ لنا الحديث عن التأثر والتأثير بين اللغـــات إذ إنَّ احتكاك اللغات فيما بينها من نتائج الصراع الحضاري، ومتى ما حدث احتكـــاك بين لغتين أو لهجتين–أياً كانت أسبابه، ومهما كانت درجته، وكيفمـــا كانـــت نتائجه الأخيرة– يؤدي لا محالة إلى تأثر كل منهما بالأخرى.

ويذهب الدكتور علي عبد الواحد وافي إلى أنهَّ ((ليس هناك لغة مـــا تظـــل بمأمن من الاحتكاك بلغة أُخرى، اللهم إلاَّ أن تكون في منطقـــة معزولـــة تمامـــاً تحاصرها غابات أو مناطق جبلية وعرة...))[2].

وعلى هذا الأساس كان ((احتكاك اللغات مثل احتكاك الشعوب ضـــرورة تاريخية، وكما تقترض الشعوب مظاهر الثقافة وما قد يكون خلفها مـــن قـــيم، تقترض المفردات التي تشير إلى تلك المظاهر وتلك القيم والأحكام))[3].

لذا يذهب جفري إلى القول ((إنَّ التبادل اللغوي أمر بديهي لايحتاج إلى دليل لوضوح الصلات الثقافية وغير الثقافية بين الأمم تاريخياً))[4].

وهذهِ الحقيقة تصدق على اللغات جميعاً، فلا توجد لغة منعزلة بل إنَّها جميعاً ((تستمد قدرتها على الاستمرار بما تتعرض له من احتكاك باللغات المختلفة، وبمـــا تخوض من صراع ثقافي مع هذهِ اللغات))[5].

وعلى هذا يكون من الوهم ما يظنّه بعضهم من أنَّ اللغة يمكـــن أن تعـــيش منعزلة، مكتفية بذاتها، وإذا حكمنا بذلك فإننا سوف ((نسدل أروقة الخيمـــة في

---

(1) علوم اليونان وسبل انتقالها إلى العرب: 1، مقدمة المترجم.
(2) اللغة والمجتمع: 29، وينظر: دراسات في المعجم العربـــي: 155.
(3) التعريب في القديم والحديث: 9.
(4) the foreign vocabulary of the Quran: 41
(5) دراسات لغوية: 256.

وجه الهواء الطلق الذي يحمل معه مضامين لغوية جديدة، وألفاظاً، وتعابير وأخيلة، يمكن أن تُدخل إلى لغتنا زاداً لغوياً سائغاً تهضمه، وتتمثله، وبعدئذٍ يصبح جزءاً من نسيج لحمتها))[1].

فلا مناص من تأثر اللغات ببعضها متى ما أتيح لها الاحتكاك، وينتج عن هذا الاحتكاك أن تأخذ من غيرها ألفاظاً وتعابير ومصطلحات متنوعة حتى تلحق بركب الحضارة، فيصبح بذلك ((اقتباس اللغة للكلمات الأجنبية أمراً طبيعياً، وسنة من سنن الحياة لاتستطيع، يد الإنسان إيقاف نشاطها... وبدونها يتقلص نمو جسمها، ويتعطل عامل أساسي من عوامل حياتها))[2]، وعلى هذا لا يمكن أن تنجو اللغة من تأثير اللغات الأخرى أو تأثيرها في تلك اللغات[3].

ولاشك في أنّ العربية كأية لغة من اللغات تتأثر وتؤثر في اللغات المجاورة، وكان هذا الالتقاء قد حدث ((قبل الإسلام حيث التقى العرب في رحلتي الصيف والشتاء من كل عام بجيرانهم من الشمال والجنوب، وكان الهدف من ذلك هو التبادل التجاري وكسب المال، ولم تتأثر اللغة العربية بهِ إلاّ في التقاط بعض الكلمات من لغة هؤلاء))[4]، فدخلت إلى العربية ألفاظ من معظم اللغات التي خالط أهلها العرب، فـ ((دلل هذا الأخذ من اللغات الأخرى على عراقة التجربة الإنسانية للعرب، وعلى صلتهم الواسعة بالأمم المجاورة))[5].

وقد امتدّ هذا التأثير بعد الإسلام بشكل كبير، وامتدت بذلك العلاقات مع البلدان المجاورة، ونشطت حركة الترجمة من الهندية وغيرها[6].

وقد أدرك العلماء العرب القدماء هذا ((النوع من التأثير الواقع بين اللغات المجاورة على اختلاف تاريخها وأنسابها))[7]، وأوضح دليل على إدراكهم

---

(1) دراسات لغوية مقارنة: 113.
(2) التعريب في ضوء علم اللغة الحديث: 32.
(3) ينظر: المولّد في اللغة: 109.
(4) مقالات في التربية واللغة والبلاغة والنقد: 116.
(5) ما أخذه العرب من اللغات الاخرى، مجلة التراث العربي-دمشق71-72، السنة18، 1998م: 75.
(6) ينظر: دراسات لغوية: 228.
(7) فصول في الدرس الغوي بين القدماء والمحدثين: 119.

للاحتكاك اللغوي رصدهم لظاهرتي (المعرب والدخيل) من اللغات المجاورة.

وهذا ما عبّر عنه جان بيرو، حين قال: ((يشكل الدخيل في اللاتينية والفرنسية قسطاً كبيراً من المفردات الإنجليزية كما جددت اللغات الأوراليّة مفرداتها التي لاتحتفظ إلا بعدد قليل منها من الأورالية القديمة، وهذا الأمر ناتج عن الاحتكاكات التي تمت بين الشعوب التي تتكلم هذهِ اللغات وبين مختلف الحضارات الأجنبية))[1].

الاحتكاك وانتقال الألفاظ بين اللغات:

هناك عدّة عوامل تساعد على احتكاك اللغات، ومن ثَمَّ تسهم في انتقال الألفاظ المقترَضة بين اللغات وقد وجدنا أنَّ أشهر هذه العوامل في الدرسين اللسانيين العربي والغربي هما (المجاورة، والغزو والحرب) لذا سنقتصر على هذين العاملين على وجه الخصوص.

1 – المجاورة:

وللمجاورة أثر كبير في شيوع ألفاظ لغة معينة دون أخرى، لذا جعله سابير العامل المسؤول عن اقتراض كلمات من لغات دون أخرى، يقول: ((الاقتراض اللغوي بين اللغات يعتمد على طبيعة العلاقات التأريخية بين الشعوب، فالألمانية استعارت مفرداتها من الإنجليزية واللاتينية والفرنسية للعلاقات العميقة مع انجلترا وفرنسا، فضلاً عن موقع ألمانيا الجغرافي الحساس القريب من فرنسا))[2].

ويرى برجشتراسر أنَّ هذا العامل كان السبب المباشر في تأثير بعض اللغات على العربية دون بعض، فقال: ((والسبب في تاثير هذهِ اللغات بالأخص – في اللغة العربية– هو أنَّها كانت لغات الأقوام المتمدنة المجاورة للعرب في القرون السابقة للهجرة؛ فاللغة الآرامية على اختلاف لهجاتها، كانت سائدة في كل من بلاد فلسطين وسورية وبين النهرين وفي بعض العراق.

---

(1) اللسانيات: 84.

(2) Language: 78.

واللغة الفارسية كانت مجاورة للآرامية والعبرية في العراق، وكان نفوذها قوياً في شرق جزيرة العرب وجنوبها.

واللغة الحبشية، ومعها اللغة العربية الجنوبية... كانت تجاور العربية الشمالية، في جزيرة العرب نفسها))[1].

وهذا ماتنبه عليه العلماء العرب من قبل، يقول ابن دريد: ((وقد دخل في عربية أهل الشام كثير من السريانية، كما استعمل عرب العراق أشياء من الفارسية))[2].

ويحدثنا الجاحظ عن الألفاظ الفارسية التي دخلت العربية وانتشرت بين أهلها في المدينة والكوفة والبصرة، قائلاً: ((ألا ترى أنَّ أهل المدينة لّما نزل فيهم ناس من الفرس في قديم الدهر، علقوا بألفاظ من ألفاظهم، ولذلك يسمّون البطيخ الخربز، ويسمّون السميط الروذق... وكذا أهل الكوفة، فإنَّهم يسمّون المسحاة بال بالفارسية))[3].

ولابن حزم وقفة هنا، إذ عدَّ المجاورة من عوامل اختلاف اللغة وتبدلها في إشارة منه إلى الصراع اللغوي[4].

وتحدث أبو حيان عن سريان لغة الحبش إلى لغة العرب بفعل المجاورة بين مساكنهم، فقال: ((... والذي أخرجه عليه أنّ من تكلم بهذا من العرب إنْ كان تكلم بهِ فإنّما سرى إليه من لغة الحبش لقرب العرب من الحبش ودخول كثير من لغة بعضهم في لغة بعض))[5].

وقد أقرَّ السيوطي أثر هذا العامل في سياق بحثه اللغات التي دخلت معجم العربية، ومن ثم إلى لغة القرآن الكريم، فإذا بها ثماني لغات، وهي لغات احتكت بالعربية عن طريق المجاورة، وهي لغات ((الفرس، والروم، والنبط، والحبشة، والبربر، والسريان، والعبرانية، والقبط))[6].

---

(1) التطور النحوي: 211، وينظر: المشترك والدخيل من اللغات السامية في العربية، مجلة الساتل-ليبيا، ع2، 2007م: 84.
(2) المعرب: 209.
(3) البيان والتبيين: 1/19-20.
(4) ينظر: الاحكام: 1/32.
(5) البحر المحيط: 4/162-163.
(6) الاتقان: 1/135.

2- الغزو والحرب:

وهذا العامل يحمل دوراً سلبياً نوعاً ما بين اللغات، فقد ((يغزو شعب آخر غزواً عسكرياً، فتدخل لغتاهما في صراع يحتدم بينهما أمداً طويلاً))[1].

وهذا قد اتضح بما حدث للدول المتحاربة خلال الحرب العالمية الأولى ((فقد استفادت بعضها من مفردات الأخرى نتيجة لطول الاحتكاك، والاتصال بينهما))[2].

وقد ذكر هوفر أثر الحروب، فقال: ((وفي نهاية القرن الثامن عشر، بدأت الدول الاسكندينافية غارات على انكلترا، فانتقلت بفعل ذلك العديد من أسماء الأماكن والشخصيات العامة وأنشئت مفردات من اللغات الاسكندنافية خلال القرون المقبلة))[3].

كما تحدث عن انتشار المفردات العربية في اسبانيا، فقال: ((بدأ تاثير كبير في تاريخ اللغة الاسبانية في 711م عندما سقط مضيق جبل طارق بيد المسلمين وفي غضون سبع سنوات انتشرت في هذه الجزيرة اللغة العربية التي أصبحت اللغة الرسمية، فدخلت إلى اللغة الاسبانية العديد من الكلمات العربية))[4].

وهذا ما تنبه إليه العلماء العرب القدماء، فربطوا بين قوة اللغة وقوة الدولة كاشفين عن العلاقة بينهما، يقول ابن حزم: ((اللغة يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها، ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم... أمّا من تَلِفتْ دولتهم وغلب عليهم عدوهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم فمضمون منهم موت الخواطر، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم))[5].

وهذا ما سلط عليه ابن خلدون الضوء واعتنى بهِ حين قال: ((فلمّا هجر الدين اللغات الأعجمية، وكان لسان القائمين بالدولة الإسلامية عرباً، هجرت

---

(1) علم اللغة بين القديم والحديث: 175.

(2) علم اللغة بين القديم والحديث: 175.

(3) Language Borrowing and Indices of Adaptility: 53

(4) Language Borrowing and Indices of Adaptility55:.

(5) الأحكام: 32/1.

كلهّا في جميع ممالكها لأنَّ الناس تبع للسلطان وعلى دينه، فصار استعمال اللسان العربـــي من شعائر الإسلام وطاعة العرب، وهجر الأمم لغاتهم وألسنتهم في جميع الأمصار والممالك، وصار اللسان العربـــي لسانهم حتى ترسخ ذلـــك في جميـــع أمصارهم ومدنهم، وصارت الألسنة الأعجمية دخيلة فيها وغريبة))[1].

هذا أهم ما ينتج عنه الصراع اللغوي، فبقاء اللغة مرهون بقوتها المستمدة من قوة الناطقين بها، يقول كوهين: ((لغة الغالبين، على قلة عددهم قد تقضي علـــى لغة الشعوب المغلوبة، أو على لغاتهم ولهجاتهم))[2].

ويذكر بلومفيلد أنَّ اللغة المغزوة أو المهزومة في الصراع ستصـــبح ((مثخنـــة بآثار ذلك الصراع المرير، فلا تكاد اللغة الغازية تندثر أو تزول حتى تترك في اللغة المغزوة جراحاً أو ندوباً هي في الحقيقة بعض الصفات التي اســـتعارتها مـــن لغـــة الغزاة))[3].

هكذا أدرك علماء اللغة-العرب والغرب-الاحتكاك اللغوي وأثره في إثـــراء اللغة، من خلال إقرارهم بأن (الاقتراض اللغوي) ناتج من نتائج الاحتكاك اللغوي والتأثر والتأثير بين اللغات، وهو ناتج طبيعي لحيوية اللغة وديناميكيتها التي تـــرتبط بها، سواء كان هذا الارتباط عن طريق الجوار، أم المصالح السياسية والاقتصـــادية، أم الثقافية، أم عامل السيطرة والسيادة العسكرية.

فاللغة عند العلماء العرب القدماء ليست بدعاً من اللغات بل هـــي تتبـــادل التأثير والتأثير، وتقترض منها وتقرضها، لأي سبب ولأي غايـــة[4]، إذْ ((ليســـت هناك لغة تنجو من سهام الاقتراض أو الإقراض))[5]، ما دام الاحتكـــاك اللغـــوي قائماً بينها وبين اللغات الأخرى.

---

(1) المقدمة: 301.
(2) دراسات لغوية في ضوء الماركيسية: 82، وينظر: مدخل لفهم اللغة: 152.
(3) من اسرار اللغة: 114.
(4) ينظر: دراسات في فقه اللغة: 314-315.
(5) الاقتراض بين الضرورة والانقراض: 23 (ضمن ندوة اللسانيات المقارنة واللغـــات في المغرب-الرباط 1996م).

ثالثاً: أثر الاقتراض في تنمية اللغة:

من المعلوم أنَّ الأمم على اختلافها تميل إلى الاعتزاز بلغتها والحفاظ عليها لأنَّ اللغات هي عنوان الأمم وهويتها، ومن ثَمَّ لابدَّ من أن تكون هنالك دوافع تجعلهم يقبلون على اللغات الأخرى ((فيلجأون إلى المفردات المجاورة التي تنتمي إلى لغات مختلفة المشارب، فيستعيرون من الرطانات ومن العاميات خاصة، ومن اللغات الأقليمية، ومن اللغات الأجنبية))[1].

لذا لابدَّ من وجود أسباب تدعو إلى حدوث الاقتراض بين اللغات على اعتبار أنّه عامل من عوامل تنمية اللغة واغنائها بالمفردات، ومن أهم تلك الدواعي:

1- الحاجة:

إذْ غالباً ما ((تلجئ الضرورة الحضارية إلى الاقتراض لتعويض ما لم يتأتَ لها من إبداع))[2].

ويقع ذلك حين تكون ((الألفاظ المقترَضة تدل على أشياء أو مفاهيم غير معروفة في بيئة اللغة المقترِضة))[3].

يرى فندريس أنّه ما أن تتحقق الحاجة للفظة حتى ينفتح ((أمامها الطريق لطول الطواف، لأنَّها لم تطلب في الخارج إلا لأنّها تدل على شيء جديد خاص بالبلد الذي جاءت منه))[4].

وربط الاقتراض بالحاجة تردد كثيراً في الدرس اللساني الغربي، يقول كامبل: ((السبب الرئيس للاقتراض هو وجود حاجة للكلمة عند دخول مفهوم جديد من لغة أخرى))[5].

---

(1) اللغة: 291.
(2) اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب: 128.
(3) التعريب في القديم والحديث: 50.
(4) اللغة: 291.
(5) Historical Linguistics an Introduction: 61.

كما ذكروا أنَّ الاقتراض ((يصـــبح ضـــرورة لأنَّ هدفـــه هـــو التوســـع باللغة))[1]،

لأنَّ مجيئه كان ((لتعبئة الفجوة المعجمية))[2].

وهذا ما لم يغب عن علماء العربية قديماً؛ إذْ إنَّ ((أكثر ما أدخله العـــرب إلى لغتهم من الألفاظ الأجنبية، لم يكن له ما يقوم مقامه في لسانهم))[3].

لذا ((كانت الألفاظ الدخيلة المعربة في العصر الجاهلي قليلة محدودة تتصـــل ببعض ما كانوا يستجلبونه من الأشياء التي لم تكن عندهم، وما كانوا يشـــاهدونه في بلاد غيرهم مما لا عهد لهم بهِ))[4].

فلا عجب أن نرى أنّ المعرَّب كان في معظمه ((في أسماء العقاقير، والأدوات والمصنوعات ونحوها مما يُحمل إلى بلاد العرب من فارس أو الـــروم أو الهنـــد أو غيرها))[5].

ومصداق ذلك ينبئ عنه حديثهم، يقول ابن دريد: ((والدينار إنْ كان معرباً فليس له اسم غير الدينار، فقد صار كالعربـــي، ولذلك ذكره الله في كتابه لأنّـــه خاطبهم بما عرفوا))[6].

وقال أيضاً: ((التنور فارسي معرّب، لا تعرف العرب اسماً غـــيره فجـــاء في التنـــزيل لأنهم خوطبوا بما عرفوا))[7].

وينقل ابن سيده (ت428هـــ) عن صاحب العين قوله: ((وطير الماء أكثر من مئتي لون زعموا، والعرب لاتعرف أكثرها، قال: وأسماؤهـــا عنـــدنا بالنبطيـــة في البطائح في بلاد النبط))[8].

---

(1) the impact of toruba on Arigida: 1

(2) Phonological Adadpation of English word Borrow ed: 234.

(3) اللغة العربية كائن حي: 24

(4) فقه اللغة وخصائص العربية: 293، وينظر: المعرب في القران: 36.

(5) المناهج المصطلحية: 146، وينظر: علم اللغة بين القديم والحديث: 173.

(6) الجمهرة: 258/2.

(7) المعّرب: 132.

(8) المخصص: 153/8.

وهذا نص صريح على أنَّ العرب إنّما استعملوا تلك الأسماء لحاجة لغتهم إليها، إذْ حملت تلك الطيورأسماءها من مواطن وجودها في بلاد النبط لا العرب.

وقد أحصى الثعالبي نحو خمس وستين كلمة ((تفرد بها الفرس دون العرب، فاضطر العرب إلى تعريبها أو تركها كما هي))(1).

2- الترف اللغوي:

يحدث عندما تقترض اللغة لفظاً له مرادف في لغتها، فيخرج غرض الاقتراض هنا من الضرورة والحاجة إلى أسباب ودواعٍ يمكن أن نضعها تحت ما اصطلحنا على تسميته (بالترف اللغوي).

ويمكن إجمال دواعي هذا النوع من الاقتراض فيما ياتي:

أ- **الإعجاب باللفظ**: أو (عامل الهيبة) بعبارة د. رمضان عبد التواب(2)، ويحدث ذلك بأن يعجب الإنسان بجرس اللفظ أو بمعناه، فالمرء يشعر بـ ((أنَّ اقتباس اللفظ الأجنبي وإقحامه في كلامه مظهر من مظاهر الكمال والافتخار))(3).

وهذا ما ذكره لانجكر، فقال: ((إنّ العامل الأساسي لاقتراض الألفاظ هو عامل الإعجاب))(4)، ثم يذكر أنَّ سبب الاقتراض من الفرنسية هو أنها احتلت موقعاً متميزاً بين غيرها من اللغات))(5).

وقد جعلته نانجيل سينغي العامل الثاني للاقتراض، تقول ((فالناس يعجبون كثيراً بالثقافات الاجنبية، ويحاولون محاكاتها... فتكون الهيبة واحدة من الدوافع وراء اقتراض الكلمة))(6)، في حين يرى اولمان أنَّ الدافع هنا هو ((النزعة إلى التفوق والامتياز))(7).

---

(1) فقه اللغة وسر العربية: 164.

(2) ينظر: المدخل إلى علم اللغة: 172.

(3) من اسراء اللغة: 117-118.

(4) Language andits structre somfundament: 176.

(5) المصدر نفسه: 179-180.

(6) the language web of Bhutan: 127.

(7) دور الكلمة في اللغة: 146.

وهذا ما لحظه الجاحظ وعلل بهِ لما علق في لغة العرب من لغة العجـــم لاستساغتهم تلك الألفاظ من جهة، وخفتها من جهة أخرى، فقـــال: ((ألاَّ ترى أنَّ أهل المدينة لما نــزل فيهم ناس من الفرس في قديم الدهر علقوا بألفاظ من ألفاظهم، ولذلك يسمّون البطيخ الخربــز ويســمّون السميط الروذق... ويسمى أهل الكوفة الحوك بــاذروج والبــاذروج بالفارسية، والحوك كلمة عربية))[1].

ب- **التفكُّه والإضحاك**: وهو دافع آخر يدعو إلى الاقتراض، فقد يكــون استعمال لفظ من لغة أخرى وإقحامه في الكــلام بــدافع الانتقــاص من اللفظ المقحم لأنّه من لغة أقل هيبة مــن اللغــة المقترضــة، وقــد أطلقت عليه كلوديا ميجالي اسم (التقييم السلبــي للكلمة)، تقــول: ((هناك سبب أكثر ندرة، وهو عكس الهيبة، أي التقيــيم السلبــــي للكلمة))[2].

ويذهب جون. أي. جوزف إلى أنَّ مقومات اللغة الإيطالية الحديثــة لم تكن موجودة في اللغة السالفة بل إنَّها دخلت روما بهــذه الطريقــة، فــ ((وجود البرابرة الذين عاشوا بوصفهم أصدقاء ومواطنين، وكذلك من هذا الوجود للعبيد وأشباههم من الناس، الذين كانت لغتهم هــي من النوع الذي رغب سكان المدينة من الرومان أن يتكلموا بها، ربمــا لأسباب تتعلق بالطرافة، وهو ما حصل، وبهذا كانوا قــد وصــلوا إلى تدمير لغتهم القومية))[3].

وقد وقف علماء اللغة العرب قديماً أمام هذا الدافع، وحددوا وقوعه في الشعر خاصة من قبل أولئك الذين عاشوا في بلاد الأعاجم أو بــالقرب منها، كعدي بن زيد، والأعشى، وغيرهم[4].

---

(1) البيان والتبيين: 18/1-20.

(2) A semantic overview of Ango-India borrowing: 3

(3) الايديولوجيا واللغة: 197.

(4) ينظر: من أسرار اللغة: 124.

وذكر الجواليقي في (المعرّب) أن رؤبة بن العجاج، والفصحاء، كالأعشى وغيره ((ربما استعاروا الكلمة من كلام العجم للقافية، لتستظرف، ولكن لايستعملون المستظرف، ولايصرفونه، ولايشتقون منه الأفعال، ولا يرمون بالأصلي للمستظرف، وربما أضحكوا منه، كقول العدويّ:

((**أنا العربيّ الباك**))[1].

ج- **الوزن والقافية**: وهو دافع زاده الجواليقي، خاص بالشعر وقصده الشعراء، لذا فهو غرض نابع من العربية وخاص بها، مفتقد في سائر اللغات، قال الجواليقي: ((قال العجاج:

كما رأيتَ في المُلاَءِ البَرْدَحا

وهم السبي، ويقال لهم بالفارسية (بَرْدة) فأراد القافية))[2]

رابعاً: طرائق تكييف اللفظ المقترض:

إنَّ دخول لفظ إلى لغة جديدة غير لغته غالباً ما يعرِّضه للتغيير، فنرى الكلمة الواحدة قد تنتقل من لغة إلى عِدّة لغات فتتشكل في كل لغة منها بالشكل الذي يتفق مع تلك اللغة المستقبلة حتى يبدو غريباً عن نظائره في اللغات الأخرى، فالمرء، ((حين يقترض لفظاً أجنبياً ويستعمله في كلامه أو في كتابته يحاول عادة أن يشكل ذلك اللفظ حتى يصبح على نسج لغته، أو قريب الشبه بألفاظها))[3].

يقول كندراتوف: ((إننا إذْ نتكلم لغة أجنبية نشمها نغمة صوتية لاتخفى، من لغتنا القومية فتخرج الأصوات في نطقنا لها ميزة مشوبة بعاداتنا النطقية في المدّ خاصة والتنغيم، وهذا من الطبع والنشأة لأنه ليس يسيراً على المرء أن يتغلب على عادات الكلام التي اكتسبها وتمرّس عليها منذ نعومة أظفاره))[4].

---

(1) المعرب: 57-58.

(2) المصدر نفسه: 58.

(3) من أسرار اللغة: 118، وينظر: المعرَّب في القران الكريم: 35.

(4) الأصوات والإشارات 180-181.

وربط هذا التغيير الذي يصيب اللفظ المقترض بعادات الكـلام وخصـائص المتكلم في اللغة المقترضة، قد أشارت إليه توماسون وكوفمان، حين قالت: ((تبين أن هناك الكثير من التباين في نطق الكلمات المستعارة، وأن هذا الاختلاف يرتبط بخصائص المتكلم مثل السن والقدرة، وأقدم المتحدثين))(1).

وهذا ما سبقهم إليه ابن حزم الأندلسي قبل قرون عند حديثه عـن نطـق العربية عند غير أهلها، قال: ((إذا تعرَّب البربري فأراد أن يقول (الشجرة) قـال (السجرة)))(2).

لذا فاللفظة المقَترضة حتى يتم لها الانسجام والتلاؤم مـع مقـاييس اللغـة الجديدة، فلا بدَّ لها من أنْ تخضع لقوانينها وشروطها لتصبح ملكاً خالصـاً للغـة الجديدة سواء أختفت علاقتها بأصلها أم ظهرت(3).

وهذا ما عبّر عنه أولمان بـ (ظاهرة الامتصاص)، حين قال: ((وبالرغم مـن أنَّ الكلمات المقترَضة لم تحظَ كلها بالقومية الكاملة في أوطانها الجديدة، فقد امتص بعضها بعضاً امتصاصاً كاملاً، بحيث لم يبقَ هناك أي أثـر مـن آثـار أصـوله الأجنبية))(4).

وتتباين اللغات في فرض مثل هذهِ التعديلات على اللفظ المقتَرض أو عـدم فرضها، فالعربية مثلاً تعاملت تعاملاً صارماً ((فلم تسمح للفظ الغريب أن يدخل على نظامها والفساد على قوانينها ولذلك صهرته وغيَّرت معالمه حين قبلته وكان قبولها لمثل هذهِ الألفاظ بحدود ضيقة وحذر))(5).

أمَّا الانكليزية فقد تعاملت مع الدخيل تعاملاً متساهلاً، وكما يذكر هـوفر، أنّها كانت ((مرنة في الاقتِراض من اللغات الأخرى، وقد أثرت تلك المرونة علـى [كذا: في] مفرداتها على مَّر العصور))(6).

---

(1) Borrowing: 6

(2) الاحكام: 32/1.

(3) ينظر: دراسات لغوية: 257.

(4) دور الكلمة في اللغة: 144-145.

(5) فقه اللغة وخصائص العربية: 297.

(6) language borrowing and Indices of Adaptability: 53.

وقد سلك اللفظ المقترض في دخوله اللغة ثلاثة طرائق بحسب ما حددها الدرس اللساني الغربي، هي:[1].

1- **استيراد دون استبدال**: كما هو الحال في استيراد علامة الخطاب الفرنسية donc (ذلك) من الهولندية، فقد ابقت حرف العلة الفرنسي/O/و لم تستبدله بآخر لوجود ذلك الصوت في لغتها.

والاستيراد في هذِه الحالة، هو ((عملية لاتحمل علامات تغير الصوت الذي هو خصائص معظم لغات العالم))[2].

2- **مزج القرض**: (استيراد واستبدال): كما هو الحال في الكلمة الفرنسية pourtant فقد أصبحت في لغة بروكسلPertang، لأنَّ حرف العلة/a:/استبدل بـ/a/وحرف العلة/u/قد تم الاستعاضة عنه.

3- **نقل اللفظة إلى اللغة المقترضة من غير دمجها بها.**

ومن اللافت للنظر من وجهة نظر التأصيل اللغوي أن نجد أنَّ العلماء العرب القدماء قد ذكروا هذه الطرائق ضمن ما عرف بطرائق التعامل مع اللفظ الدخيل، يقول السيرافي (ت368هـ): ((اعلم أنَّ هذا الباب يشمل على ثلاثة أوجه: فوجه منها غُيّرت حروفه أو حركاته وألحق بأبنية العرب، ووجه غُيِّرت حروفه ولم يلحق بأبنية كلامهم، ووجه لم تُغيِّر حروفه ولم يزل بناؤه، وكان لفظه في العربية كلفظه في الأعجمية))[3].

وتردد هذا التقسيم على لسان اللغويين العرب، فذكره أبو حيان، وعلى نحو أكثر اسهاباً وتفصيلاً، فقال: ((الأسماء الأعجمية على ثلاثة أقسام: قسم غيّرته العرب والحقته بكلامها، فحكم أبنيته في اعتبار الأصلي والزائد والوزن حكم أبنية الأسماء العربية الوضع، نحو: دِرْهِم وبَهْرَج، وقسم غيَّرته ولم تلحقه بأبنية كلامها، فلا يعتبر فيه ما يعتبر في القسم الذي قبله، نحو آخر، وسفير، قسم تركوه غير مُغَيّر، فلم يلحقوه بأبنية كلامهم لم يعدّ منها))[4].

---

(1) Borrowing: 6

(2) Phonological adaptations of English words: 239.

(3) شرح كتاب سيبويه: 196/5.

(4) المزهر: 296/1-270.

وفي الحقيقة أن هذهِ الأقسام في جملتها تعود إلى ما ذكره سيبويه في باب ((ما أعرب من الأعجمية))[1]، فذكر أنّ العرب ((مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس في حروفهم ألبتة، فربما ألحقوه ببناء كلامهم، وربما لم يلحقوه))[2].

وقد مالت أغلب اللغات إلى اتجاه تغيير اللفظ المقتَرَض حتى يتكيف مع اللغة المقترِضة، تقول كلوديا ميجالي ((تُشكّل الكلمة المستعارة (المقترَضة) لتتناسب مع بنية اللغة المقترِضة صوتياً وصرفياً))[3].

وهذا ما تنبه إليه السيوطي من قبل، فقال: ((إنَّ العرب كثيراً ما يجترئون على الأسماء الأعجمية فيغيرونها، بسبب قرب المخرج مثل (إسماعيل) وأصله (إشمائيل)، وقد يبدلون مع البعد من الخرج وقد ينقلونها إلى أبنيتهم))[4].

ويمثل التغير في جانبين مهمين هما:

1- الجانب الصوتي

2- الجانب الصرفي

وعلى النحو الآتي:

1 - الجانب الصوتي:

وتخضع ((الكلمات المقتبسة للأساليب الصوتية في اللغة التي اقتبستها... فينالها كثير من التحريف في أصواتها وطريقة نطقها، وتبتعد في جميع هذهِ النواحي عن صورتها القديمة))[5].

يقول سابير: ((وفي الغالب تخضع الألفاظ الدخيلة لنوع من التعديل الصوتي في نطق الكلمات يتناسب مع صوتيات اللغة التي دخلت فيها فينالها الكثير من التغيير في أصواتها وطريقة نطقها))[6].

---

(1) الكتاب: 303/4.

(2) المصدر نفسه.

(3) A semantic overview of Ango-Indian borrowing: 5

(4) المزهر: 273/1..

(5) اللغة والمجتمع: 35.

(6) Language: 197.

وهذا التغيير لايحدث إلاَّ بشرط ((عدم تلاؤم أصوات هذهِ الكلمات المقترَضة مع اللغةِ المقترِضة))[1].

وعملية تكييف اللفظ المقترَض صوتياً وإدماجه في اللغة الجديدة نظام سارت عليه معظم اللغات، فـــ ((قد أظهرت دراسة جسبرسن للغة الإنجليزية أنَّ الكلمات المقترضة قد مرت- في وقت سابق- بتغييرات صوتية مختلفة))[2].

وهذا ما لم يكن غائباً عن الفكر اللســـاني العربـــــي القـــديم، إذْ جـــرى ((استبدال وحدات صوتية بأخرى تناسب النظام الصوتي العربـــي مـــن حيـــث المبدأ، فإنَّهم غيروا الأصوات غير العربية إلى الأقرب لها في العربية))[3].

يقول سيبويه في باب (ما أعرب من الأعجمية): ((إنَّ العرب مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة))[4]، ثم يصف ما يجـــري في هـــذا التغيير، فيقول: ((وربما غيروا حاله عن حاله في الأعجمية مع إلحاقهم بالعربية غير الحروف العربية، فأبدلوا مكان الحرف الذي هو للعرب عربيـــاً غـــيره، وغـــيروا الحركة، وأبدلوا مكان الزيادة، ولايبلغون بهِ بنـــاء كلامهـــم، لأنَّـــه أعجمـــي الأصل))[5].

كما اشترط سيبويه ضرورة أن يكون إبدال الأصوات الأعجمية بما يقاربها أو يناظرها في العربية ويكون التناسب إمّا بقرب المخرج أو الصفة أو عدد الحروف، قال: ((وأما ما يطرد فيه البدل فالحرف الذي هو من حروف العرب، نحو: ســـين سراويل، وعين إسماعيل، وأبدلوا للتغيير الذي قد لزم، فغيروا لما ذكرت من التشبيه بالإضافة، فأبدلوا من الشين نحوها في الهمس والانسلال من بين الثنايا، وأبدلوا من الهمزة العين، لأنَّها أشبه الحروف بالهمزة، وقالوا: قفشليل فـــأتبعوا الآخـــر الأول لقربه في العدد لا في المخرج، فهذا حال الأعجمي فعلى هذا فوجهها))[6].

---

(1) Language: 90
(2) Language Borrowing-overview: 3.
(3) علم اللسان العربـــي: 273.
(4) الكتاب: 403/4.
(5) الكتاب: 403/4.
(6) الكتاب: 306/4

وبهذا يكون سيبويه قد سبق الدرس اللساني الحديث، بموجب التفصيل الذي قدّمه هنا، يوازي ما قدمه علماء الغرب الذين بحثوا عن هذا الجانب، يقول كامبل: ((عندما يتم اقتراض لفظ من لغة لابدَّ من تغيير أصواته حتى يتم تشكيلها إلى اللغة الجديدة، وهذا يسمى (عملية التكييف)، فيتم استبدال الصوت الأجنبي الذي لا جود له في اللغة المقترَضة إلى ما يعادلها في هذه اللغة))[1].

تقول ناجيل في إشارة إلى الانسجام الصوتي المتحقق من إبدال أصوات اللفظ المقترَض ((يتم إدراج الصوت في مجموعات منسجمة لتكييف هيكل مقطعي للكلمة الجديدة))[2].

وهذا ما عناه سيبويه من خلال عرضه لإبدال بعض أصوات اللفظ المعرَّب، لِما في ذلك الصوت من ثقل في النطق بسبب مجاورته للحرف الذي يرده الذوق العربي.

أمَّا عن سبب اطراد ذلك الإبدال الصوتي، فهو عدم وجود الصوت في اللغة المقترِضة، تقول كلوديا ماجلي: ((يتم استبدال أصوات الكلمة المستعارة التي لاوجود لها في اللغة المستقبلة، بما يعادلها في اللغة المقترِضة))[3].

ومثل هذا الإبدال قد حدث في الألمانية فأبدلت أصوات الكلمات المستعارة من الإنكليزية بأصوات قريبة منها عند استعارة اللغة الألمانية لهذهِ الكلمات، فمثلاً صوت/ae/لاوجود له في الالمانية فأبدل بصوت/ε/كما في[4]:

/h ε bdi/ ← /haendi /

ألماني ← إنكليزي

وقد حصل مثل هذا في العربية كثيراً، وعالج سيبويه تلك الظاهرة في باب سماه (باب اطراد الإبدال في الفارسية)، فقال: ((يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم: جيم لقربها منها، و لم يكن من إبدالها بدّ لأنّها ليست من

---

(1) historical linguistic An In troduction: 61

(2) .the language web of Bhutan: 130

(3) As emantic overview of Ango-Indian borrowing: 3

(4) .English Loans in Gearman and the Borrowing of meaning: 11

حروفهم... وربما أبدلوا القاف لأنها قريبة أيضاً))[1].

ويدخل في ذلك ما ذكره الجواليقي فيما يعرف بالفاء الفارسية، قال: ((وأبدلوا الحرف الذي بين الباء والفاء فاءً، وربما أبدلوه باءً))[2].

لذا عدَّ ابن دريد هذا القسم من الإبدال مما أوجبته الضرورة، لأنَّ هذه الحروف المُبدلة ((لاتتكلم بها العرب إلاَّ ضرورة، فإذا اضطروا إليها حولوها عند التكلم بها إلى أقرب الحروف من مخارجها، فمن تلك الحروف؛ الحرف الذي بين (الباء والفاء) مثل (بور) إذا اضطروا إليه قالوا (فور)))[3].

كما أنَّهم تنبهوا إلى أنَّ الإبدال هنا إبدال لازم، يقول الجواليقي: ((والإبدال لازم لئلا يدخلوا في كلامهم ما ليس من حروفهم))[4].

وما ذاك إلاّ إدراك منهم لضرورة تحقيق الانسجام بين أصوات الكلمة الواحدة، لذا تجدهم قد أبدلوا حروفاً كثيرة، وكان ((أهم أغراض الإبدال في الكلمة المعربة هو تجنب إدخال حرف أعجمي إلى حروف العربية، وكذلك الابتعاد عن التنافر الذي يمكن أن يقع بين حروف الكلمة المعرَّبة بحيث يصعب نطقها بالعربية، وتحقيق أكبر قدر من التآليف والتوافق بين الأصوات))[5].

2 – الجانب الصرفي:

لم يكن تغيير اللفظ المقترَض مقتصراً على أصوات ذلك اللفظ فحسب بل شمل البناء الصرفي للفظ أيضاً، من أجل تحقيق التلاؤم، ولكي تكون اللفظة المقترَضة مستساغة نطقاً وسماعاً[6].

وقد ذكر فيليبو فيتش أن اللفظ المُستعار يتم إخضاعه وإدماجه في اللغة المُستَعارة صرفياً بنيوياً من خلال تغييره وفق ميزات اللغة المتلقية للفظ، فقال:

---

(1) الكتاب: 305/4.
(2) المعرب: 55.
(3) الجمهرة: 1/4-5.
(4) المعرب: 54.
(5) اثر الدخيل في العربية الفصحى: 134
(6) ينظر: المصدر نفسه: 47.

((الكلمة المقتَرضَة تخضع أساساً لثلاث مراحل في المستوى الصرفي:

1- تأسيس تشكيل لشكل المورفولوجيا الأساسية.

2- دمج فئة صرفية في فئات اللغة.

3- دمج الكلمات المُستعارة في نظام اللغة المتلقية))[1].

وهذا ما ذكره العلماء العرب القدماء، فإنهم اختاروا لتعريب اللفظ صرفياً، بنية صرفية معينة تتناسب والميزان الصرفي بحيث تتلاءم مع بناء كلامهم، يقول سيبويه: ((إنَّ العرب لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم))[2]، وقال: ((وأمّا ما ألحقوه ببناء كلامهم، فدِرْهَم، ألحقوه ببناء هِجْرع، وبَهْرَج ألحقوه بسَلهبَ...))[3].

كما تنبه إلى ما يحدث للفظ المقترَض من الزيادة والحذف، فقال: (وربما حذفوا كما يحذفون في الإضافة، ويزيدون كما يزيدون فيما يبلغون بهِ البناء وما لايبلغون بهِ بناءهم))[4]، وهذا ما عناه الجواليقي بقوله: ((ربما غَيَّروا البناء من الكلام الفارسي إلى أبنية كلام العرب))[5]

ولابدّ من التنويه هنا إلى أنَّ هذا التغيير في البنية الصرفية للفظ المقترَض كان يحدث في مجال ضيق، إذْ إنّ اعتناء العرب بالتغيير الصوتي للفظ المعرّب كان أكثر من اعتنائهم بإلحاق اللفظ ببناء كلامهم صرفياً، فهم وكما عبّر سيبويه ((ربما ألحقوه ببناء كلامهم وربما لم يلحقوه))[6].

وذكر الجواليقي نقلاً عن الفراء قوله: ((يبنى الاسم الفارسي أي بناء كان، إذا لم يخرج عن أبنية العرب))[7]، وذلك لأنَّ كثيراً من الكلمات المقترضة لم يكن من الممكن إخضاعها للأوزان العربية فتركوها على حالها.

---

(1) Lexical Borrowing from german and Englishintoserbian: 4.

(2) الكتاب: 404/4.

(3) المصدر نفسه: 403/4، وينظر: المعربّ: 56.

(4) الكتاب: 304/4.

(5) المعرب: 54.

(6) الكتاب: 304/4.

(7) المعربّ: 57.

وهذا الأمر شائع في اللغات الغربية، ولاسيّما الانكليزية إذ غالباً مـــا يبقـــى اللفظ المستعار على حاله دون تغيير[1].

خامساً: معايير تمييز اللفظ المقترض:

لكل لغة نظام متميز تحافظ عليه بسور من القوانين والقواعد الصارمة، يقول روي هاريس: ((ليست اللغة وسيلة لتركيب الفاعل والمفعول وحسب، بل لصياغة الهوية القومية لتلك الأمة))[2].

لذا فإنَّ الحكم على أصالة لفظ في لغة معينة لابدَّ من أن يكون في ضوء تلك القوانين، وذلك ليس بالأمر السهل، إذ ((نحتاج للفصل بين الدخيل والأصـــيل في بعض الأحيان إلى التاريخ أو الصواتة أو الطرافة أو الدلالة))[3].

ويزداد هذا الأمر صعوبة كلما كانت اللغات منتمية إلى أرومة واحدة، ((فـــإنَّ التحقق الواضح لايكون في الحقيقة ممكناً دائماً، إذْ إنّه يفتقر غالباً إلى سمات التفريـــق الصوتية والصرفية، ولاتكفي المعايير الدلالية وحدها دائماً لحكم واضح))[4].

ونخلص مما تقدم أنه لكي نصدر حكماً قطعياً بشأن كون اللفظ أصـــيلا أو دخيلا لابدَّ من الرجوع إلى اللغة نفسها والتماس معايير محددة من قـــوانين تلـــك اللغة نفسها.

ومن أهم تلك المعايير التي رصدها الـــدرس اللســـاني الغربـــــي الحـــديث والعربـــي القديم على حد سواء، هي ما يأتي:

1 – المعيار الصوتي:

يتصل ذلك بما تختص بهِ كل لغة فيما يتصل ((بالمسموح وغير المسموح بـــهِ من توالي الفونيمات))[5].

---

(1) Lexical Borrowing and Indices of Adaptability and Receptivity: 53.

(2) اعلام الفكر اللغوي: 234/1.

(3) اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب: 128.

(4) الأساس في فقه اللغة العربية: 45.

(5) التعريب في القديم والحديث: 60.

إنَّ المعيار الصوتي مهم في تحديد الدخيل، إذْ يُعد من القرائن الدالــة علــى عجمة الأصل في الكلمة أن يجتمع فيها من الحــروف مــا لايجتمــع في كلمــة واحدة[1].

وفي ضوء ذلك يميز كوهين اللغة الفرنسية من خلال أصــواتها ويــرى ((أنَّ التمييز بين الحروف يتم عن طريق معارضتها بعضا ببعض))[2].

ثم يقول: ((ومن هنا فإنَّ مجموعة الأصوات، أو الحروف، في لغة من اللغات، تشكل نظاماً يتحدد بمفارقته من غيره من الأنظمة، فاللغة الفرنسية تستعمل بكثرة الحروف الشفوية (P, b, F, V, M) ولاتلجأ مطلقاً إلى مخارج عن مــؤخرة الفــم والحلق))[3].

وعلى هذا تكون كل لغة محكومة بقانون صوتي تسير بموجبه، ويرى جــان بيرو أنَّ أي ((خرق للقانون الصوتي فإنه يفسر بتأثيرات تعود في العموم إلى ظاهرة الدخيل))[4].

وهذا المعيار نجده أكثر وضوحاً في الدرس اللساني العربــي القديم، إذ اعتمد الخليل بن أحمد على القوانين الصوتية، وكان يفرق بين الأصيل والــدخيل مــن خلال ملاحظة تآلف أصوات الكلمة الواحدة بعضها مع بعض، بشكل ينم عــن بصيرة وذوق صوتي تمتع به الخليل، وكان هذا البحث قد تجاوز عنــده الجانــب التنظيري لاشتغاله بالجانب التطبيقي، فيحكم الخليل بعجمة الكلمة مــن خــلال ملاحظته اجتماع حرفين لايجتمعان في كلمة عربية فصــيحة، وإذا مــا حصــل واجتمعت هذهِ الأصوات، عُدّت الكلمة معرّبة أو حكاية صوت[5].

ثم يلجأ إلى قانون آخر فيما يخص الكلمات الرباعية والخماســية مســتعملاً معيار حروف الذلاقة (الراء، واللام، والنون، والميم، والباء، والفاء)، فقال: ((فإن

(1) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية: 301.
(2) دراسات لغوية في ضوء الماركيسية: 78.
(3) المصدر نفسه: 78.
(4) اللسانيات جان بيرو: 78.
(5) ينظر: العين 1/54-55.

وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية مُعَرَّاة من حروف الذلق أو الشفوية ولايكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد، أو اثنان، أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب لأنك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلاَّ وفيها حروف الذلق والشفوية واحداً أو اثنان أو أكثر))[1].

ويعقد الجواليقي باباً لذلك سماه ((باب ما يعرف من المعرّب بائتلاف حروفه))[2].

واعتمد الجواليقي على فكرة القوانين الصوتية في إرجاع اللفظ إلى لغته معتمداً على ما نقله عن الأصمعي، فأرجع بذلك عدداً من الكلمات إلى الأصول الآرامية عن طريق التقابل الصوتي الذي لحظه بينهما وبين العربية، مثلا كلمة (الناظور)، قال عنها إنها آرامية، لأنّ ((النبط تجعل الظاء طاء))[3].

ونستطيع أن نجمل ما تقدم متمثلين بعبارة ابن دريد الذي يقول: ((إذا جاءتك كلمة مبنية من حروف لا تؤلف مثلها العرب عرفت موضع الدخل منها فرددتها غير هائب لها))[4].

2 - المعيار الصرفي (البنائي):

ويشير هذا المعيار إلى الشكل الذي تلازمه علامات مطردة يتميز بها من الأبنية والصيغ، إذْ يتم اعتماد هذا المعيار من خلال اللجوء إلى الأوزان المألوفة في اللغة وكذلك الأصل والجذر الذي تشتق منه الكلمة.

أما مسألة الجذر فقد تحدث عنها كوهين، فقال: ((كل لغة تتميز عموماً عما عداها بشكل الجذور))[5].

---

(1) ينظر: العين: 52/1.
(2) المعّرب: 59.
(3) المصدر نفسه: 59-60.
(4) الجمهرة: 9/1.
(5) دراسات لغوية في ضوء الماركيسية: 79.

وذكر أنّه يوجد ((في اللغة الصينية كثير من الألفاظ ذات الجذور المكونة من مقطع واحد، وفي اللغات السامية عدد وافر من الجـــذور المكونـــة مـــن ثلاثـــة أحرف))[1].

وهذا المعيار اعتمده علماء العربية القدماء، وكان أقوى دليل علـــى عجمـــة الكلمة- في نظرهم- يقول أبو علي الفارسي: ((وقياس همزة أيـــوب أن تكـــون أصلاً غير زائدة، لأنه لايخلو أن يكون (فَيْعُولاً) أو (فَعّولاً)، فإن جعلته (فيعـــولا) كان قياسه- لو كان عربياً- أن يكون من (الأوب) مثل (قيوم)، ويمكن أن يكون (فَعّولاً) مثل (سفّود) و(كلّوب)، وإنْ لم يعلم في الأمثلة هذا، لأنه لاينكر أن يجيء العجمي على مثال لايكون في العربـــي ولايكون من (الأوب) وقد قلبت الـــواو فيه إلى ياء))[2].

لذا رجح الجواليقي عجمة كلمة (مرجان) معتمداً على ما نقله عن أبـــــي بكر بن السراج، فقال ((ذكر بعض أهل اللغة أنه أعجمي معرّب، قال أبو بكـــر: و لم اسمع له بفعل متصرف وأحر بهِ أن يكون كذلك))[3].

وهذا ما يؤيده الدرس اللساني الحديث، إذْ يرى برجشتراسر أنَّ أهم حجـــة يعتمدها في نسبة اللفظ إلى لغة دون أخرى، هو ((وجود اشـــتقاق ظـــاهر بـــيِّن للكلمة، في إحدى اللغتين، مع عدّمه في الأخرى))[4].

والمعيار الشكلي البنيوي للكلمة أساس اعتمد عليه الدرس الغربـــي من أجل التوصل إلى أصل اللفظ ومصدر انحداره، يقول جان بيرو: ((فإذا كانت الفرنسية والاسبانية والإيطالية كلمات متشابهة للدلالة على الليمون، فبالفرنســـية Cidre، والاسبانية Sidra، والايطالية Sidro فإن هذا التوافق ليس ناتجاً من أصلها المشترك، فالجانب الصوتي للشكلين الايطالي والاسباني يفترض وجود دخيل من الفرنســـية لأنها الوحيدة التي حافظت على استمرار الشكل Ciera للاتينية الدارجة))[5].

(1) المصدر نفسه: 100.
(2) المعرب: 62-63.
(3) المصدر نفسه: 377.
(4) التطور النحوي: 219.
(5) اللسانيات جان بيرو: 76.

وهذا ما كان حاضراً في ذهن الخليل، حين قال في مادة (بقمّ): ((وإنّما علمنا أنّه دخيل، لأنهّ ليس للعرب كلمة على بناء (فَعلّ)، ولو كانت عربية البناء لوُجِدَ لها نظير))[1]، وقد جمع ابن خالويه – وعلى نحو إحصائي – ما ذكره سيبويه من صيغ ليست من كلام العرب، في كتابه (ليس من كلام العرب)[2].

واعتمد الجواليقي معيار الخروج عن أبنية كلام العرب في الكثير من معرباته[3].

3- معيار البيئة:

وذلك بأن يكون اللفظ دالاً على شأن من شؤون الحياة، أو يفصح عن طبيعة مجتمع معين دون آخر، ومثل هذهِ الألفاظ يسهل إرجاعها إلى لغاتها من خلال معرفة تاريخ الشعوب وعاداتهم.

يقول سابير: ((تأثير لغة على أخرى يؤدي إلى اقتراض الكلمات، وهذا يؤدي إلى نقل الثقافات، لأنّ هذهِ الكلمات المقترَضة تعكس ثقافة أصحاب تلك اللغة))[4].

ويقول أيضاً تأكيداً لما سبق أن أقرّه ((الكلمات المُستعارة من لغة انجلترا تعكس الثقافة الدينية، وذلك لأنّها استعارت الكلمات المرتبطة بالكنيسة والأسقف، التي وجدت طريقها إلى اللغة الإنكليزية))[5].

ويذكر كرستوف نيروب ((أنّه من المفيد والمثير للاعتناء أن ندرس في لغة من اللغات الدخيل فهو يكشف لنا الكثير عن البلد الذي يُقرض، والبلد الذي يَقترض، ويمكن اعتماداً على هذهِ الدراسة، أن نكتب تاريخ شعب ونتعرف حضارته))[6].

---

(1) العين: 182/5.

(2) ينظر: ليس من كلام العرب: 7- 13-18-19.

(3) ينظر: المعرب: 60- 61- 473- 474-315- 331- 333.

(4) Languge: 65.

(5) Language65:.

(6) Languistique et historydes mouere: 200.

وبالطريقة نفسها يتحدث ابن سيده عن انتقال الألفاظ بين اللغات، فيقـــول نقلاً عن الخليل: ((وطير الماء أكثر من مئتي لون زعموا، والعرب لاتعرف أكثرها، وقال: وأسماؤها عندنا بالنبطية لأنّها في البطائح في بلاد النبط))[1] فاللفظة يمكن أن تعرف من خلال بيئتها.

ويروي لنا ابن جني خبراً يبين من خلاله معرفة أهل تلك البيئة باللفظ بحكم وجودهم فيها، وكثرة استعمالهم للفظ، فيقول ((... عن التوزي، قـــال: قلـــت لأبـــي زيد الانصاري: أنتم تنشدون قول الأعشى:

بساباط حتى ماتَ وهو مُحَزْرق

وأبو عمر الشيباني ينشدها: مَحزرق

فقال: إنّها نبطيَّة وأم أبـــي عمر نبطيَّة، فهو أعلم بها منّا))[2]

ويتضح مما تقدم دقة اللغويين العرب في تناولهم (اللفظ المقترَض) وبالشـــكل الذي فاقوا فيه أقرانهم، لذا اعترف علماء الغرب بريادة العرب في هذا المجال، يقول جفري: ((إنَّ اللغويين العرب قد أصدروا أفضل الأحكام حين عـــالجوا الألفـــاظ الفارسية))[3]، ويكفي ما قدمناه شاهداً على ريادتهم.

---

(1) المخصص: 153/8.

(2) الخصائص: 201/3– 202.

(3) the foreign vocabulary of the Quran: 32

الفصل الثاني

النظرية البنيوية

مدخل: الانقلاب الفكري اللساني الذي أحدثته البنيوية الحديثة

المبحث الأول: مفهوم البنيوية وفكرة البناء

المبحث الثاني: فكرة الوصف

المبحث الثالث: مسألة الشكل في البنيوية

المبحث الرابع: ثنائية اللغة والكلام

المبحث الخامس: فكرة القياس

الانقلاب الفكري اللساني الذي أحدثته البنيوية(*) الحديثة

شهد القرن العشرون انتقالة نوعية في ميدان اللسانيات وكان لهذه الانتقالة أثر كبير في قلب مسار الفكر اللساني وتغيير وجهته، بعد أن كانت النظرية التاريخية هي المسيطرة على حركة التفكير اللغوي طوال العهود المنصرمة، لذا شكلت بدايات القرن العشرين منطلقاً لفكر لغوي جديد أخذ صداه يتردد ويستقطب العديد من الدارسين، ومن ثمَّ سيطر على الساحة اللسانية لتنبثق عنه نظرية قادت الفكر اللغوي حتى وقتنا هذا.

ولا بدَّ لنا– ونحن نتكلم على نهضة الفكر اللساني– أن نذكر الشخصية الفاعلة في هذا المجال، والمتجسدة بفرد ينان دي سوسير إذ يعدّ الأب الفعلي للسانيات الحديثة، فقد أسهمت جهوده في الانتقال من الدرس اللساني التاريخي إلى الاتجاه الوصفي[1].

لذا ((يحتل دي سوسير في نظر الدارسين مكانة خاصة، قلَّ أن يشاركه أو يدانيه فيها غيره من اللغويين المحدثين، إنّه في نظرهم أحد الرواد القلائل الذين وضعوا حجر الأساس لعلم اللغة الحديث، وهو بالإضافة إلى ذلك يمثل مدرسة

(*) في إطلاقنا اسم البنيوية على لسانيات سوسير شيء من التجوّز، والذي دعانا لذلك كونه صاحب مبادئ البنيوية الأولى، وما جاء بعده من نظريات أسست على بنيويته، ومن ثم اتخذت كل واحدة منها منهجاً خاصاً صبغ النظرية بصبغة جديدة، جعلتها تنحرف عن أصول البنيوية السوسيرية، مستقلة بذلك عن بنيويته، فحملت كل واحدة منها تسمية جديدة بحسب التوجه العام للنظرية.

(1) للاستزادة ينظر: المدارس اللسانية –التسابق والتطور: 25 وما بعدها.

فكرية جديدة من نوع لم يألفه الناس من قبل؛ مدرسة استطاعت أن ترسم حدوداً واضحة المناهج من البحث كانت بمثابة اللبنات الأولى لكل الاتجاهات الجديدة في الحقل اللغوي المعاصر))[1].

بدأ سوسير ثائراً على الخط التقليدي في دراسة اللغة- وهو الخط التاريخي- بعد أن استقر في قناعته، وقناعة أنصاره ((ضرورة الانطلاق من الدراسة الآنية لأن المنهج التاريخي بات غير قادر على تحديد طبيعة الأشياء والظواهر، فهو يقول لك: كيف كانت تلك الظاهرة وذلك العنصر في حقبة ما، وكيف أصبح لاحقاً، ولكنه لايبين حقيقتها ولاصفاتها وآلية حركتها (وظيفتها)))[2].

وأعلن سوسير عن هذه الثورة صراحة من خلال رفضه المفاهيم التي أسس عليها النحاة الجدد نظرتهم للغة، ولذلك فهو يهدم ليؤسس، فيرفض ((معطيات غير لغوية في النظر اللغوي، ويضع اللغة نصب عينيه بوصفها نظاماً علائقياً داخلياً))[3].

فهو بهذا يكون قد ابتعد عن النظر في اللغة من وجهة النظر التاريخية أو المقارنة وأكد أَنَّ أفضل منهج لدراسة اللغة هو أن نحاول وصفها كما هي في حقبة زمنية محددة، وأن نصل من هذا الوصف إلى القواعد أو القوانين العامة التي تحكمها، أو نتوصل على الأقل إلى معرفة البنية أو التركيب الهيكلي لها[4].

وهذا يعني أنَّه بنى أساساً جديداً يأخذ على عاتقه استقلالية اللغة و((ينظر إلى اللسانيات بوصفها علم اللغة المأخوذ لذاته ومن أجل ذاته وبعبارة أخرى بوصفها قواعد مجردة من الماديات))[5].

---

(1) كتاب محاضرات في علم اللغة لفردينان دي سوسير وموقعه في آثار الدارسين، مجلة مجمع اللغة العربية- القاهرة، ج 29، 1982م: 23، وينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد: 86.

(2) اللسانيات-اتجاهات وقضاياها الراهنة: 69، وينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد: 110

(3) تاريخ علم اللغة الحديث: 75.

(4) ينظر: أضواء على الدارسات اللغوية المعاصرة: 106.

(5) البحث عن فردينان دي سوسير: 157.

ولتحقيق هذه الغاية أخذ سوسير يفرق تفريقاً تاماً بين المنهجين التعاقبي والتزامني، ومن ثم ((قصر وظيفة اللغويين في هذه الحالة على النظر في وحدات التركيب اللغوي للوقوف على نوع العلاقات الداخلية بينها في هذا التركيب))[1].

فالدارس للغة بموجب هذا المنهج يتحرر من عامل الزمن ويتناول اللغة على أساس أنَّها نظام ثابت في نقطة زمنية محددة لايتعدى حدودها[2].

وهذا لا يعني أنَّ سوسير قد تخلى عن اعتنائه بعلم اللغة التاريخي – كما يبدو ذلك لأول وهلة – بل على العكس من ذلك، فقد كان ((يدعو إليه في محاضراته في جامعة جنيف في اللغويات العامة))[3].

وكان يركز في مسألة ((أنَّ التاريخية والتزامنية هما متممتان لبعضهما وذلك لأن الثانية تعتمد على الأولى))[4].

ويظهر – عبر قراءتنا لعمل سوسير والظروف المحيطة به – إنَّه أراد أن يُنجِّي اللغة من واقع أو خط سير لمعالجتها غير متناسب معها، وذلك لأنَّه من الخطأ أن نعالج لغة حية بقواعد لغة ميتة كاليونانية واللاتينية، لذا دعا إلى نظرة أكثر واقعية، وأقرَّ بمبدأ لاقى قبولاً في الأوساط اللغوية فيما بعد ((فابتعد بذلك عن المنهج السابق في تقعيد تلك القوانين بمحاولة إخضاع اللغات الحديثة لقواعد اللغتين اليونانية واللاتينية))[5].

ولعلّ الوقوف على ما تقدم يفسر لنا سبب عدم قيام مثل هذهِ الثورة في الفكر اللغوي العربي قديماً نظراً لأنَّها لغة متصلة غير منقطعة الجذور، بل هي لغة كل العصور السابقة واللاحقة على عكس اللاتينية واليونانية التي انقضى عهدها بموت أهلها.

ومهما يكن من أمر فإنَّ سوسير تمكن من تغيير الفكر اللساني الذي كان سائداً حتى أواخر القرن التاسع عشر ((فخلص بذلك اللغة من ذلك المفهوم

---

(1) علم اللغة بين القديم والجديد: 110.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 110.
(3) اللغة واللغويات: 192.
(4) اللغة واللغويات: 192.
(5) اضواء على الدارسات اللغوية المعاصرة: 86.

الضيّق؛ أي بعد إن كانت اللغة صورة تمثل الفكر أصبحت موضوعاً قائماً بذاته))[1].

وبموجب ما قدمه سوسير عُدَّ مبتدعاً للبنيوية الأوربية، فقد وفَّر لها مدرسة مستقلة عندما ((لم يقتنع اقتناع من سبقوه، فلمَّ المعطيات، وإنَّما وضع وجهة نظر حول الموضوع، وإطاراً عاماً يعقد فيه تنظير تلك المعطيات اللغوية))[2].

وهذا لا يعني أنَّ سوسير هو من أوجد اللسانيات من العدم، بل إنَّها كانت موجودة قبله، وعند العرب على الخصوص، لذا كان تميّز سوسير يكمن في توجيهه لها، إذْ قدَّم كتاباً عُدَّ الركيزة الأساسية للسانيات، حين حاول دراسة اللغة بذاتها ولذاتها، فبنى نظريته على أساس منظومة اصطلاحية يتوخى من خلالها ضمان استقلالية اللغة[3]، فأفكاره لم تكتسب أهميتها من جدتها، إذْ إنَّها لم تكن تعرض للمرة الأولى، بل إنّ محاضراته ((تولت شرح أو تقنين أمثلة جزئية من أفكار كانت تطلق قبله هنا وهناك دون القدرة على الربط بينها وإخراجها في صورة نظريات أو مناهج متكاملة))[4] ومن هنا اكتسب عمله سِمة الإبداع، ومن أهم الأفكار التي عرض سوسير لها ما يأتي:

1- مفهوم البنيوية وفكرة البناء.
2- فكرة الوصف.
3- مسألة الشكل.
4- ثنائية اللغة والكلام.
5- فكرة القياس.

إن هذهِ الأفكار التي عرض لها سوسير في لسانياته لم تكن غريبة على التراث اللغوي العربي بل كانت معروفة بشكل أو بآخر، وهذا ما عبّر عنه ميشال أريفية حين قال: ((وهنا لاينبغي القول، كما يفعل ذلك بعضهم دفعاً بالصدور،

(1) مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية: 22.
(2) مبادئ من قضايا اللسانيات المعاصرة: 17.
(3) ينظر: مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية: 102.
(4) كتاب محاضرات في علم اللغة لفرديناد دي سوسير وموقعه في آثار الدارسين: 235.

إن سوسير هو مؤسس اللسانيات؛ إنَّها موجودة قبله بزمن طويل في عـــدد مـــن الثقافات، وفي الثقافة العربية على وجه الخصوص))[1].

ولو حاولنا تلمس أسس هذهِ النظرية في الدرس اللغوي عند العـــرب قـــديماً لرأيناها واضحة، فقد نلحظ ملامح بنيوية شكلية اتضحت في مباحثهم اللغويـــة، وهو مايتفق مع طبيعة البحث اللغوي الذي يبدأ بنيوياً.

(1) البحث عن فردينا دي سوسير: مقدمة المؤلف: 7.

المبحث الأول

مفهوم البنيوية وفكرة البناء

قبل الشروع في الحديث عن الفكر البنيوي لابدَّ لنا من الوقوف عند هذا المفهوم وما يعنيه حتى نفسر سبب إطلاقه على لسانيات سوسير، لذا سنوضح معنى البنيوية في منظور الفكر اللساني الغربي لمعرفة الأصل الذي اشتقت منه، ومدى مصداقية إطلاق اسم البنيوية على لسانيات سوسير.

فالكلمة مشتقة من أصل لاتيني (struere) وهي تعني (بناء)، وهذا ما أشار إليه الباحثون، يقول د. زكريا إبراهيم: ((وأما في اللغات الأجنبية، فإن كلمة (structure) مشتقة من الفعل اللاتيني (struere) بمعنى يبني أو يشيد))[1].

وبموجب هذا التعريف، نجد أنَّ البنيوية تحمل دلالة معمارية فنية، أي وضع الأجزاء المكونة للكل في مبنى ما))[2]، أو هي ((الكيفية التي يشيد بها بناء معين))[3].

أما الدلالة (الاستعمالية) للبنيوية فقد نقل د. زكريا إبراهيم عن معجم لالاند الفلسفي إن البنية ((كل مكون من ظواهر متماسكة، يتوقف كل منها على ماعداه، ولايمكنه أن يكون ما هو إلاَّ بفضل علاقته بما عداه))[4].

فالبنيوية ذات مفهوم شكلي ترابطي يحمل نظرة كلية لمجموع الأجزاء المكونة للكل، لذا يصفها جان ماري اوزياس بأنَّها ((ترابط داخلي بين الوحدات التي تشكل منظومة لغوية))[5].

---

(1) مشكلة البنية: 29، وينظر: مدخل إلى اللسانيات، محمد يونس: 95 وفي اللسانيات العامة: 255.

(2) ينظر: علم الأسلوب والنظرية اللسانية: 447/2، ومدخل إلى اللسانيات: 95.

(3) في اللسانيات العامة: 255.

(4) مشكلة البنية: 38.

(5) البنيوية: 14.

ويحدّدها هلمسليف بأنَّها ((شبكة من المتعلقات أو بعبارة أدق شبكة من الوظائف))[1].

ولكنه في وقت لاحق يعود ليصفها بأنَّها ((كيان مستقل ذو علائق داخلية))[2].

وهذا التصور للبنيوية نجده ماثلاً أمام كثير من علماء الغرب أمثال لوسيان[3] وترنس[4]، وجون دي بوا[5].

ومن هنا استحقت نظرية سوسير اللسانية أن يطلق عليها اسم البنيوية وكانت حرية بأن تستأثر بهِ، فنظرته الكلية إلى اللغة ونبذ النظرة الجزئية للعناصر منفصلة عن بعضها[6]، وكذلك تأكيده مسألة النسق[7] مما جعل من جاء بعده يسبغ على لسانيات سوسير صفة البنيوية، إذْ لم يكن سوسير هو من استعمل هذهِ التسمية، بل قد أطلقها كل من جاكبسون وكراشوفسكي وترابتسكوي – من علماء اللغة الروس – في المؤتمر الدولي لعلوم اللسان الذي انعقد بلاهاي بهولنده 1929[8].

والذي ساعدهم على اختيار هذهِ التسمية هو أنَّ ((مضمون البنيوية يفصح عن نفسه، في ما أودعه سوسير من نظرات في تفسير الظواهر اللغوية))[9]، أي إن مضمون البنيوية كان حاضراً في دروسه.

ويؤيد ذلك المقاربة اللفظية، فالأصل الاشتقاقي لهذهِ الكلمة اللاتينية (struere) له ((في اللغة الفرنسية [لغة كتاب سوسير]دلالات مختلفة منها النظام، والتراكيب، والهيكلية، والشكل))[10].

---

(1) نظرية البنائية في النقد الأدبي: 138، وينظر: : علم اللغة بين القديم والجديد: 116-117.
(2) المصدر نفسه: 138.
(3) ينظر: علم الشعريات قراءة مونتاجية في أدبية الأدب: 540.
(4) ينظر: شظايا لسانية: 77.
(5) ينظر: اللسانيات اتجاهات وقضاياها الراهنة: 66.
(6) ينظر: دروس في الالسنية العامة: 174.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 193.
(8) ينظر: مشكلة البنية: 43 ومباحث في علم اللغة واللسانيات: 41، ومحاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة: 82، واسس السيميائية: 41.
(9) اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج: 161.
(10) اللسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 65.

وبهذا يصبح إطلاق مصطلح (بنيوية) على لسانيات سوسير أمـــراً مشـــروعاً ومناسباً لأنَّه كان يتحدث – في محاضراته – ((عن النظام والهيكل والعلاقات، مما يعد ارهاصاً بها وتمهيداً لمفهومها))(1).

فالبنيوية تحمل طابع الوحدة والنسق، فهي كما يقول ليفي شتراوس ((تتألف من عناصر يكون من شأن أيِّ تحول يعرض للواحد منها أنْ يحدث تحولاً في بـــاقي العناصر الأخرى))(2).

وهكذا عُدَّ سوسير الأب المثالي للبنيوية- بوجه عام- بفضـــل مـــا حوتـــه محاضراته من أفكار أصبحت فيما بعد الأساس لعلم اللسانيات الحديث، ولكننا لو فتشنا عن أصول أفكار سوسير أو المبادئ التي بنى عليها نظريته، فسنجد لها امتداداً أبعد من تاريخ لسانياته، فـــ (جذور البنيوية الأولى بعيدة تكاد تمتـــد في عمـــق التاريخ لتصل أطرافها بفكر أرسطو))(3).

كما أنَّ أفكاره قد ظهرت عند العالم اللغوي الأمريكي وتني (1827–1894) ولاسيما ما يتعلق بوجود النظام والتركيب الذي يخالف مجموعة العناصر الجزئيـــة المكونة للكل، وهذه الفكرة تبناها سوسير وهو يتحـــدث عـــن مبـــدأ التناســـق وخضوع عناصر المجموعة لنظام العلاقات(4).

وقد ذكر امبرتو إيكو طرفاً من ذلك حين قال: ((لقد كان النظر إلى اللسان باعتباره بنية تصوراً معروفاً في أوساط اللسانيين قبل سوسير فلقد كان همبولـــدت يؤكد قبل ذلك أننا لايمكن أنْ نقبل بالتصور الذي يرى أصل اللسان مرتبطا بتعيين الأشياء من خلال الكلمات، ولا ذاك الذي يرى فيه سلسلة من الكلمـــات، وفي الواقع فإنَّ الخطاب ليس مصنوعاً من كلمات سابقة عليه: إنَّ أصـــل الكلمـــات موجودة في الخطاب نفسه))(5).

---

(1) نظرية البنائية في النقد الادبـــي: 37.
(2) علم الشعريات (قراءة مونتاجية في ادبية الادب): 540.
(3) البنيوية في مصنفات روادها، مجلة اقلام ع7، السنة: 25–46.
(4) ينظر: اللسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 69.
(5) العلامة: 116.

لكن يرى جاكبسون من جهة أخرى أنَّ البنيوية تعود إلى اللغوي الأمريكي تشارل بيرس1839-1914م[1].

وهذا لا يعني أننا نقلل من الإنجاز الذي قدّمه سوسير، بل على عكس ذلك، فعلى الرغم من أنَّ الأفكار العامة للبنيوية كانت معروفة قبله إلاّأنَّه وفَّر لها الحقـــل الذي تنمو فيه، فألهم معاصريه حتى عُدَّ ((أبرز الذين أكدوا فكرة البنية أو النســـق كما يسميها هو))[2].

فأهمية سوسير وشخصية البنيوية مستوحاة من كونه ((بحث في مفهوم البنيوية بشكل واعٍ جاعلاً منها مفهوماً نظرياً له أبعاد منهجية، فسّر على ضوئها كثيراً من القضايا اللسانية))[3].

فنظر إلى البنيوية اللغوية على ((أساس كونها نظاماً قائماً بذاته مترابطاً فيمـــا بينه ومستقلاً عما غيره من أنظمة تواصل غير لغوية))[4].

فتكون اللغة بموجب البنيوية ((شكلاً مستقلاً عـــن صـــانعه أو الظـــروف الخارجية التي تحيط بهِ، وينظر إلى هذا الهيكل أو النظام من داخله ومـــن خـــلال مجموع وحداته المكونة له، بوصفها تمثل كلاً قائماً بذاته))[5].

وبهذا يكون سوسير قد نظر إلى اللغة على أنَّها نظام أو نسق مغلق رافضاً أي تاويل خارجي لتفسيرها، فاللغة كما يقول هو ((نظـــام لايخضـــع لغـــير نظامـــه الخاص))[6].

أمّا في التراث اللساني العربـــي فإنَّ هذا الاتجاه في النظر إلى اللغة كان معروفاً وممارساً عند القدماء، بل إنَّه أخذ أبعاداً تطبيقية واضحة ومعلنة في آثارهم.

---

(1) ينظر: مدخل إلى المدارس اللسانية: 41. ومباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: 298.

(2) في اللسانيات العامة: 257.

(3) في اللسانيات العامة: : 257-258.

(4) مفهوم اللغة في ضوء النظريات اللسانية الحديثة، مجلة علوم اللغة، ع3، مج10، 2007: 157.

(5) علم اللغة بين القديم والجديد: 242.

(6) دروس في الالسنية العامة: 47.

وهذا مانوه عليه د. حسام البهنساوي حين قال في معرض الربط بين التفكير اللساني العربي والنظريات الغربية الحديثة: ((وإذا كانت البنية وتحليلها، هي هدف علم اللغة البنيوي، فقد كانت أيضاً هدف النحاة وعلماء اللغة في التراث العربي))(1).

لقد استعمل القدماء (البنية) بمعنى التشييد والبناء والتركيب، وعلى أساس من ذلك فرقوا بين (المعنى) و(المبنى)، ولا يبعد هذا عما قصده علماء الغرب بمفهوم البنية، فـ ((قد تصوره اللغويون العرب على أنَّه الهيكل الثابت للشيء فتحدث النحاة عن البناء مقابل الإعراب))(2).

يقول ابن جني: ((وكأنّهم إنّما سمَّوه بناءً، لأنّه لمّا لزم ضرباً واحداً فلم يتغير بتغير الإعراب سمِّي بناء من حيث كان البناء لازماً موضعه، لايزول من مكان إلى غيره))(3).

وتصوّره القدماء أيضاً في التركيب والصياغة فجاءت تسميتهم (المبني) للمعلوم و(المبني) للمجهول.

كما ظهرت النظرة البنيوية عند النحاة في حديثهم عن العلاقات التركيبية بين الكلمات داخل الجملة أو بين الجمل وبعضها وما ينشأ عن ذلك من ترابط بنيوي واضح – وإنْ لم يستعملوا مصطلح البنية – وقد وصلت هذهِ الفكرة قمة تطورها عندهم في القرن الرابع للهجرة على يد عبد القاهر الجرجاني.

فقد ورد عن عبد القاهر نظرة هيكلية معمارية للغة منطلقة من أساس بنيوي، بل إنَّه يمضي ليشبه تماسك أجزاء النص بعمل الباني صراحة، فيقول: ((واعلم أنَّ مما هو أصل في أن يدق النظر، ويغمض المسلك في توخي المعاني التي عرفت: أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها في بعض ويشتد ارتباط ثان منها بأوّل، وأن تحتاج في الجملة إلى أن تضعها في النفس وضعاً واحداً، وأن يكون حالك فيها حال الباني يضع بيمينه ها هنا في حالٍ ما يضع بيساره هناك، نعم وفي حال ما

(1) أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب: 26.
(2) علم الاسلوب والنظرية البنائية: 447/2.
(3) الخصائص: 48/1.

يُبصر مكان ثالث ورابع يضعهما بعد الأولين، وليس لِمَا شأنه أنْ يجئ على هــذا الوصف حَدٌّ يحصره، وقانون يحيط به، فإنَّه يجيء علــى وجــوه شــتى وأنحــاء مختلفة))[1].

إنَّ نظرة متفحصة لكلام عبد القاهر تقودنا إلى قياس مقدار التطابق بينه وبين البنيوية المعاصرة من حيث فَهْم نظام اللغة، تقول بريجيته بارتشت: ((اللغة علــى الأرجح نظام بنيوي، كلٌّ لايتكون من تراكم الجزئيات، بل يبنى من عناصر تقع في علاقة تبادل بعضها مع بعض، نظام كل عناصره متماسكة كما نصَّ سوسير))[2].

بل إنّ تشبيه الجرجاني لتلاحم أجزاء الكلام بالبناء وعمل الباني، قد التقى به مع أشهر اللغويين البنيويين، فهذا التشبيه نجده عند روي هاريس، يقــول وهــو يشرح مفهوم البنيوية: ((نقصد بالبنية المعنى نفسه عندما نقول إن البناية عبارة عن بنية، وربما لو رفعنا حجراً واحداً، لن يسقط الصرح برمته فوراً ولكننا عندما رفعنا شيئاً قد قمنا بالرغم من ذلك بتغيير في الهيكل ونتيجة لــذلك ســتبدأ الشــروخ بالظهور، لأن الحجر الواحد يحتاج إلى حجر آخر يسنده.

وبهذا المعنى، نجد كلّ بناية متفرّدة ولانجد بنايتين لهما البنية نفسها، والتغــيير في بنية واحدة من البنايات يؤثر في تلك البناية وحدها ولايؤثر في غيرها))[3].

ومثلما نظر سوسير إلى اللغة نظرة كلية، تراعي أسبقية الكل علــى الجــزء، فقال: ((والحال أنَّه ينبغي... أن ننطلق من الكل متضاماً لكي نحصــل بواســطة التحليل على ما يضمه من عناصر))[4].

فقد كانت هذهِ النظرة الكلية ماثلة أمام أنظار اللسانيين العرب القــدماء، وهــم يعالجون اللغة على أنَّها كتلة واحدة أي كيان واحد محسوس دون فصل بين مستوياته.

وأوضح ما يُستَدل بهِ على ذلك ماورد عن الجاحظ في معرض نقده للبيــت الشعري الذي يقول:

---

(1) دلائل الاعجاز: 68.

(2) مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: 129.

(3) أعلام الفكر اللغوي: 259/1.

(4) دروس في الالسنية العامة: 174.

وَشَعْر كَبَعْرِ الكَبْش فرق بينه
لسان دعي في القريض دخيل[1]

فيقول منطلقاً من معيار بنيوي يراعي النظرة الكلية للنص: ((وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فيعلم بذلك أنَّه أفرغ إفراغاً جيداً وسبك سبكاً واحداً، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان.

وأمّا قوله (كبعر الكبش)، فإنّما ذهب إلى أنَّ بعر الكبش يقع متفرقاً غير مؤتلف ولامتجاور، وكذلك حروف الكلام وأجزاء الشعر من البيت تراها متفقة لمسة ولينة المعاطف سهلة، وتراها مختلفة متباينة ومتنافرة مستكرهة تشق على اللسان وتكده، والأخرى تراها سهلة لينة ورطبة مؤاتية، سلسة النظام، خفيفة على اللسان حتى، كأنّ البيت بأسره كلمة واحدة حتى كأنّ الكلمة بأسرها حرف واحد))[2].

كما اعتمد الأصوليون في تفسيرهم القرآن الكريم على هذهِ النظرة الكلية حين نظروا إليه على أنَّه خطاب متكامل متماسك الأجزاء والوحدات، ويترتب على ذلك إجراء في غاية الأهمية، وهو عدم الغفلة عن كونه يفسر بعضه بعضاً، وهو المبدأ الذي صاغه الزركشي في عبارته الشهيرة ((القرآن يفسر بعضه بعضاً))[3].

وهذا أهم ما أنجزته البنيوية حين اشترطت ((النظرة الكلية؛ فإنَّ هذه الخاصية قد أفرزت مبدأ منهجياً هو النظرة الكلية للموضوع، التي تشترط منطقياً أسبقية الكل على أجزائه))[4].

وهو ما لم يكن خافياً على التراث اللساني العربي، فكانت نظرتهم للغة نظرة معمارية تلاقت مع فكرة سوسير البنيوية فأدركوا حقيقة النظرة البنيوية للغة وإن لم يضعوا ذلك كله في إطار منهجي، كالذي عرض له سوسير.

---

(1) ينظر: البيان والتبيين: 75/1.
(2) البيان والتبيين: 75/1.
(3) البرهان: 150/1.
(4) اشكالية المنهج في العلوم الانسانية –المنهج البنيوي مثالاً، مجلة البصائر، ع2، 2008: 28.

المبحث الثاني

فكرة الوصف

انطلق سوسير في دراسته للغة من الفكرة القائلة إنَّ الدراسة الصحيحة للغة لابدَّ من أن تحدد بوصف اللغة المنطوقة في زمان ومكان محددين، فهو يرى أنَّ ((سياق اللغة لايقتصر على التطورية، وبأنّ تاريخ الكلمة مثلاً لايعرض معناها الحالي ويكمن السبب في وجود النظام... أنَّ هذا النظام يرتكز على قوانين توازن تؤثر في عناصره وترهن كل حقبة من التاريخ بالنظام اللغوي المتزامن بالفعل))[1].

وقد قادت هذه النظرة الوصفية المتزامنة للغة إلى نظرة بنيوية، إذْ اثبت سوسير بدراسته امكانية بحث لغة معينة بالتعرف على بنيتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وارتبط هذا البحث عنده ((بمستوى لغوي معين في زمن واحد، ومعنى هذا أن البحث الوصفي لايجوز له أن يخلط المراحل الزمنية أو أن يخلط المستويات المختلفة))[2].

وفي الحقيقة يمكن مدّ جذور هذهِ النظرة الوصفية للغة إلى أبعد من القرن العشرين، ونقصد بذلك التراث اللساني الهندي، وما قدّمه بانيني ((فقد اكتشف العلماء الأوروبيون في القرن التاسع عشر كتاباً لقواعد اللغة السنسكريتية، ألفه بانيني في الهند في القرن الرابع... وصف فيه النظام الصوتي لتلك اللغة وتركيبها الصرفي والنحوي وصفاً دقيقاً للغاية))[3].

---

(1) البنيوية، جان بياجيه: 64.

(2) مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي: 21.

(3) اضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 78، وينظر: تاريخ علم اللغة في الغرب: 102 واللغة بين المعيارية والوصفية: 17 والبحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات، مجلة آداب المستنصرية، ع 12، 1985م: 54.

ونجد نظيراً لعمل بانيني في التراث اللساني العربـــي بشكل يتطابق معه نوعاً ما، من غير أن يكون مستوحى منه، وذلك يتجسد في عمل اللغوي البارع أبـــي الأسود الدؤلي في محاولته ضبط النص القرآني، فعمل أبـــي الأسود تلاقى مع عمل بانيني في المنهج والهدف والغاية، فقد فرقت بينـــهما لغـــات وجمعتـــهم منـــاهج ومنطلقات وغايات.

فمارس أبو الأسود عملاً وصفياً مبكراً وهو يضبط المصحف، ويقول لكاتبـــه: ((إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه، وإن ضممت فمـــي فانقط نقطة بين يدي الحرف، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف...))[1].

ويعد هذا العمل التفاتة مبكرة شكلت سابقة في الدراسات اللغوية العربيـــة، اكتفى النحاة الأوائل بوصف الظواهر المشاهدة والمسموعة ومن ثم صاغوا قواعـــد اللغة بموجب ماتمَّ استقراؤه من الواقع اللغوي المباشر

وفي الحقيقة يمكننا القول إنَّه على الرغم ((من انتساب المنهج الوصفي إلى دي سوسير... إلاَّ أنَّ العرب القدماء قد انتهجوا هذا المنهج))[2].

فالمطلع على منهج اللغويين العرب القدماء يتبين له أنَّهم كانوا رواداً للمنهج الوصفي المعاصر، لأنَّ كثيراً مما يقوم عليه هذا المنهج يتوافر في منهج القدماء.

وأهم مظاهر الوصف في الدرس اللغوي العربـــي القديم تتجسد في:

1- الاعتماد على اللغة المنطوقة: وذلك لأنَّ هذا المنهج ((يهـــتم بوصـــف الظواهر اللغوية كما هي موجودة بالفعـــل ولـــيس كمـــا ينبغـــي أن تكون))[3].

وهذا ما أكده سوسير حين عدَّ اللغة ((صورة شـــفوية مســـتقلة عـــن الكتابة وأكثر منها ثباتاً بكثير، ولكن تعظيم الناس للصـــورة المكتوبـــة يمنعهم من تبين ذلك))[4].

---

(1) الحلقة المفقودة: 22.

(2) فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين: 129.

(3) المصدر نفسه: 129.

(4) دروس الألسنية العامة: 49.

أي إنَّه ينحِّي الجانب المكتوب من ميدان الدرس، ويجعل من الكتابة حاجزاً مانعاً من رؤية اللغة بالشكل الواضح، فيقول ((إن الكتابة تقيم بيننا وبين اللغة حجاباً يمنعنا من رؤيتها كما هي، وذلك أنَّ الكتابة ليست ثوباً عادياً تلبسه اللغة بل هي قناع خداع تتنكر فيه))[1].

والاعتماد على النطق كان منهجاً عاماً سار عليه اللغويون العرب الأوائل، وخير ما يعبّر عن ذلك كلمة جامعة قالوها قديماً ((لا تأخذوا القرآن من مُصْحَفيّ، ولا العلم عن صُحُفِيّ))[2].

وهذا ما يظهر بجلاء عند سيبويه في أبواب كثيرة من الكتاب، فمن ذلك ما جاء في (النعت والبدل)، فتناول بالنقد والتحليل بعض التراكيب والتعابير التي تتضمن أنماطاً مختلفة من النعوت، نحو ((مررت برجلٍ صالح بل طالح))، فيقول معلقاً ((إنَّ المتكلم أحدث تبديلاً في الوصف أبدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل) في الإجراء على المنعوت)) ثم يردف قائلاً ((ولكنّه يجيء على النسيان أو الغلط، فيتدارك كلامه؛ لأنَّه ابتدأ بواجب))[3]، ويقول في باب المبدل والمبدل منه ((ومن ذلك قولك: مررت برجل حمار، فهو على وجه محال وعلى وجه حسن، فأما المُحال فإن تعني أنَّ الرجل حمار، وأما الذي يحسن فهو أن تقول: مررتُ برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل، فتقول: حمار، إمّا أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإمَّا أن يبدو لك أن تضْرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعدما كنت أردت غير ذلك))[4].

فمن خلال النصين المتقدمين نلحظ أنَّ العبارة التي أوردها سيبويه ليست جزءاً من كلام مكتوب، ولايمكن أن تكون كذلك لأنَّه شابها

(1) المصدر نفسه: 56.
(2) شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف: 10.
(3) الكتاب: 434/1.
(4) المصدر نفسه: 439/1.

غلط أو نسيان، وهذا لايحدث إلاَّ مع المتكلم الذي يتدارك خطــأه أو نسيانه فيصحح كلامه.

أمّا مَن يكتب فإنَّه سرعان ما يصحح الخطأ مهما كان سببه ولن يبــق له أثراً، وهذا دليل واضح على أنَّ سيبويه كان يُعــنى باللغــة الحيــة (المنطوقة) التي تجري بين المتخاطبين، التي كان يتواصل بها العرب فيما بينهم، بكل مايشوبها من خطأ أو تلعثم أو إلغاء لمعنى ما والعدول عنــه إلى غيره.

وبهذا يكون ما نادى به سوسير في الغرب، قد ســبقه إليــه ســيبويه وأسلافه من النحاة منذ عدّة قرون، حين قامت أسس نظريتهم اللغوية على المنطوق.

2- اعتمادهم السماع: والسماع أساس مهم للمنهج الوصفي، فالاستقراء يتم سماعاً، وكان النحاة الأوائل قد (التجأوا هم أيضــاً إلى الســماع ودونوا كلام العرب))[1].

فكانوا يسمعون اللغة من الأعراب بشكل مباشر، فأبو عمرو بن العلاء يأخذ عن أبــي عقرب كما يأخذ عن الأعراب كثيراً[2].

وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب يأخذان عن العــرب كمــا روى سيبويه ذلك في أكثر من موضع من كتابه[3]، وأبو الخطاب الأخفــش الكبير يسمع من قبائل مختلفة، كبني سليم وغيرهم[4].

ومما يذكر هنا أيضاً مارُوي عن الكسائي أنَّه أنفد خمس عشــرة دواة في تدوين ما سمعه من الأعراب في البوادي زيادة علــى مــا حفظــه عنهم[5].

(1) المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية الحالية، ضمن ندوة تقدم اللسانيات في الأقطــار العربية، 1991م: 374.
(2) ينظر: طبقات النحويين واللغويين: 29- 30- 38.
(3) ينظر: الكتاب: 137/1.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 63/1.
(5) ينظر: معجم الادباء: 169/13.

وقد أحس العرب بأهمية هذهِ المَلكة واعتنى بها ابن خلدون حين حكم بأنَّ ((السمع أبو الملكات اللسانية))[1].

وفصّل الكلام فيها حين عَدَّ اللغة ملكة صناعية ((فالمتكلم من العرب حين كانت ملكته اللغة العربية موجودة فيهم، يسمع كلام أهل جيلهم أولاً ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك ثم لايزال سمعهم يتجدد في كل لحظة ومن كل متكلم إلى أن يصير ذلك ملكة))[2]، وهذا ما أشار إليه ابن فارس بقوله: ((تؤخذ اللغة سماعاً من الرُّواة الثقاة))[3].

فأعلنوا بذلك مبدأ الاستقراء منذ اللحظات الأولى لبدء النشاط اللغوي، لأنَّ المسموع هو مادة البحث والمنطلق لكل تحليل بنيوي.

3- احتكامهم إلى الأداء: وكان هذا الأساس مرافقاً لعملهم؛ إذْ إنَّ ((المقياس الوحيد في تفضيل كيفية على أخرى، هو استحسان جمهور الناطقين أنفسهم، أمّا الكيفيات الصادرة عن القليل منهم فكان يحفظ ويدون وينبه على قلّته))[4]، ويعبر سيبويه عن ذلك بقوله: ((استحسن من هذا ما استحسنت العرب، وأجره كما أجروه))[5].

كما روي عن الخليل قوله: ((كل شيء من ذلك عدلته العرب تركته على ما عدلته عليه وما جاء تاماً لم تحدث فيه شيئاً فهو على القياس))[6].

وهذه النصوص تُظهر وبشكل واضح الحاحهم على دور المتكلم في اللغة، وأهمية مراعاة الاستعمال اللغوي، والاستعمال هو أهم ركائز المنهج الوصفي؛ لأنَّ الوصف قرينة الاستعمال.

---

(1) المقدمة: 467.
(2) المصدر نفسه: 461.
(3) المزهر: 137/1.
(4) المدرسة الخليلية والدراسات اللسانية الحالية: 374.
(5) الكتاب: 252/1.
(6) الكتاب: 69/1.

4- الاعتماد على القياس: والقياس عملية فطرية ذهنية، وكان سوسير قد أكد جدواه في الحفاظ على اللغة[1].

وعرف القياس بأنَّه ((صيغة صنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى طبقاً لقاعدة معلومة))[2].

وكانت هذهِ الفكرة نفسها عند اللغويين العرب القدماء، فلم يكن القياس عندهم سوى متابعة كلام العرب، وفي (الكتاب) نجد مصداقاً لهذا التصور إذْ أشار سيبويه إلى ضرورة إجراء الكلام على مايجريه متكلم اللغة في أكثر من موضع من الكتاب[3].

5- تناولهم الظواهر اللغوية على أساس شكلي، ومراعاة الشكل يُعد مظهراً من مظاهر المنهج الوصفي[4].

6- تحديد البيئة الزمانية والمكانية التي تدرس خلالها اللغة، حقاً إنَّ هذا التحديد منهج سار عليه البحث اللغوي قبل سوسير، يقول أرسطو ((إنَّ الزمان والمكان كالوعاء للأشياء، إذْ لابدَّ لكل شيء مخلوق أن يكون واقعاً في زمان من الأزمنة وفي مكان من الأمكنة، فهما كالوعاء له))[5].

ولّما ظهر المنهج الوصفي السوسري بشكله الحديث، وإصراره على الدراسة الآنية، زاد ذلك من الاعتناء بعاملي الزمان والمكان في دراسة اللغة، نظراً لتأثرها بهذين العاملين[6].

ونجد حرص اللغويين العرب القدماء على ذلك بشكل واعٍ، وإن أُخِذَ عليهم طول الحقبة الزمنية التي حددت للدراسة، فقد ((حددوا عصر

---

(1) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 243- 259.

(2) المصدر نفسه: 243، سنفصل القول في القياس في مبحث لاحق من هذا الفصل.

(3) وهو ما سنفصل فيه القول في مبحث لاحق من هذا الفصل.

(4) وهو ما سنفصل فيه القول في مبحث لاحق من هذا الفصل.

(5) ضحى الإسلام: 276/1- 277.

(6) ينظر: مدخل إلى علم اللغة، محمد حسن عبد العزيز: 138.

الاستشهاد بآخر العصر الأموي، لما نعرف عن عزوفهم الأخـذ بلغـة العصر العباسي))[1].

صحيح أنّهم حددوا الزمن، لكن هذا التحديد كان ممتداً بحيث لا يأمن استقرار اللغة، وعدم تبدلها خلاله.

أمَّا البيئة المكانية فقد حددوا وسط الجزيرة العربية ميـداناً لنشـاطهم اللغوي، فابتعدوا عن الأخذ من القبائل الحدودية مع الأقوام الأخـرى، ولم يأخذوا من سكان البراري ممن يسكن أطراف بلادهـم المجـاورة لسائر الأُمم حولهم، فإنَّه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جذام، لمجـاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قضاعة وغسان واياد لمجاورتهم أهل الشـام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب ولا من نمر؛ فـإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر، لأنهم كـانوا سـكان البحرين مخالطين للهند والفرس[2].

7- مستوى الأداء: أمّا مستوى الأداء، فيظهر فيه التباين بـين المسـتويات اللغوية، مثلما يظهر ذلك بحسب الزمان والمكان.

ويقصد بالمستوى هنا ((طريقة الأداء التي يسلكها المتكلمون وفي كـل لغة طريقة مختلفة للتعبير، ولكل طريقة لغة تلائمها))[3].

والذي يبدو للمطلع على تاريخ النحوأنَّ اللغويين القدماء كانوا يعدون جميع ماسمعوه من البادية بمثابة مستوى واحد مهما اختلف نوعه (شعر، نثر) لذا تناولوه تناولاً واحداً.

ومما تقدم يمكن القول ((إنَّ الدراسة الوصفية كانت موجودة بشكل عملـي في النحو العربـي، فالأخبار تحدثنا عن التقاء النحاة بالأعراب والأخـذ عنـهم مشافهة، والاستماع إليهم في بواديهم، ثم صنفوا المادة واستقرائها وتبويبـها، إلى غير ذلك من الأعمال.

---

(1) النحو العربـي والدرس الحديث: 50- 51.
(2) ينظر: الاقتراح: 19.
(3) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 100.

ولكن لم تأخذ الوصفية شكلها الطبيعي القائم على المنهجية ووضع الأسس إلاّ على يد سوسير، فالفضل يعود إليه في بيان هذا المنهج، واظهار منافعه للدرس اللغوي))[1].

نعم لقد كانت خطوات وأسس المنهج الوصفي ماثلة أمام اللغويين العرب قديماً، ومنذ وقت مبكر، فارتحلوا إلى البادية قاصدين الأعراب للاستماع إليهم، وتدوين هذا المسموع، ثم عكوفهم على النظر فيه والتأمل بحثاً عمّا يجمعه من نقاط، ترابط أو ما يفرقه من نقاط اختلاف، فانتهت بهم المسألة إلى توزيع ما استقروه وأحصوه في مجموعات على حسب ما بدا لهم من علائق بين الجزئيات اللغوية التي جمعت.

ثم إنَّ إدامتهم النظر في هذه المجموعات قد جرتهم إلى تصنيفات وتوزيعات أكثر تجريداً للمادة اللغوية، فتوصلوا إلى التقعيد، فقسموا تلك المواد على أبواب النحو وفقاً للقواعد المستنبطة، فيضعون القاعدة في عبارة مختصرة، وكتاب سيبويه خير شاهد على ما نقول.

والقاعدة لاتعني أنا نفرض قانوناً على المتكلمين بل ((هو تعبير لاحظه الباحث وكان عليه أن يصفه بعبارة مختصرة بقدر الإمكان))[2]، وهذا ما قصدته الوصفية الغربية الحديثة.

وهذا ما جعل د. تمام حسان يشيد بمنهج القدماء، فيقول: ((أمّا جمع المادة واستقراؤها وتقسيمها وتسمية أقسامها ومفهوماتها، ثم وضع القواعد التي تصف جهات الشركة بين المفردات، فقد تم كله على نحو يثير الإعجاب، وقد بُذل فيه الجهد ماسوف يظل أثره ملحوظاً أبد الدهر))[3].

---

(1) مقدمة في اللسانيات: 76.
(2) اللغة بين المعيارية والوصفية: 158.
(3) المصدر نفسه: 159.

المبحث الثالث

مسألة الشكل في البنيوية

يقول سوسير: ((فاللغة بعبارة أخرى شكل وليست بمادة، ويجب علينا أن نتشبع بهذه الحقيقة بما فيه الكفاية، ولكن أنى لنا ذلك والحال أنَّ جميع ما في مصطلحاتنا من خلل وجميع طرقنا الفاسدة من نعت الأمور التابعة إلى اللغة منجرّة عن ذلك الافتراض اللاإرادي القائل بوجود جانب مادي في الظاهرة اللغوية))(1).

انطلاقاً من هذهِ المقولة التي بدا فيها سوسير معلناً عن مبدأ شكلي في دراسة اللغة، ناقماً على الواقع الذي ساد الفكر اللساني آنذاك، واقع كان يتناول الجانب المادي ويهمل الجانب الشكلي، انطلاقاً من كل ذلك نستطيع أن نقول إنَّ سوسير بمنهجه الوصفي البنيوي كان يدرس اللغة على أنَّها محض شكل، وهو ما فرضته عليه نظرته التزامنية (الآنية) للغة.

وبمراعاته للشكل فهو يستبعد المعنى ضرورة، لأنَّ ((المعنى ليس مما يوضع على مائدة البحث في زمان أو مكان، فهو ليس مجموعة من الأصوات يمكن تسجيلها ودراستها؛ وإنّما هو انطباعات نفسية داخل العقل لايمكن النفاذ إليها ودراستها دراسة وضعية))(2).

لذا فالمنحى الشكلي في البنيوية يتولى مسألة تناول اللغة من الجانب الصوري أو الشكل الظاهر للبنية اللغوية بغض النظر عن الوظيفة التي وجدت اللغة من أجلها في ذاتها، أو الوظيفة التي شَكلت هذهِ البنيات لتأديتها، كما أنَّ هذا المنحى الشكلي يعدّ ((اللغات الطبيعية أنساقاً مجردة يمكن دراسة بنياتها بمعزل عن وظيفتها في التواصل داخل المجتمعات))(3).

---

(1) دروس في الألسنية العامة: 185

(2) الانماط الشكلية لكلام العرب: 14/1.

(3) دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: 26.

فالشكل ((هو الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي، أو على مستوى التركيب الكلامي ككل))(1).

وقد استوحى سوسير هذه الفكرة من همبولدت(2) الذي كان يؤكد مســألة ((الشكل الداخلي للغة))(3).

وبهذا عزل سوسير اللغة عن المحيط الخارجي فجعل العناية ((بالشكل أكثــر من عنايته بالمعنى، بل يعدّ المعنى المقامي خارج نطاق اهتمامه))(4).

وبذلك عارضت البنيوية ((الدراسات التي تقوم على المحتوى والتكوين، فما يهم المنهج البنيوي هو اكتشاف الشكل))(5).

ويبين زيندر ذلك موضحاً أولوية الشكل على المادة، فيقــول: ((إن أوليــة المضمون لاتستبعد الشكلية، وأنَّ الوصف النحوي على الأرجح يجب أن يكــون شكلياً دائماً، وأنَّ المرء لم يعِ هذه الحقيقة إلاَّ في علم اللغة الحديث فقط، ولــذلك جعل الشكلية المبدأ الأساسي، ورفضت أيضاً مآخذ في أعمال أخرى))(6).

إن الاعتناء بالمنحى الشكلي قاد سوسير إلى بحث العلاقات بين الوحــدات اللغوية المكونة للكل، فكان يحاول ((أن يبرهن أنَّ المنظومة الشكلية العامة والمجردة هي التي تجعل الإشارات ذات معنى))(7).

لذا أعطى أولوية للشكل لا للمادة فــ ((طبيعة المادة التي يتم اللجوء إليهــا لتحقيق هذا الشكل والتعبير عنه وتجسيده ليست بذات أهمية طالما ظلت العلاقات المجردة التي يقوم عليها متحققة))(8).

---

(1) اقسام الكلام العربــي من حيث الشكل والوظيفة: 180.

(2) همبولدت: فيلسوف ودبلوماسي ومفكر شغل عدّة مناصب ادارية في المانيا وتقاعد سنة سنة 1819م لكي يكرس حياته لدراسة اللغة ومن أشهر مؤلفاته (آراء في اللغة) ينظر: اعلام الفكر اللغوي: 226/1.

(3) اللغة واللغويات: 193.

(4) آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: 59.

(5) إشكالية المنهج في العلوم الانسانية –المنهج البنيوي مثالاً، مجلة البصائر، ع2، 2008: 25.

(6) تاريخ علم اللغة الحديث: 151.

(7) أسس السيميائية: 52.

(8) النظرية اللغوية عند فردينان دي سوسير، مجلة الدراسات اللغوية، مج 3، ع2، 2001: 121.

وقد تبنى هلمسليف هذا المنحى الشكلي الذي بدا فيه شديد التأثر بسوسير حتى عُدّت تأويلاته نسخة مقلدة عنه، وإن كان قد طبّق فكرة سوسير على نحو من المغالاة، تحولت معه اللغة أشبه بمعادلة رياضية، ركز في مسألة (الشكل) و(الجوهر) فكانت الفكرة عنده ((تتحرك في مستويين: الشكل والجوهر، أي مستوى ظاهري، وآخر معنوي، وما يمكن وجوده في شكل اللغة الخارجي فإننا نتبين مقابله في محتواها الداخلي، وهذا الانطباق من جهة أخرى ليس حكراً على ظاهر اللغة وباطنها، ولكنه أيضاً ينطبق تماماً مع العالم الواقعي الذي تصفه اللغة))[1] ولذلك نحن مطالبون حسب هذه النظرية بدراسة الشكل اللغوي فقط.

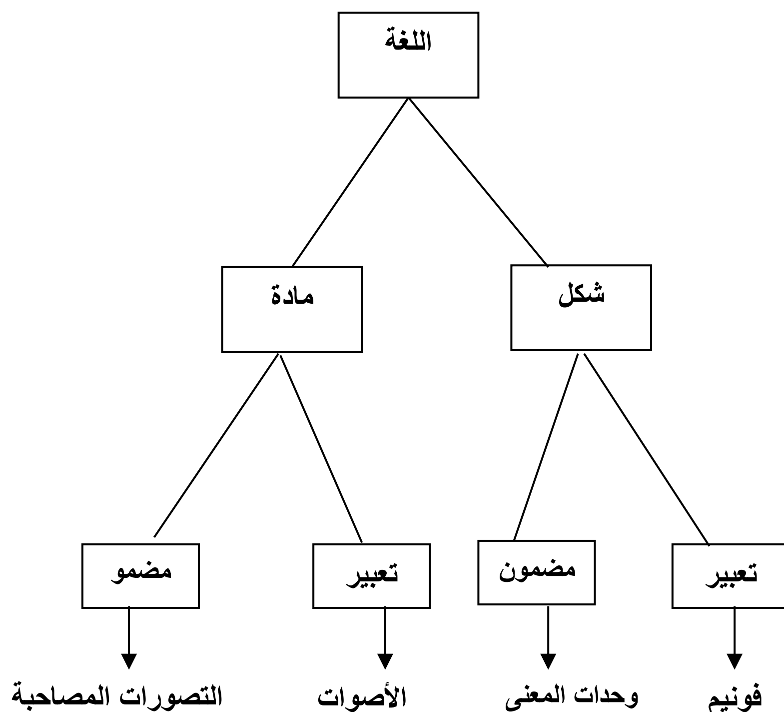
ومن هذا النص المتقدم يتبين لنا مقدار المغالاة التي بدت واضحة على منهج هلمسليف في دراسته لفكرة الشكل السوسرية لذا قادته هذه التأويلات المفرطة في الصعوبة إلى جانب سلبي أثرَّ في أفكاره فلم تنل تلك الأفكار قدراً من العناية، إذ كان عرضه لها متأرجحاً في المصطلحات التي يوظفها لنظريته، فـ ((بينما استعمل في مؤلفه المبكر (مبادئ علم النحو العام) شكلاً لغوياً ومادتين (الأصوات والمضامين) فقد تحوّل في (المداخل) بعد ذلك إلى نسق أكثر منطقية وتناغماً: إذْ يوجد على كل مستوى من المستويين (التعبير والمضمون) في كل مرة شكل))[2].

ويمكن توضيح وجهة نظره وفق المخطط الاتي:[3]

(1) مفهوم اللغة في ضوء النظريات اللسانية الحديثة، مجلة علوم اللغة، ع3، 2007: 165.

(2) مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: 206.

(3) ينظر: في اللسانيات ونحو النص: 26.



وخلص هلمسليف من نظريته إلى أنَّ الجانب المهم من اللغة هـــو الشـــكل ((فهو وحده موضوع علم اللغة، ويجـــب لـــذلك أنَّ يبقـــى أيضـــاً موضـــوعه الوحيد))[1].

وعلى هذا يكون هلمسليف – على الرغم من اضطراب عرضه للشكل – قد رسخ البعد الشكلي، فاللغة شكل وليست مادة وهذا ما يمنحهما بعداً اســـتقلالياً ومنهجاً خاصاً عن مناهج العلوم الأخرى.

وتكون دراسة اللغة بوصفها منجزاً آنياً بغض النظر عن السياق الذي أنتجت فيه، والذي يعنينا هو التصنيف الشكلي للوحدات اللسانية وفق أســـاس شـــكلي بحت، فيصنف الوحدات اللغوية ((سواء كانت على مستوى الفونيم أو مســـتوى الكلمة أو مستوى العبارة، مراعياً الشكل فقط))[2].

---

(1) مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: 207.

(2) الانماط الشكلية لكلام العرب: 27/1.

وفي مقابل ذلك تم طرح المعنى، وأصبح تقسيم الكلام قائماً على ايجاد العلاقة بين الأجزاء على أساس المقاربة الشكلية دون محاولة تعليلية، فالنحو بموجب هــذا المنهج ((شكلي صوري، إنَّه ينظر إلى الصورة اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات، ثم يصنفها على أسس معينة، ثم يصنف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً))[1].

أمّا في الدرس اللساني العربــي فقد كان الشكل يسجل حضوراً متميزاً منذ بدء التصنيف اللغوي، إذْ إنَّ الانطلاقة الوصفية للغويين القدماء، وغرض التــأليف اللغوي عندهم- الحفاظ على اللغة- قد ألزمهم النظر في شكل اللغة أي ((الصور اللفظية المختلفة... ثم يصفها على أساس معين، كما يصف العلاقات القائمة بــين كلماتها في تراكيبها المختلفة وصفاً موضوعياً، ثم يقوم بتصنيف النتائج.. تصــنيفاً مميزاً بين المؤلفات التي تتكون فيها التراكيب))[2].

وفي هذا المضمار يقول د. تمام حسان شارحاً الأسباب الــتي جعلــت النحــو العربــي يبدأ بداية شكلية صورية معلقاً ذلك بالأسباب نفسها التي دعت إلى نشــأة النحو، فيقول: ((ولكن الظروف التي دعت إلى نشأة الدراسات اللغوية العربية كانت العامل الرئيس في تحديد مسار هذه الدراسات وفلسفة منهجها، فلقد نشأت دراســة العربية الفصحى علاجاً لظاهرة كان يخشى منها على اللغة وعلى القرآن، وهي الــتي سموها (ذيوع اللحن).. من هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بســمة الاتجــاه إلى المبنى أساساً، ولم يكن قصدها إلى المعنى إلاَّ تبعاً لذلك وعلى استحياء))[3].

فالشكل كان محوراً تدور حوله دراستهم للغة، وذلك منهج عام سارت عليه اللغات، يقول د. جلال شمس الدين: ((ويبدو أنَّ القضية نفسها موجودة في نحــو لغات أخرى كثيرة حتى إن روبنــز صرح بأنَّ النحو التقليدي دون قصد منه قــد اعتمد على تحليلات شكلية))[4].

---

(1) علم اللغة-مقدمة للقارئ العربــي: 225.
(2) البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات، مجلة آداب المستنصرية، ع12، 1985م: 54.
(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 11-12.
(4) الانماط الشكلية لكلام العرب: 30/1.

فالنحوي العربـــي القديم لم يخش على المعنى ضياعاً وإنَّما يخشى ضياع اللفظ والبناء والتركيب، وهذا ما دعاه إلى العناية بالشكل.

ويمكن أن نجد هذهِ الأبعاد في المنهج الذي سلكوه في تصنيف المادة النحوية، فسيبويه يرسم ((الحدود الشكلانية لنظريته النحوية، في الأبواب السبعة من الكتاب التي تمثل مقدماته النظرية، إذ يبدأ بتحديد الوحدات النحوية الصغرى التي يسميها (الكلمة)، ويصنفها إلى ثلاث أصناف: الاسم، والفعل، وما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))[1].

وكان الشكل المجال الذي تتحرك فيه مقاصد الكـــلام الثلاثـــة – الاســـم والفعل والحرف – وهي وحدات متمايزة ومتكاملة إذْ تجمع معاني الكـــلام عـــن العاقل وغير العاقل، فتحديد سيبويه لهذه الوحدات جاء في غاية الشـــكلية، فهـــو يمثل الاسم بثلاث مسميات تدل على ما في الكون من أشكال يمكن وصفها، كما يأتي:

رجل: إنسان

فرس: حيوان

حائط: جماد

كما أنَّه يتناول الإسناد تناولاً شكلياً لايمس جوهر الدلالة، إذْ كان يتصـــوره تصوراً ((شكلياً بين عنصرين لغويين))[2].

لذا فهو ينطلق من حصر لعلاقات الإسناد عن طريق جملتين حصـــر بهمـــا الإسناد في اللغة العربية وهما[3]: .

عبد الله أخوك   ويذهب عبدالله

ومن أهم ملامح المنهج الشكلي في فكر سيبويه، إنَّه من خلال استقراء شامل للغة تهيأ له ((أنَّ السمات الشكلية للأبنية الصرفية في نحو: التعريـــف والتـــنكير،

---

(1) مدخل إلى الشكلانية السيبويهية، ضمن انطولوجيا المعرفة اللغوية: 52. وينظر: الكتاب: 23/1

(2) المصدر نفسه: 66.

(3) ينظر: الكتاب: 23/1.

والاشتقاق والجمود تكون أصلاً في تعيين أبواب نحوية، حيث جعل للمعرفة مواقع محدودة داخل التركيب النحوي))(1).

وكان المظهر الشكلي للبنية الصرفية هو الذي يعمل على تحديد أبواب النحو عند سيبويه، يقول الدكتور نهاد الموسى: ((ويمثل اعتبار المستوى الصرفي، مستوى البنية في النظام اللغوي، مَلحظاً إضافياً ثابتاً في مناهج التحليل النحوي الحديث))(2).

ولعلّ المنهج الشكلي الذي خطه سيبويه دعا الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى أن يشهد له ويجعله بموازاة علم اللغة الحديث، فيقول: ((وليس من العجب أن يكون منهج سيبويه قريباً كل القرب من المنهج الشكلي الحديث))(3).

وهذا المعيار- (الشكل) - كان معتمداً أيضاً عند النحاة في مرحلة ما بعد سيبويه، فنجد ابن السراج يتخذ من العلامات الشكلية أساساً يعتمد عليه في تمييز أقسام الكلام، فقال: ((والاسم قد يعرف أيضاً بأشياء كثيرة منها دخول الألف واللام اللتين للتعريف عليه نحو: الرجل والحمار، والضرب والحمد، فهذا لايكون في الفعل، ولا تقول: اليقوم، ولا اليذهب، ويعرف أيضاً بامتناع قد وسوف من الدخول عليه، ألا ترى إنك لاتقول قد الرجل، ولاسوف الغلام))(4).

وهذا المنحى سار عليه ابن مالك وهو يقتصر على الشكل في تصنيف أقسام الكلام مستعملاً معايير صرفية نحوية تتعلق بشكل الكلمة فيقول في تمييز الاسم:

بالجرِّ والتنوين والندا وأل ومسندٍ للاسم تمييزٌ حصل(5)

وفي تحديد الفعل يقول

بتا فعلتَ وأتتْ و(يا) افعلي ونونِ أقبلَنَّ فعلٌ ينجلي(6)

---

(1) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: 228.
(2) نظرية النحو العربي: 70.
(3) سيبويه والمذهب الشكلي، مجلة كلية الشريعة، جامعة بغداد، ع2، 1966: 261.
(4) الاصول: 37/1.
(5) شرح ابن عقيل: 19/1.
(6) المصدر نفسه: 24/1.

وفي تحديد الحرف يقول:

وسواهما الحرف (كهل) و(في) و(لم)   فعلٌ مضارعٌ يلي لَمْ كيشم[1]

وابن مالك بهذا المسلك يلتقي مع أنصار الوصفية الشكلية الحديثة، يقول سوسير: ((إن المجموعات التي تتكون عن طريق الربط بين عناصرها ذهنياً لايقتصر فيها الإنسان على التقريب بين العناصر التي تشترك في بعض الخصائص بل يدرك الذهن بالإضافة إلى ذلك طبيعة العلاقات التي تربط بينهما في كل حالة من الحالات فينشئ بذلك عدداً من السلاسل الترابطية يوافق عدداً من العلاقات المختلفة))[2].

ففي النحو الشكلي لاينصبُّ الاعتناء بالمعاني النحوية أو المعجمية التي للكلمات وإنَّما ينصب على مواقع هذه الكلمات في الشكل اللغوي وعلاقة هذهِ الكلمات ببعضها، يقول روبنز: (لا نهتم في عملية التصنيف النحوي بهل هناك معانٍ مشتركة بين الكلمات مثل:

Cuts, adores, bisects

في الجمل الاتية:

-this knife cuts the cake.

-this line bisects the angle.

-Jack a doers Jill

ولكن الحقيقة التي تهمنا هي أن تلك الكلمات تسلك في الجمل الطريقة نفسها التي تسلك بها كلمات مثل: Comes, eats, lives وتبعاً لذلك فإننا نضعهم في قسم عام واحد))[3].

فضلاً عن أنَّ ابن مالك قد استعمل معياراً شكلياً في تصنيف الكلمة أو اللفظة وإدراجها تحت قسم معين، وهي وسيلة ذكرها سوسير حين جعل التصنيف يبدأ بوصف كل وحدة من هذهِ الوحدات، وأنَّ وصف عناصر اللغة لايمكن أن

---

(1) المصدر نفسه: 26/1.

(2) دروس في الالسنية العامة: 189.

(3) General linguistics, p. 175

يتم إلاَّ بالنظر إلى علاقة كل عنصر بما عداه من العناصر الأخرى، نظراً لأنَّ أحـــداً من هذهِ العناصر لايملك أية قيمة ذاتية (باطنية) إلاَّ بتقابله مـــع بـــاقي العناصـــر الأخرى[1].

وقد كان الاعتناء بالجانب الشكلي يبدو واضحاً عند النقاد ولاسيما عنـــد الجاحظ، الذي ركز في الألفاظ وأولاها عناية كبيرة، وقد دفعه ذلك إلى أن يقول: ((والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربـــي والبـــدوي والقـــروي والمدني، وإنّمَا الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة المـــاء، وفي صحة الطبع وجودة السبك، فإنّما الشعر صناعة، وضرب من النسيج وجنس من التصوير))[2].

وهذا النص من الوضوح بمكان، فالجاحظ هنا معتنياً بالشـــكل والتصـــوير الأدبـــي أو الصناعة والصياغة الأدبية، وسبب اعتنائه بالألفاظ؛ هو أنَّ اللفظ هو الذي يطرق الأسماع ويوقظ الأذهان ويُظهر المعنى في أبهى حُلة له.

ومن هذا المنطلق الشكلي الصوري ينتقد عبد القاهر الجرجاني أولئك الـــذين اعتنوا بالمعنى وأغفلوا جانب الشكل، فقال: ((واعلم أنَّ الداء الدويّ، الذي أعـــيى أمره في هذا الباب، غلط مَن قدّم الشعر بمعناه، وأقلَّ الاحتفال بـــاللفظ، وجعـــل لايُعطيه من المزيّه... إلاّ ما فَضّل عن المعنى، يقول: ما في اللفظ لولا المعنى؟ وهـــل الكلام إلاَّ بمعناه؟))[3].

ثم يصدر حكماً نلتمس من خلاله عنايته بالتصـــوير والشـــكل، فيقـــول: ((ومعلوم أنَّ سبيل الكلام سبيل التصوير والصّياغة، وأنَّ سبيل المعنى الذي يعـــبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه))[4].

فهو يعطي للشكل قيمة ترفع من شأن المعاني التي تعبر عنها، ثم نراه يوضـــح ذلك بمثال في غاية الوضوح والدقة تبين من خلاله أن اللغة شكل لا مادة، يقول:

---

(1) ينظر: دروس في الالسنية العامة: 192-193.

(2) الحيوان: 131/3.

(3) دلائل الاعجاز: 166.

(4) المصدر نفسه: 168.

((كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار فكما أن محـــالاً إذا أنـــت أردت النّظر في صوغ الخاتم وفي جودة العمل ورداءته، أن تنظر إلى الفضة الحاملة لتلـــك الصورة، أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل وتلك الصنعة، كـــذلك محـــال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزيَّة في الكلام، أن تنظر في مجرد معناه، وكما أنَّا لو فضّلنا خاتماً على خاتم، بأن تكون فضة هذا أجود، أو فصّة أنفـــس، لم يكـــن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم، كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت، مـــن أجل معناه، أن لا يكون تفضيلاً له من حيث هو شعر وكـــلام، وهـــذا قـــاطع، فاعرفه))[1].

وعبد القاهر في هذا النص المتقدم يلتقي مع ماطرحه جون لاينـــــز وهـــو يتحدث عن شكلانية سوسير، ضارباً مثلاً بقطعة الرخام، فيقول: ((عندما يحفـــر النحَّات تمثالاً من قطعة مرمر فإنَّه يأخذ شيئاً يعتبر عديم الشـــكل وغـــير مختلـــف داخلياً، ويعطيه شكلاً متميزاً واضحاً فيصبح مثلاً تمثالاً لإله الشـــعر أو الفـــرس المجنح.

فالمرمر بوصفه مادة هو في إمكاناته أشياء كثيرة، لكنه عملياً لاشـــيء، إنَّـــه يصبح شيئاً معنياً وليس شيئاً آخر بفرض بنية معينة وليس بنية أخرى على أســـاس الخام))[2].

(1) دلائل الإعجاز: 168.
(2) شظايا لسانية: 80- 81.

المبحث الرابع

ثنائية اللغة والكلام

إن نظرية سوسير أو مشروعه البنيوي الحديث قد أفرز العديد من المرتكزات النظرية، التي غيّرت مسار الدرس اللغوي، ومن بينها مابات يعرف بثنائية (اللغة والكلام) فبنى من خلالهما أول أسسه النظرية، يقول د. نايف خرما: ((أما النظرية الهامة الأخرى التي طلع بها سوسير على العالم، التي كان لها أثر كبير في اتجاهات علماء اللغة في النصف الثاني من القرن الحالي في تمييزه بين مفهومين أو مظهرين للغة، دعا أحدهما (Langue) وهو ما يمكن أن نترجمه بتعبير اللغة أو اللسان... ، ودعا الآخر (Parole) وهو ما يمكن أن نسميه الكلام أو الحديث))[1].

لقد عُدَّ ظهور هذين المصطلحين المتمايزين عند سوسير ثورة لغوية حقيقية؛ لأنَّ ذلك عمل لم يقتصر أثره في التمييز المصطلحي بين المفهومين، بل قلب بعمله هذا مسار الدرس اللساني، وكشف النقاب عن حقائق كانت غائبة عن سابقيه، فتفريقه الحازم بين اللغة والكلام بمثابة التفريق بين ما هو جماعي، وما هو فردي[2].

يقول سوسير: ((يجب أن نحصر اهتمامنا في ميدان اللغة فقط وأن نتخذها قاعدة للحكم على جميع مظاهر الكلام الأخرى، وفعلاً فمن بين ذلك العدد الجّم من الثنائيات، تبدو وحدها حرية بحدّ قائم بذاته مستقر يطمئن إليه فكر الإنسان))[3].

ويحاول سوسير أن يضع حدوداً ثابته للقسمين (اللغة والكلام) متسائلاً: ((ما اللغة؟))[4]، ليأتي الجواب تالياً للسؤال: ((إنَّ اللغة والكلام عندنا ليسا بشيء واحد، فإنَّما هي منه بمثابة قسم معين وإن كان أساسياً، والحق يقال فهي في الآن نفسه

(1) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 88.
(2) ينظر: البحث اللساني الحديث في العراق: 14.
(3) دروس في الالسنية العامة: 29.
(4) المصدر نفسه: 29.

نتاج اجتماعي لملكة الكلام، ومجموعة من المواضعات يتبناها الكيان الاجتماعي ليمكّن الأفراد من ممارسة هذهِ الملكة))[1]، هذا فيما يخص اللغة.

أما الكلام فيقول عنه: ((وإذا أخذنا الكلام جملة بدا لنا متعدد الأشكال متباين المقومات موزّعاً في الآن نفسه بين ميادين متعددة بما فيها الفيزيائي والفيزيولوجي والنفسي، منتمياً في الآن نفسه إلى ما هو فردي وإلى ما هو اجتماعي، ولايتسنى لنا ترتيبه ضمن أي قسم من أقسام الظواهر البشرية لأننا لانستطيع أن نستخرج وحدته))[2].

فسوسير بموجب ما تقدم يرى أنَّ اللغة ذات وجهين:

الأول: نظام ذهني اجتماعي ذو وجود مستقل في أذهان أبناء الجماعة اللغوية الواحدة، وقد سمّى هذا الوجه (اللغة)[3].

والآخر: هو الصورة التي يتحقق بها الوجود الذهني على لسان الفرد، لذا سماه الكلام[4].

فاللغة كما فهمها سوسير مصطلح جمعي، ووحدة كلية مترابطة العناصر، فهي ((مستودع يضم صور العلاقات المخزونة في عقول الأفراد))[5].

وهي – فضلاً عمّا تقدم – تمثل وجوداً مستقلاً عن الكلام، والسبب الذي جعل سوسير يحصر الدراسة عليها؛ هو أنَّها تتمتع بالثبوت والاستقرار ثبوتاً يجعل منها موجودة حتى لو لم يتحقق الكلام[6].

لذا يقول: ((ثم تظل اللغة الأدبية بعد أن تتكون، على قدر كبير من الثبوت والاستقرار بوجه عام، ويكون من شأنها أن تنزع إلى أن تبقى هي لا تتغير،

---

(1) المصدر نفسه: 29.

(2) دروس في الألسنية العامة: 29.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 42، وعلم اللغة العربية: 26، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصر: 88، والتفكير اللغوي بين القديم والحديث: 56.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 36، وعلم اللغة العربية: 26 والنحو العربي والدرس الحديث: 27، واللسانيات –المجال والوظيفة والمنهج: 162.

(5) دراسات في علم اللغة: 65.

(6) ينظر: القضايا الأساسية في علم اللغة: 51.

وفضلاً عن ذلك فإنَّ خضوعها للكتابة(*) يوفر لها ضمانات خاصة تضمن بقاءها على حالها لاتتغير))(1).

ولكون الكلام لايتمتع بخاصية الثبات لذا يستبعده سوسير من مجال الدراسة، لأنَّه متنافر المقومات(2) ومن الصعوبة السيطرة عليه أو إخضاعه للدراسة لكونه نشاطاً إنسانياً تثيره عوامل من الخارج، كما أنَّ خصائص الكلام تتصل بظروف المتكلم والسامع وتخضع لإرادة المتكلم(3).

لذا فهي تتيح لهم مجالاً من الحرية في الخروج عن الأحكام اللغوية، وتحمل طابعاً شخصياً وسلوكيا(4)، فالكلام ((كمٌّ غير متجانس، كمٌّ مضطرب من أشياء متباينة))(5)، فإذا أردنا تحليله فلا بدَّ من أن يتم ذلك وفق عِدّة علوم خارجة عن مجال اللغة، أي لابدَّ أن يتم تحليل الكلام وفق الأجزاء الفيزيائية (الموجات الصوتية) والأجزاء الفيزيولوجية (السمع والنطق) والنفسية (الصورة الشفوية والتصورات)، وهي مقومات تحليل الخطاب، ومن ثَمّ يصعب السيطرة عليها جميعاً.

وقد قسم سوسير الكلام على قسمين:

((قسم جوهري، موضوعه اللغة، وهي جماعية في جوهرها ومستقلة، وهذهِ الدراسة دراسة نفسية بحتة.

وقسم آخر ثانوي، موضوعه الجانب الفردي من الكلام أي اللفظ بما في ذلك عملية التصويت، وهو نفسي فيزيائي))(6).

(*) ملاحظة: هنا لابّد من الإشارة إلى التناقض الحاصل في كلام سوسير موازنة مع كلام سابق له، فهو في النص المتقدم يدعو إلى دراسة اللغة جاعلاً من الكتابة سبيلاً اساسياً للحفاظ عليها في شكلها المستقر الثابت، أي إنّه يعلي من شأن الكتابة، داعياً إلى دراسة المكتوب =القواعد الثابتة المقيدة- في حين انه في منطلق منهجه الوصفي كان يدعو إلى إهمال المكتوب داعياً إلى دراسة المنطوق جاعلاً من الكتابة مظهراً او قناعاً خداعاً ترتديه اللغة.

(1) دروس في الالسنية العامة: 214.

(2) دروس في الالسنية العامة: 36.

(3) ينظر: مناهج البحث في اللغة: 29.

(4) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 88، ومدخل إلى المدارس اللسانية: 51.

(5) القضايا الاساسية في علم اللغة: 50.

(6) دروس في الالسنية العامة: 41.

وعلى هذا تكون العلاقة القائمة بين اللغة والكلام بمثابة العلاقة بين الجوهر والعرض لذا لايجوز المزج بينهما.

وقد شدد سوسير على مسألة الفصل التام بينهما حتى عدَّهما بمثابة شعبتين يستحيل الجمع بينهما، فقال: ((من باب الوهم أن ننظر إلى اللغة والكلام معاً من وجهة نظر واحدة وليس يمكن التعرف على الكلام بتمامه وكماله، لأنَّه غير متجانس المكونات، في حين إنَّ ما اقترحناه من تمييز بين اللغة واللفظ ومن تعلق أحدهما بالآخر، من الأمور التي توضح جميع جوانب هذا الموضوع))[1].

وقد أوضح الدكتور تمام حسان ذلك ملخصاً وجهة نظر سوسير بعبارة مشهورة، يقول فيها: ((الكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللغة مظاهر هذه الحركة، والكلام يحس بالسمع نطقاً والبصر كتابة، واللغة تفهم بالتأمل في الكلام.. فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب واللغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعاجم ونحوها، والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً، ولكن اللغة لاتكون إلاّ اجتماعية))[2].

لقد كان لمنهج سوسير في الفصل بين اللغة والكلام صدى واسعاً في الأوساط اللغوية بين متابع مؤيد ومخالف رافض.

وممن تابعه هلمسليف وأنصار الجلوسوماتية، إذْ جعلوا من اللغة هدفاً لدراستهم، فاستبعدوا بذلك الكلام، ولم يخالفوا سوسير إلاّ في المصطلحات المستعملة، فالنظام يقابل اللغة عند سوسير، والكلام يقابل سير الكلام أو اللسانيات المنجزة عندهم[3].

وفي مقابل ذلك نجد ظهور تيار معارض انتقد صرامة سوسير في فصله التام بين اللغة والكلام، فيرى شارل بالي (أحد تلامذة سوسير): ((أنَّ استاذه قد بالغ في

---

(1) دروس في الألسنية العامة: 42.

(2) اللغة العربية معناها ومبناها: 32.

(3) ينظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد: 11-247، واللسانيات -اتجاهات وقضاياها الرهنة: 112.

إعطاء اللغة هذه الصبغة الذهنية بجعلها نتيجة الحكمة الجمعية... وفي رأيه أنَّ هناك صراعاً دائماً بين كلام الأفراد وبين النظام اللغـوي الـذي لايمكـن أن يرضـي الجميع))[1]. لذا حاول بالي أن يرسم خارطة هذا الصنف ليعرف فيما بعد بعلـم الأسلوب[2].

ويبدو أنَّ سوسير كان عالقاً تحت رواسب النظرية المثالية للغة التي لم يتحرر منها، إذ إنَّه ((يحول نوعاً ما العلاقة بين اللغة والنشاطات الكلامية، فاللغة ليسـت محصلة الكلام بل هي نشاط للكلام، إذ إنَّه دون الوجود الموضـوعي والحقيقـي للنظام القاعدي (اللغة) لايكون الكلام ممكناً))[3].

فاللغة هي القواعد والقوانين العامة التي تتحكم في إنتاج الكلام، وهي تمثـل السلطة التجريدية المتعالية التي يستمد منها الكلام اختياراته الفعلية.

أمّا في الدرس اللساني العربـي، فقد ظهرت ملامح التمييز بين اللغة والكلام عند العلماء العرب القدماء، وذلك بما قام في أذهان اللغويين العرب، إذْ نجـد أنَّ منهم من عَرَّف الكلام على أنَّه ((الذي يقع بهِ التخاطب))[4]، إلاَّ أنَّ هذا التفريق بدا أكثر وضوحاً حين أخذوا يفرقون بين القواعد والاستعمال.

فالقواعد تمثل عند اللغويين المتقدمين أنظمة اللغة في حين يمثـل الاسـتعمال والكلام أو الأداء[5]، الذي يتبين من خلاله قدرة المتكلم، أو عدم قدرتـه علـى مراعاة الأنظمة اللغوية، ومدى تمثلها في لسانه.

لقد كان البحث النحوي العربـي القديم، منذ الوهلة الأولى لانطلاقه يميـز بين القاعدة والاستعمال، فكانوا أمام نمطين:

الأول: مثالي متصور في الذهن.

الثاني: واقعي منجز على اللسان،

---

(1) مناهج البحث في اللغة: 37.
(2) ينظر: البحث اللساني الحديث في العراق: 15.
(3) القضايا الاساسية في علم اللغة: 50- 51.
(4) شرح اللمحة البدرية: 238/1.
(5) ينظر: قراءة اسلوبية في كتاب سيبويه: 24/1.

أو بمصطلح سوسير الأول يمثل (اللغة) والثاني يمثل (الكلام).

فقد عمل سيبويه وأساتذته من قبله على ضبط اللغة بموجب النظام الـــذهني المترسخ في عقل الجماعة اللغوية، وردَّ أنموذجات الاستعمال إلى ذلك النظام، فكان سيبويه يأخذ بالاستعمال اللغوي ثم يعمل على تجريده بالاعتمـــاد علـــى قواعـــد ضابطة مستوحاة من لغة الجماعة.

لذا فإنَّهم عملوا ومنذ وقت مبكر على رد أنموذجات الاستعمال المنطوق إلى المتصور الذهني ملتمسين في ذلك أسباباً تفسر لهم عِلّة مخالفة المنطوق المستعمل لما هو مستقر في اللغة فكثيراً ما كان سيبويه يسأل أستاذه عن السبب الـــذي جعـــل المتكلم يأتي بالعبارة على الوجه الذي جاءت عليه.

ويأتي الجواب، بأنَّ عِلّة ذلك متعلقة بما قام في عقولهم، فإمَّا أنَّ المتكلم قـــد جاء كلامه بموجب القاعدة، لكنه حذف أو قدّم أو أخَّر أو استغنى بذكر شـــيء عن شيء، معتمداً على فطنة السامع، ومعرفته المقصود الذي أراده المتكلم، فيكون هنا عمل النحوي هو التقدير لِما حُذِفَ، أو قُدِّم، أو أخَّر.

فيقدر النحوي أصلاً مثالياً للتركيب بموجب النظام الذهني المستقر في عقـــل الجماعة اللغوية.

ولعلّ هذا النظام الذهني هو الذي دعاهم إلى القول (بالعامـــل النحـــوي)، و(والعلِة النحوية) لبحثهم عن الأصل المفترض للعبارة، وهذا الأصل يحيل إلى مـــا استقر في ذهن الجماعة المتكلمة من أنظمة اللغة، ومن ثم يعرف الســـامع العامـــل الذي يجعل كلمة ما في التركيب المتكلم به منصوبة أو مرفوعة أو مجرورة ســـواء أكان (العامل) مذكوراً أو منوياً.

وإمّا أن يكون المتكلم قد خرج عن دائرة نظام ما إلى نظام آخـــر فيكـــون توجيه كلامه بتعيين ذلك الخروج.

فمن ذلك ما ذكره سيبويه في باب ((ما ينتصب خبره لأنَّه معرفة وهي معرفة لا توصف ولاتكون وصفاً)) فقال: ((و ذلك قولك: مررتُ بكلٍّ قائماً، ومررتُ ببعضٍ قائماً وببعضٍ جالساً، وإنَّما خروجهما من أن يكونا وصفين أو موصوفين، لأنَّه لايحسن لك أنْ تقول: مررتُ بكلٍّ الصالحينَ ولابـــبعضٍ الصـــالحين. قَـــبُحَ

الوصفُ حين حذفوا ما أضافوا إليه، لأنَّه مخالِف لما يضاف، شاذ منه، فلم يجـــرِ في الوصف مجراه، كما أنَّهم حين قالوا: يا اللهُ، فخالفوا ما فيه الألـــف والـــلام، لم يصلوا ألفه وأثبتوها، وصار معرفة لأنَّه مضاف إلى معرفة، كأنك قلت: مـــررتُ بكلهم وببعضهم، ولكنك حذفت ذلك المضاف إليه، فجاز ذلك كما جـــاز: لاهِ أبوك، تريد لله أبوك، حذفوا الألف واللامين وليس هذا طريقة الكلام، ولاسبيله؛ لأنَّه ليس من كلامهم أن يضمروا الجار))[1].

وهكذا حاول النحاة رد المنطوق إلى أصل مثالي عقلي يحيل إلى ما استقر في أذهان الجماعة، فعالجوا بهذه الطريقة العديد من المسائل التي خرجت عن القاعدة.

ومما يندرج ضمن ذلك ما بات يعرف عندهم بباب الحمل على المعنى وباب الحمل على اللفظ، فضلاً عمّا يعرف بباب التوهم.

ومن أمثله ذلك ماورد عن سيبويه في باب ((ماينتصب فيه المصدر المشبه بـــه على إضمار الفعل المتروك إظهره))، يقول: ((مررت بهِ فإذا له صوتٌ صوتَ حمار ومررت بهِ فإذا له صراخٌ صراخَ الثكلى، وقال الشاعر، وهو النابغة الذبياني:

لَهَا بَعْدَ إسنادِ الكليم وهَدئه
ورَنَّة مَن يبكي إذا كان بَاكيا
هَديرٌ هَديرَ الثور يَنفضُ رأسَهُ
يذبُّ بروقيهِ الكلابَ الضواريا

فإنَّما انتصب هذا لأنك مررت بهِ في حال تصويت، و لم ترد أنْ تجعـــل الآخـــر صفة للأول، ولا بدلاً منه، ولكنك لَّما قلت: له صوتٌ عُلِمَ أنَّه قد كان ثَـــمَّ عمـــل، فصار قولك: (له صوتٌ) بمنـــزلة قولك: فإذا هو يُصوِّت، فحمِلتَ الثاني على المعنى.

وهذا شبيه في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى: ﴿ **فَـــالِقُ الإِصْـــبَاحِ وَجَاعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً ذَلِكَ تَقْـــدِيرُ الْعَزِيـــزِ الْعَلِـــيمِ** ﴾ [الأنعام/96]، لأنه حين قال: [جاعل الليل]، فقد عَلِمَ القارئ أنَّه على معنى جعل، فصار كأنه قال: وجعل الليل سكناً، وحمل الثاني على المعنى.

(1) الكتاب: 2/114-115.

فكذلك (له صوت) فكأنه قال: فإذا هو يصوِّت، فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهّم بعد قوله: له صوت: يصوت صوت الحمار، أو يبديه، أو يخرجه، صوت حمار، ولكنه حذف هذا لأنَّه صار ((له صوتٌ)) بدلاً منه))[1].

وسيبويه على هذا يعمل على تحليل ما دار في الذهن وما تحقق في العبارة، مع بيان انحراف المنجز عن المتصور الذهني، بحمله الكلام المنجر على المعنى، أو إدخاله في باب التوهم

وقد أفرط الفراء في استعمال (التوهم) في (معاني القرآن) واعتمد عليه في توجيه العديد من الظواهر اللغوية، يفسر بموجبها ما خالف القاعدة، ثم يعلل الاستعمال وكثرة دورانه على اللسان، فيقول:

((فلما كَثُرَ بها الكلام توَهّمُوا...))[2] و((توهموا الفاء اللام... ولكنها كثرت في الكلام))[3] و((لأنه حرف قد كَثُرَ في الكلام حتى تُوهُمَّ))[4] و((وذلك أنَّها أكثر الإيمان مُجرى في الكلام، فتوهّموا أنَّ الواو منها لكثرتها في الكلام))[5].

ومن هذا القبيل أيضاً ما ذهب إليه ابن جني في باب الحمل على المعنى الذي عمل من خلاله على تفسير العبارات والظواهر اللغوية المنطوقة وردها إلى القاعدة، فقال: ((اعلم أنَّ هذا الشرج غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القران وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً؛ كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً))[6].

---

(1) الكتاب: 355/1- 356. و(جاعل) هنا على قراءة عاصم وحمزة والكسائي،: ينظر: تفسير البحر المحيط: 186/4.
(2) معاني القران: 4/1.
(3) المصدر نفسه: 67/1.
(4) المصدر نفسه: 149/1.
(5) المصدر نفسه: 51/2.
(6) الخصائص: 281/2.

ثم يخلص من الأمثلة التي عرض لها إلى نتيجة مفادها ((أنَّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تُراجع اللفظ))(1).

وكل ذلك كان يلجأ إليه القدماء لتفسير ذلك الاستعمال الخارج عن القواعد العامة، وهو انطلاق من نظرة مثالية للغة وجدنا نظيرها عند سوسير الذي ينظر إلى اللغة على أنَّها ((القواعد المختزنة في الذهن التي يذعنون لها وتحكم كلامهم))(2).

وقد كان لهذهِ التفرقة بين اللغة والكلام أبعاد واضحة في منهج عبد القاهر الجرجاني حين عَدَّ (اللغة) الجانب النظري، و(الكلام) الجانب التطبيقي، لذا لابُدَّ من أن يراعي (الكلام) قوانين اللغة، ويأتي مطابقاً لها، فيقول: ((واعلم أنَّا لم نوجب المزية من أجل العلم بأنفس الفروق والوجوه، فنستند إلى اللغة، ولكنّا أوجبناها للعلم بمواضعها، وما ينبغي أن يصنع فيها، فليس الفضل للعلم بأنَّ (الواو) للجمع و(الفاء) للتعقيب بغير تراخٍ، و(ثم) به بشرط التراخي، و(إن) لكذا، و(إذا) لكذا، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعراً أوألفت رسالة أن تحسن التخيّر، وأن تعرف لكل من ذلك موضعه))(3).

ويتحدث عن ضرورة مراعاة القاعدة النحوية أو ما اصطلح على تسميته بـ (معاني النحو) حتى يستحق الكلام المزية وأن يوصف بالصواب، فيقول: ((فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً إلى (النظم)، ويدخل تحت هذا الاسم، إلاَّ وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذهِ المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستُعِمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وُصِفَ بصحَّة النظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه إلاَّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد، وتلك المزية وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه))(4).

---

(1) المصدر نفسه: 288/2.

(2) النظرية اللغوية عند فردينان دي سوسير، مجلة الدراسات اللغوية، مج 3، ع2، 2001م: 134.

(3) دلائل الاعجاز: 165.

(4) المصدر نفسه: 61.

وبهذا فإنَّه يعلق صحة الكلام (الاستعمال) بما يأتي موافقاً للقاعدة التي يسميها (معاني النحو).

ونجد التنظيم المنهجي في تبويب الظاهرة اللغوية إلى كلام (فردي) ولغة (جماعية) عند ابن خلدون، الذي ميَّز بين اللسان وبين اللغة، واللسان عنده هو الذي يمثل اللغة، واللغة عنده هي الملكة البشرية العامة المشتركة، ويمكن لكل فرد أن يكتسب لسان ما يتخاطب به، يقول: ((اعلم أنَّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بالكلام، فلا بدَّ أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم))[1]. وملكة اللسان عنده ليست إلاَّ اسماً آخراً للكلام

كما يطالعنا السيوطي بتفريق من هذا القبيل، وعلى نحو من الإيجاز، يقول: ((فإنْ قال قائل: فقد يقع البيان بغير اللسان العربي؛ لأنَّ كل من أفهم بكلامه على شرط لغته فقد بيّن قيل له: إن كنت تريد أنَّ المتكلم بغير العربية قد يعرب عن نفسه حتى يفهم السامع مراده، فهذا أخسّ مراتب البيان، لأنَّ الأبكم قد يدل بإشارات وحركات له على أكثر مراده ثم لا يسمى متكلماً فضلاً عن أن يسمى بيناً بليغاً))[2].

وبهذا ندرك إدركاً يقينياً بما لايدع مجالاً للشك أنَّ العرب قد فرقوا بين ثنائية اللغة والكلام على نحو يناظر ما وجدناه في الدرس الغربي عند سوسير، لكنه لا يحمل النظرية التي تبناها سوسير بل يأتي عندهم في أثناء درسهم اللغوي.

(1) المقدمة: 454.

(2) المزهر: 187/1.

المبحث الخامس

فكرة القياس

أولاً: نشأته ومفهومه:

يعد مفهوم القياس في أبسط ما يمكن أن يقال عنه عملية ذهنية فطرية، وهو مظهر من مظاهر التطور والتجديد، فمثلما تتطور حياة الإنسان، فإنَّ لغته ومفرداته ينالها نصيب وافر من التطور والتجديد فيحتاج إلى مفردات لم يسمعها من لغة أبويه لذا يلجأ غالباً إلى قياس ما لم يسمعه على ما سمعه، فيصبح القياس – في هذهِ الحالة– ضرورة وحاجة مُلحة يفرضها بقاء الإنسان واستمراره.

وقد نالت ظاهرة القياس حظاً وافراً من العناية عند سوسير في القرن العشرين فأصبحت من ضمن مكملات مشروعه البنيوي، فصرّح بأهمية القياس وجدواه، معيداً إلى الأذهان تلك الملاحظة التي انطلقت على لسان هرمان باول، التي لم تجد صدى عند علماء عصره، إذْ كان يؤكد من خلالها مسألة القياس عند متكلم اللغة، فيقول: ((وليس من الضروري أنَّ كل ما ينطق به المتكلم يكون مما لقنه من غيره، أو تلقاه من قبل عن متكلم آخر، ليس من الضروري الحكم على كلام المرء لم يكن إلاَّ وليد التلقين، بل إنَّ هذا مستحيل لأنَّ صيغ اللغة كثيرة وأساليبها متعددة، وطرائق التعبير فيها لاتكاد تقع تحت حصر، ومن المستحيل أن نتصور أنَّ كل متكلم قد مرت به تجربة السماع لكل صيغة))[1].

ثم يقول مؤكداً ضرورة القياس ((ويعمد المتكلم كلما دعت الحاجة، إلى قياس أمور جديدة على ما في حافظته من أمور قديمة، فيقيس ما لم يسمعه من قبل على ما سمع، ويستنبط من ظواهر اللغة ما لم يعرفه بالتلقين، عن طريق ما عرفه

(1) من أسرار اللغة: 39– 40.

بالتلقين، وهو في كل هذا لا يهدف إلاَّ إلى التعبير عمّا يدور بخلده كما يعبر الناس حوله))[1].

إن البذرة التي غرسها هرمان باول- و لم تأخذ أبعادها الحقيقية في عصـــره- آتت ثمارها عند سوسير، فنالت مجالاً كبيراً في نظريته اللغوية، وكان يـــرد علـــى أولئك الذين تمسكوا بما أملته عليهم اللغة اللاتينية من مفردات، ونظـــروا نظـــرة ضيقة إلى اللغة رافضين مبدأ القياس، فقال مستنكراً علـــيهم ذلـــك: ((لم يفهـــم اللغويون القدماء طبيعة ظاهرة القياس الذي اطلقوا عليه Lafausseanalogie فقد كانوا يعتقدون أنَّ اللاتينية حين تخترع كلمة (Honor) قـــد أخطـــات في حـــق الأنموذج (Honos) ويرون أنَّ كل ما يبتعد عن النظام المقرر شذوذ، ونقض لصيغة مثالية))[2].

فسوسير يُقرّ بمبدأ القياس ويعدّه حرية تمارس من قبل اللغة ((فما كان القياس الذي استقرت عليه لغة ما إلاَّ حرية سبقت، من قبل أن تصبح قياساً يراد لـــه أن يستبد باللغة، ويراد لها أن تتحجر في قوالبه))[3].

ثم يعرف القياس بأنه: ((صيغة صنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى طبقاً لقاعدة معلومة))[4]، فالقياس عنده ذو بعد استعمالي خالص.

وهذا ما جعل تلاميذه من أنصار الوصفية يحصرون القياس في ((العملية الـــتي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنموذج معروف))[5].

وعندما نتجه صوب الدرس اللساني العربـــي القديم لنبحث عـــن ظـــاهرة القياس، فإننا نجد قِدم الامتداد الزمني لهذهِ الظاهرة.

فإذا كان القياس قد بدأ في الفكر اللساني الغربـــي عند هرمان باول في نحو (1846- 1921م) كفكرة مجردة ومن ثم أخذت المجال الأرحب والأوســـع عنـــد

---

(1) المصدر نفسه: 40.
(2) دروس في الألسنية العامة: 245- 246.
(3) دراسات لغوية: 38.
(4) دروس في الألسنية العامة: 243.
(5) اللغة: 205.

سوسير وأنصاره في القرن العشرين، فإنَّ فكرة القياس عند العرب تبدأ منذ عهد الرسول (ﷺ) والصحابة من بعده، ضاربة في القِدم، قبل أن تأخذ بُعداً فقهياً عند الفقهاء أو لغوياً عند علماء اللغة والنحو من بعدهم.

فقد كان القياس منهجاً سار عليه الرسول (ﷺ) وحثَّ عليه صحابته في كل مسألة لم يرد فيها نصّ من الكتاب أو السنة[1].

فمن أقيسته (ﷺ)، ما جاء عن أبي هريرة، قال: ((جاء رجل إلى النبي (ﷺ)، فقال: إنَّ امرأتي ولدت غلاماً أسود، فقال النبي (ﷺ): هل لك من إبل؟ قال: نعم، قال: فمالوها؟ قال: حُمْر.

قال: هل فيها من أورق؟

قال: إن فيها لوُرِقاً، قال: فأنَّى لها ذلك؟

قال: عسى أن يكون نزعة عرق، قال: وهذا عسى أن يكون نزعة عرق))[2].

ونجد من الصحابة (ﷺ) من يحث عليه، ومن ذلك ماروي عن عمر بن الخطاب ((ﷺ عندما كتب إلى قاضيه بالبصرة، أبي موسى الأشعري، يقول له: ((الفهمَ الفهمَ فيما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولاسنة، اعرف الأشباه وقس الأمور عند ذلك))[3].

وهذا النص يوضح لنا أنَّ القياس مفهوم سار في الفقه وأصول الدين، فأدركوا معناه ومقصوده، لذا يربطه الشافعي بمفهوم الاجتهاد، فيقول وقد سُئِلَ عنه: ((فما القياس؟ أهو الاجتهاد؟ أم هما مفترقان؟ قلت: هما اسمان لمعنى واحد))[4].

وقد زامنت فكرة القياس لغويي العرب القدماء، بل كانت مرافقة لنشأة النحو، وساعد على ذلك العلاقة الوثقى التي ربطت العلوم اللغوية بالعلوم

---

(1) ينظر: الرسالة: 476/3.

(2) سنن ابن ماجه: 345/1.

(3) البيان والتبيين: 34/2.

(4) الرسالة: 477/3.

الإسلامية، لأنَّ القياس معتبراً في الشرع، لذا فقد نال حظاً وافـراً في الدراسـات اللغوية التي نشأت أساساً لخدمة الدين.

وقد ((نُسِبَ إلى كثير منهم – أي النحاة– حرصهم عليـه وكلفهـم بـهِ وأخذهم بمنهجه في تناول الظواهر اللغوية التركيبية بالتقعيد))[1].

وتذكر كتب تاريخ النحو أنَّ القياس عند النحاة واللغويين ظهر علـى يـد أبـي الأسود الدؤلي، فهو ((أول من أسس العربية، ونهج سُبلها ووضع قياسـها، وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصار سرَاة الناس ووجوههم يلحنون))[2].

أي إنّ القياس رافق التأليف النحوي منذ الانطلاقة الأولى، ثم أخذ ولع النحاة بالقياس يزداد، حتى نُسِبَ ذلك الأمر إلى عبد الله بن أبـي إسحاق الحضـرمي، فهو ((أول من بعج النحو ومدَّ القياس وشرح العلل، وكان مائلاً إلى القيـاس في النحو))[3].

فقوله (مدَّ القياس) يعني أنَّ القياس كان قد أخذ مجاله الكبير، عند السابقين، فاتخذوه منهجاً قبل أن يتسع ابن أبـي إسحاق فيه.

ويمكن أن نوضح مدى عناية النحاة به من خلال نص لسيبويه يبين من خلاله أنَّ سيبويه قد اعتمد عليه في بيان وجه صحة الكلام، فالقياس كان عنده منـهجاً وطريقاً، يقول: ((اعلم أنَّ (قلت) إنَّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بهـا، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قول، نحو: قلت زيد منطلق، لأنّه يحسـن أن تقول: زيد منطلق، ولا تدخل (قلت) وما لم يكن هكذا ثم أسقط القول عنـه، وتقول: قال زيد إنّ عمراً خير الناس، وتصديق ذلك قوله جلّ ثناؤه: ﴿ **إِذْ قَالَـتِ الْمَلآئِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِن اللّهَ يُبَشِّرُكِ**﴾ [آل عمران/45]، ولولا ذلك لقال: أَن الله.

وكذلك جميع ما تصرف من فعله، إلاَّ (تقول) في الاستفهام شبهوها بتظن، و لم يجعلوها كيظن وأظن في الاستفهام، لأنه لايكاد يستفهم المخاطب عن ظنّ غيره))[4].

---

(1) اصول التفكير النحوي: 25.

(2) طبقات النحويين واللغويين: 21.

(3) المصدر نفسه: 31.

(4) الكتاب: 122/1.

إن مفهوم القياس عند العرب لم يختلف عن مفهومه عند سوسير، فلم يكن في نشأته الأولى ((إلاَّ متابعة كلام العرب، وجمع المتناظر منها في إطار حكم عام، أو قانون لغوي))[1].

وفي كتاب سيبويه العديد من العبارات التي تبين أنَّ القياس هو متابعة كلام العرب، فمن ذلك قوله: ((فأجره كما أجرته العرب واستحسنت))[2]، وقوله ((ولو قالت العربُ اضربْ أيٌّ أفضلُ لقلته، و لم يكن بدٌّ من متابعتهم))[3].

لذا فهم يعرفون القياس بأنَّه ((تقدير شيء بشيء))[4] أو هو ((إلحاق الفرع بالأصل بجامع))[5] أو بعبارة أخرى ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[6].

والقياس بهذا المفهوم يناظر ما جاء بِهِ سوسير حين ذهب إلى أنَّ القياس هو ((صيغة صنعت على منوال صيغة أو صيغ أخرى طبقاً لقاعدة معلومة))[7].

فالقياس عند العرب كما عند سوسير ((يعمل في صالح الانتظام وينزع إلى توحيد أساليب صياغة الكلمات وصور إعرابها))[8].

وفي الحقيقة إن انطلاق القياس من الواقع الاستعمالي، هو عين ما أقرته المدرسة الوصفية، فهو ((عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو عِلة))[9].

فلم تكن عملية القياس عند النحاة الأوائل عملية تخضع للجدل والمنطق، بل كان القياس عندهم قياس فطرة وطبيعة مستوحى من كلام العرب لايخرج بهم عن

(1) مناهج البحث في اللغة بين التراث والمعاصرة: 132.
(2) الكتاب: 124/2.
(3) المصدر نفسه: 402/2.
(4) مقاييس اللغة: 44/5.
(5) لمع الادلة: 93.
(6) الاقتراح: 70.
(7) دروس في الالسنية العامة: 243.
(8) دروس في الالسنية العامة: 244.
(9) أصول التفكير النحوي: 27.

جادة الوصف فهو يتصل ((بنشاط من يستعمل اللغة، لا بمنهج من يبحث في اللغة، وشتان ما بين من يستعمل اللغة ومن يبحث فيها))(1).

لذا ((لايعدّ اعتراف المنهج الوصفي في الدراسات اللغوية بفكرة الصوغ القياسي خيانة لطابعه الوصفي، فهو لم يعترف بها كفكرة منهجية وإنَّما لاحظها ووصفها كنشاط لغوي))(2).

وهذا ما يتفق مع ما نص عليه سوسير عندما عدَّ القياس عملية إبداعية تابعة للفظ في بدء الأمر، لذا وصف القياس بأنَّه عمل عرضي فردي يقوم بهِ متكلم اللغة، من أجل ابتداع صيغة جديدة كلما دعته الحاجة بموجب مثال سابق(3).

وهذا ما تنبه إليه ابن جني، فقال مفتتحا باباً يعطي القياس بُعداً أوسع (باب: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)، ومما جاء فيه قوله ((هذا موضع شريف، وأكثر الناس يضعف عن احتماله، لغموضه ولطفه، والمنفعة بهِ عامّة... وقد نصّ أبو عثمان عليه، فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنَّك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنَّما سمعت البعض فقست عليه غيره))(4).

كما أشار إلى ذلك أيضاً وهو يرشد المتكلم إلى كيفية ممارسة العملية القياسية، فقال: ((إنْ صحّ عندك أنَّ العرب لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة، وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولّد، أو ساجع، أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم))(5)، فبان بهذا أنَّ القدماء قد أدركوا أنَّ القياس عمل فردي محكوم بقوانين اللغة وأنظمتها.

---

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية: 43.

(2) المصدر نفسه: 43.

(3) ينظر: دروس في الالسنية العامة: 249.

(4) الخصائص: 303/1.

(5) الخصائص: 124/1.

ثانياً: ضوابط القياس

من أجل الحرص على سلامة اللغة وُضِعَ للقياس ضوابط مستوحاة من واقـــع اللغة، وفي الدرسين اللسانيين الغربـــي والعربـــي على حدٍّ سواء، فلو جئنـــا إلى الدرس الغربـــي، فيمكن أن نستخرج من مفهومهم له أربعة ضوابط هي[1]:

1- وجود سابق للصيغة، أو الوحدة المقيس عليها.
2- وجود الصيغة، أو الوحدة الجديدة المبتكرة.
3- وجود علاقة أو شبه واقع بين الصيغ أو الأنظمة
4- الحكم، أو النتيجة - كما اصطلح سوسير على تســـميتها[2]، وهـــي المحصلة النهائية من عملية القياس.

أما في الدرس اللساني العربـــي القديم فقد كان النص على هذه الضـــوابط واضحاً، ويوجز لنا ابن الأنباري هذهِ الضوابط قائلاً: ((ولابدَّ لكل قياس من أربعة أشياء: أصل وفروع وعِلة وحكم))[3].

ويمكن تفصيل ضوابط القياس في الدرسين، على النحو الآتي:

1 - الضابط الأول:

وجود المقيس عليه: وهو الأساس الذي تبنى عليه عملية القياس، إذ لابدَّ من أن يتوافر النطق بمثال سابق حتى يتحقق القياس عليه.

لم يشترط سوسير الاطراد في المقيس عليه، كشرط لصحة القيـــاس، فعلـــى الرغم من اعترافه بأنَّه يغلب فيه الاطراد- لكنه لا يرى ذلك ملزمـــاً، لأننـــا لـــن نتمكن من تحديد المدى الذي تستمر فيه عملية القياس، فيرى ((أنَّ أشـــد الصـــيغ تنوعاً وكثرة ليست دائماً هي التي تحدث عملية القياس))[4]، بـــل إنَّ ((وجـــود كلمتين منعزلتين أو ثلاث كافياً لإنشاء صيغة عامة))[5] تصلح للقياس عليها.

(1) دروس في الالسنية العامة: 245، واللغة: 205.
(2) المصدر نفسه: 249.
(3) لمع الادلة: 93.
(4) دروس في الالسنية العامة: 245.
(5) المصدر نفسه: 245.

أمَّا عند العرب فنلحظ أنَّ شروطهم في المقيس عليه كانت أكثر حزمـــاً، إذْ اشترطوا الاطراد في السماع عند القياس عليه، يقول الدكتور إبراهيم أنيس: ((إن البصريين كانوا يَسْتقرون الأمثلة المروية عن العرب، فإذا وجدوا منها قدراً كافيـــاً يتصل بظاهرة من ظواهر اللغة، وضعوا له قاعدة عامة))[1].

وذلك ما نجده في نص نُقِلَ عن أبـــي عمرو بن العلاء يوضح مذهبه، ((عن ابن أبـــي سعيد، قال: قال ابن نوفل: سمعت أبـــي يقول لأبـــي عمرو بن العلاء: أخبرني عمَّا وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كلّه؟

فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قـــال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغة))[2].

ويقول سيبويه: ((وأمّا قول النحويين: قد أعطاهوك، وأعطاهوني، فإنَّما هـــو شيء قاسوه لم تتكلم بهِ العرب، ووضعوا الكلام في غير موضعه، وكان قياس هذا لو تكلم بهِ كان هيناً))[3].

2- الضابط الثاني:

المقيس: سواء كان لفظاً أو حكماً نحوياً فيلحق بما سُمِعَ عنهم، إذا كـــان في صيغهم وأحكامهم[4].

وقد ذكر سوسير (المقيس) فعرفه بأنَّه ((الصيغة التي يرتجلها المـــتكلم))[5] أي الوحدة الجديدة المبتكرة.

ويرى د. تمام حسان أنَّ المقيس ((هو المجال الذي حاول فيه النحاة أن يجربوا صورية القواعد بالصوغ القياسي للكلمات على مثال الصيغ وأحكامها أيضاً))[6]. وعلى هذا الأساس قالوا: ((ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب))[7].

---

(1) من اسرار اللغة: 20- 21.
(2) طبقات النحويين واللغويين: 39.
(3) الكتاب: 364/2.
(4) ينظر: الاقتراح: 79- 80.
(5) دروس في الالسنية العامة: 249.
(6) الاصول-دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: 158.
(7) الخصائص: 303/1.

3-الضابط الثالث:

العلّة: أو الشبه الجامع بين طرفي القياس، وهذا الشبه هـــو الصـــلة الجامعـــة بينهما، التي تبيح القياس وتفصح عن مشروعيته.

يقول د. تمام حسان ((القياس كالمجاز اللغوي بحاجة إلى علاقة تـــربط بـــين طرفيه، إمّا أن تكون عقلية (كما في في المجـــاز المرســـل) أو تخييليـــة (كمـــا في الاستعارة) فالعلاقة العقلية في القياس قد تكون مناسبة العلة أو اطـــراد الحكـــم. والعلاقة التخييلية إنَّما تكون هي (الشبه) بين المقيس والمقيس عليه))[1].

وقد ذكر سوسير هذا الضابط حين قال: ((إن القياس من نوع الظواهر النحوية، لأنَّه يقتضي منَّا وعياً وإدراكاً لوجود علاقة تجمع الصيغ فيما بينها، وفي حـــين لـــيس للمعنى أي دور في الظاهرة الصوتية، فإنَّ دوره في القياس شرط ضروري))[2].

وهذا ما كان حاضراً في أذهان القدماء، فقد دعا سيبويه إلى ضرورة التـــزام الدقة في تحديد وجه الشبه، ورأى أنَّ عدم تحري الدقة في ذلك قد يوقع في الخطأ، ومن ثَمَّ يؤدي إلى قياس خاطئ، ومن ذلك ما عـــرض لـــه في مســـألة (الجـــزاء والاستفهام)، فقال: ((وأمَّا قول النحويين يجازى بكل شيء يستفهم بـــهِ، فـــلا يستقيم من قبل أنك تجازي بإن وبحيثما وإذما، ولايستقيم بهن الاستفهام، ولكـــن القول فيه كالقول في الاستفهام، ألا ترى أنك إذا استفهمت لم تجعل مـــا بعـــده صلة، فالوجه أن تقول: الفعل ليس في الجزاء بصلة لما قبله كما أنـــه في حـــروف الاستفهام ليس صلة لما قبله، وإذا قلت: حيثما تكن أكن، فليس بصلة لمـــا قبلـــه، كما إنك إذا قلت: أين تكون؟ وأنت تستفهم فليس الفعل بصلة لما قبله... كمـــا أنَّ ذلك في الاستفهام ليس بوصل لما قبله، تقول: مَنْ يضربك؟ في الاستفهام، وفي الجزاء: مَنْ يضربك أضربه، فالفعل فيهما غير صلة))[3].

وهذا ما تحدث عنه علماء الأصول وهم يقيسون الشيء على الشيء، يقـــول الإمام الشافعي: ((والقياس من وجهين: أحدهما: أن يكون الشيء في معنى الأصل،

---

(1) الاصول-دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: 155.

(2) دروس في الالسنية العامة: 248.

(3) الكتاب: 59/3.

فلا يختلف القياس فيه. وأن يكون الشيء له في الأصول أشباه فذلك يلحق بأولاها بهِ وأكثرها شبهاً فيه))[1].

4- الضابط الرابع:

الحكم أو النتيجة المتحصلة من عملية القياس، وهذا هو المقصد من القيـــاس عامة، وقد سمّاه سوسير النتيجة وشدد على ضرورة ملاحظتها، فقال: ((النتيجـــة فقط هي التي تدخل في باب اللفظ))[2].

وهذا يفسر سبب تسميتها (حكماً) عند النحاة العرب، وهو إمَّا واجـــب، كـــ (رفع الفاعل)، أو ممنوع كـــ (رفع المفعول به) أو جائز كـــ (تقـــديم الخـــبر على المبتدأ في بعض المواضع)، أو قبيح كـــ (دخول ال على الفعل المضـــارع)، أو حسن... على ما هو موضوع في كتب النحو.

وقد أوجز ابن الأنباري عرض هذه الضوابط، في مثال واحد، فقال: ((وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يُسَمَّ فاعله، فتقول: اســـم، أســـند الفعل إليه، مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعـــل، فالأصـــل: الفاعل، والفرع هو مالم يسمَ فاعله، والعلة الجامعة هي الإسناد، والحكـــم هـــو الرفع))[3].

ثالثاً: مجالات القياس وأبعاده

إذا أردنا أن نبحث في المجالات التي طبق فيها القياس في الدرسين اللســـانيين العربـــي والغربـــي، فسنجد أنَّ القياس قد سلك مجالات لغوية مختلفة وصلت حد التباين بين الدرسين في عدد من المواضع.

ففي الدرس اللساني الغربـــي يأخذ القياس عند الوصفيين من (المجال الصرفي) المجال الحقيقي له، بل إنهم لم يتطرقوا إلى القياس إلاَّ في مجال الصـــيغ، وهـــذا مـــا

(1) الرسالة: 479/3.
(2) دروس في الألسنية العامة: 249.
(3) لمع الادلة: 93.

نستنبطه من تعريف سوسير للقياس حين يقول: ((صيغة صنعت على منوال صيغة أخرى طبقاً لقاعدة معلومة))[1]، لذا فالقياس عنده يكـون في الصـيغ دون مـا سواها.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: ((إن دو سوسير لايعد القيـاس عمليـة تقعيد أو تطبيق لقاعدة، وإنَّما هو نشاط لغوي يمارسه الفرد في محاولة لإبداع صيغة جديدة في ضوء صيغة أخرى))[2].

أما الجانب التركيبـي (النحوي) فإنَّ سوسير لم يطبق القياس في هـذا المجـال، على الرغم من أنَّه دعا إلى ضرورة مراعاته في عملية القياس[3]، إلاَّ أنَّه لم يحظ بعنايته.

ولعل سبب ذلك هوأنَّ سوسير كان يرى القياس متعلقاً بالخلق والإبـداع، وهو خاص بالكلام لا باللغة، فقال: ((إذا أردنا أن نظفر بهذه الظاهرة فعلينـا أن نطلبها أولاً وبالذات في مجال اللفظ (الكلام) هذا، وخارج نطاق اللغة))[4]، لـذا حصره في مجال الصيغ خاصة.

وحاول تلميذه فندريس أن يدخل عملية القياس في التراكيب النحوية، فعرف القياس بأنه: ((العملية التي يخلق بها الذهن صيغة أو كلمة أو تركيباً تبعاً لأنمـوذج معروف))[5]، إلاَّ أنَّه كان ينفي عنصر العقل أو الاسـتنباط، ويراعـي جانـب الاستعمال الصرفي في القياس، ولايشير إلى جانب التركيب إلاَّ إشارات طفيفة، ثم يصرح بأنّ القياس أساس لكل صرف[6].

كما كان للقياس عند سوسير دور كبير في السيطرة على أي تغيير صـوتي يصيب اللغة، فالقياس عامل أو ((قوة تحد مـن مفعـولات الـتغيرات الصـوتية وتعدّلها))[7].

---

(1) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 243.

(2) دراسات لغوية: 41.

(3) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 248-249.

(4) المصدر نفسه: 249.

(5) اللغة 205.

(6) ينظر: اللغة: 205-207.

(7) دروس في الالسنة العامة: 243.

لذا يمكن القول إن القياس عند سوسير وأنصاره اقتصر على البعد الاستعمالي متمثلاً في دراسة عملية إبداع صيغ جديدة من أجل الوصول إلى تفسير ظاهرة القياس نفسها، فكانوا إذا أرادوا دراسة صيغة معينة في اللغة الألمانية فإنَّهم يفسرون طريقة صياغتها انطلاقاً من كلمات تامة، فمثلاً يصوغون الماضي من (lichen) على منوال (Setezen: Setezte)[1].

أمَّا مجالات القياس عند العرب، فقد كانت أوسع وأرحب مما هي عليه عند سوسير، فقد طبق القياس بشكل واضح على أغلب مجالات اللغة.

ففي المجال الصوتي عُدَّ القياس عند النحاة أصلاً لاستنباط قواعد وقوانين الأصوات، فالتبدلات الصوتية، وقواعد التشكيل الصوتي عندهم كانت تسير وفق قواعد قياسية، من أهمها ما يأتي:

-قواعد الإعلال والإبدال[2].

-قواعد تنافر الحروف إذا كانت متقاربة المخارج[3].

-قواعد وجود حروف الذلاقة الشفوية ضمن أبنية الكلمات الرباعية والخماسية[4].

كما دخل القياس كذلك في المجال الصرفي، وتطرقوا إلى مسائل متنوعة وصفوها بالقياسية، إذْ ذهبوا إلى قياس كثير من أنواع الجموع[5]، وصيغ التصغير[6]، والنسب[7].

وكان مجال التركيب من أوفر الميادين حظاً من القياس، حتى انصرفت أذهانهم إلى النحو متى ذكِر القياس، يقول أبو البركات الأنباري: ((اعلم أنَّ إنكار القياس في النحو لايتحقق، لأنَّ النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدِّه: النحو علم

(1) المصدر نفسه: 243.
(2) ينظر: الممتع في التصريف: 211-273- 277- 377.
(3) ينظر: البيان والتبيين: 74/1.
(4) ينظر: العين: 52/1.
(5) ينظر: الكتاب: 394/3، وما بعدها.
(6) ينظر: المصدر نفسه: 415/3. وما بعدها.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 335/3 وما بعدها.

بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة))[1].

وبعد فيمكننا القول إن القياس أخذ في الدرس اللساني العربي بعدين أساسيين، هما:

1- البعد الاستعمالي، وعلى أساسه قالوا إنَّ القياس هو ((حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه))[2].
2- البعد العقلي الذهني، يبرز فيه دور العقل بشكل واضح وعلى أساسه عرّف النحو بأنَّه ((علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب))[3].

وعلى هذا فالقياس عند علماء اللغة العرب لم يقتصر على مجرد صوغ الكلمات، بل تعداه إلى التعابير والتراكيب المتصلة بالقواعد النحوية التي تقاس بها صحة التراكيب، ومن ثم لتدخل الجانب الصوتي، ووضع قواعد تنظيم التشكيل الصوتي.

---

(1) لمع الأدلة: 95
(2) الاقتراح: 70.
(3) لمع الأدلة: 95

الفصل الثالث

النظرية الوظيفية

مدخل: الاتجاه نحو تحليل المعنى الوظيفي للشكل اللغوي

المبحث الأول: المنظور الوظيفي للغة

المبحث الثاني: البحث الفونولوجي عند الوظيفيين

المبحث الثالث: النحو عند الوظيفيين

الاتجاه نحو تحليل المعنى الوظيفي للشكل اللغوي

النظرية الوظيفية أو (الرابطة اللغوية) أو (جماعة علم اللغة الوظيفي)[1]، هي مسميات عِدّة أطلقت على الاتجاه الذي تبنته مدرسة براغ في دراستها للغة.

وواضح من التسمية أنَّها سلكت مسلكاً جديداً، إذْ جعلت من دراسة اللغة – وفق هذهِ النظرية – تقوم على أساس الوظائف التي تؤديها اللغة في المجتمع، أي بمعنى آخر ((كيفية استخدام اللغة وبالقيمة الاتصالية للغة))[2].

إنَّ من بدهيات المعرفة أنْ يكون لهذا التوجه الجديد إرهاصات وأوليات دعت إليه، إذْ إنَّه لم يظهر صدفة، ولم ينضج أو يذعْ صيته فجأة، بل أنضجته تراكمات معرفية وجهود فكرية ذات جذور تعود إلى أصول سبقته.

ويظهر أننا لانبتعد عن الحقيقة إذا قلنا إنَّ التوجه الوظيفي الذي نادت بهِ هذهِ النظرية يعدّ امتداداً لتلك الثورة التي أعلنها سوسير من قبل على النظرية التاريخية، فالتوجه العلمي الصارم الذي عرفته الدراسات اللسانية على يد سوسير في بدء القرن العشرين، جعل ممن جاء بعده ينظر إلى النظرية التاريخية نظرة نقدية، فلم يعدّ التوجه التاريخي قادراً على خدمة اللغة واللغويين.

وهكذا ترك دي سوسير أثراً بالغاً في هذا الاتجاه، فقد كان مصدراً لأفكارهم، فما الوظيفية إلاَّ ((أحد أشكال التطورات المتلاحقة التي عرفتها المدرسة

---

(1) ينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة، مجلة عالم الفكر، مج 20، ع3، 1989: 642 واتجاهات البحث اللساني: 195 ومناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم

(2) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: 639.

البنيوية ممثلة بالأب الروحي سوسير الذي ركزَّ في وظيفة اللغة باعتبارها وسيلة من وسائل التواصل))[1].

وتؤكد هذه المزاعم حقيقة مفادها أنَّ كتاب دي سوسير دخل موسكو من سيرجي كارتسفسكي العالم الروسي الذي كان ((من بين جمهور الحضور المتواضع في محاضرات فرديناند دي سوسير، ولما عاد إلى موسكو 1917م، قام بنقل أفكار سوسير إلى أعضاء حلقة علم اللغة في موسكو التي تأسست قبل عامين من ذلك التاريخ على يد رومان جاكبسون))[2]، ثم انتقلت تلك الأفكار من الجناح الروسي إلى براغ مع النازحين إليها بعد الحرب لتجد لها ولادة جديدة وتوجهاً جديداً هناك[3].

ونحن نسلم بهذا الرأي مع إمكانية إرجاع تاريخ ظهور الوظيفة إلى أبعد من ذلك، أي إلى عام 1911م، وهو العام الذي ألقى فيه وليم ماتسيوس-المؤسس الحقيقي للنظرية -محاضراته بعنوان (خصيصة اللغة) يدعو فيها إلى منهج جديد في دراسة اللغة، ينبذ فيه النظرة التاريخية[4].

إلاَّ أنَّ هذه المحاضرة – على الرغم من أهميتها- لم تنل شهرة حتى عام 1926م، العام الذي أسس فيه ماتسيوس وبالتعاون مع رفاقه (نادي براغ الألسني)؛ إذ شمل العديد من اللغويين المختلفي المشارب[5].

وهكذا التقط علماء براغ ((مشعل الدراسات اللغوية الحديثة الذي صبّ سوسير زيته، ونسجت الشكلية خيوطه، وأخذوا يتحدثون بشكل صريح متماسك عن بنائية اللغة))[6].

ومن متابعة أدبيات هذهِ النظرية يمكن أن نقول: إنَّها أفادت من الآراء اللسانية البنيوية لدي سوسير بداية، وجعلتها منطلقاً لها، ثم استغلتها في أعمالها

---

(1) اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 343.
(2) أعلام الفكر اللغوي: 44/2.
(3) ينظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: 140.
(4) ينظر: مدارس اللسانيات- التسابق والتطور: 105.
(5) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 293 ومدارس اللسانيات -التسابق والتطور: 40.
(6) علم الاسلوب والنظرية البنائية: 402/2.

وكونت لنفسها نظرية لسانية خاصة بها.

فقد حاولوا منذ البدء أن يطلقوا أنفسهم من ربقة التطرف موجهين عنايتهم إلى الحقائق الملموسة، وقد ((استحضرت أشد المواقف تقدمية في اللسانيات التقليدية لتدخله إلى النظرة العصرية الجديدة في مجال المنهج البحثي))[1].

فلم يقف هؤلاء عند الحدود التي خطها سوسير، بل حاولوا أن يُدخِلوا ملمحاً مستقلاً عن سوسير؛ وذلك حين زادوا عنصراً جديداً، وهو العنصر الوظيفي الذي يعد انقلاباً على شكلانية سوسير، فانفتحت بالواقع اللغوي وغير اللغوي، مما يعد بداية وإرهاصاً لدخول اللغة في طور جديد، تتخلص فيه من الشكلانية المجردة لتمزج بين الشكل والمعنى، فنظرت ((تلك الحلقة النظرة البنيوية إلى كل مستويات النظام اللغوي، إلى الفونولوجيا والنحو وعلم الدلالة))[2] مفجرة بذلك نقاطاً كثيرة في داخل الاطار البنيوي، حتى عُدَّت حركة مستقلة داخل البنيوية، عندما حاول أصحابها أن يؤلفوا بين البنية والوظيفة، إيماناً منهم ((بالاعتقاد القائل إنَّ التركيب الدلالي والنحوي والصوتي للغة ما، يتحدد بالوظائف التي عليها أنْ تؤديها في المجتمعات التي تعمل بها))[3].

وكان ((تبادل الرسائل بين جاكبسون وتروبتسكوي في الثلاثينيات من القرن الماضي علامة على نقطة التحول في علم اللغة في أوربا في القرن العشرين من البنيوية الاعتباطية التي دعا إليها سوسير، إلى نوع جديد من البنيوية القائمة على الطبيعة الوظيفية للنظام نفسه))[4].

فإذا كانت بنيوية سوسير تعنى بالشكل على حساب المادة، فإنَّ ذلك لايمكن أن يشمل بنيوية براغ الوظيفية التي اعتنت بالشكل والمادة ولم تفصل بينهما، فجاكبسون مثلاً يرى ((أنَّ كل شكل يتعلق بمادة معينة، وأنَّ هناك علاقة وثيقة بين الشكل والمادة، وأنّه لايمكن أن ندرس الشكل دون أن نفهم محتوى هذا

(1) اتجاهات البحث اللساني: 196.

(2) مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: 114.

(3) اللغة واللغويات: 197.

(4) أعلام الفكر اللغوي: 58/2.

الشكل، ولايمكن أن نحلله دون دراسة المادة))[1].

لقد أصبحت النظرة إلى الحقائق اللغوية- بموجب التوجه الجديد- نظرة مزدوجة تجمع بين الشكل والجوهر؛ بل إنَّ الشكل لاينفصل عن الجوهر كما يؤكد ذلك جاكبسون[2].

ويمكن أن نُرجِع سبب ذلك إلى أنَّ أصحاب هذهِ النظرية لم يكتفوا بتحليل اللغة فحسب؛ بل اعتنوا بعلم الاسلوب والشعر، ومعلوم أنَّ هذهِ الدراسات قائمة على أساس تحليل المعنى؛ أي إنَّها قائمة على عقد صِلة بين الإشارة والمعنى، وهذا النوع من الدراسة لا يمكن أن نحاكمه بمنطق تجريدي يفصل المعنى عن الاستعمال ومن ثم صار الاعتناء بالعالم الخارجي (أي مايحيط باللغة) حقيقة مهمة، فـ ((العبارات المنطوقة تكون دائماً مغلفة بمشاعر الفرد، وذلك بحكم انتمائه إلى بيئة اجتماعية تموج فيها شتى المعطيات والمتغيرات))[3].

فراعى هذا الاتجاه الواقع غير اللغوي من خلال نظرته إلى البنية اللغوية في ارتباطها الوثيق بالأبنية المحيطة.

هكذا فَهِم لغويو براغ ضرورة ربط المحتوى اللغوي بالحقائق الخارجية مشكلين بذلك نظرة وظيفية للغة من أجل توفير الكفايتين الوصفية والتفسيرية.

ولابدَّ من الإشارة إلى أن تطور الوظيفية بوصفها نظرية مستقلة لم يقع تحت ((تأثير الجلوسماتيين، كما أنَّ اتصالهم بمدرسة بلومفيلد كان مقطوعاً))[4]، إلاّ أنَّها أثرت في غيرها، وامتدت واتسعت لتشمل كل مستويات اللغة فضلاً عن الامتداد الزماني والمكاني لها.

فعلى الرغم من أنَّ نشاطها الفكري لم يدم أكثر من عشر سنوات لينقطع بنشوب الحرب العالمية الثانية، وفرار جاكبسون من أيدي النازيين وموت تروبتسكوي وماثسيون من بعده، فإنَّ أفكار الوظيفية لم تتوقف، بل وجدت

---

(1) النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون: 117.

(2) ينظر: أعلام الفكر اللغوي: 51/2.

(3) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: 643.

(4) محاضرات في علم اللغة الحديث: 181.

موطناً لها في أمريكا لتشهد هناك تطوراً جديداً على يد سيمون دايك، صاحب نظرية في النحو الوظيفي التي باتت تعرف باسمه(1).

ومهما يكن من أمر فمن أهم القضايا التي عالجها الوظيفيون هي:

1- المفهوم الوظيفي التواصلي للغة.
2- العناية بالبحث الفونولوجي وفكرة الفونيم.
3- التحليل الوظيفي للنحو والتركيز في البعد التواصلي للجملة.

ومثل هذهِ الأفكار التي عرضتها الوظيفية يمكن أن نجد لها جذوراً وأصولاً في التراث اللساني العربي القديم وإنْ لم يكن بالحدود والأبعاد والإطار نفسه الذي عرضته النظرية الوظيفية الحديثة، إذْ نجد فيه العديد من الآراء التي تعبِّد الطريق لما طرقه المنهج الوظيفي الحديث، فربطوا في أكثر من مقام بين شكل اللغة وخصائصها الوظيفية، وهو ماسيتبين جلياً في مباحث هذا الفصل.

---

(1) ينظر: اتجاهات البحث اللساني: 247، ومحاضرات في علم اللغة الحديث: 167.

المبحث الأول

المنظور الوظيفي للغة

أولاً: اللغة عند الوظيفيين:

لعل أهم ما يميز هؤلاء، أو أهم ماتميزت بهِ اللغة عندهم؛ أنَّهم نظروا إليها نظرة مختلفة، فهي عندهم وسيلة الإنسان في التبليغ والتواصل، وهي مرتبطة عندهم بمقومات اجتماعية وثقافية وحضارية، ولايعني هذا أنَّهم نظروا إلى اللغة على أنَّها أداة تخدم غرضاً في المجتمع، بل ((إنَّهم حللوا اللغة بهدف إبراز الوظائف التي كانت مكوناتها البنيوية المختلفة تؤديها في استعمال اللغة بأجمعها))[1] وهنا يكمن تمييزها من النظريات الأخرى التي هي دونها.

فقد شغل تفكير هؤلاء كيفية استعمال اللغة من أجل تحقيق أهداف وغايات معينة، فأخذوا ((ينظرون إلى اللغة كما ينظر المرء إلى محرك محاولاً أن يفهم الوظائف التي تؤديها أجزاؤه المختلفة وكيف تحدد طبيعة جزء معين طبيعة الأجزاء الأخرى))[2].

ثم تلا ذلك محاولة تطبيق هذا المبدأ على جميع مجالات اللغة متجاوزين الوصف إلى التفسير، فساقهم ذلك إلى الحديث عن الأسباب التي أدت إلى اتخاذ اللغة الأشكال التي هي عليها.

يقول الدكتور أحمد مختار عمر مبيناً مذهبهم الوظيفي: ((ربما كان واحداً من أهم الاتجاهات الثابتة لمدرسة براغ خلال تطورها منذ البداية حتى الآن التأكيد على الوظيفية سواء في جانب اللغة أم اللغوي فوظيفة اللغوي في الحياة الثقافية،

---

(1) مدارس اللسانيات–التسابق والتطور: 105 وينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: 642.

(2) مدارس اللسانيات–التسابق والتطور: 106.

ووظيفة العناصر وعلاقاتها التركيبية، ووظيفة اللغة في المجتمع، والوظيفية الجمالية للغة، ودورها في الأدب والفن الكلامي، ومشكلة الجوانب المختلفة... كل أولئك كان موطن اهتمامهم))[1].

وقد حاول بعضهم إرجاع مبادئ النظرة الوظيفية للغة إلى سوسير، إذْ خصص كل من أوصلولد دوكروت وتزفيتن تودورو، في باب أو محور المدارس فصلاً خاصاً عنوناه بالوظيفية، ذكرا فيه ((أنَّ مفهوم الوظيفية من مبتكرات دي سوسير التي صرح فيها بأنَّ الدور الأساسي للغة، هو أن تستعمل كأداة للتبليغ... وانطلاقاً من هذا، اعتبر بعض إتباع سوسير- الموصوفون غالباً بالوظيفيين- بأن دراسة اللغة تكمن في البحث عن الوظائف التي تؤديها عناصرها وأقسامها ونظامها))[2].

وفي الحقيقة إننا لايمكن أخذ هذا الرأي بالتسليم والقبول المطلق، فمع اعترافنا بأنَّ الانطلاقة كانت من مبادئ سوسير، إلاَّ أنَّ هناك بوناً كبيراً بين الوظيفيين وسوسير، حقاً أن سوسير يذهب إلى أنّ اللغة مؤسسة اجتماعية، ومجموعة من التقاليد التي يتبناها المجتمع ليساعد أفراده على ممارسة ملكة اللسان[3]، إلاّ أنه قد فصل بين اللغة والمتكلم جاعلاً من اللغة هدفاً لا وسيلة تقود إلى غاية، كما أنَّه ذهب إلى القول إنّ اللغة نظام من العلامات، في حين تذهب الوظيفية إلى أنَّ اللغة نظام من الوظائف، وكل وظيفة لها نظام علامات خاص بها فضلاً عن محاولتهم ربط اللغة بالواقع غير اللغوي، وهو ما استبعده سوسير من نظريته.

لذا يرى ترنكا-أحد أعضاء النظرية الوظيفية- أنَّ اللغة ((نظام لوسائل التعبير المناسبة لهدف ما))[4]، وهو ما أيده تروبتسكوي حين ذهب إلى أنَّ اللغة ((تنظيم قائم على وسائط تعبيرية مستعملة بهدف إقرار غاية معينة))[5].

---

(1) محاضرات في علم اللغة الحديث: 177.

(2) dictionndire ency clopcdique des sciences du Language42.

(3) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 37-38.

(4) تاريخ علم اللغة الحديث: 93.

(5) اللسانيات-اتجاهات وقضاياها الراهبة: 88.

وقد أعلن جاكبسون عن المنحى الوظيفي للغة صراحة حين قال: ((اللغة في الواقع أداة انتظمت بقصد التعبير عن الأفكار))[1] مردداً صدى الفكرة التي بذرها سقراط، التي لم تجد أنصاراً لها في زمانه، وكان يقول فيها ((الكلمة إذن أداة لتدريس شيء ما، وتستخدم للتمييز بين الوقائع، كما يفعل النول بالقماش المنسوج))[2].

وكانت هذهِ النظرة الوظيفية شاخصة في التراث اللساني العربي، فقد ظهرت في تحليلاتهم، وبأسلوب يدل على نفاذ بصيرتهم وإدراكهم لقيمة اللغة في الحياة والمجتمع.

ونلمس ذلك على وجه الخصوص في ربط الكلام بالحاجة مما ساقهم ذلك إلى ربط الظاهرة اللغوية بمقتضيات الوجود البيولوجي والاجتماعي في الوقت نفسه.

لقد أقام اللغويون العرب القدماء ترابطاً بين اللغة ووظيفتها التبليغية على أساس تحديد أنَّ التراكيب اللغوية وسائل تعبيرية تواصلية ذات غايات تصل إلى أهداف المتكلمين.

فالجاحظ يرى أنَّ وظيفة الكلام هي تحقيق الاتصال بين أفراد المجتمع، فاللغة غاية تحقق حاجات المتكلم في التعبير عن ((حقائق حاجاتهم))[3]، فيتم الاهتداء إلى ((موضع سد الخلة ورفع الشبهة ومداواة الحيرة))[4].

وهذا ما جعل الجاحظ يعلق الوجود اللغوي بتولّد الحاجات، وأنَّ سد الحاجة متعذر خارج حدود الظاهرة اللغوية[5]، ثم يقرر ذلك جازماً ((لولا حاجة الناس إلى المعاني والى التعاون والترافد لما احتاجوا إلى الأسماء))[6].

ثم يأتي ابن جني من بعده، فيعرف اللغة تعريفاً وظيفياً، فيقول: ((أما حدّها: فإنَّها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم، هذا حدُّها))[7].

---

(1) أعلام الفكري اللغوي: 53/2.
(2) المصدر نفسه: 53/2.
(3) الحيوان: 44/1.
(4) المصدر نفسه: 44/1.
(5) المصدر نفسه: 48/1.
(6) المصدر نفسه: 201/5.
(7) الخصائص: 44/1.

فاللغة ليست أصواتاً فحسب، ولاهي مجموعة تراكيب معزولة، ولا ألفاظاً مجردة من المعنى، بل هي أداة تتطلبها أحوال البشر للتعبير عن أغراضهم من خلال خطابات تجري في مقامات معينة.

وعندما قال (أصوات) قصد به معنى أعم وأشمل، ولفظة (أصوات) من المصطلحات المستعملة في علم اللغة الحديث، استعمله هنري سويت في تعريف وظيفي للغة لم يبتعد فيه عمّا سبقه إليه ابن جني، فقال: ((إنّها التعبير عن الفكر عن طريق الأصوات اللغوية))(1).

أمّا قول ابن جني ((يعبر بها كل قوم عن أغراضهم)) فهذا إقرار بالوظيفة الاجتماعية والمعرفية والتواصلية للغة، وهي وظيفة بديهية لاخلاف عليها، إذْ إنَّها وسيلة تعبير تؤدي وظيفة الفهم المتبادل.

وتأكيداً لهذهِ الوظيفة يقول في موضع آخر ((فكانت العرب إنما تُحلِّي ألفاظها وتُدبِّجها وتشيها وتزخرفُها عناية بالمعاني التي وراءها، وتوصلاً بها إلى إدراك مطالبها))(2) وهو هنا يجعل اللغة وسيلة من أجل أهداف تواصلية تبليغة.

ويشير عبد القاهر الجرجاني، في أكثر من موضع من دلائله إلى أنَّ وظيفة اللغة الأساسية هي نقل مقاصد المتكلم إلى السامع، ليتم التواصل بين طرفي الخطاب، وتحقيق غاية تبليغية، فيقول: ((وكان مما يعلم ببداءة المعقول أنّ الناس إنَّما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده، فينبغي أن ينظر إلى مقصود المُخبِر من خبره وما هو))(3).

ويقول في موضع آخر: ((وجملة الأمر أنَّ الخبر وجميع الكلام معان ينشئها الإنسان في نفسه ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنَّها مقاصد وأغراض))(4).

---

(1) علم الاعلام اللغوي: 70.

(2) الخصائص: 195/1.

(3) دلائل الاعجاز: 347.

(4) المصدر نفسه: 345

وكما يظهر جلياً أنَّ عبد القاهر كان يربط بين البنية اللغوية ووظيفتــها؛ إذ جعل لكل غرض أو وظيفة تؤدَّى بواسطة اللغة وجهاً من التراكيب خاصة بهـا، وهذا ما سمّاه عبد القاهر بـ (الوجوه والفروق) وذلك عند حديثه عن الـنظم في الكلام، فقال: ((إذْ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق، التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لهـا غاية تقف عندها، ولانهاية لاتجد لها ازدياداً بعدها، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الاطلاق، ولكـن تعـرض بسـبب المعـاني والأغراض التي يوضع لها الكلام))[1]، فهو يربط اللغة بأغراض تبليغية، وهو مـا دعت إليه الوظيفية الحديثة.

ويعرض الإمام فخر الدين الرازي لهذه الوظيفة انطلاقاً من الحاجة إلى التبليغ والتفاهم والتواصل، فيقول: ((السبب في وضع الألفاظ أنَّ الإنسان الواحد وحده لايستقل بجميع حاجاته، بل لابدَّ من التعاون، ولاتعاون إلاَّ بالتعارف، ولاتعارف إلاّ بأسباب كحركات، أو إشارات، أو نقوش، أو ألفاظ توضع بإزاء المقاصـد، وأيسرها وأفيدها وأعمها الألفاظ))[2].

ثانياً: وظائف اللغة:

فضلاً عن الوظيفة التبليغية التواصلية للغة التي رصدها الوظيفيـون، هنـاك وظائف أخرى حاول هؤلاء إبرازها من منطلق التعددية الوظيفيـة للغـة، وقـد حصرها بوهلر بثلاث وظائف هي[3]:

1- وظيفة تمثيليـة: ترجـع إلى موضـوع الحـديث، أي إلى المحتـوى الارجاعي.

2- وظيفة تعبيرية: ترجع إلى المتحدث وتشير إلى حالته الفكرية والعاطفيـة قياساً إلى موضوع الحديث.

---

(1) دلائل الإعجاز: 132.

(2) المزهر: 38/1.

(3) ينظر: النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون: 65- 66.

3- وظيفة ندائية: ترجع إلى المخاطب وتورطه في التواصل كطرف مرتبط ومعني بالمرسَلة.

ثم جاء جاكبسون مطوراً لنظرية بوهلر جاعلاً للغة ست وظـائف، وكـل وظيفة منها تحمل دلالة معينة، وكما يأتي[1]:

1- الوظيفة التعبيرية أو الانفعالية: وهي تحدد العلاقة بين المرسِل والمرسَلة، وهي ترتبط بالمرسِل كاشفة عن حالته الانفعاليه فضلاً عمّا تحمله من أفكار تتعلق بالمرجع يعبر المرسِل عن مشاعره حياله.

2- الوظيفية التأثيرية أو الإفهامية: وهي التي تتجه نحو المرسَل إليه وتوجد في الجمل الأمرية والندائية والاستفهامية، وكل ما من شأنه إثارة انتباه المقابل بعمل ما أو التأثير فيه.

3- الوظيفة الاتصالية أو الانتباهية: وهي تقابل القناة الاتصالية حين يقيم المرسِل اتصالاً مع المرسَل إليه ويحاول الإبقاء على هذا الاتصال، مثل كلمة (الو) و(تسمعني) وغيرها من الكلمات التي تستعمل لتمديد الاتصال أو فسخه.

4- الوظيفة الماوراء لغوية أو الميتالغوية: وهي تقابل الشفرة نظام الإشارة، وتظهر في الكتابات التي تكون اللغة مادة دراستها، أي التي تقوم بوصف اللغة، وذكر عناصرها وبيان مفرداها.

5- الوظيفة المرجعية أو الإحالية: وهي أساس كل تواصل؛ إذْ إنَّها تحدد العلاقة بين المرسَلة والشيء أو الغرض الذي ترجع إليه، وعدها جاكبسون من أكثر وظائف اللغة أهمية، فهي الهدف الرئيس لكل تواصل.

6- الوظيفية الشعرية: وهي المتصلة بالنص نفسه بوصفه رسالة فنية، فاللغة تقوم بوظيفة شعرية أو جمالية في حالة إنتاج خطاب ذي دلالات داخلية، أي خطاب داخل نفسه.

---

(1) ينظر: النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون: 66- 67، ونظرية التواصل - بحث في الأصول والتصورات (ضمن انطولوجيا المعرفة اللغوية): 89 واللسانيات الوظيفية: 54.

إنَّ هذهِ الوظائف الست التي ذكرها جاكبسون، كان الجاحظ قد تحدث عنها وعلى نحو مسهب، فلو طبقنا تقسيم جاكبسون السداسي للوظائف على كلام الجاحظ عندئذٍ نحصل على تقسيم مشابه إلى حد كبير.

فالجاحظ يخصص للوظيفة المرجعية أو الإخبارية صفحات طويلة يناقش فيها مفهوم خبر وإخبار[1]، ولا غرابة في ذلك ما دام هذا المفهوم كان كثيراً ما يتردد في أوساط المعتنين بعلم الكلام في عصره، وللوقوف على حقيقة ذلك يمكن أن نعرض لنصوص كلامه فهو يقول: ((لا يعرف الإنسان ضمير صاحبه ولا حاجة أخيه وخليطه، ولا معنى شريكه المعاون له على أموره وعلى ما لا يبلغه من حاجات نفسه إلا بغيره، وإنّما يحيي تلك المعاني ذكرهم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إياها))[2].

أما بقية الوظائف فنلتمسها من تعليقاته التي يعلق بها على النصوص والأخبار التي يسوقها على لسان الشخصيات التي يعرض لها أو يروي عنها.

(فالاستعانة) عنده مفهوم يعبر به عن الوظيفة الميتالغوية، ووظيفة الاتصال، فيقول: ((فقلت له: قد عرفت الإعادة والحبسة، فما الاستعانة؟ قال: أما تراه إذا تحدث، قال عند مقاطع كلامه: يا هناه، ويا هذا ويا هيه، واسمع مني، واستمع إليّ، وافهم عني، أو لست تفهم، أو لست تعقل))[3].

كما أنَّ الجاحظ كان يستعمل مفهوم (التخير) و(التخيير) كثيراً، وهذا المفهوم يدل على ضرورة اعتناء الكاتب باختيار الألفاظ، ويمكن أن يقوم مقام ما اصطلح عليه جاكبسون باسم (الوظيفية الشعرية)، فالجاحظ يبين هذهِ الوظيفية قائلاً: ((ولايحتاج في فساد البيان إلى أكثر من ترك التخير))[4]، وهو هنا يقدم الوظيفة الشعرية على الوظيفة الإخبارية.

ومما تقدم يتبين أنَّ الجاحظ قد استوعب أهم الوظائف اللغوية التي نادت بها الوظيفية المعاصرة.

---

(1) ينظر: البيان والتبيين: 34/1.

(2) المصدر نفسه: 34/1.

(3) المصدر نفسه: 112/1.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 89/1.

ولابدَّ من القول إنَّه على الرغم مـــن هـــذا التمييـــز الـــدقيق بـــين هـــذهِ الوظائف الست، فإننا لانعثر على رسالة تؤدي وظيفة واحدة منعزلة عـــن بقيـــة الوظائف؛ بل إنَّ البنية اللفظية للرسالة تعتمد أساساً على الوظيفة المهيمنة وهـــي تعمل ككل متآلف من أجل خدمة الوظيفة الأساسية للغـــة المتمثلـــة في التبليـــغ والتواصل بمفهومه الواسع، لذا ميَّز مارتيني بين وظيفـــتين للغـــة همـــا (المركزيـــة والثانوية) فذهب إلى أنَّ الوظيفة الأساسية أو المركزية هي المتمثلة في التبليغ، كما تعرف ذلك نظرية الإخبار، كاستعمال (Code) من أجل نقل رسالة تمثل تحليلا ما لمعطيات التجربة من خلال وحدات سيمولوجية تمكن الناس من إقامة علاقـــات فيما بينهم[1].

ومما تقدم يتبين لنا أنَّ اللساني الوظيفي يعدّ اللغة محركـــاً أو آلـــة، عليـــه أن يبحث عن وظائفها التي تؤديها، وكيف تؤثر طبيعة كل جزء في طبيعة الأجـــزاء الأخرى وعملها، فاللغة نظام متعدد الوظائف.

وهذا مالم يتجاهله اللغويون العرب القـــدماء، ولم يغـــب عـــن أذهـــانهم البعد التبليغي للغة فدرسوها على نحو من هذا الأساس، ممـــا يجعـــل مـــن اللغـــة أداة تتمثل بها جميع الوظائف التي يريدها المتكلم وبحســـب طاقاتهـــا الاســـتيعابية الكلية.

ثالثاً: ديناميكية التواصل[*]:

إنَّ المنهج الذي سلكته الوظيفية واختارته منهجاً وطريقاً حتم عليها دراســـة اللغة على أساس وظيفي بحت ومن ثم قادها إلى القول بأنَّ كل الأغراض آوية إلى تحقيق التواصل بين أفراد مجتمع ما.

---

(1) La linguistique: Guide ALphabetique, Sous lodirection: 150

(*) (ديناميكية التواصل): وهو مفهوم مركزي عرفته الوظيفية، ويعني أن التواصل في لحظة معينة ليس شيئاً ثابتاً، بل إنّه حركية ديناميكية مستمرة، وهو يحمل عناصر لها إمكانية مختلفة في إثراء معلومات المستمع، ونقل تجارب المتكلمين وله قدرة متفاوتة على تحريك الحدث الكلامي، مما يعكس الطبيعة الديناميكية لعملية الاتصال اللغوي، (ينظر: اللسانيات العربية الحديث-دراسة نقدية: 253).

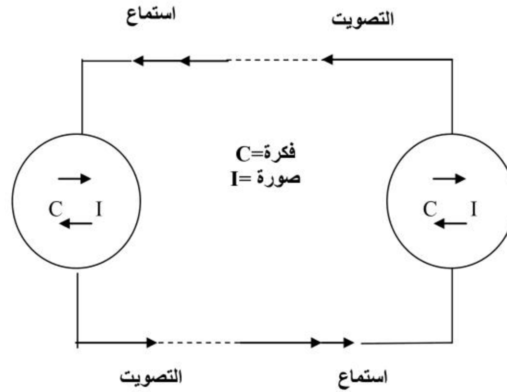
ولاشك أنّ إدراك هذه الحقيقة الجوهرية يعد بمثابة الإدراك الأساسي لحقيقة الوجود اللغوي، لأنَّ التواصل هو جوهر اللغة، أو كما يقول سابير: ((اللغة هي وسيلة التواصل المثلى لكل المجتمعات المعروفة))[1].

فالتواصل من أهم الوظائف اللغوية التي نادى بها جاكبسون، فاقترنت التواصلية باسمه مستفيداً مما أفرزه العلم الحديث عامة وتراث سوسير خاصة.

فجاكبسون يتكئ على النتائج التي توصل إليها علم الاتصال المتمثلة في أبحاث المهندس الامريكي (شانون) المختص بمجال التلغراف والاتصال، ليفرز لنا معنى جديداً للتواصل وهو إيصال المعلومات بوساطة المرسلات عبر أشكال متنوعة كالموجات الصوتية والذبذبات الكهربائية والأشكال البصرية في المُرسلة الخطية[2].

كما أنّ جاكبسون- ولا سيما في نظرية التواصل - استفاد من تراث سوسير ليطوره ويخرجه بشكل مميز فيما بات يعرف باسم (نظرية التواصل) لتصبح من أهم أعماله التي ارتبطت باسمه.

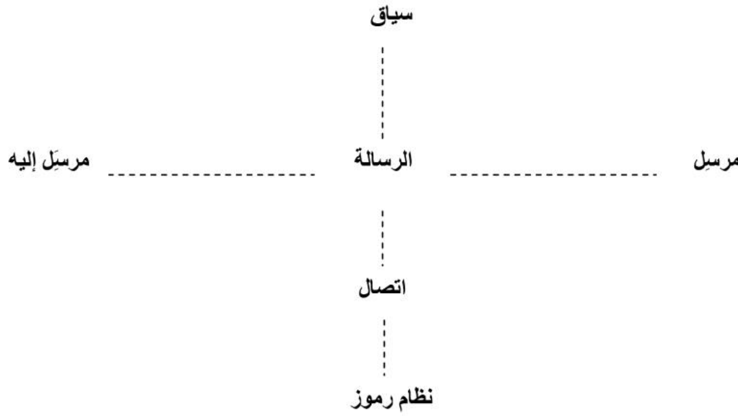
ففي الأنموذج التواصلي الذي عرضه سوسير، فإنّه لم يسمه تواصلاً، وإنّما كان يعرض لما سماه بـ (دورة الخطاب) أو حلقة الكلام عرضاً أوكستيكياً فزيولوجياً نفسياً متصوراً قيام خطاب بين شخصين على الأقل، فيفترض وجود شخصين يقوم بينهما تواصل تبعاً للمخطط الآتي[3]:



(1) النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون: 207.
(2) ينظر: الأسلوبية الرؤية والتطبيق: 127.
(3) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 31-32.

والفكرة هنا تعني (المدلول)، والصورة تعني (الدال)، فتحليله هنا كان تحليلاً سمعياً نفسياً ذا بعد فيزيائي بحت.

لكن التواصل عند جاكبسون يأخذ بعداً منظماً، ففي الوقت الذي يتجاهـــل فيه سوسير البعد التبليغي في مخططه، نجد جاكبسون معتنياً به اعتناءً كبيراً في نظرية التواصل عنده[1]، فكل تواصل كلامي لابدَّ له من توافر عوامل تُسهم في إنجاحه، كما يوضحها الرسم الآتي[2]:



(فالمرسِل) أو المتكلم يعد مصدر (الرسالة)، و(المرسَل إليه) أو المستقبل هـــو من يقوم بفك رموز الرسالة وفهم مقصود المرسِل، ويتم ذلك ضمن (سياق) ترد إليه، ثم تأخذ المرسلة نظاماً مشتركاً بين المرسِل والمرسَل اليه، ثم لابدَّ من وجـــود (قناة اتصال) بينهما لإقامة التواصل والحفاظ على ديمومته[3].

لقد عُرف الأنموذج الذي عرضه جاكبسون بـــ (ديناميكية التواصل) وتبناه من جاء بعده ممن سار في الاتجاه الوظيفي، أمثال داتيس وسغال، فصوَّرا العمليـــة التواصلية على أنَّها حركة ديناميكية مستمرة تحمل بنية اللغة آثارهـــا الواضـــحة، وليست شيئاً ثابتاً، كما قد يوحيه أنموذج جاكبسون[4].

---

(1) ينظر: النظرية الالسنية عند رومان جاكبسون: 63.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 65.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 65.
(4) ينظر: اللسانيات في الثقافة العربية المعاصر: 343.

وقد تنبه العلماء العرب القدماء على ديناميكية التواصل اللغوي عبر تعريفهم للغة، فكانوا يتبنون السمة الجماعية في عرضهم لقضايا لغوية موضحين الغاية الأساسية من وجود اللغة ألا وهو الاتصال والإيصال معاً.

وقد لحظنا التأكيد على السمة التواصلية للغة عند ابن جني في تعريفه السابق للغة حين أعطاها سمة جماعية، فلا تكون اللغة لغة إلاّ إذا توافر فيها مُلق ومُتلقّ، وتكون صالحة للتعبير عن الأغراض على وجه الاستمرارية، يقول: ((أما حدّها: فإنَّها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))[1].

وتأخذ نظرية التواصل بُعداً أكثر وضوحاً عند البلاغيين، فعند تعريفهم للبلاغة والبيان يركزون في مسألة التواصل بين المتكلم والمستمع بشكل جلي، يقول ابن المقفع (ت131هـ) معرفاً البلاغة بأنها: ((اسم لمعانٍ تجري في وجوه كثيرة، منها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع... ومنها ما يكون خطاباً))[2]، فهو هنا يركز في السامع والمتكلم معاً، لأنهما يمثلان طرفي التواصل.

كما يظهر مفهوم التواصل في التراث من خلال الإبانة عن المعاني، يقول الجاحظ: ((والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان الدليل، لأنّ مدار الأمر والغاية التي إليها يجري القائل والسامع إنَّما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعاني، فذلك هو البيان في ذلك الموضع))[3].

فالجاحظ هنا ومن خلال كلامه على البيان يذكر خمسة عناصر للعملية التواصلية، وهي (المتكلم/السامع/الرسالة/القناة/الشفرة)، (فالرسالة) تصل من المتكلم إلى السامع، وغاية كل منهما الفهم عن طريق اللغة.

أما الشفرة أو الرمز، فهي ما يفهم من قوله (كشف لك قناع المعنى، وهتك الحجاب).

---

(1) الخصائص: 44/1.
(2) الصناعتين: 23.
(3) البيان والتبيين: 76/1.

كما أنه يعرض لنا أنموذجاً من العملية التواصلية في أثناء حديثه عن الرسالة الدينية من خلال محور الفهم ومحور التبليغ.

أمَّا الفهم، فيعني فهم الرسالة الدينية كما نزلت، وكما اقتضت الحكمة الإلهية. وإبلاغها وإفهامها للناس، يتم بالوسائل البشرية المقتصرة على الكلام.

فهو يجمع بين محورين هما البيان المتمثل في الفهم، والتبيين المتمثل في التبليغ أو التفهيم، فيقول: ((قال الله تبارك وتعالى: ﴿ **وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ**﴾[ابراهيم/4]، وإذا كان الأمر كذلك كان قومه أولَ من يفهم عنه ثم يصيرون حجة على غيرهم))[1].

كما يعرض أبو هلال العسكري لمفهوم الاتصال من خلال تعريفه للبلاغة، فيقول: ((البلاغة كل ما تُبلغ بهِ المعنى قلب السامع فتمكنه من نفسه، كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن))[2].

فيركز هنا في إيصال المعاني بعد تمكنها في قلب المتكلم نفسه، فكأننا نراه يركز في تواصل المتكلم مع نفسه أولاً وتفكيره فيما سيقول، وبعد أن يتمكن المعنى في نفسه يحاول إيصاله إلى المتلقي، وهذا وجه آخر من أوجه التواصل، أي التواصل مع الذات.

ويعرض ابن سنان الخفاجي (ت466هـ) لمفهوم التواصل وعناصره وهو يتحدث عن شروط الفصاحة والبلاغة، فيقول: ((ومن شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام ظاهراً جلياً لايحتاج إلى فكر في استخراجه، وتأمل لفهمه... والدليل على صحة ماذهبنا إليه... أن الكلام غير مقصود في نفسه، وإنَّما احتيج ليعبر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم))[3].

ففي كلامه إشارة إلى التواصل من خلال توجيه رسالة من متكلم إلى سامع عبر الكلام، فالكلام وسيلة للاتصال.

---

(1) البيان والتبيين: 195/3.

(2) الصناعتين: 19.

(3) سر الفصاحة: 220-221.

في حين يركز السكاكي في شروط حسن التركيب حتى تقوم عملية التواصل على أسس صحيحة، وذلك حين تكلم على البلاغة التي تعني عنده ((بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدّاً له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها))[1].

ويحدث ذلك عندما يتمكن السامع من فهم الرسالة المنقولة إليه، بشـــرط أن يتساوى مع مخاطبه في درجة الفهم أو أن يخاطبه بحسب قدرته الذهنية ومكانته[2].

ومن هنا يتضح لنا إدراك العلماء العرب القدماء للتواصل، إذْ إنهـــم كـــانوا ينظرون إليه عبر اللغة بعدِّها (قناة أو وسيلة للتواصل).

كما أنهم لم يغفلوا العناصر أو المقومات التي يجب توفرها لإنجاح التواصـــل الذي يتمثل في:

(الرسالة) والمتمثلة في الخبر المنقول بين (المتكلم وسامع)، ويكون ذلـــك في سياق معين سمته العرب بـــ (المقام أو مقتضى الحال).

يقول السكاكي: ((لايخفى عليك أنَّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية... وارتفاع شأن الكلام مـــن باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق بهِ، وهـــو مانسميه مقتضى الحال))[3].

كما تحدثوا عن (الرمز أو الشفرة) التي بها يصل الخبر من المتكلم أو المرسِـــل إلى السامع أو المرسِل إليه، ولا يكون ذلك أو لايمكن ضمان تحققه إلاَّ إذا كانـــت (الشفرة) مما تعارف عليه طرفا الحديث، لذا فاللغة عندهم ((عبارة عمَّا يتواضـــع عليه القوم من الكلام))[4].

وبذلك تكمتل عندهم عناصر الاتصال، وهي:

- المتكلم/المُلقي/المرسِل.
- السامع/المتلقي/المرسَل إليه

---

(1) مفتاح العلوم: 415.

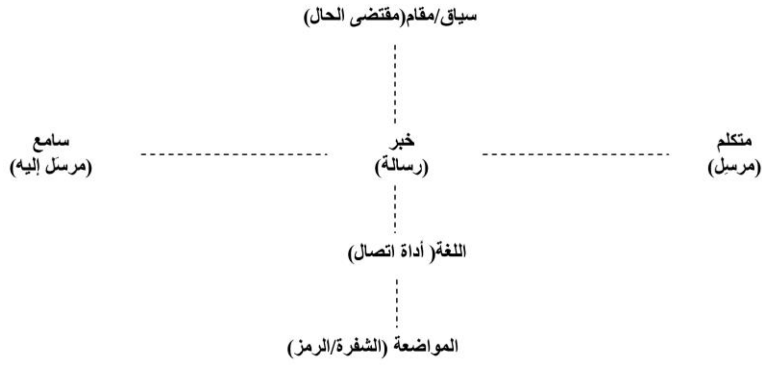
(2) ينظر: المصدر نفسه: 169.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 168-169.

(4) سر الفصاحة: 48.

- الرسالة/الخبَر
- القناة/اللغة
- السياق/مقام أو مقتضى الحال
- الشفرة/المواضعة.

وإذا أردنا أن نحاكي مخطط جاكبسون، فيمكننا تمثيل عناصر الاتصال الـــتي وردت في التراث العربـــي على النحو الآتي:



البحث الفونولوجي عند الوظيفيين

لقد عُني أنصار الوظيفية بالتحليل الصوتي للبنية اللغوية، انطلاقاً من إيمانهم بأنّ دراسة الأصوات تمثل الخطوة الأولى نحو معرفة الحقيقة اللغوية، وكان نشاطهم في هذا الميدان قد فاق مستويات البحث الأخرى، حتى ارتبط البحث الفونولوجي باسم مدرسة براغ، فعُدّت هذهِ المدرسة هي المؤسسة لهذا العلم على الرغم من ظهور تطور مماثل للفونولوجيا في المدرسة الأمريكية[1].

وهذا ما جعل الدكتور أحمد مختار عمر، يقول: ((لم تحظَ أي دراسة لغوية بالشهرة خارج مدرسة براغ مثلما حظيت دراساتها الفونولوجية، بل إنَّ بعض اللغويين لايستحضر في ذهنه من مدرسة براغ سوى جهودها في التحليل الفونيمي، ولا عجب في ذلك، فالمستوى الصوتي للغة، كان موضع الاهتمام الكبير من مدرسة براغ حتى لقد اتهمها خصومها بأنَّها فعلت ذلك على حساب المستويات اللغوية العليا التي عالجتها بصورة أقل وطريقة غير كافية))[2].

وأهم مظاهر ذلك:

أولاً: التفريق بين الفونتيك والفونولوجي

فرّق الوظيفيون بين الفونتيك (علم الأصوات) وبين الفونولوجيا (علم الأصوات الوظيفي)، جاعلين من الأخير ميداناً لنشاطهم الفعلي، أمَّا الأول فاستبعدوه من دائرة نشاطهم، لأنّ موضوعه هو العلوم الطبيعية.

وهذا ما أكده تروبتسكوي مراراً؛ ((لأنَّ جوهر الصوت بالنسبة له لايكمن

(1) ينظر: الصوتيات: 176.

(2) محاضرات في علم اللغة الحديث: 183.

في خاصيته الفيزيائية؛ بل في وظيفته الفارقة داخل نظام صوتي محدد))[1].

ولابدَّ من القول إنَّ أصول هذا التفريق بين هذين العلمين وعلى الوجهة التي تبنتها براغ إنّما يرجع إلى سوسير، فقد بدأ تروبتسكوي من حيث انتهى سوسير، إذ اعتمد الوظيفيون على التمييز السوسيري بين (اللغة والكلام) في التفريق بين المصطلحين المعتمدين في الدراسات الصوتية، ونعني بهما (الفونتيك والفونولوجي)، فالكلام يقابل الفونتيك (علم الأصوات) والذي يخصص لدراسة الأحداث الصوتية المنطوقة، أمّا اللغة فتقابل الفونولوجيا (علم الأصوات الوظيفي) الذي يخصص للنظر في النظم الصوتية للغة ودراسة وظائف الأصوات داخل التركيب[2].

وكان عدد من الباحثين العرب المحدثين[3]، قد ذهب إلى أنَّ مدرسة براغ قد استعملت مصطلح (فونولوجي) عكس استعمال سوسير له، لأنَّ سوسير استعمله للإشارة إلى الجانب الفيزيائي الأوكستيكي للصوت، في حين استعملته الوظيفية للإشارة إلى الجانب الوظيفي التشكيلي للصوت، وقام هؤلاء الباحثون العرب ببناء فكرة المخالفة الاستعمالية للمصطلح بين سوسير وزعماء الوظيفية.

وحقيقة الأمر أننا لو استفتينا كتاب سوسير لوجدنا أنّ ما ذهب إليه هؤلاء لايخلو من التسرع في إطلاق الأحكام قبل سبرغور المسائل، فسوسير حقاً أطلق اسم الفونولوجيا على علم دراسة الأصوات منعزلة عن التشكيل[4]، إلاَّ أنّه يستعمل مصطلح (الفونولوجيا التعاملية) للإشارة إلى القسم الثاني من دراسة الأصوات ونعني بهِ (علم الأصوات الوظيفي أو التشكيلي)، وذلك حين قال: ((أمّا الفونولوجيا التعاملية، فإنّها تضبط حدود مختلف امكانيات الجمع بين الصواتم وتثبت ما بين الصواتم المقيدة بعضها ببعض من علاقات قارة))[5].

---

(1) تاريخ علم اللغة الحديث: 97.

(2) ينظر: علم اللغة بين القديم والجديد: 123، واللسانيات-اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 90-91.

(3) ينظر: النظرية الالسنية عند رومان جاكبسون: 31، ودراسة الصوت اللغوي: 66، والبحث اللساني الحديث في العراق: 68.

(4) ينظر: دروس في الالسنية العامة: 86.

(5) المصدر نفسه: 87.

وبهذا يمكن أن نرد على تلك المزاعم من كلام سوسير نفسه، فنقول: إنّه يستعمل مصطلح (فونولوجي) للدلالة على (علم الأصوات)، ومصطلح (فونولوجيا تعاملية) للدلالة على (علم الأصوات الوظيفي).

ومن هنا يكمن تميّز الوظيفية– في هذا المجال– في صياغتهم للقوانين الفونولوجية، وتناولهم إياها بشكل دقيق في تحليل اللغة، وهذا التميّز الذي حازته بحوث الوظيفيين في مجال الفونولوجيا، لايعني أنّ هذا الميدان كان مجهولاً عند العرب القدماء، بل إنَّ التراث الصوتي العربي القديم ينبئ عن بحث فونولوجي ناضج، إذ إنَّهم أدركوا ذلك في زمانهم انطلاقاً من خدمة لغة القران من ناحية أدائه وترتيله.

ولاريب في أن محاولة الخليل كانت تنطلق عن قصد ووعي بالفونولوجيا العربية، من خلال ما أملاه على طلبته وما نُقِل عنه، فلم يكن هدفه دراسة الأصوات في ذاتها منعزلة عن السياق، بل كان يسعى لمعرفة الخصائص التركيبة لبنية الكلمة العربية، فالوظيفة اللغوية للصوت هي ما أشغلته وهو يرتب كتاب العين، إذْ رتبه ترتيباً صوتياً باحثاً في الخصائص الفونولوجية لترتيب الأصوات في الكلمة، وهذا ما أوجز القول فيه في مقدمة العين التي تحمل مادة غزيرة في علم وظائف الأصوات، كان فيها الخليل صاحب معرفة دقيقة بتأليف الكلمة العربية وهندستها، فهو يتحدث عن الأصوات التي يصح مجاورة بعضها البعض في الكلمة الواحدة، كما يعرض أيضاً للأصوات التي لايصح أن تجتمع في كلمة واحدة، اعتماداً على مايميز تلك الأصوات من سمات ومخارج(1).

لقد جعل القدماء من البحث الفونتيكي للأصوات وسيلة لخدمة غرضهم الفونولوجي، وأوضح مثال على ذلك، قول سيبويه بعد أن بين مخارج الأصوات وصفاتها: ((وإنَّما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات لتعرف ما يحسُن فيه الإدغام، وما يجوز فيه، وما لايحسن فيه ذلك ولايجوز فيه، وما تُبدله استثقالاً كما تدغِم، وماتخفيه وهو بزنة المتحرك))(2) فهو يجعل من البحث الفونتيكي القاعدة للانطلاق في البحث الفونولوجي.

(1) ينظر: العين: مقدمة المؤلف: 51، 52، 53، 56، 60.

(2) الكتاب: 436/4.

كما كان لعلماء التجويد دراية واعية بتأثير الأحكام التركيبية في الأصوات، لذا حاز البحث الفونولوجي عناية خاصة عندهم، وأخذ بُعداً علمياً واضحاً، يقول ابن الجزري: ((فإذا أحكم القارئ النطق بكل حرف على حِدته مُوفٍ حقه فليعمل نفسه بإحكامه حالة التركيب، لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن حالة الإفراد))[1].

وكانت معرفة (أحكام التركيب الصوتي) أو (فونولوجيا الصوت) أحد شروط حسن التجويد عندهم، يقول المرادي: ((اعلم أنَّ تجويد القراءة يتوقف على ثلاثة أمور:

أحدها: معرفة مخارج الحروف

والثاني: معرفة صفاها.

والثالث: معرفة ما يتجدد لها بسبب التركيب من أحكام))[2].

ومن ثم بحثوا صور التأثر بين الأصوات، وتعدد أشكال ذلك التأثر[3]، كما تناولوا قضية تبيين الحروف[4]، وهذا كله يعتمد على علم الأصوات الوظيفي (التشكيل الصوتي).

لذا تجدهم لم يفصلوا بين (الفونتيك والفونولوجي) فصلاً يقطع الوشائج بينهما- كما هو الحال عند الوظيفيين- بل جعلوا من أحدهما مساعداً للآخر، أو قاعدة له يفسرون في ضوئها مايعرض للصوت في أثناء التركيب من تغيير.

ومن هنا لم يكن البحث الفونولوجي بدعة العصر؛ بل عرفته الحضارة العربية، فالحداثة هي للاسم فقط لا للمسمى.

وكما نعلم أن الفونولوجيا تتناول قضايا متنوعة في اللغة، إلاّ أننا سنلتزم بالعرض الذي تبنته الوظيفية، فقد اقتصرت على عرض (الفونيم) أو (الفونيم التركيبي خاصة)، وكانت دراستهم تدور حوله مبينين سماته وطرائق تمييزه من

---

(1) النشر: 214/1.

(2) المفيد: 39.

(3) يراجع: الموضح: 140.

(4) يراجع: التحديد: 131.

غيره، وكيفية الكشف عن الفونيمات وتنوعاتها بحسب ما اطلعنا عليه من مؤلفاتهم أو تلك التي نقلت عنهم.

ولعلّ سبب ذلك هو قصر العمر الزمني للنظرية الوظيفية؛ إذْ إنَّها لم تدم أكثر من عشر سنوات، مما أدى ذلك إلى عدم استكمال بحوثهم الفونولوجية، لذا يقول جرهارد هلبش: ((لايجوز أن يقتصر علم الفونولوجيا على مدرسة بـراغ، فقد توقفت البحوث في براغ ابتداء بسبب وفاة تروبتسكوي، وبسبب هجرة مساعده ياكبسون، وليس آخر الأمر أيضاً بسبب الحرب العالمية الثانية))[1].

ثانياً: الفونيم من منظور وظيفي:

1 - مفهوم الفونيم(*) عند الوظيفيين:

لقد التزم أنصار الوظيفية المنهج الذي تبنوه في نظريتهم، ومن ثم طبقوه على جميع المجالات اللغوية التي تطرقوا إليها، فكان المعنى الوظيفي للشكل اللغوي أهم الملامح المميزة لأعمالهم سواء في مجال الفونولوجيا أم في غيرها.

ولعل سبب ذلك يرجع إلى الأغراض التي انطلقوا منها لدراسة اللغة، لأنهم ركزوا في البعد التواصلي والوظيفي، فكان هذا البعد هو الذي حدد وجهتهم ورسم منهجهم في تناول اللغة كلها.

ويمكن أن نجد مصداق كلامنا في بحثهم للفونيم، فقد كان معيار الوظيفة يبرز شاخصاً في تناولهم للمفهوم، بل إنَّه يوجه تعاملهم معه وتناولهم لـه عامة، فـ ((لم يعاملوا الفونيم بوصفه مجرد طائفة من الأصوات، أو بوصفه أداة

(1) تاريخ علم اللغة الحديث: 102.

(*) لن أطيل البحث في مفهوم الفونيم نظراً لكثرة ما كتب حوله، وللاختلاف الشائك الذي أحاط بهذا المفهوم وتاريخه واستعماله، إذْ لم يتم التوصل إلى راي قطعي بشأنه، وإن كان من علماء الغرب من عدّ اكتشاف الفونيم أهم انجاز لغوي يعادل اكتشاف الطاقة النووية، وهذا ما زاد الأمر صعوبة فتعددت وجهات النظر حوله إلى حد يصعب العد والحصر، ينظر: علم الاصوات مالمبرج: 230، وموجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 292 واتجاهات البحث اللساني: 230، ودراسة الصوت اللغوي: 165 وما بعدها، ومبادئ اللسانيات: 143.

للوصف، ولكن بوصفه وحدة فونولوجية مركبة تحقق عن طريق أصوات الكلام، وعلاقة التحقق... علاقة جوهرية في نظرية براغ))[1].

وناقشت الوظيفية الفونيم مناقشة واسعة حتى عُدَّ أهم مبحث قدّمته هو مبحث (دراسة التمييز الوظيفي للفونيم داخل النظام العام للغة)، فكان أول تطور حقيقي لنظرية الفونيم، هو التطور المتمثل في أعمال حلقة براغ الوظيفية[2].

وهم في نظرتهم هذهِ متأثرون بأفكار العالم الروسي بودوان دي كورتيني الذي ميز الفونيم منذ زمن بعيد 1870م وآراؤه قد عرفت في حلقة براغ[3].

إننا حين نقول إنَّ الوظيفية قد نظرت إلى الفونيم نظرة أساسها البعد الدلالي، فلا يعني ذلك – على أية حال من الأحوال – أننا نجزم باتفاقهم على تعريف واحد للمفهوم، بل كان التباين بينهم واضحاً في تناولهم لمفهوم الفونيم مع اتفاقهم على الجانب الوظيفي التركيبي.

وقد عرض الدكتور أحمد مختار عمر وجهات النظر الأخيرة لهم، وهي كالآتي:[4].

1- **ماثيسيوس:** الصوت المرتبط بمعاني وظيفية.

2- **تروبتسكوي:**

(أ)- الوحدة الصوتية المتميزة

(ب)- مجموع الملامح الفونولوجية الملائمة لتكوين الصوت.

(ج)- رمز لغوي يشترك في حمل معنى الكلمة، وتغييره بآخر يغير المعنى.

3- **جاكبسون:**

(أ)- الملامح التمييزية المتزامنة الموضوعة في حزمة واحدة.

---

(1) موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 293.

(2) ينظر: محاضرات في علم اللغة الحديث: 183، وموجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 293.

(3) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 292، واتجاهات البحث اللساني: 230.

(4) ينظر: محاضرات في علم اللغة الحديث: 184-185، ومدارس اللسانيات: 110، والاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية: 90 وعلم الاصوات، كمال بشر: 488، ودراسة الصوت اللغوي: 179.

(ب)- مجموع الخصائص الصوتية المتصاحبة التي تستعمل في لغة معينة لتميز بين الكلمات ذات المعاني المختلفة.

(ج)- صوت ذو قيم خلافية

4- **ترنكا**: كل صوت قادر على ايجاد تغير دلالي

5- **فاشك**: المقابل الوظيفي القابل للانتفاع بهِ في اللغات، الذي يتحقق واقعياً في مجموعة من الأصوات تشكل جميعاً وحدة وظيفية.

وبحسب ما تقدم يمكن القول إنَّ الفونيم يؤدي وظيفتين داخل الكلمة ((أحدهما إيجابية والأخرى سلبية: فالأولى تكون بتضامه وسائر عناصر الكلمة للدلالة على معناها.

والثانية تكون حين يحتفظ بالفرق بين الكلمة التي هو فونيم فيها، والكلمات الأخرى))[1].

ومما تقدم يظهر لنا مقدار التباين الواضح في تفسير الفونيم مع اتفاقهم على المبادئ الأساسية التي يسيرون عليها جميعاً؛ ألا وهي المبادئ الدلالية الوظيفية للفونيم.

ومفهوم الفونيم هنا مفهوم جوهري عقلي ذو بعد دلالي، على خلاف الفونيم عند بلومفيلد والمدرسة الأمريكية، فهو عند الأخير مفهوم آلي توزيعي يفتقر إلى البعد الدلالي[2].

ولعل طبيعة التوجه الذي سلكته الوظيفية هو الذي وسمها بهذا المنهج؛ إذ إنَّها قسمت اللغة إلى عِدّة وظائف لذا لابدَّ من أن يؤدي تغير الفونيم إلى تغيير معنى الرسالة اللغوية، ويترتب على ذلك تغير يصيب العملية التواصلية التبليغية (جوهر اللغة وأهم وظائفها) ومما تقدم يتضح لنا أنَّ الوظيفيين قد ألحوا على فكرة الفونيم وتمييزه دلالياً.

فأمَّا مفهوم الفونيم عند العلماء العرب القدماء، فإنَّهم لم يتطرقوا إليه مثل ما تطرق إليه علماء الغرب، ويمكن أن نرجع ذلك إلى أسباب تاريخية محضة، فالإطالة

---

(1) مبادئ اللسانيات: 145.

(2) سنعرض للمفهوم التوزيعي للفونيم عند بلومفيلد في الفصل الرابع.

في الكلام على الفونيم في الفكر اللساني الغربي جاء رد فعل على النظرية التاريخية الغربية وجزءاً من الثورة اللسانية التي شهدها القرن العشرون.

أمّا العرب فلم يثرهم أي حادث تاريخي يستدعي إثارة الموضوع على نحو مشابه لِماَ أثاره الغرب، بل إنَّهم كانوا مشغولين بوصف الضوابط التي تضبط النطق ولاسيما مع تعلق الأمر بالنص القرآني.

وهذا لايعني أنَّهم لم يعنوا ببحث القيمة الوظيفية للفونيم؛ بل إنّهم بحثوا الأمر، وإنْ لم يستعملوا هذا المصطلح الحديث، فقد شاع عندهم استعمال مصطلح (الحرف) استعمالاً شاملاً دالاً على (الصوت) المنطوق، و(الرمز) المكتوب[1] وإن حاول بعضهم التفريق بين الصوت وبين الحرف في مرحلة متقدمة، كما فعل ابن جني، وهو يرى أنَّ (الصوت) مشترك بين الإنسان والحيوان في حين (الحرف) للإنسان خاصة[2].

ولعلّ اوضح ما جاء في هذا الصدد هو ما ذكره ابن سينا، حين قال: ((والحرف هيأة للصوت عارضة له يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحِدَّة والثقل تميزاً في المسموع))[3].

فهو هنا يعتمد على (القيم الخلافية) للحرف التي يتميز بها من غيره وهذه القيم يحددها السمع، وهو المعيار الذي يميز الحرف حتى عن تنوعاته الصوتية، لعلّ هذا ما يفهم من قوله (يتميز بها عن صوت آخر مثله في الِحدِّة والثقل).

وابن سينا يشاطر الوظيفيين في نظرتهم للفونيم، ويقترب اقتراباً شديداً من مفهوم الفونيم عند جاكبسون، الذي يذهب إلى الاعتماد على القيم الخلافية في تحديد الفونيم، كما سبق عرضه آنفاً.

وإدراكا منهم للقيمة التعبيرية للفونيم، وانطلاقاً من المنظور الوظيفي نجد القدماء يتخطون البعد التنظيري إلى البعد التطبيقي، فيحاول الخليل الإفادة من هذا الجانب، ويخطو خطوة مبتكرة في بناء مواد معجمه، مفيداً من فكرة التقليب

---

(1) ينظر: الكتاب 331/4.

(2) ينظر: سر صناعة الأعراب 7/1-8.

(3) أسباب حدوث الحرف: 139.

الفونيمي لفونيمات الجذر اللغوي الواحد، معتمداً على معيار التقابل الدلالي للفونيم الواحد.

ثم يأتي ابن جني وبعبقرية فذة يتمم عمل الخليل الذي يبدو فيه مدركاً للقيمة التعبيرية والدلالية للفونيم حين قال: ((الخَضْم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء... والقَضْم للصلب اليابس فاختاروا الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس حذواً لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث، ومن ذلك قولهم النضح للماء ونحوه، والنَضْخ أقوى من النَضْح، فجعلوا الحاء لرقتها للماء الضعيف، والخاء لغلظها لما هو أقوى منه))(1).

ويمضي ابن جني في بيان أثر تغير الوحدة الصوتية في اختلاف معنى البنية من جانب، وعلاقة الصوت بالمعنى من جانب آخر، وهذا ما سبق إليها ابن جني علماء الغرب، يقول أمبرتو ايكو- تلميذ جاكبسون- في حديث مشابه لما تقدم بهِ ابن جني: ((إنَّ العلامة (Pet) والعلامة (bet) لاتختلفان سوى من خلال الصوت الأول، إنَّ غنى وتفصل الاستبدال آتيان من كوننا نحصل على تغيير المعنى من خلال الانتقال من/P/إلى/b/هو الذي يدفعنا إلى القول إنَّ الفونيمات تشكل داخل الإبدال نسقاً من التقابلات))(2).

و لم يكتف القدماء بالوقوف عند هذا الحد؛ بل إنَّهم تناولوا كذلك البعد الدلالي لفونيم الحركة وأثرها في تبدل المعنى، فلو قلبنا صفحات المعجمات، فإننا نعثر على العديد من الأبنية التي تتغير دلالتها بتغير حركاتها الضابطة للبنية، وقد أشار ابن جني إلى هذهِ المسالة حين قال: ((الذِّل في الدابّة: ضد الصعوبة، والذُّل للأنسان، وهو ضد العز، وكأنَّهم اختاروا للفصل بينهما الضمة للإنسان، والكسرة للدابة، لأنَّ مايلحق الإنسان أكبر قدراً مما يلحق الدابة، واختاروا الضمة لقوتها للإنسان، والكسرة لضعفها للدابة))(3). فكما يتغير المعنى بتغير الحرف كذا يتغير بتغير الحركة، واختلاف الضمة عن الكسرة.

---

(1) الخصائص: 104/2. وللاستزادة ينظر: 105/2- 106- 107.
(2) العلامة: 122.
(3) المحتسب: 18/2.

فالحركة في العربية تؤدي وظيفة فونيمية في تغير معاني الكلمات كما يؤدي الحرف تلك الوظيفة.

2-نظرية السمات المميزة:

أ- السمات المميزة عند تروبتسكوي:

إنَّ اعناية الوظيفيين ببحث القيمة التمييزية للفونيم ساقهم إلى تشخيص السمات المميزة لكل فونيم، إذْ لحظ تروبتسكوي أنّ كل صوت يمثل مجموعة حِزم من السمات بالاعتماد عليها نستطيع أنْ نميز صوتاً ما عمّا سواه، ثم انتهى ليضع مجموعة من القواعد التي تميز الفونيم على أساس دلالي وظيفي، وهي(1):

1- **القاعدة الأولى**: إذا كان الصوتان من اللغة نفسها، ويظهران في الإطار الصوتي نفسه، وكان من الممكن أن يحل أحدهما محل الآخر، دون أن ينتج عن هذا التبادل اختلاف في المعنى العقلي للكلمة حينئذ يكون هذآن الصوتان صورتين اختياريتين لوحدة صوتية واحدة.
2- **القاعدة الثانية**: إذا كان الصوتان يظهران تماماً في الموقع الصوتي نفسه، ولايمكن أن يحل أحدهما محل الآخر دون تعديل معنى الكلمة، أو دون أن تصير الكلمة إلى الغموض حينئذٍ يكون هذان الصوتان صورتين واقعيتين لوحدتين أصواتيتين مختلفتين.
3- **القاعدة الثالثة**: إذا كان الصوتان من اللغة نفسها، متقاربين فيما بينهما من الناحية السمعية، أو النطقية، ولايبرزان مطلقاً في الإطار الصوتي نفسه، فإنَّهما يعدان تنوعين تركيبيين للوحدة الأصواتية نفسها.

وهذا التمييز الذي عمله تروبتسكوي لغرض حصر فونيمات اللغة وتمييز ما كان منها أصلياً أو فرعياً، له نظير في التراث الصوتي العربي، فإذا رجعنا إلى تصنيف سيبويه- وتقسيمه للأصوات إلى أصلية وفرعية، نرى أنَّ مقاييسه- في هذا

(1) ينظر: علم الأصوات مالمبرج: 238-240- واتجاهات البحث للساني: 238 واللسانيات -اتجاهات وقضاياها الراهنة: 89.

التقسيم-كانت مشابهة معيارياً لما وجدناه عند تروبتسكوي، وإن لم يصرح سيبويه بها، إلاَّ أنّ المتأمل لتقسيمه لايمكن أن يفسر ذلك إلاَّ على منطلق مشابه، أو مقارب لما اعتمد عليه تروبتسكوي.

فسيبويه يقسم الحروف العربية إلى أصلية وفرعية، والأصلية تسعة وعشرون حرفاً إلاَّ أنها تصبح خمسة وثلاثين حرفاً بزيادة الحروف الفرعية المتولدة من الحالات الكلامية، ثم يقسم هذهِ الأحرف الفرعية إلى مستحسنة وغير مستحسنة، وذكر أنَّها لاتتبين إلاّ بالمشافهة، فالمستحسنة هي[1]:

النون الخفيفة

الهمزة التي بين بين

الألف التي تُمال إمالة شديدة

الشين التي كالجيم

الصاد التي كالزاي

الف التفخيم بلغة أهل الحجاز

أما الفرعية غير المستحسنة فهي[2]:

الكاف التي بين الجيم والكاف

الجيم التي كا لكاف

الجيم التي كالشين

الضاد الضعيفة

الصاد التي كالسين

الطاء التي كالتاء

الباء التي كالفاء

وهي في جملتها (المستحسنة وغير المستحسنة) لاتعدو أنْ تكون تنوعاً صوتياً لأصوات العربية الأصلية، لذا قال سيبويه ((لاتتبين إلاَّ بالمشافهة))[3].

---

(1) ينظر: الكتاب: 432/4.

(2) ينظر: الكتاب: 432/4.

(3) المصدر نفسه: 432/4.

كما نجد عند ابن جني إرهاصاً للتفريق بين الفونيم وتنوعاته منذ زمن مبكــر وذلك عندما استعمل لفظة (صويت)[1] وهي تقابل (الألفون) عند المحدثين.

وأوضح تمييز للفونيم وتنوعاته يتلاقى مع القواعد التي وضعها تروبتسكوي – وإن لم يكن بالتأطير المنهجي نفسه–هو ما ذكره الــدّركزي الحبــّار الموصــلي (تبعد1315هــ) نقلاً عن الفخر الرازي، الذي يقول فيــه: ((لقائــل أن يقــول إنَّ نسبة اللام الرقيقة إلى اللام الغليظة كنسبة الذال إلى الظاء، وكنســبة الســين إلى الصاد، فإنَّ الذال يُذكر بطرف اللسان، والظاء يذكر بكل اللسان، فثبــت أنّ نسبة اللام المرققة إلى اللام المغلظة، كنسبة الذال إلى الظاء، وكنســبة الســين إلى الصاد.

قال: ثم رأينا أنَّ القوم قالوا: الذال حرف والظاء حرف آخر، وكذلك السين حرف والصاد حرف آخر، وكان الواجب أيضاً أنْ يقولوا اللام الرقيقــة حــرف واللام الغليظة حرف آخر، وإنّهم ما فعلوا ذلك ولابدّ من الفرق))[2].

ثم يجد الحبّار لذلك تعليلاً مناسباً مستعملاً التمييز الدلالي للفونيم، فيقــول: ((قد مرَّ أنهم جعلوا الحروف إلى أصول وفروع، وعدوا من الفروع اللام المغلظة، كَلام، الطلاق والصلاة، بل صرحوا بلام الجلالة نفسها، إنّها منها، وفرقــوا بــين الاصل والفرع، بإزالته عن مخرجه الأصلي))[3].

هكذا يستشعر الحبّار الفارق الصوتي والدلالي للفونيم في التمييز بينه وبــين تنوعاته، معتمداً في اختبار ذلك على قاعدة الإحلال، وهو عين ما اعتمــد عليــه تروبتسكوي في قواعده التمييزية، وبنى عليه الوظيفيون نظرهم[4].

كما أنَّ الحبَّار يلتقي –في هذا النص المتقدم– مع جون لاينــز، الذي تحدث عن الأساس المعتمد في تمييز الصوت وظيفياً، فيقــول: ((أول مــا نبدأبــهِ أنَّ أي صوتين لايفترقان وظيفياً إلاَّ إذا كانا متداخلين من ناحية التوزيع.

---

(1) ينظر: سر صناعة الاعراب: 20/1.

(2) خلاصة العجالة: 301، وينظر: تفسير الفخر الرازي: 104/1.

(3) خلاصة العجالة: 302.

(4) ينظر: اتجاهات البحث اللساني: 236.

فالأصوات التي لاتتداخل في التوزيع لاتستطيع أن تؤدي وظيفة تفرق صوت دون آخر))[1].

ثم يوضح ذلك بعرض التنوع الصوتي لصوت اللام (المرققة والمفخمة) في اللغة الانكليزية، وعدم إمكانية إحلال أحدهما محل الآخر، فيقول: ((إنَّ اللام المفخمة لاتقع أبداً في الكلمة في الموضع الذي تقع اللام المرققة... واستعمال اللام المفخمة بدلاً من اللام المرققة... لايغير من معنى الكلمة، ولايحدث تغييراً لفظياً يتراءى معه للمستمع أنّ المتكلم يتكلم الكلمات الإنجليزية بلكنة أجنبية... إنَّهما ليسا في حالة تقابل وظيفي))[2]. وهذا عين ما قصده الحبّار حين عرض للفرق بين اللامين.

ب- السمات المميزة عند جاكبسون:

حازت القواعد التي صاغها تروبتسكوي مكانة متميزة في فونولوجيا براغ، فتبناها جاكبسون من بعده متابعاً في ذلك جهود أستاذه، فحاول تطويرها مزيداً عليها أفكاراً جديدة محورها الأساسي تحليل الصوت إلى كيانات شديدة الصغر، أي ما يصطلح عليه بالخواص أو السمات المميزة[3].

وعُدَّت أهم اسهامات جاكبسون في هذا المجال لأنَّه زاد عليها ملمحين هما: الثنائية والعالمية.

أمّا الثنائية فتعني أنّه لابدَّ من وجود مقابلة (موسوم/غير موسوم) فـ ((يمثل كل فونيم بأنَّه حزمة من الخواص الايجابية أو السلبية لسمات معينة))[4].

أما العالمية ففكرة تنص على ((أنَّه يوجد نظام سار عالمياً للسمات الصوتية تستنبط منه وحده كل لغات العالم إمكاناتها الفارقة.

ففي تصور جاكبسون... هناك اثنتا عشرة سمة ينبغي أن يكون من الممكن من خلال مفاهيمها وصف فونيمات كل لغة))[5].

(1) اللغة واللغويات: 101.
(2) المصدر نفسه: 102.
(3) ينظر: مدارس اللسانيات -التسابق والتطور: 122.
(4) القضايا الأساسية في علم اللغة: 95.
(5) المصدر نفسه: 94.

أما السمات الثنائية التي ذكرها جاكبسون، فهي[1]:

1	التصويت	مقابل التسكين
2	الأنفية	مقابل الفموية
3	الإشباع	مقابل التخفيف
4	الرزانة	مقابل الحِدة
5	التوتر	مقابل الارتخاء
6	الاستمرارية	مقابل الاعتراض أو الحصر

ثم زاد على ماتقدم سمات أخرى، فهي[2]:

1	التضام	مقابل المنتشر
2	المجهور	مقابل المهموس
3	الخشن	مقابل الرقيق
4	المنضبط	مقابل غير المنضبط

ولانعدم وجود تصنيف مشابه لما أقرّه جاكبسون في التراث العربي؛ إذْ إنَّ تحديد السمات المميزة للأصوات عند العلماء العرب القدماء (لغويين، وعلماء تجويد) كان خير عون لهم على تمييز بعض الأصوات من بعض، ولاسيما الأصوات المتحدة المخرج وكان من أظهر السمات المميزة عندهم، فهي[3]:

الجهر	مقابل الهمس
الإطباق	مقابل الانفتاح
الشدة	مقابل الرخاوة
الاستعلاء	مقابل الاستفال
الذلاقة	مقابل الإصمات

وقد أدركوا أهمية هذهِ السمات في تمييز الأصوات، يقول المرادي: ((اعلم وفقك الله أنَّ هذهِ الصفات المذكورة تميز الحروف المتشاركة في المخرج، ولولاها لاتحدت أصواتها، و لم تتميز ذواتها))[4].

---

(1) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: 194-195.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 195.

(3) ينظر: الكتاب: 4/434-435.

(4) المفيد: 52.

وهذا ما اعتمد عليه الخليل من قبل مدركاً لفائدة هذهِ السـمات في تمييـز الأصوات المتقاربة المخارج، قال في التمييز بين الهاء والحاء: ((ولولا هتة في الهـاء لأشبهت الحاء))[1] فميز بينهما بالهتة. وقال أيضاً في التمييز بين العـين والحـاء: ((ولولا بحة في الحاء لاشبهت العين))[2].

وقد يستعين أحياناً في التمييز بين الأصوات، بالمخارج زائداً عليهـا الصـفة السمعية، كما فعل في التمييز بين (السين، والدال والتاء)، فقال: ((إنَّ الدال لانت عن صلابة الطاء، وارتفعت عن خفوت التاء، وصارت حال السين بـين مخـرج الصاد والزاي))[3]. فكل هذا بناه الخليل على أساس سمعي.

وقد كان الأساس السمعي من أهم الأسس التي اعتمد عليها جاكبسـون في التوصل إلى السمات الثنائية[4].

وتابع سيبويه جهود أستاذه، وهو يعتمد على هذهِ السمات في تمييز الأصوات المتحدة المخرج، ومن ذلك ما قاله وهو يقابل بين أصوات الإطباق ((لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والظاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنـه ليس شيء من موضعها غيرها))[5].

وهذا ما عرضه مكي بن أبـي طالب (ت437هـ) في مقابلته بين الأصوات المتقاربة، فحدد دور السمات المميزة في تحقيق استقلالية كل صوت عمّا سـواه، فقال: ((ولولا الهمس الذي في السين لكانت زاياً، وكذلك لولا الجهر الـذي في الزاي لكانت سيناً، إذْ قد اشتركا في المخرج والصـفير والرخـاوة والانفتـاح والاستفال، وإنّما اختلفا في الجهر والهمس لاغير، فباختلاف هاتين الصفتين افترقا في السمع))[6].

---

(1) العين: 57/1.

(2) المصدر نفسه: 57/1.

(3) المصدر نفسه: 53/1.

(4) ينظر: النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون: 41.

(5) الكتاب: 436/4، وهذا الوصف بناء على النطق القديم للطاء والضاد.

(6) الرعاية: 185.

وهذا إجمالاً يعني أن فكرة الفونيم قديمة و لم تغب عـــن الفكـــرة اللســـاني العربـــي القديم، وإنْ لم تَسْمُ عندهم إلى نظرية بالأطر التي ظهرت بها في النظريـــة الوظيفية الحديثة، إلاَّ أنّها كانت في الوقت نفسه قوية الأسس ثابتة الدعائم مؤهلة للتطبيق والتحليل، كما تم عرضه سابقاً.

النحو عند الوظيفيين

أولاً: أسس النحو الوظيفي:

تنطلق النظرية الوظيفية في دراسة النحو من ثلاثة أبعاد، هي الشكل والوظيفة، والسياق[1]، وعلى أساس هذهِ الأبعاد يتم تحليل النصوص.

وكان رومان جاكبسون يلح ((على فكرة أنّه ليس باستطاعتنا أن نحلل اللغة أو النظام النحوي دون الرجوع إلى دلالة الأشكال (المضمون)))[2].

في حين يرى مارتيني أنَّه لابدّ من أن تتم عملية التحليل اللغوي بشكل متكامل إلى وحدات ذات مضمون دلالي وتعبيري صوتي[3].

كما اعتنت الوظيفية بتحديد وظيفة كل عنصر وعلاقته بباقي العناصر في الكلام، فلا يُنظر إلى الأشياء معزولة، بل يُنظر إليها وهي منتظمة في علاقات قائمة بينها[4]، تحدد بموجبها وظيفة كل عنصر لغوي.

وكان الإجراء الذي اعتمدت عليه الوظيفية في تناولها للنحو وتحليل مسائله نابعاً من منطلقها في تقسيم اللغة بحسب الوظائف التي وضعتها نصب عينها منذ اللحظة الأولى لانطلاقها، كنظرية تحلل اللغة على أساس الوظائف التي تؤديها.

فكانت الوظائف التركيبية داخل النظرية تتفاعل مع وظائف أخرى تبليغية تواصلية، فتتحكم بذلك بالخصائص البنيوية للعبارات من أجل بلوغ غايات التواصل.

---

(1) ينظر: الأسلوبية –الرؤية والتطبيق: 126.

(2) النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون: 30.

(3) ينظر: وظيفة الألسن وديناميتها: 35.

(4) Essais de Linguistique general: 133

وعليه يمكن القول إنَّ النحو الوظيفيي عبارة عن محصلة من وظائف متنوعة، تركيبية، ودلالية، وبنيوية، وتواصلية متضافرة فيما بينها.

ومن أجل هذا وذاك نالت هذهِ النظرية شهرة واسعة واستقطبت العديد من الباحثين خارج رقعتها المكانية بعد أن أثبتت واقعيتها المنهجية في معالجة مسائل النحو.

لقد اعتمدت هذهِ النظرية إدخال عنصر الدلالة في تناولها التحليل التركيبي للغة، واعتمدت هذهِ النظرية معيار الوظيفة التي تؤديها العناصر داخل التركيب، وعلى هذا الأساس حللوا الجملة تحليلاً وظيفياً قائماً على بحث قضايا الإسناد، كما سيتضح ذلك لاحقاً.

أمَّا في التراث اللساني العربي فإنَّنا لانجانب الصواب إذا قلنا إنَّ البعد الوظيفي للنحو كان بارزاً عند القدماء على نحو لايخفى على الدارس المتأمل فيه، وكان يسير جنباً إلى جنب مع البعد الشكلي وعلى نحو متكامل، فقد ظهر عند كثير من القدماء-لغويين وغير لغويين- اعتناء بوظيفة الكلمات، وعالجوا ظواهر الترابط بين البنية الشكلية للغة وخصائصها الوظيفية، فكانت لهم وقفات منثورة تُظهر لنا عنايتهم بمعاني التراكيب النحوية ووظائفها، وكل ذلك في إطار (الوظيفة التواصلية للغة).

ويعني ذلك أن تصنيفهم كان يدور حول أنماط تجمع بين الشكل والمعنى، وهذهِ حقيقة أقرَّ بها د. عبده الراجحي، وتلمسها في منهجهم وبدا فيها مرتضياً لهذا المنهج، راداً على من تحيز -من اللغويين المعاصرين-لمدارس لسانية غربية، فقال: ((والمنهج الذي نرتضيه هو الذي يقع في الناحية الأخرى، وهو الذي أصَّله سيبويه وظلَّ يوجه الفكر النحوي في تاريخه الطويل: المعنى هو الأصل في اللغة، وليس النحو غاية إلاَّ الوصول إلى المعنى، وكل فصيلة من فصائل النحو، وكل تركيب من تراكيبه ليس مجرد أشكال ومبانٍ، وإنَّما هي معانٍ تتقمص مباني، ومن ثَمَّ فإنَّ التحليل يرد المبنى إلى أصله، ويربطه بمعناه أو يجعله تالياً له))[1].

---

(1) النظرية اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية: 250 (ضمن تمام حسان رائداً لغوياً)

فليس أمر النحو –على ما تقدم من قول الراجحي– مجرد وضع الألفاظ بإزاء معانٍ فحسب، وإنما يتخطى إلى تركيب المعاني التي يريد المتكلم التعبير عنها، فهي عملية إسقاط قواعد النحو على اللغة لتتضح مقاصد المتكلم من أجل غرض تواصلي يكشف عن المعنى الكامن يقول: ((السيرافي (ت368هـ): ((إنَّ معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك، فإن زاغ شيء من هذا النعت، فإنّه لايخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرهم))[1].

بل كانت النظرة الوظيفية هي الأساس المعتمد عليه في تنظيم أبواب النحو، فكانت هذهِ الأبواب تعبيراً عن الوظائف التي تنتظمها اللغة، وكل وظيفة يعبر عنها شكلياً بطريقة مختلفة، وقد جمعها سيبويه في الأبواب السبعة الأولى من كتابه، وهي[2]:

1- هذا باب علم ما الكلم من العربية.
2- هذا باب مجاري أوآخر الكلم.
3- هذا باب المسند والمسند إليه.
4- هذا باب اللفظ للمعاني.
5- هذا باب مايكون في اللفظ من الأغراض.
6- هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة.
7- هذا باب مايحتمل الشعر.

وهذا التصنيف، وعلى هذا النحو يصور لنا منهجاً وصفياً يراعي مبدأ التكاملية بين الأبواب في الانتقال من الجزء إلى الكل، فينتقل خلالها من مبدأ إجرائي يتمثل في الإعراب ثم يؤسس بعد ذلك علاقة وظيفية بين أجزاء الكلام مراعياً مبدأ الإسناد.

---

(1) الامتاع والمؤانسة: 121.
(2) ينظر: الكتاب: 12/1 و23، 24، 24، 26 على التوالي.

ويرى مايكل كارتر أنَّ سيبويه لم يقدم تقديماً نظرياً لفكرة (الوظائف النحوية) إلاّ أنَّه أخذ يتحدث عن كل وظيفة بوصفها نتيجة أو خلاصة، كما يرى أنَّ المبدأ الوظيفي جعل سيبويه يقسم الكلام على سبعين قسماً وظيفياً[1].

ومن ثم يصدر كارتر حكما عاماً على منهج سيبويه، فيقول: ((إنَّ سيبويه هو بالأساس نحوي وظيفي، فليس هناك إلاَّ الأساس الوظيفي الذي يستطيع بموجبه أن يميز بين أقسام الكلام المتماثلة شكلاً مثَّل الأسماء والصفات والظروف، أو بين تلك البنى المتشابهة شكلاً مثل الجملة الفعلية ومكملاتها المتنوعة والمتعلقة بها))[2].

لقد كان تصنيف سيبويه للأبواب النحوية تصنيفاً يجعل الصدارة فيه والاعتناء بالاسم أولاً، ثم يلحق بِهِ الفعل والحرف تباعاً بوصفهما وظيفتين نحويتين، ونلمس ذلك في تصنيفه للفعل، إذْ اعتمد في ذلك على الوظائف الصرفية التي يؤديها، فقال: ((و أَمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولما يقع، وما هو كائن لم يقع))[3].

كما كان الاتجاه الوظيفي بارزاً عنده وهو يحدد البنية الصرفية، فاسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من اسم الوظيفة التي حددها وفق معيار المعنى والعمل، فقال: ((هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى))، جاء فيه: ((وذلك قولك: هذا ضارب زيداً غداً، فمعناه وعمله مثل هذا يَضْربُ زيداً غداً، فإذا حدّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك))[4].

وتبرز المنطلقات الوظيفية عنده وهو يحدد لنا أساساً شكلياً، وهو التنكير ينتظم تحته باب نحوي، فيقول متحدثاً عن الحال: ((و أَمّا الألف واللام فلا يكونان حالاً البتة، ولو قلت: مَرَرْتُ بزَيد القائم، كان قبيحاً إذا أردت قائماً))[5].

---

(1) ينظر: نحو عربي في القرن الثامن الميلادي، مجلة المورد، مج2، ع 1، 1992م: 34.

(2) ينظر: نحو عربي في القرن الثامن الميلادي: 34.

(3) الكتاب: 12/1.

(4) المصدر نفسه: 164/1.

(5) المصدر نفسه: 58/2.

كما كان الاتجاه الوظيفي حاضراً عنده، وهو يتناول بحث التمييـــز، قـــائلاً: ((تقول: (هو أشجعُ الناسِ رجُلاً) و(هما خَيرُ الناس اثنين)... وانتصب (الرجـــل) و(الاثنان) كما انتصب الوَجه في قولك: هو أحسن مِنْك وَجْهـــاً، ولايكـــون إلاَّ نكرة))[1].

فارتبط بهذا شكل البنية الصرفية- التي يشترط فيها التنكير- بتأدية وظيفـــة نحوية في التركيب.

وهكذا ترسَّخ الملمح الوظيفي منذ أن أسس له سيبويه ورسم لـــه الخطـــوط العامة التي يتضامن فيها مع الملمح الشكلي البنيوي مشكلين بذلك منهجاً متكاملاً ينظر إلى المسائل النحوية من خلاله، ويتم تحليل النصـــوص اللغويـــة (المكتوبـــة والمنطوقة) في ضوئه، وقد سار هذا المنحى الوظيفي عند الخالفين، فتبناه من جـــاء بعد سيبويه.

لذا نجد ابن السراج يميز بين الاسم والفعل من خلال الوظيفة، فعلامة الاسم صلاحيته لأن ينُعت وأن يُخْبر عنه بخلاف الفعل، فيقول: ((إنَّ الاســـم ينُعـــت، والفعل لاينعت، تقول: مررتُ برجلٍ عاقل، ولا تقول: يضرب عاقـــل، فيكـــون (العاقل صفة ليضرب))[2].

كما أنَّ الاسم يجوز أن يُخبر عنه ((نحو قولك: عمرو منطلق، وقـــام بكـــر، والفعل ما كان خبراً، ولايجوز أن يخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون حديثاً عن الأخ، ولايجوز أن تقول: ذهب يقوم، ولايقوم يجلس))[3].

ونحن وإنْ كنا نقر بالمبدأ الوظيفي عندهم، فهذا لايعني أننا نغض الطرف عن تردد بعض القدماء بين المعيارين (الوظيفي والشكلي)، إذْ نجد المعيـــارين يســـيران جنباً إلى جنب حيناً، ومفترقين حيناً آخر، وعند العالم اللغوي نفسه، فلم يكن في الفكر اللساني العربـــي من تبنى ملمحاً شكلياً خالصـــاً فالتزمـــه دون ماســـواه، وكذلك بالمقابل لم يكن هناك من تبنى ملمحاً وظيفياً واقتصر عليه، كما هو الحال

(1) المصدر نفسه: 205/1.
(2) الأصول في النحو: 2/1.
(3) المصدر نفسه: 2/1.

في الفكر اللساني الغربي الحديث، بل كان المفكر اللساني العربي القديم يستحضر أكثر من ملمح، يقسم ويفصل ويحلل بموجبه دون أن يقتصر على واحد منها.

فالزجاجي (ت338هـ) مثلاً يستند في تحديد الاسم على أساس شكلي تارة، ووظيفي تارة أخرى، وقد يمزج بينهما إنْ لزم الأمر.

فالاسم عنده ماجاز أن يكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو دخل عليه حرف من حروف الخفض، كما أنّه يشمل كل ما كان صالحاً لقبول التنوين ودخول الالف واللام عليه، وفضلاً عن صلاحيته لأنْ يكون موصوفاً، ومصغراً ومنادى(1).

فمزج الزجاجي هنا بين الأساسين الشكلي والوظيفي سعياً منه للوصول إلى الدقة في الحصر.

في حين أنّه يقتصر على الجانب الوظيفي في حصر كل مايستعمل في الشرط فسمى الكل حروفاً، فقال: ((حروف الجزاء: إنْ، ومهما، وإذما، وحيثما، وكيف، وكيفما، وأين، واينما، وأنى، وإيان، ومَنْ، وما))(2).

ولعلّ تطور النظر إلى المنحى الوظيفي للنحو، هو الذي دعا إليه ابن جني، بل جعله المقصود من النحو، وهو يتحدث عن الغرض المتوخى من تأليف كتابه، فيقول: ((وإنَّما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني وتقرير حال الأوضاع والمبادي))(3).

وهكذا نجد أنَّ الدراسات النحوية عند القدماء تنطلق انطلاقاً وظيفياً من المعنى إلى المبنى، أي من المقاصد التبليغية لتحققها في قوالب بنيوية تركيبية.

ولايفوتنا ونحن نؤصل للفكر الوظيفي عند القدماء أن نذكر تلك الجهود التي بذلها عبد القاهر الجرجاني، وهو يعيد للنحو العربي مفهومه الوظيفي الذي انطلق منه، بعد أن كادت الفلسفة تسيطر عليه وتحوله إلى قوانين أشبه بالفلسفة التي تبحث فيما وراء الطبيعة في الحقبة التي عاصرها عبد القاهر.

---

(1) ينظر: الجمل: 1-2

(2) ينظر: المصدر نفسه: 211.

(3) الخصائص: 43/1.

لذا أبى أن ينساق وراء المقولات الفلسفية- التي صبغت النحو آنذاك -معيداً للنحو العربــي روحه-مستفيداً في ذلك من الموروث اللغوي، مما خلفه النحاة من اعتبارات وظيفية يدرسون في ضوئها وجوه التركيب وفروق المعاني والأســاليب التي بنيت في مجملها على اساس المقاصد والأغراض من التأليف، حتى انتــهى بــهِ الأمر إلى وضع نظرية النظم[1].

فهي نظرية متكاملة تجمع بين النحو وعلم المعاني على الوجه الذي تظهر فيه سمات النحو الوظيفي وملامحه.

وهذا ما عمل من أجله منذ أول فصول (دلائل الإعجاز)، فيــذهب إلى أنَّ النحو هو مايتولى فيه رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى، على أنَّها وســائط تجسد تركيب الجملة، فهو لايُعنى بالإعراب والمسائل اللفظية الصرفة، ويرفض أن يُسمى ذلك نحواً، ويرد على مَنْ قصر النحو على الشكل قائلاً: ((أَمّا النحو فظننته ضرباً من التكلف وباباً من التعسف، وشيئاً لايستند إلى أصل، ولايعتمد فيه على عقل، وأنَّ ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب وما يتصل بذلك ممــا تجــده في المبادئ، فهو فضل لايجدي نفعاً ولاتحصل منه على فائدة، وضربوا له المثل بالملح[2] كما عرفت))[3].

وقد شبه النحو هنا بالملح قاصداً إبراز أهميته، مع ضرورة مراعاة الكفايــة في الأخذ منه، فهو هنا لايقصد الزهد فيه أو التقليل من شــأنه بــل الحــذر منــه ومراعاته[4].

وهو يستعمل عبارة (المعنى النحوي) للدلالة على البعد الوظيفي للنحو وهــو يرى أنَّ الفكر لايتعلق إلاَّ بتعلق العلاقات التي هي معاني النحو، فيقــول: ((فــلا

---

(1) ينظر: البلاغة تطور وتاريخ: 167- 168.

(2) ذكر محقق(دلائل الاعجاز) إنّ تشبيه النحو بالملح هنا مستوحى من قولهم ((النحــو في الكلام كالملح في الطعام)) وبيّن أنّ المقصود من ذلك: إنّ الكلام لايستقيم ولاتحصــل منافعه التي هي الدلالة على المقاصد إلاّ بمراعاة أحكام النحو، (ينظر: دلائل الاعجاز): 16 هامش رقم (2).

(3) دلائل الاعجاز: 16.

(4) المصدر نفسه: 16-17.

يقوم في وهم ولايصح في عقل أن يتفكر متفكر في معنى فعل من غـير أن يريـد إعماله، ولا يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد إعمال فعل فيه، أو جعله فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً، أو ما شاكل ذلك))[1].

وهو حين يعول على معاني النحو لاينفي تمام النفي تعلـق الفكـر بمعـاني الألفاظ، فيقول: ((واعلم أنّي لست أقول إنَّ الفكر لايتعلق بمعاني الكلام المفـردة أصلاً، ولكني أقول إنّه لايتعلق بها مجردة من معاني النحو))[2].

ثانياً: الجملة في النحو الوظيفي:

تُعد (الجملة) جانباً آخر من الجوانب التي اعتنت بها النظرية الوظيفية في ضوء ((نظرية الاتصال)) لإنتاج الكلام الذي يقوم بالتعبير عن الوظيفة المقصودة، وهي تحقيق الغاية الابلاغية للغة.

يقول كلاوس هيشن: ((من أجمل الأمثلة على وظيفية براغ، تحليل الجمـل تبعاً لمنظورها الوظيفي التواصلي))[3].

فقد ((حاول ماثسيوس انطلاقاً من وظيفة الإخبار للغة أنْ يحـدد وسـائل المتكلم التي يحقق من خلالها قصده الفعلي من الكلام، ويؤشر للسامع إليها))[4].

هذا وأطلق ماثسيوس على مقالته اسم (المنظور الوظيفي للجملـة) ليرسـم بذلك منهجاً عاماً للوظيفيين بعده مطبقاً ذلك التحليل علـى البنيـة التركيبيـة للإنجليزية والتشيكية[5].

وانتهجت هذه النظرية نهجاً خاصاً في دراسة الجملة مستحضـرة التحليـل الثلاثي للجملة على أساس ثلاثة مستويات، هي[6]:

---

(1) المصدر نفسه: 216.
(2) المصدر نفسه: 216.
(3) القضايا الأساسية في علم اللغة: 102.
(4) مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: 186.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 186 والاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: 643، ومـدخل إلى المدارس اللسانية: 77.
(6) ينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: 643 ومبادئ اللسانيات: 298.

المستوى النحوي والصرفي.

المستوى الدلالي.

المستوى الكلامي

وانطلاقاً من (ديناميكية الاتصال) التي أكدها الوظيفيون، فالجملة ليست كلمات، بل هي فعل لغوي وموقف ازاء واقع معين، ونقل لتجارب المتكلمين.

وهذا ما أدركه مارتيني-فيما بعد- فعدَّ الجملة أصغر مقطع ممثل بصورة كلية، وهي تتابع من الكلمات والمورفيمات، فعرفها على أنَّها ((كل ملفوظ تتصل عناصره بركن انساني وحيد أو متعدد عن طريق الإلحاق))[1].

ومن المنظور الوظيفي الذي يجمع بين المكونات الثلاثة للموقف الكلامي (المتكلم، السامع، الموضوع)، يقسم ماتسيوس الجملة على مسند ومسند إليه[2].

فالمسند إليه يحمل معلومات أو شيئاً معروفاً مسبقاً لدى السامع، أَمّا المسند، فهو ماينص على حقيقة جديدة تتناول ذلك الموضوع[3]. وعلى هذا يكون التقسيم الذي أراده ماتسيوس للجملة معتمداً على بنيتها الحاملة للمعلومات، وبحسب قِدمَ هذهَ المعلومات أو حداثتها[4].

ويكون هذا التقسيم تمييزاً للعنصر الأساسي في الجملة وما يرتبط بهذا العنصر من كلمات أو بعبارة أخرى للتمييز بين المبتدأ والخبر، أو بين الفاعل والفعل والمفعول بهِ[5].

ويقرر الوظيفيون الحكم بشأن قِدمَ المعلومات أو جدتها أمر موكول للمتكلم، فهو الذي يقرر ذلك، يقول هاليداي: ((الذي يحدد وضع المعلومات ليس بنية الخطاب بل المتكلم))[6].

---

(1) Elements de linguistique general: 127

(2) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 106 ومدارس اللسانيات- التسابق والتطور: 106. والاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية: 87.

(3) ينظر: مدارس اللسانيات -التسابق والتطور: 106 وفصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين: 72.

(4) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 106.

(5) ينظر: مدارس اللسانيات -التسابق والتطور: 107.

(6) مدخل إلى اللسانيات، محمد محمد يونس: 73.

ونلمس مما تقدم أن التحليل الجملي الوظيفي الذي تبنته براغ يعتمد على الذوق والانطباع، والذي يبدو أنَّهم لم يقصدوا تقنين المظاهر الوظيفية وحصرها في قواعد شاملة، بل كانت عنايتهم بالكيفية التي تزود بها اللغة المتكلم بعدد من الأساليب والطرائق التعبيرية، لذا كان تحليلهم معتمداً على الدلالة والبراجماتية[1].

وحين نتكلم على التقسيم الوظيفي للجملة وننسبه إلى ماثسيوس فلا يعني ذلك عدم وجود ارهاصات لهذا التقسيم، فقد ظهرت إرهاصاته في القرن التاسع عشر على يد اللغويين الألمان كما أطلق جابلنتس وباول في القرن المذكور مصطلحي (الموضوع والمحمول) على قسمي الجملة[2]. وهما مصطلحان مقابلان للمسند والمسند إليه.

لذا وكما يقول جفري سامبسون: ((لايحق لنا أن نقول إنَّ فكرة (المنظور الوظيفي للجملة)) كانت مجهولة تماماً في اللسانيات... فقد استعمل الوصفيون عبارة المبتدأ والخبر، وبالطريقة نفسها التي استعمل بها ماثيسيوس المسند والمسند إليه))[3].

لكن تميز براغ وماثسيوس خاصة يكمن في أنَّه طوَّر أفكار من سبقه وكما أنَّه بلور مفهوم ((الوجهة الوظيفية للجملة)) كمفهوم أساسي في ترتيب مكوني الجملة، إلى الحد الذي لم تصل عند أي عالم لغوي على النحو الذي وصلت إليه عند ماثسيوس[4] وهنا يكمن تميزه.

وقد أخذت هذه الأفكار التي طرحها ماثسيوس تتطور على يد من جاء بعده أمثال فيرباس وتنير[5]، ومن ثم إلى مارتيني الذي يعطي أهمية كبيرة للمسند فعدّه مركز التنظيم التركيبي للجملة المستقلة، أما بقية عناصر الجملة فهي توسعات ثانوية[6].

---

(1) ينظر: مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: 185.
(2) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 106.
(3) مدارس اللسانيات-التسابق والتطور: 108.
(4) ينظر: مدارس اللسانيات-التسابق والتطور: 108.
(5) ينظر: مبادئ اللسانيات: 229-304.
(6) Elements linguistique general: 127.

على هذا الأساس فإنَّ تحليل الجملة -من وجهة نظر ماتيني- يتم في ضوء ثلاثة عناصر، فهي[1]:

1- العنصر المركزي، وهو فحوى الكلام، أي المسند.

2- أداة التحصيل، أي المسند اليه.

3- أنماط الالحاق، أي التكملة.

وبعد عقود من الزمن تشهد الوظيفية تطوراً كبيراً على يد سيمون ديك، الذي طوّر النحو الوظيفي فحلل الجملة مستعملاً ثنائية ((المحور والتعليق))، وهو يحلل الجمل تحليلاً جامعاً بين مرتكزات الوظيفية وبين المنطق الصوري، مستحضراً ثلاثة مستويات، هي[2]:

1- المستوى النحوي: فعل فاعل مفعول.

2-المستوى الدلالي: فعل عامل هدف.

3- المستوى البرغماتي: مسند متمم

موضوع بؤرة

أَمّا في التراث العربي، فإنَّ القدماء كانوا رواداً في مجال التحليل الوظيفي للجملة، إذْ كانوا يفكرون في كيفية الانتظام الوظيفي للوحدات النحوية.

فعلى الرغم من أن سيبويه لم يعرّف الجملة ولم يبسط الآراء فيها -فقد كان يستعمل مصطلح (الكلام) قاصداً بهِ (الجملة) في أحد معانيه- إلاّ أنَّه وكما تقول أولكر موزال ((إذا تتبعنا المواضع التي يستخدم فيها سيبويه الكلام بمعنى الجملة، فإننا لانستطيع أن نستنبط منها تعريفاً دقيقاً للجملة))[3].

وكان الاستعمال الأول لمصطلح الجملة في (الكتاب)، وهو استعمالها بصيغة الجمع، وهي المرة الوحيدة التي استعملها، حين قال: ((وليس شيئاً يضطرون إليه إلاَّ وهم يحاولون بهِ وجهاً، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ها هنا، لأنَّ هذا موضع الجمل))[4].

---

(1) ينظر: مبادئ اللسانيات: 123-125.

(2) ينظر: الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: 95.

(3) مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 16.

(4) الكتاب: 2/77-78.

ثم تنتهي موزال إلى القول إنَّ الجملة عند سيبويه كانت جزءاً من الكلام مستغن بنفسه، وذلك لأنَّ الجملة عنده تنتهي بالسكوت أو بإمكان انقطاع الكلام[1].

فالكلام أو الجملة عنده الفاظ متآلفة تحقق معنى يحسن السكوت عليه، قال: ((ألا ترى أنَّك لو قلت: فيها عبدالله، حسن السكوت، وكان كلاماً مستقيماً كما حسن واستغنى في قولك: هذا عبدالله))[2].

وربما كان أول استعمال لمصطلح (الجملة) نجده عند المبرد، فقال: ((إنّما كان الفاعل رفعاً لأنّه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب))[3].

كما استعمل ابن السراج مصطلح (الجملة المفيدة)، فقال: ((الجمل المفيدة على ضربين: إما فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر))[4].

وقد استطاع ابن جني أن يستنبط تعريفاً للكلام بمعنى الجملة عند سيبويه، حين قال: ((قلت: زيد منطلق، ألا ترى أنَّه يَحسُن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، فتمثيله[5] بهذا يُعلم منه أنَّ الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مستقلاً بمعناه، وأنَّ القول عنده بخلاف ذلك إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدَّم الفصل بينهما، ولما أراك فيه الكلام هو الجمل المستقلة الغانية عن غيرها))[6].

فابن جني في هذا النص يريد أن يقول إنّ سيبويه أراد من الكلام الجمل المستقلة بذاتها لا الجمل الفرعية، وهذهِ الجمل هي الجمل الإسنادية المستقلة، لذا مثل لها بقوله: زيد منطلق، وهو عين ما أراده الوظيفيون المحدثون.

ويتبين مما تقدم أنَّ الإفادة وحسن السكوت أبرز ما اشترطه النحاة في تحديد مفهوم الجملة وظيفياً، يقول ابن هشام (ت761هـ): ((الكلام هو القول المفيد

---

(1) مدخل إلى دراسة الجملة العربية: 18.
(2) الكتاب: 77/2-78.
(3) المقتضب: 80/1.
(4) الأصول في النحو: 70/1.
(5) يقصد سيبويه.
(6) الخصائص: 33/1.

بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه))[1].

وهذا يُظهر لنا أن النحاة قصدوا بالجملة ما قصده علماء اللغة المحدثون، ولاسيما (الان جاردنر) في كتابه (اللغة والكلام)، حين قال: ((إنَّ الجملة مثال للكلام تنطق وتُسمع وتُشير إلى معنى محدد))[2].

كما تظهر عناية النحاة العرب القدماء بالبعد الوظيفي للجملة عبر حديثهم عن الإسناد، حتى يكاد النحاة يتفقون على أنَّ الإسناد هو تعليق خبر بمُخبر عنه، يقول ابن الحاجب في تعريفه لمفهوم الإسناد: ((أن يخبر بكلمة أو أكثر عن أخرى))[3].

فعلاج سيبويه للإسناد كان انطلاقاً من البُعد التواصلي نفسه الذي انطلقت منه المدرسة الوظيفية الحديثة، إذْ كان مراعياً للأبعاد التداولية حتى تحصل تمام الفائدة في ابلاغ المخاطب، يقول: ((فإذا قلت: كان زيد، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: كان حليما فقد أعلمته مثل ماعلمت، فإذا قلتَ: كان حليماً، فإنَّما ينتظر أن تعُرفه صاحب الصفة))[4]، لذا فهو في الإسناد يراعي أطراف العملية الاتصالية من (متكلمين، ومتلقين، وإنتاج الكلام، وتأويله) وهو ما أكدته وظيفية ماثسيوس، فكان توظيف الرموز الكلامية عنده ((يرتبط بثلاثة مكونات للموقف الكلامي، وهي المتكلم والسامع، ثم الأشياء))[5].

وكان باب الإسناد عند سيبويه ناظماً للعلاقات التركيبية للغة العرب خلافاً لما ذهب إليه د. أحمد العلوي حين قلل من شأن الإسناد، قائلاً ((لا دور للإسناد في النحو العربي، وإنَّما الدور الأكبر للعاملية، وسيبويه الذي تحدث عنه في كتابه، لم يكن للإسناد استمرار في تحليله النحوي، وإنّما توقف بهِ في مقدماته التي تحتاج إلى تفسير خاص يبين العلاقة بينهما ويبين التحليل السيبويهي، ويحدد المفهوم الاسنادي عنده))[6].

(1) مغني اللبيب: 490.
(2) دراسات نقدية في النحو العربي: 125- 126.
(3) شرح الكافية: 8/1.
(4) الكتاب: 48/1.
(5) محاضرات في علم اللغة الحديث: 178.
(6) الطبيعة والتمثال: 233.

ويكفينا مؤونة الرد على هذا الزعم، ما ذكره د. محمد البكاء حين عدَّ الإسناد في كتاب سيبويه بمنزلة الخيط الخفي الذي يربط بين مختلف أبواب الكتاب[1]، ثم أوضح أنَّ الإسناد هو المهيمن على الكتاب عامة، حين قال: ((وعالج سيبويه الإسناد في ثلاثة أقسام، فهي:

أولاً: إسناد الفعل وعمله في الأسماء والمصادر، وما يعمل عمله.

ثانياً: إسناد الاسم وأحوال إجرائه على ما قبله

ثالثاً: الإسناد الذي يعتمد على الأداة ويجري مجرى الفعل أو ما كان بمنزلته))[2].

ويحدد سيبويه العلاقة بين المسند والمسند إليه، بأنَّهما عنصران متلازمان لتحقيق الكلام المفيد فيصورهما بأنَّهما ((ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً))[3] فالإسناد عنده عقد تتأسس بهِ الجملتان الاسمية والفعلية.

ويشرح السيرافي مقولة سيبويه المذكورة آنفاً، فيقول: ((فيه أربعة أوجه أجودها وأرضاها أن يكون المسند معناه الحديث والخبر، والمسند إليه المحدث عنه، وذلك على وجهين: فاعل وفعل، كقولك: قام زيد، وينطلق عمر.

واسم وخبر، كقولك: زيد قائم، وإنَّ عمراً منطلق، فالفعل حديث عن الفاعل، والخبر حديث عن الاسم، فالمسند هو الفعل، وهو خبر الاسم، والمسند إليه، هو الفاعل وهو الاسم المخبر عنه))[4].

ونلحظ أن سيبويه كان مدركاً لشدة تعلق المبتدأ والخبر، واحتياج كل منهما للآخر، فقال: ((المبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة))[5].

وهذا يثبت قصب السبق لسيبويه قبل أن يشخصه مارتيني عندما تحدث عن التركيب الإسنادي الذي وصفه بأنَّه ((أصغر قول لابدَّ أن يشتمل على عنصرين يشير أحدهما إلى مضمون أو حدث ويشد الإنتباه إليه ونسميه المسند.

---

(1) ينظر: منهج كتاب سيبويه: 32.
(2) المصدر نفسه: 33.
(3) الكتاب: 23/1.
(4) شرح السيرافي: 173/1.
(5) الكتاب24/1.

ويشير الآخر إلى مشارك ايجابي أو سلبي ونسميه المسند إليه، ويكون تقويم دوره أيضاً على هذا الأساس))[1].

وعلى هذا يكون كلّ من المسند والمسند إليه تراكيب مخصوصة تصدر عن معنى، وليس بنية شكلية فحسب.

كما تناول سيبويه عقد ربط وظيفي بين الخبر والفعل، مبيناً التشابه بينهما حين شبه العلاقة بين المتبدأ والخبر بالعلاقة بين الجار والمجرور، والفعل والفاعل، فقال: ((فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه، فقد عمل هذا فيما بعده كما يعمل الجار والفعل فيما بعده))[2].

فالربط بين الخبر والفعل جاء على أساس وظيفي يتناول بيان وظيفة العامل ورتبته، وهو ما أقرَّته النظرية الوظيفية، وجعلت من ذلك معياراً للعملية الاسنادية، يقول مارتيني: ((الافعال مونيمات متخصصة في التوظيف الإخباري))[3].

و لم يأخذ النحاة بهذين المصطلحين بعد سيبويه وإنْ اداروهما في كتبهم، وإنما استعملوا ما يقابلهما من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل وغيرهما، ولكن علماء البلاغة اخذوهما وبنوا عليهما دراستهم في علم المعاني، فانحصرت في المسند والمسند إليه وما يتبعهما من ذكر وحذف، وتقديم وتأخير، وقصر.... الخ، وكل ذلك تم معالجته وفق المعيار التواصلي بين المتكلم والمخاطب.

وكان للبلاغيين دور كبير في دراسة البعد الوظيفي للجملة، فكانت الجملة الفعلية عندهم تؤدي وظيفة تبليغية في نقل خبر حديث زمانياً، وقد أكد عبد القاهر الجرجاني ذلك مبيناً أنّ الجملة الفعلية تنقل خبراً ابتدائياً، لذا تبدا الرسالة بهِ عندما يكون المخاطبَ لايعلم بوقوع الحدث أو طبيعته[4].

وهو بهذا يؤسس قاعدة تواصلية بين المتكلم والمخاطب ويجعلها أساساً توظيفياً في الجملة.

---

(1) مبادئ اللسانيات العامة: 124.

(2) الكتاب: 78/2.

(3) مبادئ اللسانيات العامة: 124.

(4) ينظر: دلائل الإعجاز: 77-78.

إذْ يتصور للعملية الاتصاليه ثلاثة أطراف (متحدث، ومستمع، وحديث) وفي ضوء ذلك يتحدث عن تركيب الجملة، وهي إمّا اسمية أو فعلية، قائلاً: ((لايعقل إلاَّ من مجموع جمْلة فعل واسم فليس في الدّنيا خبر يُعرف من غير هذا السبيل، وبغير هذا الدليل))[1].

ثم نجد السكاكي يتحدث عن حالات المسند إليه المختلفة بحسب مقام الخطاب، والمخاطبين ووظيفة الخطاب، فيقول ذاكراً حالات المسند إليه- من ذكر، وحذف، وتعريف، وتنكير... الخ، ناظراً: ((بنور عقلك وعين بصيرتك في التصفح لمقتضيات الأحوال في إيراد المسند إليه على كيفيات مختلفة، وصور متنافية، حتى يأتي بروزه عندك لكل منزلة في معرضها... فتعرف أيما حال يقتضي طي ذكره، وأيما حال يقتضي خلاف ذلك، وأيما حال يقتضي تعريفه... وأيما حال يقتضي تقديمه على المسند، وأيما حال يقتضي تأخيره))[2].

ومن هذا المنطلق التبليغي التواصلي يتحدث القزويني عن أركان الخبر الذي يُنقل من المتكلم إلى المخاطِب، فكل ((خبر لابدّ له من مسند إليه وإسناد والمسند قد يكون له متعلقات إذْا كانَ فعلاً أو ما في معناه من مصدر أو اسم مفعول وما أشبه ذلك))[3].

ثم يولي الأمر المزيد من العناية فيفصل القول في أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند وأحوال متعلقات الفعل[4].

وعلى هذا يكون سابقاً لمارتيني الذي يرى أن تحليل الجملة يتم في ضوء ثلاثة عناصر هي (المسند والمسند إليه، والتكملة)، كما سبق أن فصّلنا فيها القول.

وهكذا يظهر لنا مراعاة المنظور الوظيفي عند القدماء والذي يجمع بين المكونات الثلاثة (المتكلم، المستمع، الموضوع) وهو ما اتخذته الوظيفية الحديثة أساساً في تحليل الجملة.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 345.
(2) مفتاح العلوم: 175.
(3) شرح التخليص: 17.
(4) ينظر: الايضاح: 107–109.

ومما تقدم نجد أن النظرة الوظيفية واضحة عند القدماء، ولاسـيما مـايتعلق بتحليلاتهم واصطلاحاتهم وتعليقاتهم؛ إذْ كان كلامهم ينم عن عمق الإدراك لفكرة ارتباط المعاني بالتراكيب، وهو ما يحدد الوظائف النحوية الـتي يحكمهـا معيـار استجابة التراكيب لمقاصد وأغراض الخطاب، وهو أهم ما دعت إليـه الوظيفيـة الغربية المعاصرة.

ويمكن أن نقول: إننا من خلال الحوار الذي أقمناه بين القديم والحديث ظهر لنا جلياً الربط الذي أقامه القدماء بين البنية الشكلية للغة وخصائصها الوظيفيـة، فقد كان لهؤلاء وقفات منثورة فيما تركوه من آثار تُظهر مقدار عنايتهم بـالمعنى، وتنبههم لوظائف البنيات والتراكيب، ومن ثم معرفتهم الوظيفة الاساسية للغة.

إنَّ تناولنا للقضايا التي عالجتها النظرية الوظيفية في مباحث هذا الفصل وضع أيدينا على التلاقي الفكري والسبق العربـي للعديد من هذهِ القضايا، لـذا فـإن الحوار بين التراث العربـي والوظيفية الحديثة ((سيظل قائماً مـا قـام البحـث الوظيفي العربـي، وأنَّه سيسفر عن أمثلة أخرى لإسهام التراث اللغوي العربـي في تطوير نظرية النحو الوظيفي أو في دعم ما يطرأ عليه من تطوير))[1].

(1) المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربـي: 216.

الفصل الرابع

النظرية السلوكية التوزيعية

مدخل: اتجاه التحليل الشكلي للغة بين المنهجين السلوكي والتوزيعي

المبحث الأول: التفسير السلوكي للغة

المبحث الثاني: السلوك التوزيعي للفونيم التركيبي

المبحث الثالث: التحليل التوزيعي للمورفيم

المبحث الرابع: النحو في ضوء التوزيع والموقعية

اتجاه التحليل الشكلي للغة
بين المنهجين السلوكي والتوزيعي

النظرية السلوكية أو التوزيعية أو الشكلية أو الهيكلية[1]، أسماء تطلق على النشاط اللغوي الوصفي الذي بدأت بوادره في أمريكا نشاطاً لغوياً مقابلاً لمثيل له في أوربا.

وسلكت هذه النظرية مسلكاً صورياً، إذْ إنَّ عمل بلومفيلد كان قد تمحور في وصف اللغات الهندية الأمريكية[2]، مما دعا إلى أنْ تغلب عليها الصبغة الشكلية نظراً لأنَّ هذه اللغات لم تكن مكتوبة، فكان لابدَّ من أن يكون منهج الوصف شكلياً آنياً صورياً.

وعدت هذهِ المسألة من أهم ما التقت بهِ هذهِ النظرية مع بنيوية سويسر الشكلية.

فقد أفاد بلومفيلد – مؤسس هذهِ النظرية – من أفكار سوسير ولا سيما فيما يتعلق بنظرته إلى اللغة على أنها بنية أو نظام فضلاً عمّا أقرّه سوسير بشان التزامنية في البحث اللغوي، وهذا ما نوه إليه بلومفيلد حين ((ذكر أنَّه مدين لسوسير في بعض ما جاء به من أفكار))[3].

ومن الإنصاف أن نذكر أن ما نجده في هذه النظرية قد انطلق من تعاليم سوسير ومبادئه، إلاّ أنَّ تميز بلومفيلد يكمن في تأكيده الجانب النفسي العقلي، ونظرته إلى اللغة علما صارما، فقد ((بذل بلومفيلد جهوداً معتبرة في ميدان

---

(1) ينظر: مدخل الى المدارس اللسانية: 87.

(2) ينظر: نظرية النحو العربي: 24.

(3) اللسانيات – اتجاهتها وقضاياها الراهنه: 126 هامش رقم (3).

اللسانيات، وعرف له البحث اللساني الأمريكي دراسات لغوية أكثر من غيره))[1].

ومن أجل هذا هيمن تفسير بلومفليد للغة في أمريكا على حقبة طويلة تمتد من 1930 إلى 1949 أي النصف الأول من القرن العشرين[2].

وزاد من هذا التأثير إصداره كتاب (اللغة) 1933 الذي عُدَّ إنجيل علم اللغة الأمريكي[3].

وعلى الرغم من وفاء بلومفيلد لبنيوية سوسير إلاَّ أنّه حاول أنْ يجعل لنظريته طابعاً متميزاً ((فخلط عمله هذا بمنهج مرحلي قوامه النظرة السلوكية إلى الأحداث اللغوية... هذهِ الأحداث عنده لاتعدو أن تكون ردود فعل لمثيرات أو دوافع تتبعها استجابات عملية))[4].

لذا فبنيوية بلومفيلد من نوع خاص، لتمعنه في المنهجية، إذْ أنشأ ((أنموذجاً للسانيات عن طريق وصف الميدان، وتبيان القضايا المهمة التي ينبغي لها أنْ تُبحَث، وتوضيح الطرق والمناهج لدراسة هذه القضايا))[5].

أما الإخلاص لمبادئ سوسير فكان واضحاً جداً في المنهج الذي سلكته هذه النظرية، وتمثل فيما يأتي[6]:

1- النظر إلى اللغة على أنَّها نظام أو بنية أو شكل.
2- قصر الدراسة على اللغة المنطوقة، وإهمال المكتوبة.
3- النظر إلى القواعد اللغوية على أنَّها قواعد وصفية لا معيارية.
4- استبعاد المعنى من الدرس اللغوي، نظراً لارتباطه بظروف خارجية وملابسات أُخرى، كالعوامل الثقافية والاجتماعية التي يصعب حصرها.

---

(1) المصدر نفسه: 127، وينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 123.
(2) ينظر موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 303، وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 89
(3) علم اللغة بين القديم الجديد: 115.
(4) علم اللغة بين القديم الجديد: 115.
(5) محاضرات في اللسانيات: 341.
(6) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 89، 90، 235 وتاريخ علم اللغة الحديث: 122 وعلم اللغة بين القديم والجديد: 250.

وهذهِ المبادئ التي ألزم بلومفيلد وأتباعه أنفسهم بإتباعها انصبت في قالبين أو منهجين أساسيين وجّها النظرية عموماً وهما:

1- القالب أو المنهج السلوكي.

2- القالب أو المنهج التوزيعي.

أمّا الأول منهما فيفسر بلومفيلد اللغة بموجبه على أنَّها استجابة ورد فعل اتجاه موقف معين في الحياة.

وأمّا الثاني – فقد اعتمد عليه بلومفيلد بشكل أساس حتى طغى على كتابه وهيمن على أسلوب دراسته للغة.

ويقصد بالتوزيع: ((الموقع الذي يحتله العنصر اللساني، ضمن العناصر اللغوية الأخرى المنتظمة مع بعضها))[1].

ويقصد (بالعنصر اللساني) معناه العام الذي يشمل الفونيمات والمورفيمات، ويتم تحديده ((بالرجوع إلى مجموع البيئات والسياقات التي يمكن أن تظهر فيها، اعني بالاستناد إلى توزيعها))[2].

لقد راعت التوزيعية مسألة ((استكشاف آلية لغة من اللغات من خلال تحديد الفئات التي تنتمي إليها... لذا يعد تحديد أي جزء من أجزاء الكلام موقوفاً على ما يوجد حوله من العناصر في السياق الذي ترد فيه))[3].

وانطلاقاً من مبدأ التوزيع، استعمل بلومفيلد مبدأ آخر؛ هو مبدأ الإحلال، للتأكد من صحة التوزيع، فالعناصر اللغوية التي يمكن أن تحل محل العناصر الأخرى مع الحفاظ على الصحة البنيوية؛ تكون لها خصائص واحدة تُوزع توزيعاً واحداً[4].

وعلى أساس التوزيع يتم التحليل الشكلي لأجزاء الكلام وتقطيعه إلى وحدات أصغر لتطبيق مبدأ توزيعي شامل لكل مجالات اللغة ماعدا المعنى والمجال الدلالي الذي استبعده من نظريته.

---

(1) مدخل المدارس اللسانية: 95.

(2) مشكلة البنية: 55.

(3) مدخل إلى المدارس اللسانية: 95.

(4) ينظر: اتجاهات البحث اللساني: 287.

ونظراً لنجاح هذا المنهج الشكلي الذي تبناه بلومفيلد في دراسة اللغة فقــد جعله الإطار العام لكتابه.

وعلى أساس هذا المنهج صنف الوحدات المختلفة لمستويات اللغــة، حــتى يستخلص القوانين والقواعد اعتماداً على خصائصها التوزيعية[1]، بخلاف المنــهج السلوكي الذي لم يطبقه بلومفيلد إلاَّ في فصل واحد من كتابه[2]، كأنّه أدرك عدم جدواه في تفسير اللغة.

ومهما يكن من أمر فأهم المسائل التي وقف عليها بلومفيلد في نظريته هي:

1- التفسير السلوكي للغة

2- السلوكي التوزيعي للفونيمي التركيبــي.

3- اعتناؤه بدراسة المورفيم بقسيمة (الحر والمقيد).

4- دراسة النحو وتحديد الوظائف النحوية على أساس التوزيع والموقعية.

ومثل هذه الأفكار يمكن أنْ نجد لها أصولاً وجــذوراً راســخة في التــراث العربــي ولا سيما أن التحليل النفسي حاضر في أعمال البلاغيين والنقاد، كمــا نجد أنَّ التصنيف التوزيعي هو أحد الأُسس المهمة التي قامت عليهــا الدراســات اللغوية على ما سيتضح في المباحث اللاحقة.

---

(1) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 305 ومحاضرات في اللسانيات: 343.

(2) وهو الفصل الثاني من كتابه Language ينظر: كتابه المشار إليه: 22- 26.

المبحث الأول

التفسير السلوكي للغة

كان التفسير السلوكي للغة عند بلومفيلد وليد مرحلة زمنية معينة وصدى لما ساد في أمريكا آنذاك، بدا بلومفيلد متأثراً، بل متشبعاً بأفكار المدرسة السلوكية في علم النفس، التي تزعمها واطسن وثورندايك في أمريكا، فقد اعتنت تجـــاربهم- في هذا المجال - بدراسة ظاهر الأشياء لا غير، فاللغة عادة ســـلوكية كغيرهـــا مـــن العادات السلوكية الأخرى[1].

وبلومفيلد متأثر هنا ((بالملاحظة والتجربة بعيداً عـــن الاســـتبطان ومراقبـــة الذات))[2].

لذا كان يستبعد التأملات الذهنية تماماً من نظريته متأثراً في ذلك: ((بالمنـــهج الوصفي لرودلف كارناب ومدرسة فينا الذي ازدهر فيمـــا بـــين العشـــرينيات والثلاثينيات))[3].

وهو في المنحى السلوكي الذي تبناه يعيد إلى الذاكرة موقف النحاة الجـــدد حين ذهبوا إلى: ((أنّ علم النفس يحدد بوصفه علم المبادئ الإطار الذي تستقر فيه ظاهرة اللغة. وفي هذا الإطار بل وليس إلاّ في هذا الإطار أيضاً يمكن للغـــوي أن يرشد إلى مجال يمكن أنْ يجول فيه بشكل مستقل))[4].

إنَّ اللغة عند بلومفيلد - بموجب نظرته السلوكية - نوع من الاســـتجابات الصوتية لحدث معين، فالإنسان يسمع أو يرى أو يشعر بشعور معين فيوّلد ذلـــك عنده استجابة كلامية، منطلقاً من نظرية الفعل ورد الفعل، ويتضح ذلك من خلال

---

(1) ينظر: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب 24 ومدخل إلى المدارس اللسانية: 102.

(2) محاضرات في اللسانيات: 343

(3) المصدر نفسه: 343

(4) القضايا الأساسية في علم اللغة: 158

المثال الذي عرض له بموقف بسيط من مثير ورد فعل ينتج عنه سلوك آلي لا يختلف عن سلوك الحيوان، وعلى الوجه الآتي:

يقول بلومفيلد: ((جاك وجيل يتجولان في ممر مسيَّج، وجيل جائعة، فترى تفاحة على الشجرة [المثير]... فتحدث أصواتاً بحنجرتها، ولسانها وشفتيها [الكلام]، فيتخطى جاك السياج، ويتسلق الشجرة، ويقطف التفاحة، ثم يحضرها لجيل الاستجابة، ويناولها إياها، فتأكلها))[1].

وموجب هذا المثال ينظر بلومفيلد إلى اللغة على أنّها سلوك يمكن أن يحلل إلى ثلاث عمليات[2]:

1- إحداث عملية سابقة للحدث الكلام، يرمز لها بالرمز S.

2- الحدث الكلامي.

3- إحداث عملية لاحقة للحدث الكلامي، يرمز لها بالرمز R.

ويمثل بلومفيلد لهذه العمليات بالمخطط الآتي:

S → r s → R

تمثل الخطوط المتقطعة الحدث الكلامي بين المتكلم والسامع، والمثير (S) يعادل الأحداث العملية السابقة للحدث الكلامي، والاستجابة (R) تعادل الأحداث العملية اللاحقة للحدث الكلامي، يدل الحرف (r) على الاستجابة البديلة، والحرف (s) على المثير البديل[3].

ومن أجل ذلك، وانطلاقاً من المنظور السلوكي، يعرف بلومفيلد التخاطب تعريفاً سلوكياً، فيقول: ((لقد ملأت الأمواج الصوتية الفجوة الفاصلة بين جسم المتكلم وجسم المستمع، فكانت همزة الوصل بين جملتين عصبيتين))[4].

وهو بذلك يربط بين:

- الأصوات التي ينطق بها الإنسان.
- أنماط السلوك في ظروف معينة.

---

(1) Language 22

(2) Language 22

(3) ينظر: المصدر نفسه: 23- 26.

(4) المصدر نفسه: 25.

ولابدَّ من القول إنَّ هذا التحليل السطحي للغة يجرد الإنسان من صور التفكير العقلي حين يجعل سلوكه كسلوك الحيوان، يستجيب للمؤثرات المحيطة به كالحيوان.

ولعلّ هذا ما يفسر لنا سبب عدم استمرار التفسير السلوكي للغة، سواء عند بلومفيلد أم عند أتباعه، ووقوفها عند هذه الحدود، فبلومفيلد نفسه ((لم يستعمل المخطط المشهور – المثير ورد الفعل – لوصف ظواهر لغوية))[1]، كأنّه قد أدرك أنَّه ((بهذهِ الطريقة لا يمكن أن يحلل بوجه عام إلاّ عدداً ضئيلاً للغاية من المواقف، ولا يستطيع السلوكي أن يدلي بقول حول كل أجزاء الثروة اللغوية التي تحيل إلى أشياء لا يمكن ملاحظتها))[2].

ومن أجل ذلك لم نجد صدى لهذهِ الفكرة، ليس عند أتباع بلومفيلد فحسب، بل حتى عند بلومفيلد نفسه، إذْ لم يعرض للتفسير السلوكي إلاَّ في الفصل الثاني من كتابه، لينتهي به عند هذا الفصل، ثم يتحول في فصوله اللاحقة إلى معالجة للغة وفق إطار منهجي مختلف ألا وهو التوزيع الذي طغى على فصوله اللاحقة.

أما في التراث اللساني العربي القديم، فإنَّ التمعن في كثير من النصوص المنقولة عن العلماء العرب القدماء يجد إشارات عديدة توحي بالتفكير السلوكي للغة وتفسير كثير من الحالات الكلامية اعتماداً على هذا الأساس، الذي ارتبط عندهم بتفسير ظاهرة الإبداع الأدبي عامة والشعري على وجه الخصوص.

وظهر هذا المنحى السلوكي عند النقاد العرب القدماء لاعتنائهم بالتفسير النفسي للإبداع على الوجه الذي يعطي ((صورة بداية استكشاف الجانب النفسي للعملية الإبداعية بشيء من التمايز بين الانفعال وفعل الكتابة))[3].

وقد أدرك النقاد العرب قديماً الارتباط المباشر بين العمل الإبداعي وبواعث النفس الإنسانية منذ وقت مبكر، ((وإن كانت هذه المحاولات تنقصها الدقة

(1) تاريخ علم اللغة الحديث: 124.

(2) مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: 245.

(3) الاتجاه النفسي في نقد الشعر العربي: 38.

والاستمرارية شأن كل بداية لعمل ما، لذلك كانت المصطلحات تبـــدو في هـــذا الشأن غامضة بعض الشيء أو تأخذ مساراً سطحياً في مفهومها سواء ما يتعلـــق بالبواعث في تحريك انفعالات المشاعر وتأثيرها النفسي في جودة الشعر ورداءته، أم جاءت بهِ هذه النواة النفسية لعملية الإبداع على صعيد التحليل للأثـــر الفـــني في صياغته النهائية القديمة التي كانت تساير العصر))[1].

ومن هنا ندرك أنَّ التحليل السلوكي للغة عند العلماء العـــرب القـــدماء – ونعني هنا النقاد خاصة – ارتبط عندهم بتحليل الإبداع الشعري، أو ما يعـــرف ببواعث قول الشعر.

وربما كانت أقدم إشارة وصلتنا في هذا الصدد من التراث العربـــي مـــا ورد في صحيفة بشر بن المعتمر (ت210هـــ) فقد عالج بعض القضايا النفسية وعلاقتها بالإبداع فيما يرويه الجاحظ في (البيان والتبيين)[2]، ومن ثم تناقلها عنـــه النقـــاد والبلاغيون، من بعده وتناولوها بالشرح والتعليق، وهي ((تكشف عن ذلك النضج العقلي الذي توصلت إليه الذهنية العربية في تفسير البلاغة بشتى السبل واهتمامهم بالطاقة الشعورية بمعالجتهم قضايا الإبداع في ذلك العصر))[3].

مما جاء في تلك الصحيفة، من شرح أوقات إجابة النفس لمكنونات العقول، قوله: ((خُذْ من نفسك ساعة نشاطك، وفراغ بالك وإجابتها إياك، فإنَّ قليل تلك الساعة أكرم جوهراً، وأشرف حسباً، وأحسن في الأسماع، وأحلى في الصـــدور، وأسلم من فاحش الخطأ))[4].

وقال في نفس الصدد: ((النفوس لا تجود بمكنوناتها مع الرغبة، ولا تســـمح بمخزوناتها مع الرهبة كما تجود مع الرغبة والمحبة))[5].

ويتبين من كلام بشر، إدراكه للعلاقة بين ذات المبدع وجوانبها النفسية، مما حدا بالنقاد أن يعدُّوا هذهِ الصحيفة أهم انجاز راعى الجانـــب النفســـي للمبـــدع

(1) المصدر نفسه: 38 – 39.
(2) ينظر البيان والتبيين: 129/1– 131.
(3) الاتجاه النفسي في نقد الشعر العربـــي: 24.
(4) البيان والتبيين: 129/1.
(5) المصدر نفسه: 131/1.

وإبداعه[1]، وأثر ذلك كله في إصدار الخطاب.

وأوضح من ذلك ما نجده عند الأصمعي (ت216 هـ) في خبر نقله عن ابن أبـي طرفة، نلحظ في هذا الخبر الإدراك الرابط بين الحافز أو المثير الذي وسم كل شاعر وخصه بتميز في غرض شعري أصبح مستأثرا فيه، فقال: ((كفاك من الشعراء أربعة: زهير إذا رَغِبَ، والنابغة إذا وُهِبَ، والأعشى إذا طَرُب، وعنترة إذا رَغِب، وزاد قوم: وجرير إذا غَضِبَ))[2].

وهذا ما ذكره يونس بن حبيب حين سُئِل عن أشعر الناس، فأجاب قائلاً: ((لا أومئ إلى رجل بعينه ولكني أقول: امرؤ القيس إذا غَضِبَ، والنابغة إذا وُهِبَ، وزهير إذا رَغبَ، والأعشى إذا طَرِبَ))[3].

وفطن النقاد قديماً إلى الارتباط الوثيق بين قول الشعر وبين الانفعالات النفسية التي تصاحب الحروب، فكانت الحرب باعثاً للقول، لما تؤديه من جو نفسي يحفز الملكة الشعرية، أو توّلد شاعراً جديداً على أثرها، يقول ابن سلام ((وفي الطائف شعر وليس بالكثير، وإنّما كان يكثر الشعر بالحروب التي تكون بين الأحياء، نحو حرب الأوس والخزرج أو قوم يغيرون ويُغار عليهم، والذي قلل شعر قريش أنّه لم يكن بينهم ثائرة و لم يحاربوا، وذلك الذي قلل شعر عمان وأهل الطائف))[4].

وهذا النص المتقدم يكشف لنا عن قدرة ابن سلام ورؤيته المنطقية لأثر الصراعات والانفعالات التي تجيش في النفس الإنسانية فتحفز الإبداع بكل مظاهره، فقِلّة الشعر مرتبطة بغياب الباعث النفسي الذي يحدثه الصرع والتوتر الذي يثير العواطف والمشاعر عندهم.

ويدلي ابن قتيبة بدلوه في هذا الجانب موضحاً دواعي أو بواعث قول الشعر، فيقول: ((للشعر دواعٍ تحث البطيء، وتبعث المتكلف، منها الطمع، ومنها الشوق، ومنها الشرب، ومنها الطرب، ومنها الغضب))[5].

---

(1) ينظر: الاتجاه النفسي في نقد الشعر العربي: 26.

(2) العمدة: 95/1.

(3) الأغاني: 297/16.

(4) طبقات فحول الشعراء: 259/1.

(5) الشعر والشعراء: 78/1

ثم يفصل الكلام بذكر أخبار الشعراء، بما يوضح أنَّ الموهبة الشعرية ما هي إلاَّ استجابة لمثير مادي أو معنوي ملموس، ومن ذلك قوله: ((إنَّ الحطيئة سُئِلَ: أي الناس أشعر؟ فأخرج لساناً دقيقاً كأنّه لسان حية، فقال: هذا إذا طمع))[1]، وكأنَّ الرغبة في العطاء خلقت في نفسه دافعاً لقول الشعر، فجاد بأشعاره رضاء ممدوحيه[2].

ومن ذلك ما يرويه عن كُثيِّر، وهو ينقل لنا خبراً مفاده أنَّ الشعر لا يكون إلاَّ بواحدة من هذه البواعث التي ذكرها، فقال: ((قيل لكُثيِّر: ما بقي من شعرك؟

فقال: ماتت عزة فما أطرب، وذَهَبَ الشبابُ فما أَعجب، ومَات ابن ليلى فما أرغب، ويعني عبد العزيز بن مروان، وإنّما الشعر بهذه الخلال))[3].

ومما تقدم يكون ابن قتيبة أدق فهماً للطبيعة الإنسانية، فالشاعر يقول بحافز، ويعتمد التفاوت في شعره على تفاوت قوة الحافزين لديه، ويمثل لذلك بقصة الكميت، فيقول: ((هذه عندي قصة الكميت في مدحه بني أمية وآل أبي طالب، فإنَّه كان يتشيع وينحرف عن بني أُمية بالرأي والهوى، وشعره في بني أُمية أجود منه في الطالبيين، ولا أرى عِلّة ذلك إلاَّ قوة أسباب الطمع))[4].

وهذا ما أشار إليه ابن رشيق القيرواني في نظرات تأملية نفسية للنص الشعري وعلاقته بالمبدع، فقال: ((مع الرغبة يكون المدح أو الشكر، ومع الرهبة يكون الاعتذار أو الاستعطاف، ومع الطرب يكون الشوق ورقة النسيم، ومع الغضب يكون الهجاء والتوعد والعتاب الموجع))[5].

وجاء عنه أيضاً ((من أراد أن يقول الشعر فليعشق فإنَّه يَرِقُّ، وليَروِ فإنَّه يَدل، وليطمع فإنّه يصنع))[6].

---

(1) المصدر نفسه: 79/1.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 79/1.
(3) عيون الأخبار: 95/2.
(4) الشعر والشعراء: 79/1.
(5) العمدة: 120/1.
(6) المصدر نفسه: 121/1

ويقصر حازم القرطاجني قول الشعر على حركات النفس، فالشاعر عنـــده مدفوع بجملة من التأثيرات والانفعالات، فيقول: ((وهي أمور تحدث عنها تأثيرات وانفعالات للنفوس لكون تلك الأمور وما يناســبها أو ينافرهـــا أو يقبضـــها، أو لاجتماع البسط والقبض والمناسبة والمنافرة في الأمر من وجهين، فالأمر قد يبسط النفس ويؤنسها بالمسرة والرجاء، ويقبضها بالكآبة والخوف، وقد يبسطها أيضـــاً بالاستغراب لما يقع فيه من اتفاق بديع، وقد يقبضها ويوحشها بصيرورة الأمر من مبدأ سار إلى مال غير سار))[1].

ثم يوضح كذلك مسار الإبداع ضمن بواعث دافعته للقول، وأهمها عنـــده ((الوجد، والاشتياق إلى المنازل المألوفة))[2].

وممّا تقدم يتبين لنا أنَّ هناك امتداداً للفكر النفسي السلوكي عند النقاد العرب القدماء، ويظهر أنّهم قد ((توصلوا إلى أنَّ هناك صلة بين الانفعال النفسي والعمل الفني من خلال ردهم الإبداع إلى الرغبـــة، والبغضـــاء، والشـــوق، والعشـــق، والاستبطاء))[3].

(1) منهاج البلغاء: 10.
(2) المصدر نفسه: 11.
(3) الاتجاه النفسي في نقد الشعر العربـــي: 37.

المبحث الثاني

السلوك التوزيعي للفونيم التركيبي

إنَّ النظرية الشكلية التي تبناها أنصار التوزيعية، قد ألقت بظلالها على كل جوانب اللغة، فنراهم يعالجونها على أنَّها صور أو وحدات شكلية يمكن الكشف عنها من خلال معرفة سلوكها التوزيعي في الكلام.

وهذا ما طبقه بلومفيلد وهو يتناول قضية الفونيم، فلم يحده على أساس المعنى الذي يؤديه في الكلام، أي الوظيفة الفارقة للمعنى، بل حدده على أساس توزيعي آلي، فالفونيمات ((ليست إلا لبنات من وحدة لغوية عليا))[1]، وعلى هذا فالفونيم في التوزيعية ليس له ((قيمة اجتماعية، وليس مصطلحاً لنظام خلف المواد، بل هو في المرحلة الأخيرة فئة من الوقائع))[2].

لهذا نرى بلومفيلد يتوجه إلى معرفة الفونيمات من خلال التوزيع الذي يسلكه الفونيم في تركيب اللغة، فيقول: ((فبإمكاننا عادة معرفة كل فونيم لوحده حسب الدور الذي يشكله هذا الفونيم في النمط التركيبي للكلام))[3].

وهذا ما سبقه إليه سابير الذي كان يعتقد ((أنَّ أحد العوامل الحاسمة في تحديد طبيعة الصوتيم هو إمكانية تجميع الأصوات في سلسلة الكلام، أي حصر جميع المواقع التي يمكن لصوتيم بعينه أن يحتلها بالنسبة للصوتيمات الأخرى التي هي أعضاء في نظام لغوي واحد))[4].

ويظهر أن بلومفيلد التقط هذه الفكرة وطوّرها بشكل لافت للنظر، لتغدو نظرية جديدة لتمييز الفونيمات، وأساسا منهجياً للسانيات الأمريكية فيما بعد.

---

(1) القضايا الأساسية في علم اللغة: 171.

(2) المصدر نفسه: 171.

(3) Language 137

(4) اتجاهات البحث اللساني: 276.

لذا نجد بلومفيلد يعتني بمسألة تصنيف الفونيمات ((داخل التركيب، ومـــن حيث كونها فونيمات متعاقبة داخل تركيب اللغة))[1]، أي إنّه اعتنى بمسالة المجاورة بين الفونيمات، أو ما يعرف بالفونيم في نسيج الكلمة، أو ما اصطلح بلومفيلـــد على تسميته بـــ (السلوك التوزيعي للفونيمات)[2].

ومن البدهي أنّ الفونيمات ليست حرة في توزيعها، بل توجد قيود تجعل بعضها في أول الكلمة، وبعضها في وسطها، وبعضها في نهايتها، ومن ثَمَّ يؤثر ذلك الموقـــع في سمات الصوت، ومن هذا المنطلق يقسم بلومفيلد الفونيمات على أساسين هما:

1- الموقع الذي يظهر فيه الفونيم.

2- الفونيمات التي تجاوره أو تقع معه في نسيج الكلمة.

ومواقع الفونيم عنده ثلاثة:

((الموقع الاستهلالي، ويقع قبل الصوت الأول من الكلمة الملفوظة.

- الموقع النهائي أو الآخري، ويقع بعد آخر فونيم من الكلمة الملفوظة.
- الموقع الوسطي، ويقع بين صوتين في وسط الكلمة.))[3]

وبعد هذا العرض المجمل، يأتي بلومفيلد فيفصل القول في كل موقع من هذه المواقع موزعاً جميع فونيمات اللغة على هذا الأســـاس. فمـــن حيـــث المواقـــع الاستهلالية، يقول: ((نجد أن ستة من الفونيمات لا تظهر كجزء من الأصـــوات الاستهلالية للكلمة، وهي/j, J, C, Z, O, V/وتبدأ جميع المجاميع الاستهلالية بواحد من هذه الفونيمات /h, S, S, O, F, g, , d, k, t, p/))[4].

ثم يأتي إلى سرد أحكام مجاورة الفونيمات في أول الكلمة، فيقول: ((إذا كان الصوت الأول من الكلمة/S/فمن المحتمل أن يأتي بعـــده واحـــد مـــن مجموعـــة الأصوات/P, t, k, f, m, n/))[5].

---

(1) Language 131

(2) ينظر: Language 131

(3) Language 131

(4) المصدر نفسه: 131

(5) المصدر نفسه: 131

وذكر أيضاً ((ربما يأتي بعد جميع الأصوات/h, S, S, O, F, g, d, k, t, p/مع الأصوات/p, t, k/وربما يأتي بعدها الأصوات/w, v, L/.

لكن ضمن القيود الآتية:

- /w/لا يأتي بعده/S, F, b, p/
- /s/لا يأتي بعد/t/...
- /R/لا يأتي في بداية الكلمة أبداً بعد/s, h/
- L/لا يأتي بعد/h, s, o, d, t/))[1].

ثم يأتي إلى ذكر الفونيمات التي تشغل المواقع النهائية من الكلمة، وسماها الفونيمات الآخرية أو النهائية.

فالفونيمات التي تأتي في نهاية الكلمة يكون توزيعها على النحو الآتي:

((الأصوات/w, j, h/لا تلفظ كأصوات آخرية أو كجزء من مجاميع صوتية آخرية))[2].

ويسرد توزيع الأصوات النهائية مقسماً إياها على مجموعات، ((أصوات المجموعة/z s, z, s, j, c,/يأتي بعدها صوتي/t, s/...

- أصوات المجموعة/s, f, b, p/ربما يأتي بعدها/z, d/))[3].

وهكذا إلى أن ينتهي من ذكر توزيع الفونيمات النهائية.

ثم يأتي على ذكر السلوك التوزيعي للفونيمات التي تقع وسط الكلمة، ومن ضمنها الفونيمات التي تقع قبل الفونيم الأخير من الكلمة، ومن كلامه على المجاورة بين الأصوات، على وجه الحصر والضبط ولكن كل ذلك يتم بأسلوب وصفي سطحي غير معلل، فهو على ما يظهر لم يكن معنياً ببيان سبب عدم تحقق المجاورة بين الفونيمات، قانعاً بذكر مواضع توزيعها يقول: ((يمكننا تمييز صوت/u/بأنّه لا يأتي كصوت وسطي فقط قبل:/L, s, s, d, k, t/...

---

(1) المصدر نفسه: 131.

(2) Language 131.

(3) المصدر نفسه: 132.

أما صوتا العلة/a ,ε/فإنَّهما لا يأتيان قبل الأصوات شبه العلة، وكذلك صوت \ ò \ لا يأتي قبل صوت \w\... ويأتي صوت العلة \ à\ قبل الأصوات \δ، M، R\))[1].

وعلى هذا النحو من التنظير الوصفي غير المعلل يستمر في ذكر أحكام مجاورة الفونيمات لبعضها، وما يصح فيه المجاورة، وما لا يصح، حتى يأتي على ذكر فونيمات اللغة جميعاً استناداً إلى سلوكها التوزيعي والمواقع التي ترد فيها[2].

وبهذه الطريقة التي تبناها تمكَّن من تحديد فونيمات اللغة وحصرها وأماكن توزيعها، وهو ما فرضه عليه المنهج الذي ارتضاه، لأنَّه اعتنى منذ البدء بعدم التفصيل في شرح الفونيم إلاَّ في حدود سلوكه التوزيعي داخل الكلمة، حتى يتمكن من حصر فونيمات اللغة لأن كتابه "اللغة" كان معداً في الأساس ليكون كتاباً تعليمياً.

ويرى أن هذا المنهج كفيل بمعرفة جميع فونيمات اللغة من خلال معرفة أماكن وجودها، ومواقع ورودها، فقال: ((إذا قمنا بمسح مجاميع الأصوات التي ذكرناها واستعراضها، فسيظهر أن هذه التصنيفات التي ذكرناها ستكفينا لتعريف أي فونيم في لغتنا وبالطريقة نفسها أيضاً سنتمكن من تعريف جميع الفونيمات في التركيب اللغوي))[3].

فهو يبحث النمط التركيبي التوزيعي للفوينم بأسلوب وصفي شكلي يمكن أن نعده امتداداً لبنيوية سوسير الصورية، فقد وقف الأمر عنده على الوصف دون التفسير أو تقرير الظواهر.

أمَّا في التراث اللساني العربي فإنَّ ما قدّمه الأقدمون – في هذا الميدان – يستهدف الوصول إلى إدراك العلاقات بين الأصوات المتآلفة انسجاماً أو تنافراً، والوقوف على القوانين الضابطة لصحة الانسجام، وبحث أسباب التنافر، إذ إنّهم أدركوا أنَّ: ((الأصوات اللغوية ليست عناصر متناثرة، وإنَّما هي نظام منسق

---

(1) المصدر نفسه: 135- 136.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 133-134.

(3) Language: 137-134.

تحكمه علاقات خاصة بهذه اللغة أو تلك... فهناك قواعد أُخر تتجاوز النسيج المقطعي القائم على توالي الصوامت والصوائت))[1].

وتحدث القدماء أيضاً عن مواقع توزيع الأصوات في الكلمة وعلى نحو مشابه لما تحدث عنه بلومفليد، وقسموا – على هذا الأساس – الأصوات على أقسام هي[2]:

1- مالا يُقارِن بعضه بعضاً لا بتقديم ولا بتأخير.
2- ما يُقارَن بتقديم.
3- ما يُقارَن بتأخير.
4- ما يكرر من الحروف في أوائل الكلمات.

ونجد مصداق ذلك في بحثهم الإجرائي، فإذا جئنا إلى الخليل بن أحمد ومن خلال معجم "العين" نجده يذكر في معجمه أحكام ائتلاف الفونيمات والعلل المانعة من تجاور فونيمين في بناء واحد، وهو يناظر ما اصطلح عليه بلومفيلد بالسلوك التوزيعي للفونيم وعلى النحو الآتي:

1- حديثه عن حروف "الذلاقة" فقد جاء في معجم العين التصريح بأن أبنية الكلام تكثر فيها حروف الذلاقة وهي (ل، ر، ن، ف، م، ب)، وعِلّة ذلك سهولة هذهِ الحروف التي تخرج من ذلق اللسان، لذا تجد أبنية الرباعي والخماسي لا تخلو منها، ليؤسس بموجب ذلك قاعدة تقول: إنَّ خلو أي بناء رباعي أو خماسي من هذهِ الحروف دليل على عجمته وإلاَّ فهو مُخرّج على الحكاية أو الشذوذ[3].
2- حديثه عن أحكام المجاورة في الحروف، ومن ذلك: إنَّ العين والحاء لا يجتمعان في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما، إلا أن يشتق من ذلك فعل منحوت من الكلمتين، نحو (حيعل) المنحوت من (حي على)[4].

---

(1) مبادئ اللسانيات: 170.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 180.
(3) ينظر: العين: 1/52-53.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 1/60.

والحاء والهاء لا تأتلفان في كلمة واحدة لأَن الحـاء في الحلـق بلـزق الهاء[1].

3- الحديث عن الأبنية المهملة، وعن الأصوات التي لا تجتمع في بناء واحد، أو تجتمع بشروط، فذكر أنَّ العين مع الغين والهـاء والحـاء والخـاء مهملات[2].

وأنَّ القاف والكاف لا يأتلفان، وأنَّ الجيم لا تأتلف معهما شيء مـن الحروف إلاَّ في الكلمات المعربة، وأنّ الجيم لا تأتلف مـع القـاف إلاَّ بفصل لازم[3].

4- حديثه عن الحروف في أول الكلمة، فذكر عدم وجود كلمـة عربيـة تصدرها (نر)[4]، ولا وجود لكلمة مؤلفة من الضاد والكاف صـدرها (ضك) بهذا الترتيب من غير فصل بينهما[5].

و لم يقف الأمر عند هذا الحد بل ذهب الخليل إلى تعليل أسباب عدم صـحة المجاورة من خلال ربط ذلك بمخارج الأصوات، أي إنَّه حاول بحث كنه الظاهرة، و لم يكتفِ بالوصف دون التفسير كما فعل بلومفيلد.

فعمل على ربط صحة المجاورة ببعد عقلي تفسـيري، اسـتناداً إلى مخـارج الأصوات المتجاورة بُعداً أو قرباً، فقد نُقل عنه قوله: ((إنَّ تنافراً في تأليف الحروف يحدث إذا تركّب الكلام من مخارج بعيدة أو قريبة، لأَنَّ الكلام إذا قُربت حروفـه قُرباً شديداً كان ذلك بمنـزلة مشي المقيد، لأنَّه بمنـزلة رفـع اللسـان ورده إلى مكانه.

وإذا بَعُدَت بُعداً شديداً كان بمنـزلة الطفر. وفي الحالين كليهما صعوبة على اللسان))[6].

---

(1) ينظر المصدر نفسه: 5/3.
(2) ينظر المصدر نفسه: 61/1.
(3) ينظر المصدر نفسه: 6/5، 32.
(4) ينظر المصدر نفسه: 53/1.
(5) ينظر المصدر نفسه: 56/1.
(6) النكت في إعجاز القرآن: 96.

وكان ما أقرّه الخليل قد أَثرَّ فيمن جاء بعده فتناقلوه بنصهِ[1]، واعتمدوا عليه في بيان الأصيل من الدخيل[2].

ويكمّل ابن جني عمل الخليل بن أحمد، فيفصّل في المسألة أكثر، مشيراً إلى مذهب العرب في مزج الحروف، وما يجوز فيه الائتلاف والتجاور، وما يمتنع، والخفيف والثقيل، والحسن والقبيح، فيقول: ((فأخف الحروف عندهم وأقلها كلفة عليهم، الحروف التي زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروف العشرة المسماة حروف الزيادة، وهي: الألف، والياء، والهاء، والسين، واللام))[3].

وذكر أيضاً بعض مظاهر صعوبة اجتماع حروف الحلق، فالهمزة إذا تقدمت حروف الحلق، نحو: أهل، وأحد، وأخر ساغ التركيب، أما العكس فلا يجوز[4].

ثم ينتهي إلى أنّ تأليف الحروف على ثلاثة أضرب، فيعرضها بأسلوب توزيعي وعلى النحو الآتي[5]:

1- تأليف المتباعدة مخرجاً، وهو الأحسن، فأقلّ الحروف تآلفاً بلا فصل حروف الحلق، وحروف أقصى اللسان (القاف، والكاف، والجيم).
2- تضعيف الحرف نفسه تخفيفاً لِمَا فيه من ثقل، وهو يلي الضرب الأول، نحو (مأجج) و(سكك) و(مجّ).
3- تأليف المتجاورة، وهو دون الاثنين الأولين، فذلك إما مرفوض أو قليل في الاستعمال.

ويتابع ابن فارس هذا الجهد، فيتحدث عن امتناع الائتلاف والمجاورة في حروف الشفة معللاً ذلك بقرب هذهِ الحروف من بعضها لأنَّها شفوية المخرج، فقال: ((الباء من حروف الشفة ولذلك لا تأتلف مع الفاء والميم، أمّا الفاء فلا تقارنها باء متقدمة ولا متأخرة.

---

(1) ينظر: الجمهرة: 6/1.
(2) ينظر: المعرب: 60-61.
(3) سر صناعة الاعراب: 811/2.
(4) ينظر: المصدر نفسه: 812/2- 813.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 816/2.

أمّا الميم فلا تتقدم على الباء ملاصقة لها بوجه، ومتأخرة كذلك، إلاَّ في قولنا (شَبم) وقد يدخل بينهما دخيل في مثل (عبام)، وهي على الأحوال يقل تألفهـا معها))[1].

وهذا ما أخذ عند علماء التجويد بُعداً تعاملياً حين أدركـوا دور الموقعيـة التوزيعية للأصوات في حدوث الأحكام التعاملية، وأثر تقارب مخارج الأصـوات المتجاورة أو تباعدها في حدوث الأحكام الصوتية التعاملية وما يقع فيه الإدغـام والفك وذلك أثناء تجاور الأصوات لبعضها في التشكيل الصوتي، فكلما بُعـدت مخارج الأصوات المتجاورة أمتنع الإدغام وكلما تقاربت حَسُنَ الإدغام حتى يصل إلى درجة الوجوب، في حالة مجاورة صوتين متماثلين أو متقاربين لبعضهما، ولمـا يسببه قرب المخارج من الثقل في الكلام الناتج عن العودة إلى المخرج نفسه الذي انتقل منه، وما يسببه ذلك من إخراج الكلام من سلامة التأليف، يقـول مكـي: ((يجب أنْ تعلم أنَّ حروف الحلق لا يدغمن في حـروف الفـم ولا في حـروف الشفتين. وقد تدغم بعض حروف الحلق في بعض لتقارب المخـارج. وتعلـم أن حروف الفم لا تدغم في حروف الحلق ولا في حروف الشـفتين... وتعلـم أن حروف الشفتين لا تدغم في حروف الحلق ولا في حروف الفم لبعد ما بينـهن في المخرج))[2].

كما أنهم أدركوا أثر الصفات الصوتية للأصوات المتجاورة، فقـد ينـتج عـن المجاورة بين أصوات مختلفة الصفات انقلاب أحد الصوتين المتجـاورين إلى صـوت يشارك الأول في الصفة والثاني في المخرج وعندئذٍ يختل الكلام ويخـرج إلى اللحـن، ومن أجل ذلك اعتنى علماء التجويد بمسألة تبيين الحروف، فيقول الداني: ((والحروف المهموسة إذا لقيت الحروف المجهورة، والحروف المجهورة إذا لقيت الحروف المهموسة، فيلزم تَعَمّل تلخيصها وبيانها، لئلا ينقلب المهموس إلى لفظ المجهور، والمجهور إلى لفـظ المهموس، فتختل بذلك ألفاظ التلاوة وتتغير معانيها))[3].

---

(1) الصاحبـي: 66.
(2) الكشف: 140/1
(3) التحديد: 131.

يقول مكي: ((وإذا سكنت السين وأتت بعدها الجيم، وجب بيان السين، لئلا يذهب اللفظ بها إلى الزاي، لأن الزاي بالجيم أشبه من السين بالجيم، لأن السين مهموسة والجيم مجهورة، والزاي مجهورة فهي بالجيم أشبه، وهي من مخرج السين، فاللفظ يبادر إلى الزاي في موضع السين، لاتفاقها مع الجيم في الجهر، ولأنَّها من مخرج السين))[1].

كما لحظوا هذا الأمر عند مجاورة الأصوات المطبقة للأصوات المنفتحة فقد يؤثر المطبق على المنفتح، أو قد يحصل العكس فيؤثر المنفتح في المطبق فيزول عنه الإطباق إذا لم يحفظ القارئ بيانه، قال مكي: ((وإذا وقع بعد الصاد تاء المخبر أو تاء المخاطب بادر اللسان إلى لفظ السين في موضع الصاد، لأن السين أقرب إلى التاء من الصاد إلى التاء، إذْ السين والتاء ليس فيهما إطباق ولا استعلاء مثل ما في الصاد، وكلاهما مهموس))[2].

وبموجب ماتقدم فإنَّ العلماء العرب القدماء مضوا في التوزيعية إلى أبعد مما مضى فيه بلومفليد حين أدركوا أنّه ليس كل صوت يصلح لأن يجاور صوتاً آخر، وفي ضوء ذلك درسوا الأحكام الصوتية التعاملية فموقعية الصوت مرتبطة بما يحمله من مخرج وصفة صوتية ومن ثمَّ فالأحكام التعاملية التي يمكن أَن يسلكها الصوت تتأثر بكل ذلك.

كما نجد للبلاغيين والنقاد حديثاً عن ائتلاف الحروف، إذْ أخذ عندهم بُعداً آخر مرتبطاً بالفصاحة، فشغلتهم مسألة التلاؤم والتنافر، حتى عُدّ ذلك شرطاً من شروط فصاحة الكلمة.

قال الجاحظ متحدثاً عن ائتلاف الحروف: ((فأما في اقتران الحروف، فإنَّ الجيم لا تقارن الظاء ولا القاف ولا الطاء ولا الغين، بتقديم ولا بتأخير. والزاي لا تقارن الظاء ولا السين ولا الضاد ولا الذال بتقديم ولا بتأخير))[3].

نجد الرماني (ت386هـ) يقسم الأصوات المتجاورة من حيث التلاؤم والتنافر على ثلاثة أقسام[4]:

(1) الرعاية: 188.
(2) المصدر نفسه: 193.
(3) البيان والتبيين: 77/1.
(4) ينظر: النكت في إعجاز القرآن: 181.

1- متنافر.

2- ومتلائم من الطبقة الوسطى.

3- ومتلائم من الطبقة العليا.

على حين نجد ابن سنان الخفاجي يقسم الائتلاف والتجاور الصوتي بين حروف الكلمة على قسمين، فيقول: ((إنَّ التأليف على ضربين: متنافر، ومتلائم.

وقد يقع في المتلائم ما بعضه أشد تلاؤماً من بعض على حسب ما يقع التأليف عليه))(1).

ويرى ابن سنان أن سبب التنافر، هو قرب مخارج الحروف، ويمثل لذلك تمثيلاً رائعاً، فيقول: ((وعِلّةَ هذا واضحة وهي أن الحروف التي هي أصوات تجري من السمع مجرى الألوان من البصر، ولاشك في أن الألوان المتباينة إذا جمعت كانت في المنظر أّحسن من الألوان المتقاربة، ولهذا كان البياض مع السواد أحسن منه مع الصفرة، لقرب ما بينه وبين الأصفر، وبعد ما بينه وبين الأسود. وإذا كان هذا موجوداً على هذهِ الصفة، لا يحسن النزاع فيه كانت العِلّة في حسن اللفظة المؤلفة من الحروف المتباعدة هي العِلّة في حسن النقوش إذا مزجت من الألوان المتباعدة))(2).

وهذا تقريب رائع لعِلّة عدم المجاورة بين الأصوات المتقاربة، لأنَّ الكلفة في تأليف المتجاور ظاهرة يحس بها الإنسان حال التلفظ، يقول ابن سنان: ((ومن الحروف التي لم يتركب في كلامهم بعضها مع بعض الصاد والسين والزاي... مثل سص، ولا صس، ولا سز، ولا زس، ولا زص، ولا صز، والعِلّة في هذا كله واحدة))(3).

ويطلق حازم القرطاجني في هذا الصدد كلمة جامعة للفصاحة مستوحاة من الائتلاف والتجاور، معلقاً ذلك بالخفة وحسن المشاكلة بين مخارج اللفظة الواحدة، فيقول: ((ومن ذلك حسن التأليف وتلاؤمه، والتلاؤم يقع في الكلام

---

(1) سر الفصاحة: 99.

(2) المصدر نفسه: 66.

(3) المصدر نفسه: 98.

على أنحاء، منها أن تكون حروف الكلام بالنظر إلى ائتلافها جملة كلمة مع جملـــة كلمة تلاحقها منتظمة في حروف مختارة متتابعة المخارج مرتبة الترتيب الذي يقع فيه خفة وتشاكل ما))[1].

وما عرضنا له ينم عن إدراك العرب القدماء للمواقع التي يحتلها الفـــونيم أو المخصصة له، والمواقع التي لا يرد فيها، فهذا إدراك مبكر للقيم التوزيعية للفـــونيم وعلى نحو صائب نابع عن عبقرية تلاقت مع مـــا توصـــل إليـــه التوزيعيـــون في ثلاثينيات القرن العشرين، بل إنَّهم ذهبوا إلى أبعد من ذلك فوجدوا لكـــلٍّ ذلـــك تفسيراً أو تعليلاً من منطق اللغة نفسها.

---

(1) منهاج البلغاء: 222.

المبحث الثالث

التحليل التوزيعي للمورفيم

أولاً- مفهوم المورفيم:

يعد "المورفيم" من المفاهيم التي طرحتها النظرية التوزيعية عندما تبنت المنهج التحليلي للجملة وصولاً إلى المورفيمات المكونة لها.

و لم يكن بلومفيلد أول من استعمل هذا المصطلح، فهو مصطلح إغريقي مكون من جزأين هما Morph ويعني شكل أو صورة أو صيغة. أَما اللاحقة eme فهي لاحقة تفيد الاسمية[1].

أما عن استعمال المصطلح، ودخوله الدرس اللساني فـ ((قد استعمل في أول الأمر في علم الأحياء... ثم شق هذا المصطلح طريقه إلى اللسانيات بعد ذلك على يد شليخر))[2]، وقيل إنَّ أول من استعمله تشارلز هوكت[3].

ويذهب بلومفيلد إلى أنَّ هذا المفهوم مستوحى من النحو الهندي ودخل أوربا في القرن التاسع عشر، فهو هبة اللغويين الهنود القدماء على حد تعبير بلومفيلد[4].

في حين يرى كلاوس هيشن أَنَّ المورفيم ما هو إلاَّ وجه آخر لمفهوم العلامة عند سوسير[5].

---

(1) ينظر: مفهوم المورفيم في علم اللغة والحديث، مجلة علوم اللغة، مج1، ع1، 1998: 143.

(2) محاضرات في اللسانيات: 277.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 287.

(4) ينظر: Language: 208.

(5) ينظر: القضايا الأساسية في علم اللغة: 62.

ومهما تكن أصول المورفيم وجهة انتسابه، فإنَّه قد نال في لسانيات بلومفيلد مكانة لم ينلها من قبل، حتى عُدَّ أهم إنجاز قدمته اللسانيات الأمريكية[1].

فقد عرّفه بلومفيلد على أنَّه ((الشكل اللغوي الذي لا يحمل أيّ مشابهة جزئية صوتية دلالية لأي شكل آخر))[2]. والمورفيم بوصفه مفهوم عنده لا يتحقق إلاَّ بتوفر خصائص؛ هي:

1- أن تكون الصيغة بسيطة.
2- عدم التشابه ولو جزئياً في الترتيب أو التتابع الصوتي والدلالي مع أَية صيغة أُخرى.

وعلى ما تقدم نفهم أَنَّ المورفيم ((اصطلاح تركيبي بنائي لا يعالج علاجاً ذهنياً غير شكلي))[3].

وهذا المفهوم التجريدي للمورفيم كان أَهم ما طبع نظرية بلومفيلد، وأتباعه، فتميز المفهوم عنده بسعة معناه، فكان يشمل كل الوحدات الدالة، في حين أنّه عند مارتيني يعني الوحدة النحوية في مقابل الوحدة المعجمية، فقد قصر مارتيني هذا المصطلح على الوحدات النحوية (الأدوات) التي تقف عنده في مقابل الوحدات المعجمية (المفردات)[4].

أّما في التراث اللساني العربي، فنستطيع القول إن حداثة التسمية لا يعني أن العرب لم يدركوا هذا المفهوم في تحليلهم التفكيكي للجمل إلى أجزائها التي تكونت منها، فقد كانوا يدرجون دراسة "الكلم" أي المورفيمات في مقدمة كتبهم النحوية ليؤكدوا أهميتها من منطلق أَنَّ الكلام العربي ما هو إلاَّ: اسم، وفعل، وحرف.

فقد دار حديث اللغويين العرب عن الوحدة اللغوية الصرفية حول الكلمة، فلم يتحدثوا عن وحدة دلالية أصغر من الكلمة.

---

(1) ينظر: علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي: 226.
(2) Language: 161
(3) مناهج البحث في اللغة: 206.
(4) Dictionnaire Delinguistique: 308.

فالخليل بن أحمد لا يقدم تعريفاً لهذا المفهوم لكنه يوضح الحالة التي يوجد عليها من حيث عدد الحروف، يقول: ((كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي))[1] والثنائي عنده مثل: ((قد، لم، هل، لو، بل، ونحوه من الأدوات والزجر))[2].

وهو بهذا يكون قد سبق أولمان الذي عدّ المورفيم ((أصغر وحدة كلامية قادرة على القيام بدور نطق تام))[3].

ومن منطلق تفكيك الجمل إلى الوحدات الصرفية الدُّنيا قسموا (الكلم) على ثلاثة أقسام، يقول ابن الأنباري: ((فإن قيل: فَلِمَ قلتم أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها؟.

قيل: لأنا وجدنا هذهِ الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال، ويتوهّم في الخيال، ولو كان هاهنا قسم رابع لبقي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه))[4].

ثانياً: أقسام المورفيم:

قسم بلومفيلد المورفيم على قسمين:

1- المورفيم الحر: وأطلق عليه (الصيغة) أو (الكلمة).

2- المورفيم المقيد.

وعرَّف المورفيم الحر بأنّه ((الكلمة التي تعد أصغر صيغة حرة تشكل دوراً مهماً في اللغة، فالكلمة تعدّ الوحدة الأصغر التي نستخدمها في حياتنا اليومية))[5]. والكلمة عنده وحدة لغوية لا صوتية، يقول: ((ليست الكلمة وحدة أصواتية بصفة مبدئية، فلسنا نحدد أجزاء كلامنا التي يمكن استقلالها بسكتاتٍ، أو مظاهر صوتية أُخرى، ومع ذلك تمنح اللغات المختلفة اعترافاً أصواتياً للوحدات الكلامية بطرائقٍ

(1) العين: 53/1.
(2) المصدر نفسه: 53/1.
(3) دور الكلمة في اللغة: 50.
(4) أسرار العربية: 3-4.
(5) Language: 177.

متعددة))[1]. ويمكن أَن نجد في التراث العربـــي تقسيماً للمورفيم مشابهاً لِما قدّمه بلومفيلد. فمن حيث المورفيم الحر فإنَّ العلماء العرب يستعملون مصطلح (الكلمة) للدلالة عليه.

فسيبويه بدأ كتابه بعنوان: ((هذا باب علم ما الكلم مـــن العربيـــة))[2]، ثم يقسمه إلى اسم، وفعل، وحرف، فيقف عند هذا الحد، دون أَن يعرّف بأي قســـم منها، لكنّه يشير إلى استقلالية "الكلمة" وأقل ما توجد عليه من الحروف، ويبحث هذهِ المسألة تحت عنوان (باب عِدّة ما يكون عليه الكلم)، فقال: ((وأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد))[3]، وهذه إشارة إلى الوحدة اللغويـــة وهـــي تحمـــل المضمون الفكري نفسه الذي عبر عنه بلومفيلد بقوله: ((الكلمة... أصغر صـــيغة حرة تشكل دوراً مهماً في اللغة)) فالمقصود المراد عندهما هو الوحـــدة اللغويـــة لا الوحدة النحوية، ولا يخرج عن مفهوم سيبويه للكلمة من جاء بعـــده[4]، وكـــأنَّ (الكلمة) بوصفها وحدة تحليل دُنيا معطى لا جدال فيه.

ويظهر تعريف الكلمة صريحاً واضحاً عند الزمخشري (ت538هـــــ) فقـــد عرّفها بأنَّها: ((اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع، وهي جـــنس تحتـــه ثلاثـــة أنواع: الاسم، والفعل، والحرف))[5].

ويعترض ابن يعيش (ت642هـــ) على هذا التعريف إذْ يـــرى أَنَّ اســـتعمال الزمخشري لمصطلح "لفظ" في تعريفه يفصل بقية الأشـــياء الدالـــة، لأنَّ "اللفـــظ" ((يشمل المهمل والمستعمل، فالمهمل ما يمكن ائتلافه من الحروف و لم يضعه الوضع بإزاء معنى، نحو: صص، وكق ونحوهما، فهذا وما كان مثله لا تسمى واحدة منها كلمة، لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع، ويسمى لفظاً، لأنه جماعة حروف ملفوظ بها))[6].

---

(1) المصدر نفسه: 181.
(2) الكتاب: 12/1.
(3) المصدر نفسه: 216/4.
(4) ينظر: المقتضب: 174/1 والأصول: 36/1.
(5) شرح المفصل: 40/1، وينظر: شرح الكافية: 19/1.
(6) شرح المفصل: 40/1، وينظر: شرح الكافية: 19/1.

لذا ينتهي إلى حقيقة مفادها ((كل كلمة لفظة وليست كل لفظة كلمة))[1]، فالكلمة عنده ليست مجرد حروف متراصة بل هي حروف متألفة دالة على معنى. في حين يرى السيوطي أنَّ الكلمة ((قول مفرد مستقل))[2]، واستقلال الكلمة عند السيوطي هو استقلال دلالي، إلاّ أنّ تصوّره للكلمة يتأثر إلى حد ما بالوظائف التي يمنحها التركيب إلى العناصر الأصغر فتبقى هذهِ العناصر ذوات معانٍ جزئية يحددها نظام التواضع على دلالات تركيب بنية اللفظ المفرد[3]. وهذهِ الفكـرة تطـابق اقتراح بلومفيلد في البحث عن عنصر دلالي أصغر من الكلمة، ولكنـه يصـطدم بشرط استقلالية المعنى معياراً لحدود الكلمة[4].

أما القسم الثاني، أي المورفيم المقيد، فقد أطلقه بلومفيلد علـى ((الأشـكال اللغوية التي لايمكن أن توجد مستقلة كمنطوق كامل))[5]، فقال: ((بعض الصـيغ التي نسميها المورفيمات لاتُستعمل مستقلة، ومن الأمثلة علـى ذلـك في اللغـة الانكليزية (ess) في كلمة lioness وcountess... وكـذلك (sh) في boyish... وهذهِ اللواحق التي ذكرناها هي صيغ لغوية أصلية تعطينا معنى ولكنها تأتي فقـط كجزء من شكل لغوي أكبر))[6].

ثم قسم المورفيمات المقيدة تقسيماً توزيعياً ثلاثياً، بحسب موقعها من الكلمة، وعلى النحو الآتي[7].

1- السوابق: وهي المورفيمـات الـتي تسـبق الكلمـة مثـل (be) في be-head.

2- اللواحق: وهي المورفيمـات الـتي تلحـق الكلمـة مثـل (es) في glasses.

---

(1) المصدر نفسه: 40/1.
(2) همع الهوامع: 22/1.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 22/1-23، 24.
(4) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 32.
(5) محاضرات في اللسانيات: 288.
(6) Language: 177.
(7) المصدر نفسه: 218.

3- الحشو: وهي المورفيمات التي تضاف مع الكلمة في داخلها وبين حروفها الأصلية، فكلمة sulat تصبح Sumulat بعد دخول (Mu) بين حروفها، فتعطي بذلك معنى جديداً.

ونفهم مما تقدم أنَّ خاصية التوزيع تجعل المورفيم يتخذ مواضع ثابتة في إطار بنية الكلمة، وكل معنى ناتج عن مورفيم ما يخضع لترتيب معين لهذا المورفيم.

ونجد نظيراً لهذا التصنيف في التراث اللساني العربي، وإن لم يسمها أحد بالمورفيم المقيد، لكنهم أدركوا أنّها لا يمكن أن تستقل بذاتها، إنّما هي لواصق جاءت لأداء معنى، وعرضوا كل ذلك في إطار منهجي وصفي يسعى إلى وصف اللغة المدروسة.

فقد تحدث القدماء عن الزيادة التي تدخل على الصيغ، وعرفوا الزيادة بأنّها ((إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها))[1]، وهذهِ الزوائد تلحق الأسماء والأفعال على السواء، وحروف الزيادة في العربية عشرة هي: ((الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والنون، والتاء، والسين، والميم، والواو، واللام))[2]. وقد جمعها القدماء بعبارة ((سألتمونيها))[3].

على الرغم من اشتراك أحرف الزيادة هذهِ بين الأسماء والأفعال إلاَّ أن هناك بعض الفروق، وهذه الفروق ليست في دلالتها، بل في الوظيفة الصرفية التي تؤديها.

وعلى أساس توزيعي يذكر سيبويه مواضع زيادة حروف الزيادة وعلى نحو دقيق يبين أنَّ هذه الأحرف تزاد في الأسماء والأفعال وأنَّها قد تأتي أولاً أو حشواً أو وسطاً فقال مبيناً السلوك التوزيعي لهذه المورفيمات وعلى نحو يحث فيه الدارس على تحري مواضع زيادتها: ((فإنّما تنظر إلى الحرف كيف يُزاد وفي أي المواضع يَكثر))[4].

(1) الأشباه والنظائر: 227/1-228.
(2) الكتاب: 235/4 - 237.
(3) شرح الشافية: 331/2.
(4) الكتاب: 318/4.

ثم يستعرض – وبشكل مفصّل– مواضع زيادة تلك الأصول العشرة بأسلوب إحصائي توزيعي في الأسماء والأفعال وعلى النحو الآتي:

1- الهمزة: ((تزاد إذا كانت أوّل حرف في الاسم رابعة فصاعداً والفعل نحو (أفْكل) و(أذْهب) وفي الوصل، في (ابن) و(اضرب))[1].

2- الألف: ((هي تزاد ثانية في (فاعل) ونحوه. وثالثة في (عِماد) ونحوه، ورابعة في (عَطْشى) و(مِعْزى) ونحوهما. وخامسة في (حِلبلاب)....))[2].

3- الهاء: ((تزاد لتُبيّن بها الحركة.. وبعد الف المدّ في الندبة والنداء، نحو وا غُلاماه ويا غُلاماه))[3].

4- الياء: ((هي تكون زائدة إذا كانت أوّل الحرف رابعة فصاعداً، كالهمزة في الاسم والفعل، نحو يَرمَع ويَربُوع ويَضرِب وتكون زائدة ثانية وثالثة في مواضع الألف.... ورابعة..... وخامسة..... وتلحق مضاعفة كل اسم إذا أضيفت نحو: هَنِيٍّ كما تلحق كل اسم إذا جمعت بالتاء، الألف قبل التاء وتلحق إذا ثنّيت قبل النون))[4].

5- النون: ((تزداد في (فَعْلان) خامسة ونحوه، وسادسة في (زَعْفرَان) ونحوه، ورابعة في (رَعْشَن).... وفيما تصرف من الأسماء، وفي الفعل الذي تدخله (النون الخفيفة) و(النون الثقيلة) وفي (تَفْعَلين) وفي فعل النساء إذا جمعت نحو (فَعَلن) و(يَفْعلنَ) وفي تثنية الأسماء وجمعها وفي (تَفْعل) تكون أولا وثانية في (عنسل) وثالثة في (قلنسوة))[5]

6- التاء ((تؤنث بها الجماعة، نحو (منطلقات) وتؤنث بها الواحدة نحو (هذه طلحة)... وتلحق رابعة نحو: سَنْبَتة وخامسة نحو: عِضْرِيت وسادسة

(1) الكتاب: 235/4. للاستزادة ينظر: الممتع في التصريف 154-160.
(2) الكتاب: 235/4- 236. للاستزادة ينظر: الممتع في التصريف: 186-190.
(3) الكتاب: 226/4. للاستزادة ينظر: الممتع في التصريف: 148-150
(4) المصدر نفسه: 226/4. للاستزادة ينظر: الممتع في التصريف: 191-194
(5) المصدر نفسه: 226/4. للاستزادة ينظر: الممتع في التصريف: 171-181

نحو: عَنْكبُوت ورابعة أولاً فصاعداً في تَفْعَل أنت وتَفْعَل هي وفي الاسم كتجفاف وتَنْضُب وُترَتب))[1].

7- السين: ((تزاد في استَفْعَل))[2].

8- الميم: ((تــزاد أولاً في مَفْعــول) و(مِفْعــال) و(مِفْعــل) و(مَفْعِــل) و(مُفْعِل)))[3].

9- الواو: (فتزداد ثانية في (حَوْقَل) و(صَوْمعة) ونحوها وثالثه في (قَعُــود) و(عَجُوز) و(قَسْور) ونحوها، كما تلحــق اليــاء في (فَعْيــل) نحــو: سَعْيد وعَــثْير ورابعــة في بُهْلــول وقَرْنُــوة وخامســة في قَلْنُســوة وقَمْحدُوة...))[4].

10- اللام: ((تزاد في عَبْدل وذلك ونحوه))[5].

وما عرضناه هنا يفصح عن إدراك سيبويه للسلوك التوزيعي للمورفيم المقيد، فقد أحصى بشكل دقيق وعلى نحو شامل مواقع زيادة هذه المورفيمات وعلى نحو فاق ما أتى بهِ بلومفيلد فذكر ما يزاد منها أولاً أو ثانياً أو ثالثاً حتى أتى على كل المواضع التي يحتمل ورودها فيها. أي بمصطلحات بلومفيلد ما يسبق الصيغة اللغوية وما يلحقها وما يدخل في حشوها. وان كان سيبويه لا يستعمل هذه المصطلحات وإنما يسمي الكل لواحق إلاّ أنّه كان يحدد في الوقت نفسه موضع هذه الملحقــات من الكلمة وكأنَّ مصطلح (الإلحاق) عنده مصطلح عام يشير إلى كل حرف زائد على بناء الكلمة الأصلية وليس من حروفها المجردة.

ويمكن أن نوضح ذلك من نصوص كتابه وعلى النحو الآتي: فعندما ذكــر السوابق الخاصة بالفعل المضارع وهي (الهمزة، الياء، التاء، النون)، قــال عنــها: ((وهُنَّ يلحقن أوائل في كل فعل مزيد وغير مزيد وإذا عنيت أن الفعل لم تُمضه.

(1) المصدر نفسه: 236/4- 237. للاستزادة ينظر: الممتع في التصريف: 181-186.

(2) المصدر نفسه: 237/4. للاستزادة ينظر: الممتع في التصريف: 151-154

(3) المصدر نفسه: 237/4. للاستزادة ينظر: الممتع في التصريف: 161-171

(4) المصدر نفسه: 237/4. للاستزادة ينظر: الممتع في التصريف: 194-197.

(5) المصدر نفسه: 237/4، للاستزادة ينظر: الممتع في التصريف: 145-148.

وذلك قولك: (أفْعلُ) و(يَفْعلُ) و(نَفْعلُ) و(تَفْعلُ)))[1]، فقوله (يلحقن أوائل) تدل على سبقها للفعل.

وتكلَّم على اللاحقة التي تزاد في آخر الكلمة، كما في حديثه عن لاحقة النسب التي أعطاها وصفاً دقيقاً فقال: ((لأنك إنَّما تلحق (ياءي) الإضافة بعد بناء الاسم))[2]. فقوله (بعد بناء الاسم) يعطي معنى التأخر عن الاسم أي إنّها تلحقه متأخرة عنه.

أمَّا ما يزاد حشواً فيظهر في كلامه عن زيادة بعض الأحرف في داخل بنية الكلمة أي ما يأتي منها ثانياً أو ثالثا أو رابعاً ومن ذلك ما ذكره من زيادة الألف ثانية في (فاعل) لتوليد صيغة (اسم الفاعل) من الفعل الثلاثي المجرد إذ وصف سيبويه هذه الزيادة فقال: ((وأمّا الألف فتلحق ثانية ويكون الحرف على (فَاعِل) في الاسم والصفة فالأسماء نحو: (كاهِل) و(غارِب) و(ساعِد). والصفة نحو: (ضارِب) و(قاتل) و(جالس))[3].

وقوله (فتلحق ثانية) يعطي دلالة على أنَّها تصبح من حشو الكلمة التي تزاد عليها.

وتحدث سيبويه أيضاً عن البعد الوظيفي لهذه الزيادات فذكر أنَّها تضيف معنى جديداً إلى الكلمة لم تكن لتدل عليه لولاها، ومن ذلك ما ذكره عن إلحاق (الألف والنون) الدالة على التثنية فقال: ((واعلم أنَّ التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون))[4].

ومنه أيضاً حديثه عن (الواو والنون) فذكر أنَّهما يلحقان الأسماء والأفعال للدلالة على الجمع، فقال: ((وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زائدتان الأولى منهما حرف المّد واللين والثانية النون))[5].

(1) الكتاب: 278/4.
(2) المصدر نفسه: 365/3.
(3) المصدر نفسه: 249/4.
(4) الكتاب: 19/1.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 18/1.

ومثله حديثه عن (الألف والتاء) الدالة على جمع المؤنث[1]، وحديثه عن زيادة (ياء المخاطبة)[2] و(نون النسوة)[3]، وعلى نحو يظهر إدراكه المبكر لوظائف المورفيم المقيد والمعنى الوظيفي الذي يدخله على الكلمة عند اتصاله بها.

وكان هذا الإدراك واضحاً عند من جاء بعده من النحاة، ومن بينهم ابن جني حين تكلم على حروف المضارعة ودلالتها، فقسمها بحسب المعنى الوظيفي الذي يكتسبه الفعل عند اتصالها بهِ، فالهمزة تفيد الدلالة على الفاعل المتكلم المفرد، والنون للفاعل المتكلم الجمع، والتاء للمفرد المخاطب المذكر، أو الغائب المفرد المؤنث، والياء للدلالة على الفاعل الغائب المذكر.

قال: (تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل، إذْ كنَّ دلائلَ على الفاعلين: مَنْ هم، ومَاهم، وكم عدتهم، نحو: أفعلُ ونَفعلُ، وتَفعلُ، ويَفعلُ))[4].

وهذا إدراك لأثر هذهِ الزيادات والمعاني التي تضيفها، وهي لا تكون إلاّ متصلة بغيرها، إذْ لا قيمة دلالية لها إلاَّ باتصالها بالكلمة.

وتحدث أيضاً عن القيمة الوظيفية لما يزاد في حشو الكلمة وذلك في أثناء حديثه عن ألف (فاعل) التي قال عنها إنها: ((تجعل الفعل من اثنين فصاعداً، نحو ضارِب وشاتم))[5].

أمَّا ما يزاد في آخر الكلمة، فذكر أنّه يأتي لمعان وظيفية سواء ما دل منه على النوع مذكراً، مؤنثاً، أم ما دل على العدد: مفرداً، ومثنى، وجمعاً[6].

وممّا يكمل نظرة القدماء للمورفيم المقيد ويتم نظرتنا التأصيلية لمفهوم الموفيم، إدراكهم المبكر لكون هذه المورفيمات كيانات ترابطية مع "الكلمة" ومن ثمّ فهي غير مستقلة عنها وهي بعد اتصالها بالكلمة تصبح جزءاً لا يتجزأ عنها، وهذا ما أوضحه الرضي حين ذهب إلى أنَّ كلاً من (حمامة) و(رجلان) و(بصري)

(1) ينظر: المصدر نفسه: 236/4.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 20/1
(3) المصدر نفسه 20/1.
(4) الخصائص 198/1.
(5) المصدر نفسه: 206/1
(6) ينظر: المصدر نفسه: 199/1-200.

و(الرجل) و(يضرب) ((كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فــأعرب المركب إعراب المفرد وذلك لعدم استقلالية الحروف المتصلة في الكلــم المــذكور وكذلك الحركات الأعرابية))[1].

فهذه المورفيمات مقيدة بمعنى أنَّها غير مستقلة المعنى والوظيفة وهذا ما ذكره السيوطي فقد ذهب إلى أنّها لا تشكل معنى لعدم استقلالها فهي ابعاض الكلمــة الدالة على معنى[2]. ودلالتها على المعنى متعلقة بارتباطها بالكلمــة، وقــد ذكــر القدماء ذلك عند حديثهم عن حروف المعاني مثلما تكلموا على لات وثُمّــت[3] وغيرهما.

وهم بذلك يدركون أنَّ هذه الزوائد تضيف معاني جديدة للكلمة أو الصيغة حال اتصالها بها على أنَّها لا قيمة دلالية لها بمفردها مــا لم تتصــل بالكلمــة[4] (المورفيم الحر).

وبهذا يكون علماء السلف – رحمهم الله – قد سبقوا بلومفيلد حين ذهــب إلى أنَّ المورفيمات المقيدة تعطي معنى حال كونها جزءاً من شكل لغوي أكبر منها على أنَّها لا معنى لها بمفردها[5].

---

(1) شرح الكافية 26/1.

(2) ينظر: همع الهوامع: 23/1.

(3) الممتع في التصريف: : 181.

(4) ينظر: حديث القدماء عن معاني صيغ الزوائد في المصادر الآتية: شرح الشافية: 83/1 – 112 والممتع في التصريف: 124 –33، وهمع الهوامع: 303/3 – 307.

(5) Language177 .

النحو[*] في ضوء التوزيع والموقعية

إنَّ المنطلق الوصفي الشكلي ذا الصبغة التوزيعية الذي هيمن على التحليل اللغوي في هذهِ الحقبة ألقى بظلاله على دراسة النحو فدُرِس تحت هذهِ النظرية دراسة شكلية بعيدة عن المعنى والدلالة.

وكانت وجهة التوزيعيين تجريدية بحتة، تحلل المنظومة النحوية للغة على أساس (الموقعية) المنبثقة عن التوزيعية.

فتحليلهم للنحو يعتمد على موقعيةً الكلمة وتوزيعها ضمن السياق المألوف، فـ ((أجزاء الكلام لا تنتظم في اللغة بالصدفة، ولا بالاعتباط، وإنَّما يكون ذلك بالاتساق مع الأجزاء الأُخرى التي تندرج فيها... بمعنى أَنّ العناصر اللغوية واقعة لا محالة، ويتم بعد ذلك تحديد المحيط الذي ترد فيه، أي تحديد العناصر التي ترد قبلها أو بعدها))[1]. لذا تتحدد الوظيفة النحوية من خلال الموقع وليس من خلال الدلالة.

ومن هذا المنطلق تعامل بلومفيلد مع الجملة بطريقة شكلية، فعرّفها بقوله: ((الجملة شكل لغوي مستقل لا يدخل عن طريق أي تركيب نحوي في شكل لغوي أكبر منه))[2].

ونلحظ هنا أنَّه يتمسك بفكرة استقلالية الجملة قاصداً من ذلك التحرر من معيار المعنى الذي سعى إلى استبعاده في دراسته للجملة.

(*) استعمالنا لمصطلح (النحو) في هذا المبحث لا يتنافى مع ما استعملناه في المبحثين السابقين (الفونيم، والمورفيم) نظراً لأنه قد استعمل عند بلومفيلد في نظريته.

(1) منهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية الحديثة: 95.

(2) Language 179.

ولتحقيق ذلك ربط بلومفيلد ((مفهوم الوظيفة بالموقع التركيبي في الجملة. فالموقع الذي يمكن أن تظهر فيه الكلمة هو وظائفها، أو بشكل إجمالي هو وظيفتها))[1]. وبعبارة أُخرى ((إنّ الموقع الذي تحتله الوحدات هو الذي يحدد معناها))[2]. لذا فمدلول الوحدة النحوية مدلول وظائفي مرتبط بالموقع الذي توجد فيه.

ويوضح بلومفيلد ذلك بمثال من اللغة الانكليزية، فيقول: ((إنَّ التراكيب الانكليزية التي تقوم على الفاعل والفعل هي تراكيب غير قابلة للتبادل، إنَّ هذا التركيب يحتوي على موضعين هما (موضع الفعل) و(موضع الفاعل))[3]. ويلجأ بلومفيلد إلى معيار (الإحلال أو الاستبدال) من أجل الكشف عن عضوية صنف الصيغة والتكافؤ النحوي، فيقول: ((كل الأشكال التي يمكنها أن تحتل هذا الموضع تشكل لنا ما يسمى صنف الشكل.

لهذا نجد أَنّ كل الأشكال التي تحتل موضع الفاعل في تركيب (الفاعل والفعل) في اللغة الانكليزية نطلق عليها صنف الأسماء... وجميع الأشكال التي تأتي في موضع الفعل في تركيب (الفاعل والفعل) في اللغة الانكليزية نطلق عليها صنف الأفعال المحددة))[4].

وفي هذهِ الحالة يصبح الإحلال ركناً كاشفاً للتوزيع فإمكانية إجراء التبادل بين الوحدات هو معيار يحدد الوحدة اللغوية، وانتماءها إلى صنف التوزيع.

كما وظف بلومفيلد هذا المعيار كذلك في تقسيم الكلام على اسم وفعل، فقال: ((فنحن نرى أنّ جزءاً من هذهِ الأمثلة (John، Bill، horses our) هي أشكال من صنف كبير نطلق عليه الأسماء، لا يمكن أن نستعمل في مكانه الأفعال.

---

(1) تاريخ علم اللغة الحديث: 123.
(2) في اللسانيات العامة: 272.
(3) Language 185.
(4) المصدر نفسه: 158.

وأن الأشكال (ranaway ،Fall ،ran) هي أشكال من صنف كبير نطلــق عليه الأفعال، لا يمكن أن نستعمل الأسماء مكانها))[1].

لقد كان هدف بلومفيلد تحليل النحو على أساس شــكلي بحــت يتنــاول بالدرس توزيع الصيغ في الجملة التامة.

وإذا ولينا وجوهنا صوب الدرس اللساني في التراث العربــي، فإنَّ النظــرة التأملية فيما وصل إلينا منه تجعلنا نعطي في ذلك حكماً عاماً مفــاده أن النظــرة التوزيعية لم تكن غريبة أو غائبة عن أعمال النحاة العرب القدماء، فقــد حــددوا الصيغ والأشكال اللغوية التي تلتزم موقعاً معيناً دون ما سواه لعــدم صــلاحيتها لغيره، وهذا نابع من إدراكهم للأساس في توزيع الكلمة أو الشكل اللغوي الــذي يرتبط بما يحيط بهِ أو يجاوره من وحدات أخرى.

كما أنهم لجؤوا في كثير من تحليلاتهم التوزيعية إلى أُسس و((معايير شــكلية وابعاد كل إحالة للمعايير الدلالية أو المفهومية))[2] وهو أساس مهم تنطلــق منــه النظرية التوزيعية في تناولها للمستوى النحوي من اللغة.

وكما اعتمدت التوزيعية الأمريكية الحديثة في تحديد الوظائف النحوية علــى الموقع الذي يحتله العنصر اللغوي، كذلك نجد ((النحاة العرب قد أدركوا بوضوح دور الترتيب في تكوين الجملة العربية الفصحى، وأن تصورهم لكــون الترتيــب عنصراً من العناصر المؤثرة في تكوّن الجملة العربية لم يقف عند مجرد الإحســاس بالأهمية والأثر، وإنَّما انتقل إلى مرحلة التناول العلمي الموضــوعي، بمحاولتــهم المتتابعة وضع القوانين العامة لتنظيم هذهِ الظاهرة وتحديد آثارها ثم متابعــة هــذهِ القوانين بالتفصيل والتطبيق))[3]. ونعني بمفهوم الترتيب أي (الرتبــة) مــا عنــاه التوزيعيون في أثناء حديثهم عن الموقع، لأن بين ((الرتبة النحوية وبــين الظــاهرة الموقعية رحماً موصولة، لأنَّ الرتبة حفظ الموقع والظاهرة الموقعية))[4].

---

(1) المصدر نفسه: 158.

(2) في اللسانيات العامة: 278.

(3) الموقعية في النحو العربــي 124.

(4) اللغة العربية معناها ومبناها209.

فالرتبة–على هذا–هي موقع الكلمة المعلوم بالنسبة لصاحبتها، كـأن تـأتي سابقة لها أو لاحقة بها[1].

فالقدماء قد ألزموا المتكلم مراعاة قواعد الترتيب النحـوي، فـلا يسـتقيم الكلام، ولا تصبح الجمل التي تنطق بها سليمة إلاَّ ((أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فـلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت فلا تخل بشيْ منها... فيعرف لكلٍّ ذلـك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له))[2].

ونحن لا ندعي أنَّ القدماء قد استعملوا مفهوم "الرتبة" صراحة، ولكن هـذا لايعدم إدراكهم لحقيقته، فسيبويه مثلاً يستعمل ألفاظاً دالة علـى شـكل البنـاء التركيبـي تحمل دلالة صريحة تشير إلى الرتبة أو الموقعية، ونذكر منها:

1- (الأول)، قال: ((فالمبتدأ أول والمبني ما بعده عليه))[3].

2- (المؤخر والمقدم)، قال: ((وذلك قولك: ضرب زيداً عبد الله، لأنـك أردت بهِ مؤخراً ما أردت بهِ مقدماً))[4].

3- (الموضع)، قال: ((اعلم أنَّ لــ (كَم) موضعين))[5]، وقال أيضاً: ((لأنه ليس موضعاً يحسن فيه الصفة كما يحسن الاسم))[6]

4- (المبتدأ)، قال: ((لأنّ الحد أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل))[7].

فسيبويه يجعل من (الموضع) طريقة للكشف عن العلاقات التي تـربط بـين أجزاء الجملة، ومن ثم تحديد الوظيفة النحوية لها في داخل التركيب.

وهذا ما ذهب إليه بلومفيلد حين قال: ((إنَّ المواضع التي يمكن أن تظهر فيها الصيغة هي وظائفها))[8].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 207 والموقعية في النحو العربـي 91.
(2) دلائل الإعجاز: 60.
(3) الكتاب: 126/2.
(4) المصدر نفسه: 291/1.
(5) الكتاب: 291/1.
(6) المصدر نفسه: 175/2.
(7) المصدر نفسه: 120/1.
(8) Language 185.

وفي (الكتاب) أمثلة كثيرة تدل على تحديد الوظائف النحوية على أساس (الموضع)، وأنَّ كل كلمة لها موضع محدد في الجملة تتحدد بموجبه وظيفتها، فإذا تغير موضع هذهِ الكلمة تغيرت وظيفتها النحوية، وقد يؤدي ذلك – أحياناً – إلى خلل في المنظومة النحوية[1].

كما أن سيبويه – ومن أجل اختبار صحة التوزيع – يلجأ إلى الإحلال أو الاستبدال – وإنْ لم يستعمل المصطلح صراحة – فالاستبدال عنده منهج أساسي مارسه من أول الكتاب وهو يقسم الكلم، فقسمها على ثلاثة أقسام لا يحل أحدها محل الآخر، واضعاً شرط صحة التركيب النحوي نصب عينه.

فالقسم الأول: الأسماء وهو يضم عدداً كبيراً من الأنواع لا يمكن أن تحل الأفعال محلها، وهذا ما جعله يفرد للأفعال قسماً خاصاً بها مستقلاً عن الأسماء، ولا أدل على هذا الإدراك من قوله: ((ويبين لك أنَّها ليست بأسماء أنك لو وضعتها موضع الأسماء لم يجز لك، ألا ترى انك لو قلت: إنَّ يَضربَ يأتينا، وأشباه هذا، لم يكن كلاماً))[2].

ويعتمد على معيار الاستبدال في توزيع الأفعال استناداً إلى صحة وقوعها بعد حرف من الأحرف الآتية: (إنْ، لو، قد، سوف، لمّا، لم، هلا، لولا، لوما، ألا، وحروف الاستفهام)، قال: ((ولو بمنزلة إنْ، لا يكون بعدها إلاَّ الأفعال، فإنْ سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء، ومن ذلك قول العرب: ادفع الشر ولو إصبعاً، كأنه قال: ولو دفعته إصبعاً، ولو كان إصبعاً))[3].

ويقول أيضاً: ((وذلك أن من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلاَّ الفعل، ولا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمراً، فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً: قد، وسوف ولمّا، ونحوهن، فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلاّ النصب، وذلك نحو: لم زيداً أضربه، لأنّه يضمر الفعل إذا كان ليس مما يليه الاسم...

(1) ينظر: الكتاب: 59/1، 120/1، 128، 131، 132، 124/128/2، 131، 164، 226

(2) المصدر نفسه: 14/1.

(3) الكتاب: 269/1-270.

وأمّا ما يجوز فيه الفعل مظهراً ومضمراً، مقدماً، ومؤخراً ولا يستقيم أن تُبَتدَأ بعده الأسماء: فهلا، ولولا، ولوما، وألا... وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلاَّ الفعل))[1].

فأحصى بهذهِ الطريقة المواضع التي اختص بها الفعل.

كما استعمل معيار الاستبدال في استدلاله على عمل اسم الفاعل المنون، عمل الفعل المضارع، فقال: ((فهذا- أي اسم الفاعل- جرى مَجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً))[2].

والذي يؤهل اسم الفاعل للعمل هنا، هو إمكانية إحلاله محل الفعل المضارع، قال: ((تقول إنّ عَبْدَ اللّهِ لَيَفْعل فيوافق قولك لَفاعِلُ))[3].

فسيبويه – في كل ما تقدم ذكره – ينحو في تحليل الكلام وتصنيفه وبيان وظيفته منحاً توزيعياً معتمداً على معيار الاستبدال.

وكان الأساس التوزيعي شاخصاً عند الأخفش (ت215هـ) أيضاً حين أخذ يحدد الاسم وفق منظور توزيعي عام يحصر بموجبه كل أصناف الاسم على أساس الموقعية وصلاحية الإحلال، يقول: ((إذا وجدت شيئاً يحسن له الفعل والصفة، نحو: زيد قام، وزيد قائم، ثم وجدته يُثنى ويجمع، نحو قولك: الزيدانِ، والزيدونَ، ثم وجدته يمتنع من التصريف فاعلم أنه اسم.

وقال أيضاً: ما يحسن فيه ينفعني أو يضرني))[4].

وعلى أساس من هذا القبيل حدد النحاة الأدوات الخاصة بالدخول على الأسماء، والأدوات الخاصة بالدخول على الأفعال، وما يدخل على المفرد، وما يدخل على الجملة، كل ذلك من منطلق توزيعي معياره الاستبدال.

فمن ذلك على سبيل الذكر لا الحصر:

- (ال) التعريف تختص بالدخول على الأسماء[5].

---

(1) المصدر نفسه: 1/98-99.
(2) المصدر نفسه: 1/164.
(3) المصدر نفسه: 1/14.
(4) الصاحبي: 48.
(5) ينظر: شرح المفصل: 3/474.

- (كان وأخواتها) تختص بالدخول على الجملة الاسمية[1].
- (أفعال المقاربة) تختص بالدخول على الجملة الاسمية[2].
- (حروف الجر) تختص بالدخول على الأسماء[3].
- (ربَّ) تختص بالدخول على النكرات[4].
- (ربما، قلما) تختص بالدخول على الأفعال[5].
- حروف النداء تختص بالدخول على الأسماء[6].
- السين وسوف تختص بالدخول على الأفعال المضارعة[7].

ونجد التلاقي بين ما أقره النحاة العرب القدماء وما أقره التوزيعيون في مواضع كثيرة، فمثلما ذهب بلومفيلد إلى أنّ (الفعل والفاعل) في الجملة الانكليزية يلتزمان ترتيباً معيناً ويُحدد لكل واحد منهما موقعٌ لا يصح للآخر الحلول فيه، كذلك نجد النحويين العرب يحددون مواقع ومواضع تلتزم بها كل (وحدة كلامية موقعها. ومن ذلك على سبيل الذكر لا الحصر:

- مرجع الضمير يتأخر عن الضمير لفظاً ورتبة في حالات سبع[8].
- ضمير الشأن يتصدر الجملة المفسرة له[9].
- الصلة لا تتقدم على الموصول[10].
- معمول الصلة لا يتقدم على الموصول[11].
- اسم كان وأخواتها لا يتقدم عليها[12].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 211/1.
(2) ينظر: المقتضب: 68/3.
(3) ينظر: شرح المفصل: 241/3-481.
(4) ينظر: الكتاب: 108/2، والمقتضب: 139/4.
(5) ينظر: الكتاب: 115/3 والمقتضب: 222/1.
(6) ينظر: شرح الكافية: 314/1.
(7) ينظر: الكتاب: 98/1، 115/3.
(8) ينظر: المقتضب: 142/2.
(9) ينظر: شرح الكافية: 231/1.
(10) ينظر: شرح المفصل: 389/1.
(11) ينظر: شرح الكافية: 234/1.
(12) ينظر: شرح المفصل: 385/3.

- التمييز لا يتقدم على عامله[1].
- أداة التقليل (ربّ) تتصدر جملتها[2].
- صيغتا التعجب (ما افعله) و(أفعل به) تلتزمان هذا الترتيب فلا يتقدم معمول (افعل) على الفعل ولا على (ما)[3].
- أدوات القسم تتصدر الجمل[4].
- أدوات التحضيض تتصدر الجمل[5].

وفي ضوء هذا المنظور التوزيعي يحدد ابن هشام الفرق بين (حتى) الجارة و(إلى) بقوله: ((إنّ كل منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر))[6].

ويحدد- اعتماداً على التوزيع- (بَلْ) الدالة على الإضراب، فيقول: ((بَلْ حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب، إما الإبطال... وإما الانتقال من غرض لآخر... وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمرُ أو إيجاب فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه... وإن تقدمها نفي أو نهي، فهي لتقرير ما قبلها على حالته))[7].

إنَّ نظرة متأنية في كلام ابن هشام يجعلنا نقر بأنّه قد راعى في ذلك توزيع العناصر اللسانية، وجعل همه الأول تحديد ما يحيط بالوحدة اللسانية من عناصر ترافقها فتسبغ عليها وظيفة نحوية مستمدة من العناصر المرافقة لها.

ويظهر مما تقدم أنّ القدماء قد وقفوا على حقيقة التوزيع الذي كان حاضراً ((في كثير من وجوه التحليل النحوي عند العرب، ولكنّ النحويين كانوا يحتكمون إليه بقدر ما يكون مسعفاً دون قَصْر وهو لاشك منطلق جزئي نافع ولكنّه لا يبلغ أن يكون مطلقاً))[8].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 410/1.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 514/3.
(3) ينظر: شرح المفصل: 442/3.
(4) ينظر: شرح الكافية: 470/4.
(5) المصدر نفسه: 401/1.
(6) مغني اللبيب: 131- 133.
(7) المصدر نفسه: 119-120.
(8) نظرية النحو العربي: 38.

كما لحظنا مما تقدم الالتقاء بين اللغـــويين العـــرب القـــدماء والتـــوزيعيين الأمريكان في مواضع كثيرة اعتمدوا فيها على الجانـــب الشـــكلي في التصـــنيف النحوي، وتوظيف الاستبدال للكشف عن صحة التوزيع، واعتمادهم على الموقعية لتحديد البعد الوظيفي للوحدة الكلامية في المنظومة النحوية.

الفصل الخامس

النظرية السياقية

مدخل: النظرة الاجتماعية للغة

المبحث الأول: سياق الموقف

المبحث الثاني: محورا العلاقة الأفقية (التركيبية) والعمودية (الاستبدالية)

المبحث الثالث: نظرية الرصف

المبحث الرابع: نظرية النحو النظامي

المبحث الخامس: التماسك النصي

النظرة الاجتماعية للغة

النظرية السياقية أو العلمية أو النسقية[1]، هي مسميات أُطلقت على اتجاه منهجي جديد ظهر في بريطانيا بزعامة جون فيرث الذي أحدث نقلة في التفكير اللغوي إزاء قضية المعنى، مؤكداً الوظيفة الاجتماعية للغة[2]، متأثراً – في ذلك – بما أفرزته النظرة الانثروبولوجية للغة عند الشعوب البدائية، وما أسفر عنه البحث اللغوي عند الانثروبولوجي مالينوفسكي الذي كان يدرس دور اللغة في المجتمع البدائي، ونظر إليها على أنَّها صيغة من صيغ الحركة[3].

فاللغة عند مالينوفسكي كانت تمثل طريقة ((تعمل كوصلة في النشاط الانساني المتناغم باعتبارها جزءاً من السلوك الإنساني))[4].

وهذا ما اهتدى إليه مالينوفسكي بعد اخفاقه في ترجمة الكلمات والجمل المحلية في لغة التروبرياند – من الشعوب البدائية – إلى اللغة الإنكليزية[5]. فوجد أنَّ الترجمة بهذه الطريقة مستحيلة فكان عليه أن يجد منهجاً لحل هذا الاشكال، فاهتدى إلى ربط الكلمات المنطوقة بالسياق، جاعلاً من ذلك وسيلة لمعالجة إخفاقه، فذهب إلى أنه يحق لنا أن نقول ((إنّ لهذا القول معنى فقط إذا وضعنا الجملة في السياق الذي استعملت فيه أصلاً))[6] نفهم من ذلك أنَّ اللغة عنده

(1) ينظر الدلالة – أحمد مختار عمر: 68، واللسانيات – اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 122.
(2) ينظر: المصدر نفسه: 68.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 68.
(4) محاضرات في اللسانيات: 462.
(5) ينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 416.
(6) علم الدلالة، بالمر: 61، وينظر: موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 316، ومدارس اللسانيات– التسابق والتطور: 233.

عبارة عن اسلوب عمل وليست تصديقاً للفكر.

وحاول جون فيرث الإفادة مما توصل إليه الفكر الانثروبولوجي، ونقله إلى مجال اللغة مضيفاً إليه ابعاداً هي أعمق وأكثر تنظيماً وتجريداً لتستوي عنده نظرية لغوية واضحة المعالم، وبعد أن طوّرها وصقلها ((حصرها في مجال اللغة بعد أن كانت فكرة عامة تمس النواحي الثقافية في المجتمع))(1).

فاللغة عند فيرث حصيلة العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع لذا يجب أن تدرس في ضوء الظروف الاجتماعية المحيطة بها، فهي ((مزيج من عوامل العادة والعرف والتقاليد وعناصر الماضي والإبداع، وكل ذلك يشكل لغة المستقبل، وعندما تتكلم، فإنَّك تصهر كل هذهِ العوامل في خلق فعل ملفوظ))(2).

فاللغة من وجهة نظره ظاهرة اجتماعية، وهي نظرة مستمدة بالطبع من تراث سوسير، وهذا ما صرح به فيرث حين قال: ((إن سوسير سار على خطى دور كهايم في التعامل مع اللغة بكونها مجموعة من الحقائق الاجتماعية))(3). ويبدو أنّه قد ساق ذلك ليعطي للسانياته شرعيتها المستمدة من فكر سوسير.

لقد نظر فيرث إلى اللغة نظرة شاملة، ففي الوقت الذي اعتنى فيه سوسير باللسانيات الداخلية في بنيويته، نجد فيرث يمضي متجاوزاً تلك النظرة الضيقة، فينظر إلى اللغة من الداخل والخارج، فكان مفهوم السياق عنده متعلقاً بقضايا التأويل والايدولوجيا والعالم الخارجي كله.

وبهذا يمكن أن نقول إن لسانيات فيرث هي – بشكل أو بآخر – تعد ردّ فعل على القصور الذي عانت منه النظريات التي سبقته، فنظر إلى اللغة على أنَّها نشاط إنساني يتفاعل مع محيطه وظروفه، فـ ((الطموح في السياقية ظاهر للنظر في اللغة ليس على أنَّها نظام شكلي، بل–على النقيض من ذلك–يجب أن تدرس على أنَّها جزء من عملية اجتماعية))(4).

---

(1) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: 650.

(2) paper in Languistics 184.

(3) أعلام الفكر اللغوي: 103/2 – 104.

(4) تاريخ علم اللغة الحديث: 159.

وهذا ما يفسر لنا سبب عنايته بالوقائع الكلامية نفسها فـــ ((الملاحظـة المباشرة هي أساس العمل الذي يبدأ بوصف الظواهر اللغوية ومحاولة تقعيدها))[1] من غير إقحام عامل الذاتية والتخمين.

ولهذا كانت نظريته نظرية لغوية صرفة فلم يقحم فيرث في تحليل اللغة مناهج علوم أخرى كما فعلت النظريات اللسانية قبله، بل كان على عكس ذلك ((ينكر على غيره من اللغويين التجاءهم إلى بعض العلوم الأخرى يستمدون منها العون في معالجة قضاياهم اللغوية وتفسيرها))[2].

وهذهِ النظرة الشمولية للغة عند فيرث جعلته يرفض الاكتفاء بتحليل اللغـة وفق المستويات اللغوية، فدعا إلى دراسة اللغة في بعدها الاجتماعي في اطـار مـا يقتضيه التواصل من معطيات مادية واجتماعية[3].

ومن أجل ذلك كانت نظرية السياق طموحة إلى الحد الذي جعلـت مـن المجتمع كله ميداناً فسيحاً لنشاطها.

-المعنى عند فيرث:

إنَّ المنطلق اللغوي الموسوم بالنـزعة الاجتماعية الذي سـلكته هـذهِ النظريـة جعلها تلتفت إلى دراسة المعنى، بل أصبح المعنى هو الهدف الأساس للسياقية نظـراً لأنَّ ((المعنى بأبعاده المختلفة هو ما يهدف المتكلم إلى ايصاله إلى أفراد المجتمع الآخرين، فقد ركز أنصار هذهِ المدرسة على المعنى وبدأوا بتحليل المفاهيم العامة والخاصة التي يرغب كل إنسان أينما كان في هذا العالم في التعبير عنها عن طريق اللغة))[4].

وإذا كان المعنى قد طُرِحَ في نظريات سابقة وعرض بموجب وجهات نظـر عديدة، إلاَّ أنَّ الجدة هنا تكمن في القيمة التي أنيطت بهِ، حتى عُدَّ حجر الأسـاس المحرك للنظرية.

---

(1) مدخل الى علم اللغة محمد حسن عبدالعزيز: 322.

(2) التفكير اللغوي بين القديم والجديد: 144.

(3) ينظر اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة: 344.

(4) فلسفة اللغة: 267.

فلم تعد دلالة الكلمة تتحدد من خلال العلاقة الجدلية الذهنية بين اللفظ وما يحيل إليه في العالم الخارجي، بل نرى فيرث ينقلب على تلك الرؤية، ليستبدلها بنظرة أخرى تقول إنَّ المعنى هو ((نتاج اللفظ والمعنى من جهة في علاقتهما بغيرهما من المركبات التي قد تحل محلها في نفس السياق))[1]. فالمعنى عبارة عن ((وظيفة في سياق))[2] وبذلك يكون فيرث قد رفض النظرة الذهنية للمعنى مصرحاً بأن معنى الكلمة هو استعمالها و((أنَّ الوقت قد حان للتخلي عن البحث في المعنى بوصفه عملية ذهنية كامنة والنظر إليه على أنه مركب من العلاقات السياقية))[3].

فالمعنى عند فيرث لا يتجسد إلاَّ بعد أَن تخرج الكلمة ((من وطأة الوجود الوضعي الكامن إلى حيز الوجود الاستعمالي الفعلي))[4]. وهو ما يحققه السياق.

فهذهِ النظرية تنطلق رافعة شعار (اللغة عملاً، والمعنى استعمالاً)، ومن هنا أفسحت ((الطريق للمعتنين باللغة أن يوجهوا عنايتهم إلى العناصر اللغوية نفسها والأنماط التي تنتظم فيها))[5] بدائل عن التوجه نحو العلاقات الذهنية أو العمليات النفسية التي تحدث في الدماغ.

وسرعان ما انتشرت نظرية فيرث وأصبحت ذات نفوذ واسع وقيمة كبيرة في دراسة المعنى، لما قدمه من نظرية شكلية تعتني بتسجيل الحقائق، وهذا ما عبَّر عنه اولمان بقوله: ((إنَّ نظرية السياق – إذا طبقت بحكمة – تمثل حجر الأساس في علم المعنى. وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن. فقد قدمت لنا وسائل فنية حديثة لتحديد معاني الكلمات))[6].

وفضلاً عن ذلك فإنَّ تميز فيرث يكمن في قدرته العلمية وتوظيفه لتراث الانثروبولوجي مالينوفسكي وتراث اللغوي الملهم سوسير في بناء نظرية لسانية جديدة تُنسب إليه متخلصاً من أوجه القصور والنقص الذي اتسمت بِها النظريات قبله.

---

(1) محاضرات في علم الدلالة: 221.
(2) مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: 27.
(3) مدخل الى اللسانيات – محمد محمد يونس: 79.
(4) ينظر المصدر نفسه: 79.
(5) مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: 31.
(6) دور الكلمة في اللغة: 62.

وعلى الرغم من هذا النجاح الذي حققته السياقية إلاَّ أنَّها لم تسلم من النقد، لأنَّ عمل فيرث لم يسلم من القصور في بعض جوانبه، منها أنه جعـــل (المعـــنى) الوظيفة الأساسية لنظريته مركزاً في الدلالة، فلم ينظر نظرة شاملة للتركيب اللغوي بل اكتفى بتقديم نظرية لدراسة "السيمانتك" مع أن المعنى هو حصيلة العلاقة بـــين مستويات اللغة جميعها على الرغم من أنه قد صرح بأن التحليل اللغوي هو حصيلة جميع المستويات اللغوية(1).

كما أنّه جعل من السياق المرجع الوحيد لدلالة الكلمة، مسقطاً من حساباته الدلالات الذهنية والمعجمية للكلمة(2).

مهما يكن من أمر فإنّ هذا الانتقاد لم يقلل من أَهمية النظرية ومـــا حققتـــه بشأن فهم الغموض الدلالي لبعض الكلمات وإخراجها مـــن الركـــام الـــدلالي، وتخصيصها بدلالة واحدة يحددها السياق العام.

وكان فيرث يبغي من المنهج والأسلوب الذي عمد إليه في دراسته الوصـــول إلى رؤية لسانية أقامها على ما يأتي:

1- البعد الاجتماعي للظاهرة اللغوية، ودراسة الظروف الخارجية المحيطـــة بالكلام أو ما يعرف بسياق الموقف.
2- التمييز بين محورين من العلاقات، هي العلاقـــات النســـقية الداخليـــة بمحوريها (التركيبـــي والاستبدالي).
3- رفع قيمة البحث الدلالي، وجعله أساس الدرس اللساني الوصفي.
4- الاعتناء بالسياق اللغوي وبحث مسألة الرصف وتلاؤم المفردات داخل التركيب وصولاً إلى النسق الرصفي الذي يبحـــث القيمـــة الجماليـــة للكلام، ليسفر عن ذلك بحث قضيتي النحو النظامي والتماسك النصي، وهو ما تجسد في أعمال طلبته من بعده.

هذهِ الجزيئات التي أقام عليها فيرث دراسته يمكن أن نجد لها جذوراً في الفكر التراثي العربـــي، وذلك عبر البحث في أعماق التراث وفيما خلفه لنا القدماء من

(1) ينظر: paper in Languistics 20.
(2) مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: 32.

مقولات وآراء تبين معرفتهم المتأصلة بالسياق بكل إجراءاته وإدراكهـــم للـــدور الذي يؤديه في إضاءة النص وكشف غموضه وهو ما نتناوله بالتفصيل في مباحث هذا الفصل.

المبحث الأول

سياق الموقف

أولاً: المفهوم والمجال:

يعد سياق الموقف أو المقام أو السياق الاجتماعي، مفاهيم عرفتها السياقية، وهي مفاهيم فرضتها طبيعة توجهات السياقيين في البحث عن المعنى نظراً لأن الوصول إلى المعنى كان الهدف الأساسي عندهم، ووظفوا – في سبيل ذلك – كل الإمكانيات والوسائل اللغوية وغير اللغوية، فالمعنى في نظرهم لا يحصل بدلالة الكلمة مفردة، بل لابدَّ من البحث عمَّا هو أوسع من هذا المجال الضيق متخذين من البيئة المحيطة بالكلام وسيلة للكشف عنه؛ إيماناً منهم بالوظيفة الاجتماعية للغة، وأنَّ كل منطوق مرتبط بما هو محيط بهِ من ظروف وملابسات وقيم ثقافية وأحداث وأنشطة... الخ مما يحيط بالعملية التواصلية[1].

وكان أول ظهور لهذا المفهوم في الدرس اللساني الغربي على يد الانثروبولوجي مالينوفسكي الذي استعمل (سياق الحال)[2]، على الرغم من أنّ دلالة المفهوم كانت معروفة عند سوسير بما أصطلح على تسميته باللسانيات الخارجية[3]. لكن مالينوفسكي أضفى عليه معنى خاصاً حين وظفه لخدمة اغراض علمية بعد فشله في ترجمة لغات الشعوب البدائية، فتوصل إلى أنّ الترجمة الحرفية لاتؤدي معنى بل لأبَّد من التوجه إلى (سياق الحال) الذي قيل فيه الكلام، لذا يقول: ((إنه إذا وجد أحد الأوربيين نفسه فجأة وسط المجتمع التروبرياندي،

---

(1) ينظر: نظرية النحو العربي: 85 وعلم الدلالة احمد مختار عمر: 71، ودراسات في اللسانيات – ثمار التجربة: 229 والمعنى وظلال المعنى: 120.

(2) ينظر: علم اللغة – مقدمة القارئ العربي: 310.

(3) ينظر: دروس في الالسنية العامة: 44 وما بعدها.

وأعطى ترجمة حرفية لكلام التروبرياندين لما ساعده ذلك على فهم أكثر مما لو بقيت العبارات دون ترجمة فمعنى العبارات لا يتضح إلاَّ من خلال نمط الحياة التي هم جزء منها))[1]. فسياق الموقف عنده شامل لكل الظروف الطبيعية والاجتماعية التي تحيط بنطق العبارة.

وهذا الفهم تطور – فيما بعد – ليأخذ مجالاً أوسع وأرحب عند فيرث حين أدخله إلى ميدان البحث اللساني.

وإذا كان مالينوفسكي قد عَدَّ (سياق الموقف) جزءاً من عملية اجتماعية، فإنَّ فيرث يعده نوعاً من التجريد، وينظر إليه على أنّه جزء من أدوات العالم اللساني يعتمد عليه في التحليل اللغوي، وله من القيمة والأهمية ما يعطى للأصناف النحوية التي نستعملها في أثناء التحليل اللساني[2].

ويرى فيرث أن (سياق الموقف) واسع وأنَّ الكلام ليس وليد اللحظة بل هو حصيلة مواقف، والجملة عند فيرث ((عبارة عن تجريد، والعبارات التجريدية ليس لها معنى، ويجب البحث عن المعنى في الوقائع الكلامية الفعلية المنتظمة في السياقات الخاصة في المواقف))[3]. ويمثل فيرث لذلك بعبارة متكونة من كلمتين يختلف معناها باختلاف السياق وهي (Say when) (قل متى)، فالمعنى هنا ((يمكن أن يفهم فهماً مختلفاً تبعاً لعلاقات موقفية مختلفة، ولا يمكن أن يدرك إدراكاً تاماً على الإطلاق دون ملامح غير لغوية – موقفية))[4].

ويرى فيرث أنَّه لغرض الوصول إلى المعنى الدقيق لهاتين الكلمتين فلا بد من ((مراقبة ما جرى قبل وفي أثناء، وما يجري بعد أن تنطق هاتان الكلمتان، وبملاحظة الدور الذي تلعبه الكلمتان فيما يجري، ويدخل الأشخاص والأثاث الموجود والزجاجات والكؤوس – المجموعة – والسلوك الخاص لدى الأصحاب

---

(1) مدارس اللسانيات – التسابق والتطور: 240.

(2) ينظر: علم الدلالة– بالمر: 64 وعلم اللغة– مقدمة للقارئ العربي: 310 محاضرات في اللسانيات: 462 وفلسفة اللغة: 270.

(3) أعلام الفكر اللغوي: 107/2.

(4) تاريخ علم اللغة الحديث: 159.

والكلمات كلّها مصطلحات مكوّنة لما نسميه سياق الموقف))[1]. فهو يدعو هنا إلى النظرة الشمولية، فلكي نصل إلى المعنى لابد من الإحاطة بما هو لغوي وغير لغوي.

وهذا ما دعا جفري إلز إلى الاشادة بما قدمه فيرث فعدَّ ((مفهوم سياق الموقف... من أهم إسهامات فيرث في نظريته السياقية))[2].

وكان فيرث مصيباً في هذا التوجه، فبعض المنطوقات اللغوية لا يمكن أن توضح توضيحاً كاملاً إلاَّ عندما توضع في علاقات موقفية محددة[3].

ومن أجل الوصول إلى المعنى الدلالي لابدَّ من معرفة المقام الذي يُدار فيه الحديث لما يتبع ذلك من اختلاف في المعنى، وكثير من الجمل والعبارات يحاط بها الغموض وتظل عصية على الفهم ما لم تربط بمقام يُفسر غموضها، يقول د. كمال بشر معلناً مناصرته لهذِهِ الفكرة: ((كان فيرث منطقياً مع نفسه، ومبادئه حين جعل فكرة السياق "غير اللغوي" أو الاجتماعي أو ما سميناه "المسرح اللغوي" أساس نظرته في التحليل اللغوي. فعنده أن الكلام ليس ضرباً من الضوضاء يلقى في فراغ. ومدار فهم الكلام والقدرة على تحليله إنَّما يكون بالنظر إليه في إطار اجتماعي معين سماه (سياق الحال))[4].

وهكذا ترسخ مفهوم (سياق الحال) بجهود فيرث الذي عمل من أجل اظهار قيمة المقام والدور الذي يشكله في شرح المعنى وتفسيره. وهذا ما تعمق في فكر طلبته، فتلقفوا جهود أستاذهم مكملين ما بدأه، وعلى رأس هؤلاء هاليدي الذي يقول: ((ليس هناك انفصال بين ماذا نقول وكيف نقول فاللغة إنَّما تكون لغة عن طريق الاستعمال في سياق الحال))[5]، وعدَّ المقام ((البيئة التي تجعل الحياة تدب في النص))[6].

(1) أعلام الفكر اللغوي: 101/2.
(2) مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: 31.
(3) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 158.
(4) التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 154.
(5) الالسنية وتحليل النصوص: 94.
(6) نظرية السياق بين القدماء والمحدثين: 82.

كما انتهى فان دايك إلى أن ((المقام يجعل من التركيب غير ذي المعنى تركيباً ذا معنى))[1]. داعياً إلى ضرورة مراعاة التطابق بين ترتيب الجمل وترتيب التصرفات والأحداث في الخطاب[2] عند دراسة النص.

أمَّا في التراث اللساني العربي القديم فنجد أن لنظرية (سياق الحال) أركاناً متأصلة في هذا التراث ليس في مجال المفهوم فحسب بل في مجال التوظيف الذي أخذ عندهم بُعداً أوسع وأعمق وأدق، فالقدماء أدركوا (سياق الحال) بوصفه مفهوماً مستقراً فاستعملوا مصطلحات عدّة مقابلة للمفهوم الغربي المحدث، وكان ما استعملوه من مصطلحات مرادفة له تؤدي دلالته الاصطلاحية، فاستعملوا: الحال، والأحوال المشاهدة، والدليل، والقرينة، والمقام، والموقف، مقتضى الحال[3] وهي مصطلحات استعملها النحاة واللغويون، البلاغيون والنقاد على حدَّ سواء. فيما استأثر المفسرون وعلماء الأصول بمصطلح (أسباب النزول)[4]. التزاماً بالميدان الذي عملوا فيه وهو تفسير القرآن الكريم وبيان مقاصد الشريعة.

لقد أدرك القدماء كنه فكرة المقام، بل إنَّهم وظفوها على نطاق واسع كل حسب تخصصه ومجاله الذي يعمل فيه، فلم يقتصر الأمر عندهم على الكشف عن أسرار اللغة فحسب بل كان كل متخصص يتناوله من جانبه فيجد فيه ضالته، فشمل مجالات عِدّة كالتفسير وعلم الأصول والنحو والبلاغة...

وأرى أَن المقام هنا لا يتسع لذكر كل ما قيل بشأن مراعاة الحال أو المقام عند العلماء العرب القدماء، فتراثهم غزير لكن نكتفي هنا بالقليل الدال تاركين الكثير ليس اهمالاً بل لأنَّ حصره بات أمراً مُحالاً.

---

(1) في اللسانيات ونحو النص: 196.

(2) النص والسياق: 142.

(3) أفاض الباحثون المحدثون في الكلام عن المصطلحات العربية المقابلة لمصطلح (سياق الحال) مبينين ما استعمله القدماء من مصطلحات شارحين دلالة هذِه المصطلحات عندهم= =على ما قصده الغرب (بسياق الحال)، ينظر: دراسات في اللسانيات- ثمار التجربة: 230-231، وسياق الحال في كتاب سيبويه: 85، 84، 23، دلالة السياق: 42.

(4) ينظر: أسباب النزول 3 ومقدمة في أصول التفسير: 32.

فقد أَظهروا علماء التفسير والأصول عناية كبيرة بالمقام، فيما عُرِفَ (بأسباب النـــزول) فبحثوا في الظروف الخارجية المحيطة بالنص القرآني من أجل الوصول إلى معانيه ودلالة أحكامه إذ ((إنّها دلائل من خارج النص القـــرآني، تلقـــي أضـــواء كاشفة لمعانيه في كثير من الأحيان حتى أنّها عُدّت من العلوم التي يجب أَن يحيط بها المفسر قبل أن يشرع في بيان معاني كتاب الله))[1].

وتنبه المفسرون إلى ضرورة معرفة وقائع النص وملابساته، يقول الواحـــدي (ت468هـــ): ((لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصـــتها، وبيـــان سبب نـــزولها))[2].

ويقول ابن تيمية: ((معرفة أسباب النـــزول يعين على فهم الآية فإنَّ العلـــم بالسبب يورث العلم بالمسبب))[3].

وهذا إدراك واضح لأثر ما يقع خارج النص ودوره في تفسير الـــنص، لأنَّ النص مرتبطِ بالواقع، بل هو استجابة لدواعٍ جدلية يفرضها الواقع. وهـــذا مـــا أعرب عنه الزركشي، فقال متحدثاً عن فائدة معرفة سبب النـــزول: ((وأخطأ من زعم أنَّه لا طائل تحته لجريانه مجرى التاريخ وليس كذلك، بل له فوائد منها: وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم بـــهِ والوقـــوف علـــى المعنى))[4].

ثم ذكر أنَّ ((بيان سبب النـــزول طريق قوي في فهم معاني كلمات الكتاب العزيز، وهو أمر تحصّل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا، ومنها أن يكون اللفـــظ عاماً ويقوم الدليل على التخصيص فإنَّ محل السبب لا يجوز إخراجـــه بالإجمـــاع والاجتهاد))[5].

(1) الدلالة في البنية العربية بين السياق اللفظي وسياق الحال، مجلة آداب الرافـــدين، ع26، 1994م: 129.

(2) أسباب النـــزول: 3.

(3) مقدمة في أصول التفسير: 32.

(4) البرهان: 22/1.

(5) المصدر نفسه: 22/1

ومما زاد في أهمية دلالة (المقام) هو أنَّ ((العلاقة بين المقـــال والمقـــام شـــفرة كاشفة ومفسرة))[1].

لذا كان لعلماء الأصول وقفة هنا، يكفي للكشف عنها أن نـــذكر الجهـــد الكبير الذي أبلاه الإمام الغزالي، وهو يوظف (المقام) في كشف الأحكام حتى غدا هذا منهجاً لازمه في (المستصفى) فكان يجنح إلى ابراز الوقائع الحيّـــة ودورهـــا في تبيين المجمل ورفع الغموض عن المبهم، فلا يكتفي بالنظر إلى ظاهر النص، بل لابد من معرفة مقاصد المتكلم ورسوم التعبير، لذا يقررِ أهميـــة الأحـــوال المشـــاهدة المصاحبة للكلام مع اقراره بأنَّ الحكم الشرعي لايثبت إلاَّ توقيفاً، قـــال: ((لـــيس طريق معرفة التوقيف في الأحكام مُجرد النص، بل الـــنص والعمـــوم والفحـــوى ومفهوم القول وقرائن الأحوال وشواهد الأصول وأنواع الأدلة))[2].

وقد أخذ (المقام) بعداً آخر عند النحاة فارتبط بطبيعة توجهـــاتهم في تحليـــل الظاهرة اللغوية نحوياً، قاصدين الدلالة الاجتماعية في أكثر من موضع، فاستطاعوا بتقليب النظر في امثلتهم استثمار البعد الدلالي الاجتماعي في تقعيد النحو، فوصلوا إلى تفسير قضايا لغوية مثل (الحذف، والإضمار، والتقديم والتأخير) وغيرها اعتماداً على دلالة المقام لما لم يسعفهم المقال.

فكان سيبويه ((يعول على هذا الضرب من السياق كثيراً وتكثر في الكتـــاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بنـــاء على السياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام، ويلحظ قارئ الكتاب أن سيبويه في مواضع كثيرة يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله وما يُلابـــس هذا الاستعمال من حال المخاطب، وحال المتكلم وموضوع الكلام))[3].

ويوظف سيبويه (المقام) أو (الحال المشاهدة) بكل معطياته في سبيل تفســـير كلام العرب، وما يلابس القول من ملابسات خارجية لا يعين الســـياق اللغـــوي

(1) السيمياء العربية: 102.

(2) المستصفى من علوم الأصول: 363/2.

(3) سياق الحال في كتاب سيبويه: 15، وينظر: الاسس الابستمولوجية والتداولية في النظر النحوي عند سيبويه: 309.

على فهمها أو تفسيرها، يقول في (باب ما ينتصب من الأسماء التي أخـــذت مـــن الأفعال... استفهمت أو لم تستفهم، وذلك قولك: أقائماً وقد قعد الناس، وأ قاعداً وقد سار الركب، وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أوحال قعود، فأراد أن ينبهه، فكأنه لفظ بقوله: أتقوم قائماً وأ تقعد قاعداً، ولكنه حذف استغناء بما يرى مـــن حال، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل))(1).

ويعول على الحال المشاهدة في أكثر من باب من أبواب كتابه فمما جاء من ذلك قوله: ((هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي: وذلك قولك، إذا رأيتَ رجلاً متوجهاً وجهة الحاج قاصداً في هيئته الحاج، فقلت: مكة ورب الكعبة، حيث زَكِنت أنّه يريد مكة كأنك قلت: يريد مكة والله))(2).

فهو يوظف دلالة الهيئة والرؤية معاً في تقدير المحذوف، وهذا ما يتكرر عنده في أكثر من موضع(3).

وعلى هذا يظهر أنَّ فهم الجملة العربية يتخلله– في أحيان كثيرة – فراغـــات لا يملؤها إلاَّ تبيين السياق الذي قيلت فيه.

ولهذا يشكل (المقام) دوراً مركزياً تُفسر من خلاله ظواهر تركيبية عديـــدة، وتُقر أو تُرفض في ضوء ذلك السياق فيحكم بصحة التراكيب النحوية أو خطئها بموجب ملابسات استعمالها، فربما كانت الجملة جائزة في موضع معـــين، وغـــير جائزة في موضع آخر بناء على السياق الاجتماعي الذي سيقت فيه، ويقول ابـــن السراج: ((الذي لا يحسن إضماره، ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة، ولو قلت: (زيداً)، وأنت تريد: (كلم زيداً)، فأضمرت و لم يتقدم ما يـــدل علـــى (كلم)، و لم يكن إنساناً مستعداً للكلام لم يجز، وكذلك غيره من الأفعال))(4).

كما أدرك ابن جني– بحسه اللغوي المعهود– مفهوم (المقام) كما يتضح ذلك في أكثر من موضع من كتابه (الخصائص) وكان يرى فيه المعين الذي لاينضب من

(1) الكتاب: 340/1.
(2) المصدر نفسه: 257/1.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 258/1، 253/1، 103/2.
(4) الأصول: 147/2.

الدلالات فلو تتبعنا إشاراته لتبين لنا وعيه التام بأهمية (المقام)، وبالأسس نفسها التي أقام عليها فيرث نظريته بعيداً عن التعسف.

ومن ذلك التفاته إلى أهمية نقل الرواية وما يحيط بها من أحوال وقرائن تسعف في فهم (المقال)، فقال: ((وليست كل حكاية تروى لنا ولا كل خبر ينتقل إلينا يُشفع به شرح الأحوال التابعة له المقترنة بهِ. نعم، ولو نقلت إلينا لم نفد بسماعها ما كنا نفيده لو حضرناها))[1].

وكان ابن جني قد أظهر عنايته (بالمقام) حين بيّن أنّ تلك المعاني التي سجلها الأوائل كانت أقرب إلى الدقة لأنّهم شاهدوا أحوال أصحابها فقال: ((الأول وصل إليه علم لم يصل إلى الآخر، يعني ما نحن عليه من مشاهدة الأحوال والأوائل))[2].

ثم يبين فائدة تلك المشاهدة وذلك الحضور بقوله: ((ألا تستفيد بتلك المشاهدة وذلك الحضور مالا تؤديه الحكايات ولا تضبطه الروايات فتضطر إلى قصود العرب وغوامض ما في أنفسها، حتى لو حلف منهم حالف على غرض دلته إشارة لا عبارة، ولكن عند نفسه وعند جميع من يحضر حاله صادقاً فيه غير متهم))[3].

ويستمر ابن جني شارحاً لنا أهمية المشاهدة ودلالتها، بشواهد شعرية، متمثلاً بقول الشاعر[4]:

تقولُ وَصَكَّتْ وَجْهَهَا بِيَمِينها　　　أبعلي هذا بالرحى المُتَقاعِس

فيقول معلقاً على أهمية ذكر الشاعر لحال المرأة: ((فلو قال حاكياً عنها: أبعلي هذا بالرحى المتقاعس-من غير أن يذكر صك الوجه- لأعلمنا بذلك أنّها كانت متعجبة منكرة، لكنه لما حكى الحال، فقال: (وصكت وجهها) عُلم بذلك قوة إنكارها، وتعاظم الصورة لها. هذا مع أنك سامع لحكاية الحال، غير مشاهد لها، ولو شاهدتها لكنت بها أعرف، ولعظم الحال في نفس تلك المرأة أبين))[5].

---

(1) الخصائص: 217/1.
(2) المصدر نفسه: 219/1.
(3) المصدر نفسه: 219/1.
(4) الخصائص: 217/1.
(5) الخصائص: 217/1.

ثم ينتهي إلى القول بأنَّ الاعتبار يتم بمشاهدة الوجوه التي يعلم من خلالها ما في النفوس لينتهي إلى حكمة مفادها ((رُبَّ أشارة ابلغ من عبارة))(1).

هكذا نستطيع القول إنّ النحاة اعتنوا بالحال المشاهدة وكانت عندهم ((بمثابة الإطار الخارجي الذي يقف بمختلف معطياته عنصراً يوازي في دلالاته العناصر اللغوية المكوّنة للتركيب فيغني في أحيان كثيرة، عن بعض تلك العناصر، ويحل مكانها في الدلالة على بعض المراد))(2).

ولعل تطوراً كبيراً لفكرة (المقام) قد تم على يد البلاغيين والنقاد، إذ نجدها عندهم ناضجة، فكثيراً ما ربطوا فكرة المقام بالمقال بوثيق الصلة وهذا ما لمحه الدكتور تمام حسان، حين قال وهو يعلي من شأن جهودهم القيمة: ((حين قال البلاغيون (لكل مقام مقال) و(لكل كلمة مع صاحبها مقام)، وقعوا على عبارتين من جوامع الكلم تصدقان على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى فقط، وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على السواء))(3) ما يوضح سبق البلاغيين لمالينوفسكي وعدم إدراك الأخير لذلك.

ومن هذه الفكرة انطلق البلاغيون فعملوا على الربط بين الصياغة والسياق وأصبح الكلام، حسناً وقبحاً، وقبولاً ورداً معياره مدى مناسبة الكلام لمقتضى الحال.

ومن هنا يبرز التباين بين (المقام) عند البلاغيين العرب و(سياق الحال) عند العلماء الغرب، فقد وظفه فيرث في الكشف عن معنى النص، في حين هو عند البلاغيين العرب يحمل هدفاً فنياً يبغي الوصول إلى مستوى بلاغي للنص.

وبمعنى آخر أنَّ الهدف الذي تسعى إليه (المقامية الغربية) هو استعمال المقام كمنهج تحليل يوصل إلى المعنى، وهذا ما أكده فيرث حين قال: ((إن فكرة المقام أو سياق الحال هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة عند أصحاب المدرسة الانجليزية))(4).

---

(1) المصدر نفسه: 218/1.

(2) ملامح تداولية في دراسات نهاد الموسى اللغوية: 239 (ضمن آفاق اللسانيات – دراسات – مراجعات – شهادات، تكريماً للاستاذ الدكتور نهاد الموسى)

(3) اللغة العربية معناها ومبناها: 372.

(4) paper in linguistic181 .

في حين أنَّ المقام عند البلاغيين العرب يحمل هدفاً أسمى إذْ هو وسيلة المطابقة بما يحقق المعنى، وهكذا يأخذ المقام والمقال عندهم بعداً فنياً، وهذا ينبئنا عن الترف اللغوي والفكري الذي شهده العقل العربي خلال ذلك العهد الذي جعلهم يعدون المطابقة بين المقال والمقام معياراً للمقبولية[1].

ومن أوائل من تحدث عن هذهِ الفكرة من البلاغيين ابن المقفع (ت145هـ) حين سُئِلَ عن معنى البلاغة فقال: ((البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة فمنها ما يكون في السكوت، ومنها ما يكون في الاستماع ومنها ما يكون في الإشارة، ومنها ما يكون في الاحتجاج... فعامة ما يكون من هذه الأبواب الوحي فيها والإشارة إلى المعنى والإيجاز هو البلاغة.

فأما الخطب بين السماطين، وفي إصلاح ذات البين فالإكثار في غير خطل، والإطالة في غير إملال، وليكن في صدر كلامك دليل على حاجتك، كما أن خير أبيات الشعر البيت الذي إذا سمعت صدره عرفت قافيته، فقيل له: فإن ملّ السامع الإطالة التي ذكرت أنها حق ذلك الموقف؟.

قال: إذا أعطيت كل مقام حقه وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو))[2]. فتراه يجيب عن الموقف بعبارة دقيقة، فيعده هو المقام من ذلك الكلام.

وجاءت هذهِ الفكرة عند بشر بن المعتمر فيما نقل الجاحظ عنه قوله: ((لكل مقام مقال))[3]، وأخذت عنده بُعداً توجيهياً اشترط فيها مراعاة الأديب للمتلقي والموقف الكلامي.

كما تحدث الجاحظ عن (المقام) في معرض حديثه عن أصناف الدلالات، فقال: ((وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الخط، ثم الحال التي تسمى

---

(1) ينظر: الإيضاح: 9.
(2) البيان والتبيين: 114/1.
(3) البيان والتبيين: 129/1.

(نصْبة)، والنصبة هي الحال الدالة، التي تقوم مقام تلك الأصناف، ولا تقصر عن تلك الدلالات))[1].

ثم يوضح دلالة النصبة قائلاً: ((وأمّا النصبة فهي الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد))[2].

كما بيَّن التناسب بين الكلام ومقامه، في أثناء حديثه عن صناعة الكلام، وألفاظ المتكلمين، وانتهى إلى القول ((لكل مقام مقال ولكل صناعة شكل))[3].

وهذا ما أعرب عنه علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت392هـ) مؤكداً أهمية الوقوف على "شاهد الحال" الذي يحيط بالبيت الشعري من أجل الوصول إلى مراد الشاعر، ومن ذلك تعقيبه على قول الأعشى:

إذا كانَ هادي الفتى في البلادِ صَدرِ القنَاةِ أطاعَ الأميرا

فقال: ((فإذا أردت الوقوف على مراد الشاعر، فمن المُحال عندي، والممتنع في رأيي أن تصل إليه إلاَّ من شاهَد الأعشى بقوله...

فأمَّا أهل زماننا فلا أجيز أن يعرفوه إلاَّ سماعاً إذا اقتصر بهم من الإنشاد على هذا البيت المفرد))[4].

وهذا ما أشار إليه اولمان حين قال: لو ((قمنا بمقارنة كاملة بين فترتين لتكشّف لنا الأمر عن اختلافات عميقة كثيرة، من شأنها أن تعوّق فهم المرحلة السابقة وإدراكها إدراكاً تاماً))[5].

ونجد وضوح النظرية عند عبد القاهر الجرجاني فقد أخذت عنده ابعاداً أشمل وأوسع، فهو يتحدث عن الحال قائلاً: ((في الحال وصف هو شبيه بالنطق من الإنسان، وذلك أن الحال تدل على الأمر، ويكون فيها امارات يعرف بها الشيء كما أنَّ النطق كذلك))[6].

---

(1) البيان والتبيين: 82/1.
(2) المصدر نفسه: 86/1.
(3) الحيوان: 369/3 وينظر: كتاب الصناعيين: 153.
(4) الوساطة: 417.
(5) دور الكلمة في اللغة: 170.
(6) أسرار البلاغة: 48-49.

ويقيم نظرية النظم على أساس مراعاة مناسبات الكلام، إدراكاً منه باختلاف مقتضيات الأحوال، وأنّ التراكيب اللغوية في طبيعتها لا تعدو أن تكون استجابة لمقتضيات الأحوال، وعلى هذا الأساس يعلن ثورته على النحويين، لأنَّهم ربطوا التقديم والتأخير بالعناية والاهتمام، في حين يرى عبد القاهر أن هذا التفسير منقوص بل إنّ هناك أغراضاً أخرى تتعلق بربط الكلام بمقام استعماله وما يتطلبه كل مقام، فقال: ((وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال إنه قُدِّم للعناية، ولأنَّ ذكره أهم، من غير أن يُذكر، من أين كانت تلك العناية وبِمَ كان أهم))[1].

وعرض السكاكي مسألة تفاوت مقامات الكلام، وضرورة إيقاع الكلام في موقعه منها، فقال: ((فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية... فلكل كلمة مع صاحبتها مقام. ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام. وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول، وانحطاطه في ذلك حسب مصادفة الكلام لِمَا يليق بهِ، وهو الذي نسميه: مقتضى الحال))[2].

كما أثار ابن طباطبا العلوي قضية السياق المقامي وأهميته في فك مغاليق المعنى، وبين أن للعرب أعرافاً تجري بينهم، قد تذكر في الشعر، فلا يفهمها إلاَّ من عرف تقاليدهم وطبيعة الثقافة والأعراف السائدة بينهم[3].

ثانياً: عناصر سياق الموقف:

من أجل الوقوف على (سياق الحال) أو (المقام) يحدد فيرث ثلاثة عناصر متكاملة ينبغي مراعاتها عند إجراء التحليل الدلالي،[4] وهي:

1- شخصية المتكلم والسامع، وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام ودورهم.

---

(1) دلائل الإعجاز: 78.

(2) مفتاح العلوم: 168.

(3) ينظر: عيار الشعر: 37-38

(4) ينظر: علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي: 311 ومدخل الى علم اللغة/محمد حسن عبد العزيز: 324، والتفكير اللغوي بين القديم والجديد: 154-155 واللسانيات – اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 123.

2- العوامل والظواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة وبالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي.

3- أثر النص الكلامي في المشاركين، كالاقتناع أو الألم، أو الاغــراء، أو الضحك.

ويرى فيرث أنه ((لابدَّ من النظر في هذهِ الجوانب كلها وعلاقتــها بعضــها ببعض، حتى يمكن فهم الكلام فهماً جيداً، وحتى يمكن تحليله تحلــيلاً صــحيحاً دقيقاً))[1].

ونجد هذهِ العناصر شاخصة في التراث اللساني العربــي، فالقدماء كثيراً مــا يتعرضون للعلاقة بين المتكلم وما أراده من معنى، والمُخاطَب ومــا فهمــه مــن الرسالة، والأحوال المحيطة بالحدث الكلامي، وقد جمع سيبويه هــذهِ العناصــر في مقولة واحدة، فقال: ((لو رأيت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيــد فكبّــروا لقلت: الهلال ورب الكعبة، أي أبصروا الهلال))[2].

وهنا يتلقي مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشقة ففي هــذا النص توجد عناصر الموقف الثلاثة هي المتكلم والمخاطب فضلاً عن الحدث وأثــر ذلك في المشاركين، فسيبويه يشرح وبشكل عملي حدث ترقب رؤية الهلال ثم أثر ذلك كله في المشاركين. في محاولة منه للنظر في هذه الجوانب كلها لفهم الكــلام فهماً جيداً وتحليله تحليلاً صحيحاً. نلحظ هنا استيفاء عناصر المقام التي حــددها فيرث عند سيبويه

لذا يمكن القول إنَّ الجملة العربية ((خاضعة لمناسبات القول وللعلاقــة بــين المتكلم والمُخاطَب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلاَّ إذا روعيت تلــك المناســبات، وأخذت العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيــداً ولا الخــبر مؤدياً غرضه ما لم يكن المُخاطب ملحوظاً ليقع في نفس المُخاطَب موقع الاكتفــاء والقبول))[3].

(1) التفكير اللغوي بين القديم والجديد: 155.
(2) الكتاب: 257/1.
(3) في النحو العربــي - نقد وتوجيه: 225

ويمكن تفصيل هذه العناصر على النحو الآتي:

1- المتكلم: اعتنى فيرث بالمتكلم، وكان يعده عنصراً أساسياً، فركز في ضرورة مراعاة جنسه وعمره وشكله الخارجي[1].

وهذا ما وجدناه في التراث اللساني العربي فكانت (إرادة المتكلم) وغرضه عاملاً حاسماً يُعتمد عليه في التفسير الخطاب. فالخليل يوجه ما انتصب على (التعظيم والمدح) اعتماداً على إرادة المتكلم في نحو (الحمد لله أهلَ الحمد) إذْ نقل عنه سيبويه قوله: ((زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا مَنْ تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعله ثناء وتعظيماً))[2].

ويعتمد سيبويه غرض المتكلم في توجيه التراكيب النحوية[3]، ويجعل من حال المتكلم مسوغاً لتركيب ما، كما في استعمال حرف النداء تبعاً لحال المتكلم، كالمستغيث أو النادب أو غير المنادي المجتهد[4]، "وحال المتكلم" أيضاً كان مسعفاً له في تفسير الغاء عمل "ظن وأخواها"[5].

ورأى النحويون "حال المتكلم" محوراً اساسياً يدور حوله التركيب النحوي تبعاً لحاله الشاخصة لهم، يقول الرضي مبيناً أغراض التوكيد: ((الغرض الذي وضع له التوكيد أحد ثلاثة أشياء: أحدها: أن يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع عنه، وثانيها: أن يدفع ظنه بالمتكلم الغلط... والغرض الثالث: أن يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوّزاً))[6].

كما نجد أن شمائل المتكلم وحالته كانت خير ما يستدل به الأصوليون من أحكام توصلهم إلى المرام، فالإمام الغزالي، كان يستقي من حركات المتكلم ورسومه وتعابيره ما يعينه على بيان دلالة العموم

(1) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 123.

(2) الكتاب: 65/2.

(3) المصدر نفسه: 61/2.

(4) ينظر: الكتاب: 229/2 - 230.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 118/1 - 120.

(6) شرح الكافية: 374/2-375.

والخصوص كما في قوله: ((الاستغراق يُعلم بعلم ضروري يحصل من قرائن أحوال ورموز وإشارات وحركات المتكلم وتغيرات وجهه، وأمور معلومة من عادته ومقاصده، وقرائن مختلفة لا يمكن حصرها في جنس، ولا ضبطها بوصف، بل هي كالقرائن التي يعلم بها خَجَل الخَجِل، وَوَجل الوَجِل، وجُبُن الجَبان))[1].

2- المُخاطَب: يؤكد فيرث أهمية معرفة حال المُخاطَب وتكوينه الثقافي[2]، لِما له من أهمية في إدارة الخِطاب والوصول إلى دلالته. إذ يسعى المتكلم جاهداً لمعرفة حال السامع لكي يأتي كلامه متطابقاً مع حال من يُلقى إليه الخِطاب من أجل تحقيق ((التناسب بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، إذ بموجبه تكون الطاقة الاختزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعاً على مضمونها الخبري))[3].

وهذا مارعاه الخطاب القرآني، يقول الجاحظ: ((رأينا الله تبارك وتعالى إذا خاطب العرب والأعراب، أخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي والحذف، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم جعله مبسوطاً وزاد في الكلام))[4].

ونجد مثل هذا حال مخاطبة الرسول ﷺ الناس مراعياً أحوالهم، فـ ((لما أراد أن يكتب إلى أهل فارس كتب إليهم بما يمكن ترجمته... فسهّل الألفاظ... غاية التسهيل حتى لا يخفى منها شيء على من له أدنى معرفة في العربية، ولمّا أراد أن يكتب إلى قوم من العرب فخم اللفظ لِما عرف من فضل قوتهم على فهمه وعادتهم لسماع مثله))[5].

(1) المستصفى: 65/2 وللاستزادة ينظر: 68/2، 162.
(2) ينظر: اللسانيات – اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 123.
(3) اللسانيات وأسسها المعرفية: 767.
(4) الحيوان: 94/1.
(5) كتاب الصناعتين: 172.

ونال "حال المخاطب" عناية ومكانة عند النحاة، فبنيت وفق ذلك قواعد، وفسرت حالات لغوية اعتماداً عليه، إدراكاً منهم بأنَّ الكلام لا يكون: ((مفيداً ولا الخبر مؤدياً غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظاً، ليقع الكلام في نفس المُخاطب موقع الاكتفاء والقبول))(1).

وعلى هذا الأساس تم تفسير كثير من حالات الإضمار والحذف اعتماداً على فهم المخاطب، وعدم حصول لبس لديه، فمن ذلك ما جاء في تفسير الخليل لمقاصد العرب في الاستغناء والحذف عندما سأله سيبويه عن حذف جواب الشرط في آيات من القرآن الكريم، قال: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام))(2).

ومنه أيضاً ما ورد عن سيبويه قوله: ((وتقول: إذا كان غدٌ فأتني... وإنْ شئت قلتَ: إذا كان غداً فأتني، وهي لغة بني تميم، والمعنى: إنّه لقي رجلاً، فقال له: إذا كان ما نحن عليه من السلامة، أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني، ولكنهم أضمروا استخفافا... ولأنَّ المخُاطب يعلم ما يعني، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المُخاطب ما تعني، أنّه لا بأس عليك))(3).

فلما أوصل المتكلم كلامه إلى المُخاطب كاملاً في جملة مختصرة، لم يحتج إلى الإطالة والإطناب.

وهذا ما جعل ابن السراج يصدر حكماً عاماً، جاء فيه: ((الاختصار في كلام الفصحاء كثير، إذا آنسوا بعلم المُخاطب ما يعنون))(4).

وإذا كان النحاة قد استعانوا بحال المُخاطب – في تفسير القواعد، وتخريج الكلام على الصورة المطابقة للقاعدة – فإنّ الأمر بدا مختلفاً عند

---

(1) في النحو العربي نقد وتوجيه: 225.
(2) الكتاب: 103/2.
(3) الكتاب: 224/1 وللاستزادة ينظر: 286/1، 232، 283–284، 103/3.
(4) الأصول: 324/2.

البلاغيين والنقاد الذين وجهوا عنايتهم بمسألة حث الكاتب أو الشاعر على أن يأتي كلامه موافقاً لحال المُخاطبين والسامعين حتى ينال أعلى مراتب القبول، ومن ثَمَّ عُدّت هذهِ المراعاة معياراً يحقق للأديب غايته في الوصول إلى قلوب المستمعين وعقولهم، فكان كلامهم يأتي على سبيل النصح والتوجيه، يقول بشر بن المعتمر: ((فكن في ثلاث منازل، فإن أولى الثلاث أن يكون لفظك رشيقاً عذباً وفخماً سهلاً ويكون معناك زاهراً مكشوفاً وقريباً. إما عند الخاصة إن كنت للخاصة قصدت، وإما عند العامة ان كنت للعامة أردت، والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضح بأن يكون من معاني العامة، وإنَّما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال))[1].

ثم يقول: ((ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين اقدار المستمعين))[2]، ويحرص الجاحظ على افهام المخاطب، وذلك فيما نقله عن أَبي الاشعث قوله: ((مدار الأمر على إفهام كل قوم بمقدار طاقاتهم والحمل عليهم على اقدار منازلهم))[3].

ثم يدعو إلى ضرورة مراعاة طبقة السامع (الخاصة، العامة)، فالكلام يرتبط بطبقة السامع أي مقامه الاجتماعي ((وكلام الناس في طبقات كما أنَّ الناس أنفسهم في طبقات))[4] وهو تنبه مبكر إلى مسألة البعد الاجتماعي للغة.

وعلى هذا يكون الجاحظ قد سبق وليام ليبوف في النظر إلى ارتباط الكلام بطبقات الناس، فعمل على بناء نظرية تراعي التناسب بين اللغة والطبقات الاجتماعية مفرقاً بين درجتين من الخطاب، وهي الرسمية وغير الرسمية[5].

(1) البيان والتبيين: 129/1.
(2) المصدر نفسه: 131/1.
(3) المصدر نفسه: 95/1.
(4) البيان والتبيين: 135/1.
(5) ينظر: المدارس اللسانية: 71.

وهذا ما أكده قدامة بن جعفر، فألزم المتكلم ضرورة مراعاة حال من يوجه إليه الكلام وقدره، حتى ينزل الكلام منزله الصحيح حيث تحدث عن المدح واشترط فيه أن يكون على قدر الممدوح: ((أما مدح ذوي الصناعات، فأن يمدح الوزير، والكاتب بما يليق بالفكر والروية وحسن التنفيذ والسياسة... وأما مدح القائد فبما يجانس البأس والنجدة...))[1].

وهذا ما ذهب إليه أبو هلال العسكري فقال: ((لا يُكلم سيد الأمَة بكلام الأمَة، ولا الملوك بكلام السَّوقة))[2].

ويحث ابن رشيق على مسألة تحري أذواق المخاطبين وميولهم ويرى أن الفطن الحاذق يجب عليه أن ((ينظر إلى أحوال المُخاطبين فيقصد محابهم، ويميل إلى شهواتهم، وإن خالفت شهوته، ويتفقد ما يكرهون سماعه فيتجنب ذكره))[3].

3- أثر الكلام في المشتركين: يعد هذا العنصر الثالث من عناصر سياق الحال، فلا بدّ للكلام من أثر يتركه في نفوس المتلقين للخطاب وبالشكل الذي يغير توجههم أو انفعالهم أو يسيطر عليها ولو بشكل نسبي، وإلاّ انعدمت فائدته، لما كان هناك غرض منه.

وهذا الأمر رعته النظرية العربية، وهو ما يحققه مراعاة مناسبة الكلام، واختيار الكلام المناسب في الوقت الذي يتطلبه، فقد روي من مآثر أبي بكر الصديق (ﷺ) أنه رزق القدرة على حسن الاستشهاد فمن ذلك استشهاده بعد وفاة النبي (ﷺ) بقوله: ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىَ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللّهُ الشَّاكِرِينَ**﴾ [آل عمران: 144].

---

(1) نقد الشعر: 85- 87.
(2) كتاب الصناعتين: 29.
(3) العمدة: 222/1 - 223.

ولقد قال عمر (رضي الله عنه) عند سماعه هذا الاستشهاد ما معناه؛ والله لكأني لم أسمع هذهِ الآية من قبل[1].

ويولي سيبويه الأمر أهميته فيحرص على إيقاع الكلام في موقعه حتى يكون مؤثراً في النفوس، يقول: ((وأما الموضع الذي لا يجوز فيه التعظيم فأن تذكر رجلاً ليس بنبيه عند الناس، ولا معروف بالتعظيم ثم تعظمه كما تعظم النبيه))[2].

في حين يرى أبو هلال العسكري أنَّ الغرض الذي يُكتَب فيه يتحكم في خصائص الخطاب، وعلى هذا فـ ((سبيل ما يكتب في باب الشكر ألاَّ يقع فيه إسهاب... وسبيل ما يكتب به التابع إلى المتبوع في معنى الاستعطاف، ومسألة النظراء ألاّ يكثر من شكاية الحال ورقتها... بل يجب أن يجعل الشكاية ممزوجة بالشكر والاعتراف بشمول النعمة وتوفير العائدة))[3].

(1) ينظر: تفسير القرآن العظيم: 129/2.
(2) الكتاب: 69/2- 70.
(3) كتاب الصناعتين: 174.

المبحث الثاني

محورا العلاقة الأفقية (التركيبية) والعمودية (الاستبدالية)

إنَّ انطلاقة فيرث الألسنية وثورته التي حاول فيها إعادة الهيبة للسياق جعلته ينقلب على فكر من سبقه رافضاً النظرة الآلية للغة التي أسقطها من حساباته نهائياً، فلم يتعامل مع اللغة تعاملاً ذهنياً على أساس أنّ ((لكل كلمة معنى محدداً، ولكل جملة معنى محدداً، بحيث يمكنك الانتقال من جملة إلى ما يلزم عنها من جمل حسب قواعد الاستدلال المنطقي))(1)، بل على العكس من ذلك كانت اللغة عنده نسقاً متكوناً من نوعين من العلاقات هما العلاقة الأفقية (التركيبية) التي تُعنى بأشكال الكلمات في السياق، والعلاقات العمودية، التي تشير إلى العلاقات الاستبدالية القائمة بين العناصر اللغوية(2). ومن ثم يكون المعنى حصيلة الازدواج الحاصل بين هاتين العلاقتين.

وأصل هذا التقسيم يرجع إلى الألسني الأول سوسير الذي كان يؤكد وجود بُعدين في العلاقات المتبادلة في اللغة، وعدهما بعدين أساسيين للتركيب اللغوي.

فالأول: هو البعد الأفقي ويتعلق بالتمركز أي تتابع المنطوقات في داخل النسق.

والثاني: البعد الرأسي (الترابطي) المتمثل في أنظمة العناصر أو الفئات المتقابلة(3).

---

(1) الأساس الابستمولوجية في النظر النحوي عند سيبويه: 309.

(2) ينظر: الألسنية وتحليل النصوص الأدبية مجلة آفاق عربية السنة 17 1992م: 94.

(3) ينظر: دروس في الألسنية العامة: 186 – 187، وموجز تأريخ على اللغة في الغرب: 288 وأُسس السيميائية: 151.

وقد أفاد فيرث من تراث سوسير البنيوي وعمل على توظيفه في نظريته ليأخذ بُعداً أكثر حضوراً يمثل حجر الأساس لنظريته، وعلى هذا الأساس قسمنا هذا المبحث على قسمين: يختص الأول منهما بدراسة العلاقات الأفقية (التركيبية)، فيما يختص القسم الثاني بدراسة العلاقات العمودية (الاستبدالية) وعلى النحو الآتي:

أولاً: العلاقة الأفقية (التركيبية):

ويطلق عليها العلاقات الركنية لأنَّها ((تخضع لقانون التجاور، ودلالاتها رهينة الأركان القائمة في تعاقبها))[1].

وأطلق عليها سوسير "العلاقات الحضورية" لأنها تقوم على مجموعة عناصر موجودة ضمن سلسلة متحققة فعلاً[2].

وهذهِ العلاقات هي التي تحدد دلالة الكلمة، فدلالة الكلمة إنَّما هو الموقع الذي توجد فيه وحصيلة العلاقات التي تربطها مع الكلمات التي تجاورها (السابقة واللاحقة) في السياق نفسه والمحصلة النهائية تقودنا إلى القول إنْ ليس للكلمة قيمة حضورية إلاَّ من خلال ربطها في سياق، وهذا ما قصد إليه فيرث، حين قال معرفاً السياق بأنّه ((عملية نمطية تفهم على أنّها نشاط ذو علاقات داخلية بين عناصره المختلفة. ولا ينظر إلى تلك المفردة أو العناصر لكونها ترتبط بعلاقات مع بعضها البعض، إنما تجذب إحداهما الأخرى ضمن العلاقة))[3].

وعلى هذا فالمعنى لا يمكن تحديده إلا من خلال ملاحظة السياقات الكلامية[4]، وملاحظة تنظيم الرموز في مقاطع مركبة مشكلة خطاباً قائماً بذاته[5].

(1) الأسلوب والأسلوبية: 109.
(2) ينظر: دروس في الالسنية العامة: 187.
(3) اعلام الفكر اللغوي: 107/2.
(4) ينظر: مدارس اللسانيات – التسابق والتطور: 241.
(5) ينظر: العلامة: 119.

ونفهم من ذلك أن رواد السياقية يدرسون المعنى متجاوزين أصل الدلالـــة، جاعلين من الجملة– ميدان انطلاقهم – على أنّها الوحدة الأساسية في الاستعمال اللغوي[1].

ومن هنا رفعت السياقية شعار (المعنى هبة السياق)[2]، وهنا نستذكر جـــذور هذهِ الفكرة التي نشأت أول أمرها في أحضان بنيوية سوسير الذي لم يدرس اللغـــة على أنّها مجموعة كلمات، وإنما درسها على أنها كل يتكون من مجموعة عناصـــر تربطها علاقات، والمعنى لا يُحدد إلا إذا وقعت الكلمات في نسق واتخـــذت فيـــه مكاناً محدداً، فقال متحدثاً عن السياق: ((السياق إذاً يتركـــب مـــن وحـــدتين متواليتين فأكثر... والكلمة إذا وقعت في سياق ما، لا تكتسب قيمتها إلاَّ بفضـــل مقابلتها لما هو سابق ولما هو لاحق بها أو لكليهما معاً))[3]، ويضيف قـــائلاً: ((إن قيمة أي عنصر لغوي تحدّد بما يحيط بهِ))[4].

إنَّ البذرة التي غرسها سوسير آتت أكلها عند فيرث، فعدت ناضجة إلى الحد الذي جعل منها نظرية مستقلة تنظر إلى المعنى من خلال ((النسق الذي تلتئم فيـــه الكلمات التي تمثل موقعاً في الجملة))[5].

وعلى هذا يكون السياق ((سلسلة تفرضها المواقع التي تشغلها هذهِ الكلمات والوظائف والعلاقات فيما بينها))[6].

ومن هنا اتجه فيرث إلى العناية بـــ ((النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم))[7].

وقاده ذلك إلى البحث عن ((وضع لبنات الكلام من حيث الموائمة والتآلف أو اللزوم، بالنظر فيما بينها من ارتباط وموقعية وصلاحية هذه اللبنة أو تلـــك في

---

(1) ينظر: تاريخ علم اللغة الحديث: 159.

(2) محاضرات في اللسانيات: 460.

(3) دروس في الألسنية العامة: 187.

(4) المصدر نفسه: 177.

(5) An Introdction Tosystemic Function Linguistic, p188

(6) المصدر نفسه: 188.

(7) دور الكلمة في اللغة: 55

موضعها بالنسبة لما يسبقها ويلحقها من لبنات))[1].

وهذا التتبع للكلمات في علاقاتها السياقية يوصلنا إلى مفهوم (التوزيع) فمن خلال التوزيع يمكن الكشف عن اختلاف دلالة الكلمة تبعاً لاختلاف توزيعها.

ويكون فيرث هنا قد اقترب من التوزيعية الأمريكية مع تباين ما بينهما في مجال توظيف التوزيع ونعني بهِ الجانب الشكلي المادي البحت في الأمريكية، مقابل الجانب الشكلي المعنوي في السياقية.

وعلى هذا يمكن القول إنَّ العلاقات التركيبية ما هي إلا ((الحقيقة القائلة إنَّ شكلاً محدداً يمكن أن يرد مع أشكال أخرى محددة في السياق فقط في الغالب، وبذلك يمس هذا المفهوم... مفهوم التوزيع للوصفيين الأمريكيين))[2].

لذا نجد فيرث يصر على وجود معانٍ وليس معنى واحداً، فالكلمة بذاتها لها معانٍ كثيرة، والسياق الذي توجد فيه هو الذي يحدد المعنى المقصود[3]، فالنقطة الأساسية عند فيرث هي أنَّ (الكلمة) لا تقدم ولا يمكن أن تقدم كل المعنى الذي تحتويه إلاَّ إذا وضعت ضمن سياق علاقات حضورية مع ما يجاورها. والسياق هو الذي يفرض لها قيمة واحدة[4].

وهذا ما عبَّر عنه جون ليونز صاحب شعار ((أعطني السياق الذي وجدت فيه الكلمة وأعطيك معناها))[5]، فديناميكية السياق تعطي للفظة قيمة حضورية. وتخلصها من ثقل التراكم الدلالي.

أما الدرس اللساني العربي القديم فكل الإشارات التي وصلت إلينا تدل على أنَّ القدماء لم يغفلوا أثر العلاقات التركيبية في التغير الدلالي للكلمة وأن على طالب الدلالة أن يستحضر النص كاملاً حتى تتحصل له الدلالة التامة، وكانت لهم إشارات ونصوص متناثرة تنم عن إدراكهم لأثر ذلك في التغيير الدلالي للكلمة أو

(1) التفكير اللغوي بين القديم والحديث: 368.
(2) تاريخ علم اللغة الحديث: 159.
(3) ينظر: أعلام الفكر اللغوي: 120/2.
(4) ينظر اللغة: 232.
(5) علم الدلالة/جون ليونز: 23.

تحقيق دلالة واحدة من بين عِدّة دلالات تؤديها، يقول ابن الأنباري (ت382هـ): ((كلام العرب يصحح بعضه بعضاً ويرتبط أوله بآخره ولا يعرف معنى الخطاب منه إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه فجاز وقوع اللفظ على المعنيين لأنّها تتقدمها ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال المتكلم والإخبار معنى واحداً))[1].

واعتنى بعض النحاة (بسياق النص) وضرورة استحضاره بشكل كامل لفهم المراد، كما فعل ابن السيد البطليوسي الذي درس شواهد أدب الكاتب المفردة من خلال إعادتها إلى نصها[2]، وتنبه إلى هذه المسألة أيضاً علماء التفسير، فتتبعوا اللفظ الواحد ورصدوا اختلاف دلالاته ومراده باختلاف السياق التركيبي وذلك تحت ما اصطلحوا على تسمية ((الأشباه والنظائر (أو) الوجوه والنظائر)) ((فالوجوه اللفظ المشترك الذي يستعمل في عِدّة معان، والنظائر كالألفاظ المتواطئة وقيل النظائر في اللفظ والوجه في المعنى))[3].

كما ظهر الاعتناء (بسياق النص) عند علماء الأصول-على وجه الخصوص- لأنهم لا يعتمدون على السياق اللغوي الجزئي بل على مجموع ما يؤديه السياق كاملاً من معنى. ولاسيما في استنباط الأحكام، فهذا الشافعي يقول: ((ومن الخطاب ما يبين سياقه معناه)) ، ثم يعقد باباً خاصاً في كتابه سماه (الصنف الذي يبين سياقه معناه)[4].

وهذا ما شاع عند الأصوليين بـ (دلالة النص) وهو ((ما ثبت بمعنى النظم لغة لا استنباطاً بالرأي))[5].

ولذا يرفض الغزالي الاتجاه إلى طلب المعنى من اللفظ مجرداً عن السياق الذي ورد فيه، بل يدعو إلى استقراء الجملة كاملة، قبل تعيين المراد، قائلاً: ((اعلم أنّ

---

(1) الأضداد 2.
(2) ينظر: الاقتضاب 424/3، 45، 426، 435، 436.
(3) الإتقان 229/1.
(4) الرسالة 62
(5) المصدر نفسه: 62

كل من طلب المعاني أوّلاً من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استدبر المَغرِب وهو يطلبه))[1]. ثم يوضح ذلك أكثر في مبحث عنوانه ((فهم غير المنطوق بهِ من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده))[2].

وهنا تتجلى لنا مفارقة بين كلام الإمام الغزالي وكلام اللساني الغربي جون لاينز، فقد أشار لاينز إلى أنَّ معنى الكلمة يتضمن ما هو مقصود ضمناً، وما للسياق من صلة وثيقة العُرى بهذا الجزء من معنى الوحدة الكلامية[3].

ثم يرى أنَّ هناك ما هو مسكوت عنه أولى من منطوق به، وذلك عندما يتحدث في باب "الاستدلال والتضمين" قائلاً؛ ((هناك معنى اعتيادي للفعل (Imply)، إذ بوسعنا أن نعني ضمناً، بل إننا نعني في العادة شيئاً ما بوساطة وحداتنا الكلامية يختلف عمّا نقوله فعلاً))[4].

وهذا يلتقي- بشيء من المقاربة- مع قول الإمام الغزالي، حين ذكر أنّ المتمسك بالمفهوم والفحوى ليس متمسكاً بلفظ، بل بسكوت[5]. وتأخذ فكرة العلاقات التركيبية داخل السياق بُعداً أكثر نضجاً عند البلاغيين لأنّهم نظروا إلى النص نظرة تتذوق الفصاحة والجمال، تلك النظرة التي أسفر عنها أضخم نظرية عرفها التراث البلاغي النقدي على حدٍّ سواء، هي "نظرية النظم"، وأشار عبد القاهر إلى أن قيمة الكلمة لا تتم إلا من خلال النظم، وإنَّ الكلمة في المعجم جثة هامدة لا حياة فيها إلاَ في التركيب الكلامي وأن التفاضل بين الكلمات لا يتم على أساس أَنَّها ألفاظ مجردة أو كلمات مفردة بل على أساس دلالتها في التركيب ومواءمة معنى الكلمة لمعنى التي تليها في سياق الكلام))[6]. ويعبر عن ذلك بقوله: ((ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي تريد والغرض الذي تؤم))[7].

---

(1) أصول السرخسي 241/1.
(2) المستصفى 55/1.
(3) ينظر المصدر نفسه: 217/2 -225.
(4) ينظر: اللغة المعنى والسياق: 215- 216.
(5) ينظر: المستصفى: 115/2
(6) ينظر: دلائل الإعجاز: 36.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 64.

وكل هذا يأتي عنده مرتبطاً ببحث الفصاحة التي يرى أنَّها لا تتحقق للفظ إلاّ إذا كان ضمن التأليف، فيقول: ((وهل تجد أحداً يقول هذهِ اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملائمة معناها لمعاني جارتها وفضل مؤانستها لأخواتها))[1].

وبالاعتماد على تتبع الكلمة في السياقات التي يمكن أن تحل فيها الكلمة أو ما يسمى في الدراسات الحديثة (بالتوزيع)، يبرهن عبد القاهر الجرجاني على ((أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي الفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وإنما تثبت لها الفضيلة في ملائمة معنى اللفظ لمعنى التي تليها، ذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر))[2]، مثل لذلك بلفظ (الاخدع)[3]، في قول الصمة بن عبدالله:

تَلفَّتُّ نَحْوَ الحَيَّ حَتىَّ وَجَدْتُني وَجِعْتُ من الإصغَاءِ ليتاً وَ أخدعا

وبيت البحتري:

وإنّي وإنْ بَلّغْتَني شَرَفَ الغِنَى وَأعتقْتَ مِنْ رقّ المَطَلع أَخْدَعِي

((فإن لها في هذين المكانين ما لا يخفى من الحسن))[4]، ثم يوازن ذلك بورود هذهِ اللفظة في بيت أبي تمام:

يادَهْرُ قَوِّم مِن أَخدَ عَيكَ، فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذَا الأَنَامَ مِنْ خُرُقك

فقال: ((فتجد من الثقل على النفس ومن التنغيص والتكدير أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة والإيناس والبهجة))[5].

وعِلّة هذهِ الفضيلة؛ يكمن في الموقع التوزيعي للفظة، لذا ينفي عبد القاهر تعلق العِلّة – في ذلك– بصريح اللفظ[6]، فمعاني النحو لا تكون في الألفاظ أو

(1) المصدر نفسه: 39.
(2) دلائل الإعجاز: 40.
(3) المصدر نفسه: 40.
(4) المصدر نفسه: 40.
(5) دلائل الإعجاز: 41.
(6) ينظر: المصدر نفسه: 41.

المفردات؛ وإنما تكون في العلاقات المتحصلة من التركيب النحوي ومراعاة كل شروطه[1].

وعلى هذا الأساس علِّقتْ مسألة الفصاحة بالموقع والضم والتأليف الذي يجمع اللفظة مع سواها بعلاقات تركيبية، وبالشكل الذي ينفي كون الفصاحة صفة للفظ المفرد الذي لم يتعلق بالسياق، يقول القاضي عبد الجبار: ((أعلم أنَّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام؛ وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة، ولابدَّ مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة، وقد يجوز في هذهِ الصفة ان تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع وليس لهذهِ الاقسام الثلاثة رابع: لأنّه إمّا أن تُعتبر فيه الكلمة، أو حركتها، أو موقعها، ولابدَّ من هذا الاعتبار في الكلمة، ثم لابدَّ من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بعض؛ لأنه قد يكون لها عند الانضمام صفة، وكذلك لكيفية إعرابها وحركاتها وموقعها، فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه إنما تظهر مزية الفصاحة بهذهِ الوجوه دون ما عداها))[2]، فهو ينظر إلى الألفاظ من خلال علاقاتها التركيبية، هذهِ العلاقات هي التي تعطي للفظة قيمة، نافياً تعلق الفصاحة بصريح اللفظ المفرد.

ومما تقدم يتضح أن العلماء العرب القدماء قد سبقوا فيرث فيما أقره في نظريته السياقية عندما كان يؤكد دور العلاقات التركيبية في الكشف عن المعنى؛ وأن لا معنى للكلمة إلا من خلال اندراجها في السياق، إلاَّ أنَّ الأمر في التراث اللساني العربي لم يقف عند هذا الحد بل تجاوز البحث عن المعنى إلى البحث عن الذوق والجمال الذي يحققه تمكن المفردة في النص الأدبي.

لذا يقول الرافعي: ((وليس عندنا في وجوه الخطأ اللغوي أكبر وأعظم من أن يظن أمرؤ أنَّ اللغة بالمفردات لا بالأوضاع والتراكيب))[3].

---

(1) ينظر: علم الدلالة- دراسة تطبيقية: 45.
(2) المغني: 199/16.
(3) تحت راية القرآن: 55.

ثانياً: العلاقات العمودية (الاستبدالية):

ونعني بالاستبدال ((مجموعة الألفاظ التي يمكن للمتكلم أن يأتي بواحد منها في كل نقطة من نقاط سلسلة الكلام ومجموعة تلك الألفاظ القائمة في الرصيد المعجمي للمتكلم، التي لها طواعيّة الاستبدال فيما بينها تقوم علاقات من قابلية الاستعاضة تسمى العلاقات الاستبدالية))[1]، ومن الواضح أن هذه العلاقات إنّما هي علاقات قائمة في الذهن يستحضرها المتكلم في أثناء قيامه بعملية اختيار الكلمات المناسبة للحديث ومقرّها الدماغ لذا يطلق عليها سوسير علاقات ترابطية لأنَّها متضمنة: ((لشيء ما مشترك بينها تترابط في الذهن... مقرها الدماغ وهي جزء من ذلك الكنز الباطني الذي يكوّن اللغة لدى كل فرد))[2].

كما تسمى أيضاً علاقات التداعي أو الغياب، لأنَّها تقوم مع عناصر غائبة من اللفظ تقع ((ضمن سلسلة وهمية موجودة بالقوة مجالها الذاكرة))[3].

ويمكن أن نقول أن الاستبدال بُعد ايحائي اختياري يقوم على قوة الذاكرة التي تثير الأفكار وتستدعي الألفاظ. لذا أطلق عليه امبرتو إيكو محور الاختيار[4].

وقد اعتمد فيرث في نظريته على محور الاستبدال من أجل تحديد دلالة اللفظ عندما ذهب إلى أنَّ كل كلمة يمكن أن تحدد قيمتها من السياق من خلال ملاحظة البديل السياقي لها، فكل وحدة كلامية هي بديل معجمي لكلمة أخرى يمكن أن تحل محلها في السياق نفسه[5].

وأطلق فيرث على هذه العملية اسم (اختبار الوقوعية) أو (الرصفية) والذي ((يقوم على أساس تبديل المفردات المعجمية، أو تبديل أنواع السياق اللغوي لإصدارالأحكام))[6]، فإذا كان هناك بديل سياقي ممكن (للعنصر اللغوي) فعندئذ

---

(1) الأسلوبية والأسلوب: 108.

(2) دروس في الألسنية العامة: 187، وينظر أعلام الفكر اللغوي: 268/1.

(3) المصدر نفسه: 187.

(4) ينظر: العلامة: 119

(5) ينظر: مدخل إلى علم اللغة/محمد حسن عبد العزيز: 159، 333

(6) علم الدلالة/احمد مختار عمر: 75

يكون لهذا العنصر اللغوي معنى، وإلاَّ فلن يكون له معنى[1].

لذا فالاستبدال عند فيرث يقع ضمن (باب التكافؤ) الذي يجمع كل العناصر التي يمكن أن يستبدل بعضها ببعض، ضمن ما يسمى (بمحور الاختيار).

إنَّ لفكرة (الاستبدال) أو (الإحلال) هذه نظير في التراث اللساني العربـي، إذْ إنَّ هذا المفهوم كان شاخصاً أمام أنظار العلماء العرب ولاسيما أنَّ العربية تمتلك ثراء لفظياً عجيباً، لو أراد المتكلم أن يتكلم فإنَّ الألفاظ تتزاحم في عقله بما يتناسب مع المقام، ومن ثمَّ فإنَّ دور المحور الاستبدالي سيكون بمثابة المنظم لـذلك التداعي وهو الذي يحكم مدى إمكانية التصرف الدلالي في إنجاز المعنى المراد تبليغه في تركيب ما.

وقد أدرك العرب ذلك الأمر قبل فيرث إذْ ذهب ابن جني إلى القـول بـأنَّ اللفظين إذا كانا بمعنى واحد لا يجتمعان، فقال معللاً ذلك بـ ((أنهما أذا كانـا يعتقبان في اللغة على الاستعمال جريا مجرى الضدين اللذين يتناوبان المحل الواحد. فكما لا يجوز اجتماعهما عليه، فكذلك لا ينبغي أن يستعمل هذان، وأن يكتفـي بأحدهما عن صاحبه، كما يحتمل المحل الواحد الضد الواحد دون مراسله))[2].

ولو قارنا هذا القول بمفهوم الاستبدال في النظرية الغربية الحديثة لوجدنا توافـق المفهوم وتلاقي الفكر، إذ إنَّ الاستبدال عندهم مرتبط بفكـرة تقـول إنَّ مجموعـة ((الوحدات التي يمكن أن تظهر في النقطة نفسها من الملفوظ التي لا يجوز للمـتكلم أن يختار منها سوى واحدة لا غير تاركاً جميع ما سواها))[3] هذا من جانب.

ومن جانب آخر فقد ساقهم هذا الإحساس إلى ملاحظة ما بين الألفاظ من ترابط ذهني فأسفر ذلك عن تأليف الرسائل التي تطورت إلى معاجم المعاني، الـتي كانت تحمل هدفاً تعليمياً بالمعنى الواسع للمصطلح، لأنّها تعد أداة تمـد الكاتـب بالكلمات التي يراها أكثر ملائمة من غيرها لعرض افكاره بدقة، فهي تساعده على انتقاء واختيار ما يناسب أفكاره من كلمات للتعبير بها عمّا يختلج في صدره.

---

(1) ينظر: مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: 28

(2) الخصائص: 337/1.

(3) دروس في الألسنية العامة: 362.

وهذا ما صرّح به الهمذاني (ت320)، جاعلاً من الاختيار والانتقاء أساس تأليف كتابه (الألفاظ الكتابية) يقدم من خلاله الألفاظ المتخيرة التي يمد بها الشاعر والكاتب، فيقول: ((جمعت في كتابي هذا لجميع الطبقات أجناساً، من ألفاظ كتّاب الرسائل والدواوين... فليست لفظة منها إلاَّ وهي تنوب عن أختها في موضعها من المكاتبة، أو تقوم مقامها في المحاورة، إما بمشاكلة أو بمجانسة أو بمجاورة، فإذا عرفها العارف بها وبأماكنها التي توضع فيها كانت له مادة قوية وعوناً وظهيراً))[1].

فمنهج الهمذاني واضح في النص وغايته الوصول إلى المعنى الدقيق للفظ ومكان وضعه ومرادفه حتى يحسن الكاتب التعبير عن أفكاره وأحاسيسه، مستحضراً في ذلك العنصر الانتقائي أو الاستبدالي.

ولعل هذا كان الهدف الذي ساق أبا هلال العسكري إلى تأليف كتاب (الفروق) الذي ينم عن معرفته بالفروق الدقيقة بين الألفاظ التي يتوارد استعمالها في الموضع نفسه لذا أخذ على عاتقه بيان الفروق الدقيقة بين الألفاظ وبالشكل الذي لا يدع مجالاً لاستبدال بعضها في موضع بعض إلاَّ ضمن قواعد كل لفظ وسننه، فمن ذلك ما جاء في تفريقه بين (العلم والمعرفة)، فقال ((الفرق بين العلم والمعرفة، أن العلم يتعدى إلى مفعولين، والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياها تدل على الفرق بينهما في المعنى))[2].

فهو لا يعتمد على الأساس الدلالي في التفريق بينهما، بل يعتمد على أساس استعمالي تركيبي مستعيناً بما يلازم كلاً منهما من لوازم تعطي لكل واحد منهما قيمة وظيفية عند التركيب، وهذا أخيراً يمنح كلاً منهما دلالة مخصوصة ويترتب على حصول الاستبدال بينهما أسباب منطقية داعية لذلك.

وقد التفت الفكر النقدي العربي القديم إلى هذا المحور، فكانت السمة الجمالية للألفاظ تدعو منشئ النص لاختيارها وترك استعمال ما عداها في الجدول الاستبدالي.

---

(1) الألفاظ الكتابية: 12- 13.

(2) الفروق في اللغة: 17

وهذا ما رصده الجاحظ، ففي فكره السياقي غالباً ما يستعمل لفظة (تخير) إذْ يستعملها بمفهوم يتضمن إمكانية التعويض والتبادل بين مجموعة من دوال لسانية، كقوله في مواضع متفرقة من بيانه (تخير اللفظ)[1] أو ((هم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني))[2]، فإنَّ السياقات التي جاءت فيها هذه العبارة، كلها تدل على أنَّه يقصد بها المستوى العمودي (الاستبدالي) للكلمات داخل الجملة، ومما يؤكد هذا ما جاء في بعض النصوص التي استعمل فيها لفظة التخير، إذ جاءت في عبارات تحمل طابعاً توجيهياً، كما في قوله: ((رأس الخطابة الطبع وحليها الأعراب، وبهاؤها تخير اللفظ))[3]، وقوله: ((وإذا سمعت بنادرة من نوادر العوام وملحة من ملح الحشوة والطغام، فإياك أن تستعمل فيها الإعراب أو تتخير لها لفظاً حسناً))[4].

كما أنه كان يحصر البيان في التخير غالباً، فيقول: ((والإنسان... لا يحتاج في الجهل إلى أكثر من ترك التعلم، وفي فساد البيان إلى أكثر من ترك التخير))[5].

فالتخير (الاستبدال) عند الجاحظ جزء من الذخيرة الداخلية التي يمتلكها كل متكلم، والاستبدال عنده ((يقوم بتنظيم سجل الرموز والقواعد))[6].

فالاستبدال – الذي هو التخير – جوهر جمال التعبير.

ويكون – بموجب ما تقدم ذكره – سابقاً للنظرية الغربية، لأنَّه وسع من مفهوم الاستبدال عندما جعل الاستعمال الفردي للألفاظ يحكمه معيار الذوق الجماعي ضمن اللسان الواحد، ويجعل الطبقة الاجتماعية هي من تستدعي حضور لفظ دون آخر، فيكون الذوق الجماعي هو المتحكم في العملية الاستبدالية، وله أثر كبير في الاختيار، والاستعمال، فيقول: ((كما لا ينبغي أن يكون اللفظ عامياً، ولا ساقطاً سوقياً، فكذلك لا ينبغي أن يكون وحشياً ألا أن يكون المتكلم بدوياً

---

(1) البيان والتبيين: 59/1، 89

(2) البيان والتبيين: 131/1

(3) المصدر نفسه: 95/1.

(4) المصدر نفسه: 136/1

(5) المصدر نفسه: 131/1

(6) العلامة: 119

أعرابياً، فإنَّ الوحشي من الكلام يفهمه الوحشي من الناس، كما يفهم السوقي رطانة السوقي))[1].

ونفهم مما تقدم أن مفهوم (التخير) عند الجاحظ يناظر مفهوم (الاستبدال) عند فيرث، لأنَّه قائم على قاعدة المقابل الاستبدالي الذي تستدعيه الذخيرة اللغوية للمتكلم.

ولعل هذا المحور – الاستبدال- كان خير معين يستمد منه علماء الإعجاز بيان الإعجاز القرآني اعتماداً على نظمه، وتخير مفرداته، فكانوا كثيراً ما يلجأون إلى مفرداته ((بمقارنتها بمرادفاتها وإن لم يقع في القران الكريم تلك المفردات، وإنما يستعملون هذا الأسلوب أو طريقة الفرق لبيان مزية المفردة في موضعها، واختيارها من بين مقارباتها))[2].

وكانوا يلتمسون هذه الطريقة لبيان سر الإعجاز القرآني من خلال تتبع مفرداته ومحاولة تسخير محور الاستبدال في بيان روائع نظمه ودقة انتقائه للألفاظ التي يمكن أن تتداعى إلى الذهن عند النطق بتلك اللفظة، فالمسالة ليست مسألة تأليف وتركيب فحسب، بل الدقة في اختيار اللفظة التي تستدعي مقامها أو هو يستدعيها على حد سواء.

فالخطابي (ت388هـ) مثلاً يرى أن القرآن إنَّما صار معجزاً لمجيئه ((بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمَّناً أصح المعاني))[3].

وهو يشيد بالدور الذي تؤديه كل لفظة مختارة لمالها من رونق ودقة اختيار بحيث يصعب تصور وضع غيرها مكانها مع الحفاظ على دقة المعنى فقال: ((ووضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل الذي اذا أبدل مكانه غيره جاء منه إمّا تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإمَّا ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة))[4].

---

(1) الحيوان: 369/3
(2) دقائق الفروق اللغوية: 55
(3) بيان أعجاز القران، ضمن ثلاث رسائل في أعجاز القران: 27
(4) المصدر نفسه: 29

وهذا ما ذكره الباقلاني (ت403هـ) حين اعتنى بمسألة اختيار العنصر اللغوي وموقعه فقال: ((فإن إحدى اللفظتين قد تنفرد في موضع وتزل عن مكانها لا تُزال عنه اللفظة الأخرى، وتجدها فيه غير منازعة إلى أوطانها، وتجد الأخرى–لو وضعت موضعها– في محل نفار ومرمى شِراد، ونابية عن استقرار))[1].

وكانت فكرة الاختيار عند عبد القاهر الجرجاني جزءاً مكملاً لفكرة النظم، فالنظم الصحيح يكون باختيار العنصر اللغوي المناسب لموقعه، إذْ كان غالباً ما يشيد بحسن تخير الألفاظ، فيربط بين الفضيلة ودقة تخير اللفظ، فيقول ((... وذلك لأنَّه لا فضيلة حتى ترى في الأمر مصنعاً، وحتى تجد إلى التخير سبيلاً، وحتى تكون قد استدركت صواباً))[2].

ثم تحدث عن مسألة في غاية الأهمية تبين الإعجاز القرآني من خلال اختيار الألفاظ المناسبة لمواضعها عن طريق امتحان غيرها مكانها واستبدال الفاظها بألفاظ أخرى مقاربة لمعناها وعندئذ يتبين فضل التخير ودقة الانتقاء، قال: ((لا سبيل إلاَّ أن تجيء إلى معنى بيت شعر، أو فصل من النثر، فتؤديه بعينه وعلى خاصيته وصفته بعبارة أخرى، حتى يكون المفهوم من هذه هو المفهوم من تلك، لا يخالفه في صفته ولا وجه ولا أمر من الأمور، ولا يغرنك قول الناس: قد أتى بالمعنى بعينه، وأخذ معنى كلامه فأدّاه على وجهه، فإنه تسامح منهم، والمراد أنه أدّى الغرض، فأمَّا أن يؤدي المعنى بعينه على الوجه الذي يكون عليه الكلام الأوّل... فظن يفضي بصاحبه إلى جهالة عظيمة))[3].

ثم يدلل على صدق قوله بمثال عملي، فيقول: ((نحو أن تنظر في قوله تعالى: ﴿ **وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاْ أُولِيْ الأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [البقرة 179]، وقول الناس (قتل البعض إحياء للجميع)، فإنه وإن كان قد جرت عادة الناس بأن يقولوا في مثل هذا: (إنهما عبارتان مُعَبَّرهما واحد)، فليس هذا القول قولاً يمكن الأخذ

(1) أعجاز القران: 184.
(2) دلائل الإعجاز: 77.
(3) المصدر نفسه: 177.

بظاهره، أو يقع لعاقل شك أن ليس المفهوم من أحد الكلامين المفهوم من الأخر))[1].

وهكذا يوّظف هذا المحور في غاية سامية عند علماء الإعجاز، في بيان سر الإعجاز اللفظي في القرآن، فكل لفظة تأخذ مكانها من التركيب بحيث تؤدي غرضها على وجه من التمام يستحيل أن تؤديه الألفاظ الأخرى التي تتداعى في الخزين الذهني للغة.

ولا يفوتنا هنا أن نذكر التطور الذي نال هذا المحور (الاستبدال) أو (الاستعاضة) على يد علماء الأصول ونخص منهم بالذكر الإمام الغزالي وابن القيم، فلم يعد هذا المحور عندهما مجرد فكرة، بل أصبح معياراً يحتكمان إليه في التماس الفروق الدقيقة بين الألفاظ.

يقول الإمام الغزالي مطبقاً مقياس الاستعاضة في التماسه الفروق الدقيقة بين أسماء الله، محتكماً إلى استعمال العرب لها: ((وكذلك العرب في استعمالها تفرَّق بين اللفظتين، إذْ يستعمل الكبير حيث لا تستعمل العظيم، ولو كانا مترادفين لتواردا في كل مقام، تقول العرب: فلان أكبر سناً من فلان، ولا تقول: أعظم سناً، وكذلك الجليل غير الكبير والعظيم، فإنَّ الجلال يشير إلى صفات الشرف، ولذلك لا يقال: ((فلان أجلّ سناً من فلان، ويقال: أكبر سناً، ويقال: العرش أعظم من الإنسان، ولا يقال أجل من الإنسان، فهذه الأسامي وإن كانت متقاربة المعاني فليست مترادفة))[2].

وهذا المقياس اعتمده ابن القيم عندما فرق بين (الشك والريب) معتمداً على تقليب أوجه استعمالهما في الكلام، فقال: ((الفرق بين الشك والريب من وجوه: **أحدهما**: إنه يقال: شك مُريب، ولا يقال: ريب مُشَكِّك، **الثاني**: إنّه يقال: رابني أمر كذا، ولا يقال: شكّكني، **الثالث**: إنّه يقال: رابه يريبه إذا أزعجه وأقلقه، ومنه قول النبي (ﷺ) وقد مر بظبي حاقف في أصل شجرة (لا يريبه أحد) ولا يحسن هنا لا يشككه أحد، **الرابع**: أنّه لا يقال للشاك في طلوع الشمس أو

(1) المصدر نفسه: 172.
(2) المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى: 41 – 42.

غروبها أو دخول الشهر أو وقت الصلاة هو مرتاب في ذلك، وإن كـــان شـــاكاً فيه))[1]، فالاستبدال على هذا يعمل كصعيد انتقائي، هذا أو ذاك أو ذلك.

وما قدّمنا ذكره لا يعدو أن يكون نظرة خاطفة ولمحة سريعة في تراث فكري ممتد، لعلمنا بأن قليله ينبئ عن كثيره، وظاهره يعرب عن خفيِّه.

هكذا أدرك المفكر اللساني العربـــي القديم أنَّ البناء اللغوي يتشـــكل مـــن محورين متراصفين ومتواشجين، ويوجد في كل محور من هذين المحورين عناصر لها خاصية التوالي والتداعي بعضها مع بعض لتشكل عناصر أعلى تتمثـــل في البنـــاء اللغوي المتحقق من الاعتماد المتبادل بين هذين المحورين (التركيبـــي والاستبدالي).

(1) بدائع الفوائد: 913/4.

المبحث الثالث

نظرية الرصف

أولاً: مفهوم الرصف:

إنَّ التركيز في العلاقات التركيبية السياقية، وبحث مدى المقبولية والملاءمة بين الكلمات المتجاورة داخل السياق قاد فيرث إلى أن يتناول بحث هذه المسألة تحت نظرية مستقلة ضمن السياقية عرفت باسم (نظرية الرصف).

وقد عُرِّف (الرصف) بأنّه ((الارتباط الاعتيادي لكلمة ما، في لغة ما بكلمة أخرى معينة))[1]، أو هو ((استعمال وحدتين معجميتين منفصلتين، حيث تتواشج عادة بالوحدة الأخرى))[2].

ويراعي مفهوم (التراصف) وقوع الكلمات مجاورة لبعضها ودور هذا الوقوع مهم لتحديد مجالها الدلالي[3].

ومن أجل ذلك عُدَّ هذا التطور – في النظرية السياقية – أهم ما توصل إليه فيرث وأنصاره، حتى عدّها بعضهم نظرية مستقلة عن السياقية لها مبادؤها وأحكامها، يقول أولمان: ((هناك تطور مهم للمفهوم العلمي للمعنى، تمثل في دراسة طرائق الرصف أو النظم، وهو ما ركز فيه فيرث وأصحابه))[4].

إذ أخذ فيرث فيها على عاتقه معالجة ((الكلمات المفردة التي لها علاقة متبادلة ذات أهمية دلالية))[5]. واعتنى فيرث هنا بالعلاقات التركيبية وعمل

---

(1) دور الكلمة في اللغة: 111 وينظر: مقدمه في علمي الدلالة والتخاطب: 30

(2) المصدر نفسه: 111 وينظر: دلالة السياق: 200

(3) ينظر فلسفة اللغة: 112.

(4) دور الكلمة في اللغة: 111.

(5) علم الدلالة/احمد مختار عمر: 77.

على تفسير العبارات التي ((من الممكن أن تستعمل بشكل ملائم في سياق فعلي))[1].

وبدأ فيرث هنا يتحول من الاعتناء بالجانب المقامي أو سياق الحال إلى السياق اللغوي متجسدا في (نظرية الرصف).

وقد شهد (الرصف) تطوراً وشهره على يد تلامذة فيرث وكان أبرز هؤلاء هالدي الذي صقل المفهوم وبسط القول فيه إذ الرصف عنده يعني ((وجوب مراعاة وقوع الكلمات مجاورة لبعضها))[2].

هذا ما قاده – في مرحلة متقدمة من نظريته – إلى تأسيس ما عرف بنظرية (النحو النظامي) التي استمدت أسسها من (نظرية الرصف) كما سنعرض لها في المبحث الرابع من هذا الفصل.

أمَّا مفهوم الرصف في التراث اللساني العربي فقد ارتبط عندهم بالنظام والتأليف الذي اشترطوا فيه حسن الرصف وتلاؤم جمله وتشاكلها وشبهوا ذلك بالحلي والعقود إشارة منهم إلى التلاؤم الشكلي والضمني، يقول ابن المقفع حين تحدث عن صياغة الكلام: ((فإذا خرج الناس من أن يكون لهم عمل أصيل، وأن يقولوا قولاً بديعاً، فليعلم الواصفون المخبئون أن أحدهم وإن أحسن وأبلغ ليس زائداً على أن يكون كصاحب فصوص وجد ياقوتاً وزبرجداً ومرجاناً، فنظمه قلائد وسموطاً وأكاليل، ووضع كل فص موضعه، وجمع إلى كل لون شبهه، وما يزيده بذلك حسناً فسمي بذلك صائغاً رقيقاً. وكصاغة الذهب والفضة صنعوا منها ما يعجب الناس من الحلي والآنية))[3].

فابن المقفع وإنْ لم يستعمل مصطلح (الرصف) صراحة إلاَّ أنَّ مفهومه مقصود ومتحصل ضمناً من فحوى القول وسياق الكلام، ولاسيما أن علماء اللسان الغرب قد ساووا بين الرصف والنظم[4].

---

(1) مدارس اللسانيات – التسابق والتطور: 241.

(2) مبادئ اللسانيات: 360.

(3) الأدب الصغير والأدب الكبير: 12– 13.

(4) ينظر: دور الكلمة في اللغة: 111.

ولعلّ أقدم إشارة استعمل فيها (الرصف) صراحة، ما ورد عند الجاحظ وهو يصف شعر عدد من الشعراء، وحسن الرصف عنده يعني حسن اختيار الألفاظ وانتظامها وتتابعها وتواليها في النطق، وقد وصَفَ بها شعر العجاج والطرمَّاح وأشعار هذيل، فقال: ((... فأبيات من شعر العجاج وشعر الطِّرِمّاح وأشعار هذيل تأتي لهم مع حسن الرصف على أكثر من ذلك...))[1].

حتى نصل إلى أبي هلال العسكري عندها نكون قد وصلنا إلى (نظرية الرصف) بمفهومها الفيرثي الحديث إذْ يعرِّف أبو هلال حسن الرصف بقوله: ((وحسن الرصف أن توضع الألفاظ في مواضعها وتمكن في أماكنها.... ويضم كل لفظ منها إلى شكلها وتضاف إلى لفقها))[2].

فقوله: (وتمكن في اماكنها) يتضمن دلالة واضحة على الثبات والاستقرار البنيوي للكلمات داخل جملها، كما أنه يستعمل بعض الكلمات التي تحمل دلالة بليغة في أداء ما رامه من وراء استعمال مصطلح (الرصف) مثل توظيفه لكلمة (يضم) و(شكلها) و(تضاف) و(لفقها) ودلالة ما تعبر عنه كل لفظة في مفهوم الرصف.

ثم يمضي أبو هلال فيشبه (حسن الرصف) تشبيهاً أنيقاً مستوحى من دقة فهمه للرصف فيقول: ((فهو بمنزلة العقد إذا جعل كل خرزة منه إلى ما يليق بها كان رائعاً في المرأى وإنْ لم يكن مرتفعاً جليلاً، وإنْ اختل نظمه فضمت الحبة منه إلى مالا يليق بها اقتحمته العين وإنْ كان فايقاً ثميناً))[3].

إن الدقة التي ينطلق منها القدماء في التمثيل (لحسن الرصف) والتلاؤم بهذه الطريقة والصورة البليغة التي تنم عن عمق إدراكهم لمفهوم (الرصف)، قدّمت للقارئ وللكاتب ما يعينه على تصور كيفية تحقيق التلاؤم الرصفي بين الكلمات والجمل عندما نظروا إليه من زوايا عديدة، فقرنوه بالصياغة، وهذا ما يطالعنا به مرة أخرى عبد القاهر الجرجاني، وهو يشبه تأليف الكلام وترصيفه بانضمام

---

(1) البيان والتبيين: 300/1.

(2) كتاب الصناعيين: 179 وينظر: دقائق الفروق اللغوية: 40.

(3) المصدر نفسه: 179

الجواهر[1]، ويزيد ذلك فيشبه حسن تراصف الكلمات مع بعضها بــ ((الشــذرة من الذهب تراها بصحبة الجواهر لها في القلادة، واكتنافها لها في عنق الغــادة.... والتهاب جوهرها بأنوار تلك الدرر التي تجاورها ولآلئ اللآلئ التي تناظرها، تزداد جمالاً في العين، ولطف موقع من حقيقة الزين))[2].

وعبد القاهر لا يُعنى بتوالي الألفاظ كيف جاءت؛ بل يُعنى بحسن تراصفها بما يحقق التناسق الدلالي بين هذه الألفاظ المرصوفة فيقول: ((لــيس الغــرض بــنظم الكلم، أن توالت ألفاظها في النطق، بل إنْ تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها، على الوجه الذي اقتضاء العقل وكيف يتصور أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق، بعد أن ثبت انه نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وأنّه نظــير الصــياغة والتحبير))[3].

وإذا تفحصنا هذا الكلام سنجده يتقارب إلى حدٍّ ما مع قول اولمان في تعريــف (الرصف) بأنه ((الارتباط الاعتيادي لكلمة ما في لغة ما، بكلمات أخرى معينة))[4].

فالرؤيتان تتفقان في استعمال الملفوظ من الكلمات، وفي ترتيبــها في ســياق (التأليف والارتباط) بناء على علاقات عقلية تنظم هذا الارتباط.

وهذا ما ورد ذكره عند السيوطي تحت باب (ائتلاف اللفــظ مــع اللفــظ وائتلافه مع المعنى)، فقال مشترطاً الملائمة بين الألفاظ المتجاورة، مع توافقهــا في التعبير عن المراد: ((أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضاً بان يقرن الغريب بمثلــه، والمتداول بمثله رعاية لحسن الجوار، والمناسبة))[5].

ويمكن أن تكون هذه الآراء التي ذكرناها نابعة من إدراكهم لحقيقة لم تكــن غائبة عنهم، وهذه الحقيقة ترى أنَّ المتكلم يحتاج في تركيبه أية جملة ((إلى رصفها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز الناس))[6].

---

(1) ينظر: اسرار البلاغة: 18.
(2) المصدر نفسه: 18.
(3) دلائل الإعجاز: 42.
(4) دور الكلمة في اللغة: 111
(5) الإتقان: 88/2.
(6) الإمتاع والمؤانسة: 115/1.

ثانياً: – قواعد الرصف:

يقوم الرصف عند فيرث على قواعد ينتظم بموجبها، وهي[1]:

1- إنَّه يعنى بالسياق اللغوي فقط، أي السياق اللفظي، أي إنَّه يهتم ببيان مجموع الكلمات التي تنظم معها الكلمة.

2- إنَّه يعنى ببيان الخصائص النحوية والصرفية، ويستعملها في تحديد السياقات التي تقع فيها الكلمة.

3- إنَّه لا يعد الجملة كاملة المعنى إلاَّ إذا صيغت وفق قواعد النحو، وراعت توافق الوقوع بين مفردات الجملة وتقبل أبناء اللغة لها.

وهذهِ القواعد كانت ماثلة في التراث اللساني العربي كذلك وبالتحديد عند من تحدث عن قضية الرصف، إذ إننا نجد أبا هلال العسكري يقرر قاعدة يمكن أن نصطلح على تسميتها (توظيف النحو بلاغياً) يحكّم فيها الذوق في الحكم على سلامة النظم الدلالي والمعنوي للجمل من خلال تطبيقه لقواعد حُسن الرصف التي تحدث عنها قبل أن يهتدي إليها فيرث، فوجد أن حسن الرصف لا يتحقق إلاَّ بشروط معينة، وهي[2]:

1- عدم إفساد الكلام.

2- عدم غموض المعنى.

3- إن انتظام الألفاظ مع ما يشاكلها بالتقديم والتأخير أو الحذف والزيادة.

فجعل شرطين في جانب المعنى، وشرطاً وحيداً في جانب التركيب.

أما سوء الرصف عنده، فله وسائل عديدة هي[3]:

1- تقديم ما ينبغي تأخيره.

2- صرف الألفاظ عن وجوهها.

3- تغير صيغة الألفاظ.

4- مخالفة الاستعمال في نظم هذه الألفاظ.

---

(1) ينظر: علم الدلالة/أحمد مختار عمر: 75-76.

(2) كتاب الصناعيين: 179.

(3) ينظر المصدر نفسه: 179.

إنَّ العناية بالنحو، والحفاظ على مراعاة رسومه في النظام وجدت مجـالات رحبة عند عبد القاهر في (نظرية النظم) فمقولته: ((لـيس الـنظم إلا أن تضـع كلامك الوضع الذي يقتضية علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعـرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلَّ بشـيء منها))[1].

وتتكرر هذه المقولة عنده في أكثر من موضع بوجه أو بآخر، كما أن الـنظم عنده عبارة عن سياق لفظي، وألفاظه لابدّ أن تخضع لقوانين النحو ومناهجه، أي إنّه راعى الخصائص النحوية وعلى النظم أن يأتي وفقاً لها.

لذا فهو يذكر "معاني النحو" ومفهوم "التعليق" الذي يرى -بموجبـه- أن" النظم" ما هو إلا تعليق الكلم ببعضه[2]، مبيناً وسائل التعليق وطرائقه وهي[3]:

1- تعلق اسم باسم.
2- تعلق اسم بفعل.
3- تعلق حرف بهما.

وبهذا نصل إلى حقيقة السبق العربـي للرصف مفهوماً، واستعمالاً وقواعـد تطبيق بما لا يحتاج معه إلى تعليق وتعقيب بعد الأدلة التي سقناها آنفاً.

---

(1) دلائل الإعجاز: 60.
(2) ينظر: دلائل الإعجاز: 7.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 8-10

نظرية النحو النظامي

أولاً: – مفهوم النحو النظامي:

قاد الاعتناء بمسألة (الرصف) والتحليل الرصفي في فكر المدرسة اللندنية بزعامة فيرث إلى رؤية لسانية جديدة عرفت (بنظرية النحو النظامي)، وتقوم هذه النظرية على مراعاة قوانين النحو وقواعده عند صياغة الجملة، وقد طوّر هالدي هذه النظرية وواصل البحث في اطارها حتى عُدّت – فيما بعد– أكثر النظريات النحوية تكاملاً عند أتباع مدرسة فيرث(1).

فمفهوم (النحو النظامي) بحسب ما يرى هالدي مفهوم قائم على كفاية ((اللغة في استعمالها لمجموعة من الاختيارات والبدائل اللسانية في سياق معين))(2)، وهذا السياق الذي يتحدث عنه هالدي يراعي قوانين النحو التي سبق لفيرث أن تكلم عليها وذهب إلى أنَّ الجملة لا تكون كاملة المعنى ((إلاَّ إذا صيغت طبقاً لقواعد النحو، وراعت توافق الوقوع بين مفردات الجملة، وتقبلها أبناء اللغة وفسروها تفسيراً ملائماً))(3).

إنَّ النحو في القواعد النظامية يراعي مسألة تعدد وظائف اللغة بحسب التركيب أو البناء اللغوي، ولهذهِ القواعد النظامية عند هالدي وظائف تمثلها البنية مرتبطة بالنشاط اللغوي والبنية الاجتماعية(4).

وبموجب ما تقدم يكون النحو النظامي بنظرته التحليلية للغة انطلاقاً من

---

(1) ينظر: categories of the theory of grammar, word, p. 26
(2) اللسانيات – اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 121.
(3) علم الدلالة/أحمد مختار عمر: 77.
(4) ينظر: An introduction to Function Lgrammar, p. 20

الجملة، وبأسلوب توظيفه للنحو قد ألغى ((ذلك التقسيم الحاسم للأفعال إلى لازم ومتعدٍ الذي ينبثق من أسس صرفية تعد التعدي واللزوم مـــن وظـــائف الجملـــة بأكملها، لأنَّ الوظائف اللغوية تؤدَّى عن طريق الجملة المتكاملة))[1].

لذا شكل البعد الدلالي للجملة في هذه النظرية دوراً كبيراً، وحاول هاليـــدي أن ينطلق من رؤية جديدة للنحو قائمة على أساس الوظيفة النحوية، وبـــدا فيهـــا ثائراً – وإنْ لم يعلن ذلك صراحة – على النظرية الشكلية للنحو التي تلغي بُعـــده الدلالي، وتتناول القوانين النحوية على أنَّها قوانين جامدة وقوالب شـــكلية، لـــذا ((نرى هاليدي يحاول أن يقيم نظاماً نحوياً على أسس دلالية وظيفية، لأنَّه يعتقد أنَّ نحو كل لغة مصمم بكيفية معينة لتمكن المستعمل مـــن أداء المعـــاني المختلفـــة. والحقيقة الواضحة عندئذٍ، انّه حينما نكتب نحو لغة ما فإننا نبحث عن وسائل أداء تلك اللغة للمعاني))[2]، وبموجب ما تقدم عُدَّ النحو النظامي اســـلوباً للتحليـــل والتركيب.

وعلى الرغم من أنَّ نظرية النحو النظامي نظريـــة غربيـــة في المقـــام الأول، وظهرت في لندن على وجه التحديد وفي العقود الأخيرة، إلاَ أننا من الممكـــن أنْ نجد لها نظيراً عربياً، وإنْ لم يكن أصلاً لها، فمن غير الممكن – ونحن نتكلم علـــى (النحو النظامي) الذي يبحث في معاني النحو – ألا نستحضر في أذهاننـــا اكـــبر نظرية عرفها التراث اللساني العربـــي ألا وهي (نظرية النظم)، والتي تعـــد رؤيـــة لغوية عربية إسلامية أظهرها لنا العلامة عبد القاهر الجرجاني في القـــرن الخـــامس للهجرة.

فمقاربة يسيرة بين (النظم) و(النحو النظامي) ستُظهِر توافقاً بينهما في المنطلق والأسس والمبادئ.

والدارس المدقق لهذهِ النظرية يخرج – بلا شك – بنتيجة تؤكد صـــلاحيتها لأن تكون نظرية لغوية في المقام الأول، تختص بالنحو، وكان من الممكن أن تسبق النظرية الغربية لو أنَّها نالت التفاتة جادة ومحاولة لتطبيقها.

---

(1) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: 661.

(2) الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: 661.

فقد تحدث عبد القاهر عن النظم وماله من أهمية وأردف ذلك بالقول إنّ النحو هو مرتَكز (نظرية النظم) وهو الذي يعطيها هذه الأهمية، فتوخي (معاني النحو وقوانينه) هو الذي يعطي للنظم مكانته، قال: ((ليس النظم إلاّ توخي معاني النحو وأحكامه وفروقه فيما بين معاني الكلم))(1).

ولذلك طبق العلماء ((على تعظيم النظم وتفخيم قدره والتنويه بذكره، وأجمعوا على أن لا فضل مع عدمه ولا قدر للكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ))(2).

فالنظم كما يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى يمثل مخرجاً للنحو العربي من قيود النحاة الصارمة وتخليصاً له من عبودية أواخر الكلم، وتجديداً له في الشكل وفي المعنى(3).

فعبد القاهر ((اتجه بالدراسة النحوية وجهة جديدة، هي تلك التي تقترب كثيراً من الدراسة السياقية))(4).

وكما اشترط هالدي في الجمل ضرورة مراعاتها للقواعد، نجد عبد القاهر يسبقه فيرى الشيء نفسه، وأنَّه إذا حصل و((رفع معاني النحو مما بين الكلم حتى لا ترد فيها في جملة ولا تفصيل خرجت الكلم المنطوق بها... عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجب ومقتض وعن أن... يقال في كلمة منها أنّها مرتبطة بصاحبة لها ومتعلقة بها وكائنة بسبب منها)) وهذا هو (معيار المقبولية) نفسه الذي تحدث عنه فيرث(5).

وهذه الفكرة تتكرر عند عبد القاهر في أكثر من موضع بشكل أو بآخر، إذْ نراه يؤكد على مسألة ربط النظم بالنحو ومعانيه، فيؤكد مسألة (التعليق)، ويرى أنَّ النظم عبارة عن ((تعليق الكلم بعضها ببعض))(6).

---

(1) دلائل الإعجاز: 343.
(2) دلائل الإعجاز: 59.
(3) ينظر: إحياء النحو: 16.
(4) نظرية السياق بين القدماء والمحدثين: 174.
(5) ينظر: علم الدلالة– احمد مختار عمر: 77
(6) دلائل الإعجاز: 60.

وعبد القاهر ينطلق من البعد الدلالي الوظيفي للنحو، وبالشكل الذي يمكن أن نقول عنه، إنّه أراد أن يعيد للنحو هيبته، وهو يتحدث عن (معاني النحو)، ويرى أنَّ (النظم) تطبيق منهجي لقوانين النحو ورسومه يراعى فيه تناسب اجزائه ((بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كلٍّ حيث وُضِع، عِلَّة تقتضي كونه هناك، حتى لو وُضِع في مكان غيره لم يصلح))[1].

ونستطيع أنَّ نقول إنَّ النحو عند عبد القاهر ليس جامداً جافاً، ولا هو مجموعة قوالب مسكوكة، بل إنّه حاول إخراج النحو من الجمود متلمساً مواطن الجمال والإبداع، فثورة عبد القاهر تمثل دعوة صارخة إلى دراسة النحو على منهج جديد، يقوم على الحس والذوق وحسن التخيّر، بدلاً من ذلك المنهج التقليدي الذي يوّجه العناية إلى الإعراب، وبيان الأوجه الممكنة من الناحية الإعرابية التي قد تفسد المعنى وتشوهه[2].

وعلى هذا يكون عبد القاهر قد سجّل سبقاً زمنياً معرفياً، بهذهِ المحاولة الرائدة التي أصبح فيها متقدماً في دعوته هذهِ على فيرث وهالدي وفان ديك.

فقد دعا الأخير ((إلى إتباع طرائق جديدة في تحليل المستويات.... وخرج بالنحو من الانكفاء على دراسة البنية الصغرى ممثلة بالجملة إلى العناية ببنية أكبر مكونة من جملة متصلة طويلة تؤلف وحدة معنوية))[3].

وهذا ما سبق إليه عبد القاهر حين رأى أنَّ النص لا يتكون إلاَّ بموجب قوانين النحو إدراكاً منه أنّ النحو ليس متعلقاً بالبنية الصغرى، بل إنّه متعلق بما يمكن أن يطلق عليه بـ (نحو الجملة)، ويؤكد هذا قوله: ((فينظر في الخبر... وفي الشرط والجزاء... وفي الحال... فيعرف لكل ذلك موضعه، ويجيء بهِ حيث ينبغي له))[4].

---

(1) دلائل الإعجاز: 42.
(2) ينظر: نظرية عبد القاهر في النظم: 122.
(3) في اللسانيات ونحو النص: 195.
(4) المصدر نفسه: 60.

ثانياً: - مكونات النحو النظامي:

جمعت نظرية النحو النظامي في هيكلها بين المكونات الآتية[1]:

1- الشكل: ويقصد به تنظيم أجزاءِ اللغة تنظيماً له معنى (القواعد والمفردات).

2- المادة: ويقصد به الجانب الصوتي أو الكتابي (الأصوات والحروف).

3- السياق: ويقصد به العلاقة بين الشكل والموقف.

ووفق رؤية معاصرة للتراث نرى أنَّ نظرية (النظم) قد جمعت كل هذه المكونات المذكورة انفاً وفق رؤية تحليلية شاملة تراعى فيها الألفاظ والمعاني والعلاقات السياقية.

إذْ اعتنى عبد القاهر بمسألة مراعاة التنظيم الشكلي للغة عند حديثه عن توخي معاني النحو[2]، كما تكلم عن الأصوات والحروف عند حديثه عن أصناف النظم، ففرق بين نظم الحروف ونظم الكَلِم، فقال عن الأول بأنه يعني ((تواليها في النطق))[3]، أما الثاني وهو (نظم الكلم) فإنَّك فيه ((تقتفي في نظمها اثار المعاني، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس))[4].

كما تناول كذلك مسألة تلاؤم الحروف، فجعل من فضيلة الكلام وميزته ((أن يكون تلاؤم الحروف وجهاً من وجوه الفضيلة، وداخلاً في عِداد ما يُفَاضَل بِهِ بين كلام وكلام على الجملة))[5].

أما السياق ومراعاته فكان واضحاً عند عبد القاهر وبارزاً للعيان ولا سيما أنَّ نظرية النظم كانت نظرية للسياق في المقام الأول.

ومما تقدم يظهر أنَّ عبد القاهر يتعامل مع اللغة على أنَّها نظام تتوحد فيه كل العناصر لتؤدي عملها، وهي رؤية تبنتها نظرية (النحو النظامي)، فالعلاقات

---

(1) ينظر: اللسانيات - اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 120-121.

(2) ينظر: دلائل الإعجاز: 42.

(3) دلائل الإعجاز: 42.

(4) المصدر نفسه: 42.

(5) المصدر نفسه: 47.

السياقية تحدث بعد مراعاة القاعدة النحوية بين أجزاء الكلام في القيم التعبيرية التي تعبر عن القيم الشعورية.

وبهذا يكون عبد القاهر قد صاغ نظرية ذات إطار عام مكون من نظم وبناء وترتيب وتعليق، بأسلوب يتماشى مع ما وصلت إليه الأنظار الغربية الحديثة، رافعاً شعار (اللغة أساس الفكر).

المبحث الخامس

التماسك النصي

أولا: مفهوم التماسك:

ويطلق عليه أيضاً (الانسجام) أو (الاتساق)، ويعرفه هالدي بقولـــه: ((هـــو علاقة معنوية بين عنصر في النص وعنصر آخر يكون ضرورياً لتفسير هذا الـــنص، هذا العنصر الآخر يوجد في النص غير أنّه لا يمكن تحديد مكانه إلاَّ عن طريق هذه العلاقة التماسكية))[1].

فالتماسك يعني الترابط بين التراكيب والعناصر اللغوية المختلفة لنظام اللغـــة، إذ تتآزر التراكيب والعناصر لتشكل وحدة متآلفة متناسقة متسقة، بما تقـــوم بـــه الروابط من دور في تلاحم الجمل بعضها بـــبعض، فتجمـــع العناصـــر النحويـــة والكلمات والجمل اجتماعاً عادياً بالمفاهيم أو بمجموعات من المفاهيم التي يتعلـــق بعضها ببعض في أنظمة متماسكة[2].

فالتماسك يُعنى بمسألة تلاحم أجزاء النص الواحد، بحيث توجد علاقة بـــين كل مكون من مكوناتها حتى يصبح نسيجاً واحداً وهو ما يعرف (بنسيج النص)، ويكون التماسك جامعاً لمفاهيم كثيرة هي (الســـبك) و(التضـــام) و(التناســـق) و(الترابط الرصفي) وشاملاً لوسائل الترابط الشكلي منها والمعنـــوي. فمفهـــوم التماسك إذاً مفهوم عام ((ليست له طبيعة نحوية فحسب؛ بل يتضمن في الوقـــت نفسه جوانب تتعلق بموضوع النص وجوانب دلالية وتداولية أيضاً))[3]. والعلاقـــة بين التماسك والنص، علاقة تلازمية من حيث إنَّ النص مـــا هـــو إلاَّ ((تتـــابع

---

(1) نحو النص: 90.

(2) Language, Sapper, p. 52

(3) علم لغة النص: 132.

متماسك من علامات لغوية، أو مركبات من علامات لغوية لا تدخل تحت أيـــة وحدة لغوية أخرى هي أشمل، فالنص بنية كبرى تحتوي على وحـــدات صـــغرى متماسكة ليست جملاً، وإنما أجزاء متوالية))[1] وكل نص لا يكون متماســـكاً إلاَّ إذا روعي فيه ثلاثة عناصر هي: جودة السبك، وجودة التأليف، والنحوية[2].

أمَّا مفهوم (التماسك النصي) في التراث اللساني العربـــي فقد كان معلومـــا عندهم، وأدلته في كلامهم واضحة وأدنى مقاربه لمفهوم التماسك تجعلنا نقول إنّه لم يكن مجهولا عندهم، بوصفه مفهوماً ومعيار تقويمي للنصوص، وعلى وفق ما هو متداول حديثاً عند علماء النص المحدثين، فالمصطلح وإن لم يستعمل – صراحة – عند القدماء، إلاَّ أنَّ دلالته كانت معلومة لديهم، وهم يستعملون مصطلحات تدل في مضمونها على التماسك مثل (السبك، الحبك، الاطراد، الانســـجام، التـــآلف، حسن الرصف).... الخ وكل ما من شأنه أن يدل على الترابط الشكلي والمعنوي، ومن ثم اهتداؤهم إلى ما يعرف (بالنظم) الذي يعني – بشـــكل أو بـــآخر– ((أن تتحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد في ارتباط ثان منها بـــأول، وإن يحتاج إلى وضعها في النفس وضعاً واحداً، فالكلام أو الجملة وحدة متماسكة العناصر لها نظامها وعلاقتها الداخلية، ولها توزع وتعدد ونظم مدلولي تام))[3].

كان مفهوم (التماسك) شاخصاً بين أنظار النحاة العرب القدماء وذلـــك في تناولهم لقضايا النحو إلاَّ أن جهدهم انصبَّ على تحقيق التماسك علـــى مســـتوى الجملة فقط، فهم يركزون في الابتداء والفاعلية وكل ما يتعلق بالجملة تحت اطـــار ما يعرف بالصواب والخطأ أو المقبولية وعدم المقبولية وفقاً لقاعدة نحوية، فكـــان النحو عندهم عبارة عن ((نسق نظري من قواعد الصورة والمعنى))[4].

إلاَّ أن وضوح مفهوم (التماسك النصي) يتجسد فعلاً عند النقاد وعلى نحـــو جلي لأنهم نظروا إلى النص كلاًّ وأصدروا أحكامهم بموجب تلك النظرة الكليـــة،

---

(1) نحو النص: 27، وينظر علم لغة النص: 132.

(2) ينظر: بعض مفاهيم أساسية لنظرية لغوية النص: 18 (ضمن اسهامات اساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة)

(3) التركيب عند ابن المقفع في مقدمة كتاب كليلة ودمنة: 13

(4) النص والسياق: 2

وهذا ما نهض به الجاحظ ليصدر في ضوء ذلك حكماً كلياً على الشعر عامة فيقول: ((أجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتعلم بذلك أنّه أُفرغ إفراغاً واحداً، وسبك سبكاً واحداً، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان))[1].

فهو هنا يستحضر عناصر عِدَّة تحقق – إذا توفرت في النص – التماسك النصي، وهذا ما ينم عنه قوله (متلاحم الأجزاء) و(أفراغ أفراغاً واحداً) و(السبك) و(سهولة الجري) فهو يستحضر أدوات وعناصر تحقق ذلك التماسك وإن لم يؤسس نظرية عربية في هذا المجال.

ونجد إدراكه الواسع لأهمية التماسك في النص، حين قال: ((والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والبدوي والقروي والمدني، إنَّما الشأن في إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك))[2] فهذا القول يمثل إعلاء لشأن التأليف والتماسك لأنَّه معيار قبول النص أو رفضه.

ويظهر الجاحظ اعتناء كبيراً بمسألة تحقيق التماسك النصي، وهو يسوق الأخبار التي يرويها على لسان الشخوص الذين يروي عنهم، بأسلوبه السردي المعهود، ومن ذلك ما رواه عن عمر بن لجأ حين قال لأحد الشعراء: ((أنا أشعر منك، قال: وبِمَ ذاك؟.

قال: لأني أقول البيت وأخاه وأنت تقول البيت وابن عمه))[3].

وملامح إشارة الجاحظ إلى (التماسك النصي) هنا واضحة من حيث إنَّ ((الأخوة والعمومة إشارة إلى درجة قوة الترابط الدلالي بين سلاسل المنطوقات المتوالية، مما يصير به النص كلاً موحداً))[4].

ويرى ابن طباطبا العلوي (ت322هـ) أن الشاعر أو منشئ النصي – بمعنى أعم – ((كالنساج الحاذق الذي يفوف وشيه بأحسن التفويف، ويسديهِ وينيره

(1) البيان والتبيين: 75/1

(2) الحيوان: 131/3

(3) البيان والتبيين: 179/1

(4) حبك النص، مجلة فصول – الهيئة المصرية العامة – القاهرة، ع54، 1994م: 59

ولا يهلهل شيئاً منه فيشينه. وكالنقاش الرفيق الذي يصنع الأصباغ في أحسن تقاسيم نقشه، ويشبع كل صنع منها، حتى يتضاعف حسنه في العيان، وكناظم الجوهر الذي يؤلف بين النفيس منها والثمين الرائق، ولا يشين عقوده بأن يفاوت بين جواهرها في نظمها وتنسيقها))[1]. ثم أخذ يلزم كل شاعر بشروط لابدَّ من أن يراعيها في تأليفه، قائلاً: ((ينبغي للشاعر أن يتأمل تأليف شعره، وتنسيق أبياته، ويقف على حسن تجاورها أو قبحه، فيلائم بينها لتنتظم له معانيها ويتصل كلامه فيها، ولا يجعل بين ما قد ابتدأ وصفه، وبين تمامه فضلاً من حشو ليس من جنس ما هو فيه، فينسى السامع المعنى الذي يسوق القول إليه.

كما أنّه يحترز من ذلك في كل بيت، فلا يباعد الكلمة عن اختها، ولا يحجز بينها وبين تمامها بحشو يشينها))[2].

وكل هذه القضايا التي ذكرها أصبحت اليوم مدار عناية علماء لسانيات النص.

فالكلام عند القدماء لا يكون مستقيماً إلاَّ ((مع صحة السبك والتركيب والخلو من أود النظم والتأليف))[3] على حد تعبير أبي هلال العسكري.

كما يتحقق التماسك عندهم في البعد عن التنافر بين الأجزاء الصغيرة المكونة للنص، يقول ابن رشيق: ((اذا كان الكلام متنافراً متبايناً عسر حفظه وثقل على اللسان النطق بهِ، ومجّته المسامع، فلم يستقر فيها منه شيء))[4].

وهو هنا يحث على ضرورة توخي التناسق والانسجام بين الكلام فيحقق بذلك (التماسك النصي) بين أجزائه ومن ثَمَّ استقراره في نفس المتلقي.

كما فطن عبد القاهر الجرجاني إلى ضرورة (التماسك النصي) بوصفه شرطاً من شروط (صحة النظم)، فكان ينظر إلى النص نظرة شمولية مستحضراً عناصر التماسك النصي في ذهنه، فيقول: ((وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حساب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم

---

(1) عيار الشعر: 11

(2) عيار الشعر: 129

(3) كتاب الصناعتين: 72.

(4) العمدة: 257/1.

الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق وكذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتـأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير، وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبـار الأجـزاء بعضها مع بعض، حتى تكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونـه هنـاك، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح))[1].

فعبد القاهر يذكر هنا عناصر يتم بتوخيها تحقيق (التماسك النصي) وهي تبدأ بالنسج وتنتهي بالتحبير، ثم ينطلق من هذه النظرة الكلية للنص مشـبهاً صـياغة النص بصناعة النسيج تشبيها يدل على دقة فهمه للنص، فينظر إلى خيوط النسيج ((كيف تذهب تلك الخيوط وتجيء، وما يذهب منها طولاً، وما يـذهب منـها عرضاً، وبِمَ يبدأ، وبِمَ يثنى، وبِمَ يثلث، وتبصر بالحساب الدقيق، ومـن عجيـب تصرف اليد ما تعلم منه مكان الحذق وموضع الأستاذية))[2].

وهو بهذا التشبيه البليغ للنظم بالنسيج يلتقي مع لسانيي النص ولا سيما مـع اللساني الانكليزي جون لاينـز حين شبه هذا الأخير العلاقة بين وحدات الـنص بـ ((نسيج العنكبوت الواسع المتعدد الأبعاد، يمثل كل خيط فيه إحـدى هـذه العلاقات، وتمثل كل عقدة فيه وحدة معجمية مختلفة))[3].

ولأنَّ (مراعاة قواعد النحو) أحد عناصر تحقق التماسك النصي، فـإنَّ عبـد القاهر كان يدعو إلى توخي معاني النحو بين معاني الكلمات، والجمل من أجـل خلق الانسجام بين أجزاء النص[4]. ومن ثم يكون عبد القاهر صـاحب انطلاقـة شمولية تتوجه إلى البنية الكبرى المتمثلة في بينة النص.

وقيمة هذه الملاحظة التي كان عبد القاهر سبّاقاً إليها تنبع من كونها تلتقي مع ما أقرِّته اللسانيات النصية الحديثة وما أثاره فان دايك من ضرورة دراسة العلاقـة التي تنشأ بين الجمل، وتضع الجمل المترابطة بعلاقات نحوية ومنطقية في نسق يجعل منها كُلاً متماسكاً[5].

---

(1) دلائل الإعجاز: 42.
(2) دلائل الإعجاز: 43.
(3) اللغة والمعنى والسياق: 83.
(4) ينظر: دلائل الإعجاز: 42- 44، 60.
(5) ينظر: في اللسانيات ونحو النص: 200.

وهذا ما جعل عبد القاهر يميز بين (النظم) و(سوء النظم) فقال: ((ومما وصفوه بفساد النظم، وعابوه من جهة سوء التأليف، أن الفساد والخلل كانا من تعاطي الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب، وصنع في تقديم أو تأخير أو حذف أو إظهار أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه، ومالا يسوغ، ولا يصنع على أصول هذا العلم))(1).

وهذا تنبه مبكر منه إلى التماسك وسبل تحقيقه في النص، ولعله بهذا يلتقي مع هالدي الذي ذهب إلى أن هناك علاقات معينة إذا توافرت في النص تجعل أجزاءه متآخذة، مشكلة كلاً واحداً(2)، قال: ((فكل عبارة تمتلك بعض اشكال التماسك عادة مع العبارات السابقة مباشرة، ومن جهة ثانية كل عبارة تحتوي على رابطة واحدة تربطها بما حدث قبلاً))(3). وتبقى كل هذه الأقوال والحقائق التي تنبه إليها القدماء عبارة عن نظرات عامة لوجوب التئام النص وتلاحم أجزائه بثت بين أفكارهم وملاحظاتهم، و لم توضع في أطار نظرية مستقلة كما هي عليه في الدرس اللساني الغربي اليوم.

ثانياً: أسس التماسك النصي:

يقوم التماسك النصي على أسس حددها هالدي ملخصة مدعومة بذكر الأدوات المحققة لها، وعلى النحو الأتي(4):

1- الإحالة، وهي تشمل ما يتعلق بالضمير كالكلمات الدالة على الملكية والإشارة، وهو يعني استعمال الضمائر بدلاً من الأسماء اعتماداً على ذكر سابق للاسم المحال إليه بالضمير.

2- التبادل (الإحلال) ويشمل استعمال اسم بدل اسم آخر، وكذلك استعمال فعل بديلاً عن فعل آخر.

---

(1) دلائل الإعجاز: 62.

(2) cohesion English Longman: 7.

(3) المصدر نفسه: 324.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 333- 338.

3- الحذف ويشمل حذف الأسماء والأفعال والحروف... الخ.

4- الربط، ويشمل استعمال أدوات الربط ووسائله بين الجمل.

5- التماسك المعجمي، ويشمل التكرار، والترادف، والتضاد.

ولو حاولنا تلمس معرفة العرب بهذه الأسس لوجدنا ما يؤكد معرفتهم بها وإدراكهم لدورها في تحقيق تماسك الكلام وانسجامه.

فتناول النحاة الحديث عن هذه الأسس كما تناولها النقاد وعلماء التفسير المعنيين بتحليل النص القرآني، فتحدث الجميع عن الدور الحاسم الذي تؤديه هذه الأسس في تحقيق الترابط والتماسك النصي، ولكنهم لم يكوِّنوا من هذه الملاحظ نظرية لغوية لنقد النص، فتحدث سيبويه عن أهمية وجود (ضمير) يحال إليه، بعد ذكر سابق للاسم الذي يراد إحالة الضمير إليه، حتى يكون الكلام مفهوماً سليماً واضحاً، فإذا خرج عن ذلك أصبح الكلام غير سليم[1]، أي إنه سوف يفقد مضمونه فضلاً عن تماسكه.

كما تناول القدماء الحديث عن الدور الذي يؤديه الحذف في تحقيق التماسك داخل النص، وقد أعلى عبد القاهر الجرجاني أمره، فقال عنه: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر شبيه بالسحر، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر والصمت على الإفادة أزيد في الإفادة))[2].

فالحذف يحقق التماسك لأنه يجنب تكرار الكلمات بطريقة تفقد النص توازنه، ففيه نوع من الاستراتيجية التي يأخذ فيها بيد المتلقي ليشركه في نسيج معاني النص.

و لم يغفل القدماء بيان دور أدوات الربط - كأساس من الأسس المذكورة آنفاً - فذكروا روابط جملة الصلة، والخبر الجملة، وجملة الحال... وغيرها.

ومن ذلك الربط بإذا الفجائية، يقول سيبويه عن إذا الفجائيةً في قوله تعالى **﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ]﴾**الروم: 36[((هذا كلام معلق بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول))[3].

---

(1) ينظر: الكتاب: 81/1، 88.

(2) دلائل الإعجاز: 100

(3) الكتاب: 64/3

كما تحدث عن الربط بالضمير، فقال: ((فإن قُلْتَ: زيدٌ كَمْ مرة رأيت؟ فهو ضعيف إلاَّ أن تُدخل الهاء))[1].

وعلى الرغم من إدراك النحاة لدور أدوات الربط وأهميتها في الكلام إلاَّ أنَّ تناولهم لها كان في حدود الجملة وهو مجال ضيق جداً، أمَّا النقاد فقد انطلقوا إلى ما هو أوسع من الجمل أي إلى فضاء النص، كما هو الحال عند عبد القاهر فقال مدركاً لأهمية حروف العطف كأدوات لربط أجزاء النص: ((ليس الفضل للعلم بأنَّ (الواو) للجمع، (والفاء) للتعقيب بغير تراخ و(ثم) له بشرط التراخي، و(أنْ) لكذا و(إذا) لكذا، ولكن لأن يتأتى لك إذا نظمت شعراً وألفت رسالة أن تحسن التخير، وأن تعرف لكلٍّ من ذلك موضعه))[2].

وتحدث عن دور (إنَّ) بصفتها أداة ربط لتحقيق التماسك، فقال: ((هل شيء أبين للفائدة، وأدل على أن ليس سواءً دخولها، وألاَّ تدخل أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها، وتأتلف معه، وتتحد به، حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغاً واحداً، وكأنَّ أحدهما قد سُبك في الآخر))[3].

وهو يلتقي هنا مع ما أقره فان دايك حين تحدث عن الروابط الشرطية، متناولاً في ضوء ذلك عدداً من الأدوات التي تنتظم عدداً من الجمل على أساس حالي، وهي روابط كثيرة في اللغات، ومتنوعة، ويكمن الأساس الترابطي في استعمال مثل هذه الأنماط، للوصل بين جملتين تعبران عن شيئين مختلفين أو عملين يتمّان في الوقت نفسه والحال نفسها بالمعنى الحرفي للكلمة[4].

ثم يحاول تطبيق (أُسس التماسك النصي) بمثال عملي يتوخى من خلاله أن يبين لمتلقي نظريته الدور الذي تؤديه عناصر التماسك في الكلام، فقال: ((وأن أردت أعجب من ذلك فيما ذكرت لك فانظر إلى قوله:

سَأَلَتْ عَلَيْهِ شِعَابُ الحيِّ حِينَ دَعَا　　أَنْصارَهُ بُوُجوهٍ كالدنانير

---

(1) الكتاب: 127/1.

(2) دلائل الإعجاز: 165.

(3) دلائل الإعجاز: 207

(4) ينظر: النص والسياق: 104

فإنَّك ترى هذه الاستعارة، على لطفها وغرابتها، إنّما تم لها الحسن وانتـــهى إلى حيث انتهى، بما توخى في وضع الكلام من التقديم والتأخير، وتجـــدها، قـــد مَلحت ولطفت بمعاونة ذلك ومؤازرته لها))[1].

ثم عمد إلى بيان دور هذا التنظيم والربط في تحقيق التماســـك والانســـجام الشكلي والمعنوي، ومن أجل ذلك جاء إلى البيت الشعري المذكور آنفـــا، فغيّـــر نظمه وفككه، فقال مبيناً أهمية وضع كل شيء في مكانه الذي أراد له الشاعر أن يكون: ((وإنْ شككت فاعمد إلى الجارين والظرف، فأزل كلاً منهما عن مكانـــه الذي وضعه الشاعر فيه، فقل:

سَأَلَتْ شِعَابُ الحيِّ بُوُجوهٍ كالدنانير عليهِ حين دعا أنصاره

ثم أنظر كيف يكون الحال، وكيف يذهب الحُسن والحلاوة؟ وكيـــف تُعـــدم أريحيتك التي كانت...))[2]. وهو هنا يلتقي مع جون لاينـــز الذي أراد أن يثبت الأمر نفسه وهو يأتي بمثال ثم يحاول اثبات دور العطف والربط والإحالة والتقديم والتأخير في تحقيق التماسك النصي ليصل إلى الحقيقة نفسها التي وصل اليها عبد القاهر قبله بقرون.

يقول جون لاينـــز: ((إننا لا نستطيع أن ندخل في تفاصـــيل التمييـــز بـــين التماسك والترابط كما طرحه مؤخراً العاملون في حقل علم لغة النص... ولهـــذا التمييز... علاقة بالفرق بين الشكل والمحتوى))[3].

ثم يفصل في الأمر ممثلاً لذلك بجملة: لم أر ماري I have not seen Mary

فيرى أن صيغة I have not هي غير صيغة I haven't، ويرى بأننا لو غيرنـــا نسق هذه العبارة لفسد التماسك، ويفسد كذلك لو تم تعويض كل وحـــدة مـــن وحدات النص بما يماثلها من جمل نص أخرى على حد تعبيره[4].

أما وسائل التماسك النصي الأخرى، وهي (الترادف، والتقابل والتكرار) فقـــد تناولها القدماء بشيء من التفصيل، وإنْ كان دور ذلـــك محصـــوراً علـــى المســـتوى

---

(1) دلائل الإعجاز: 72.

(2) دلائل الإعجاز: 72.

(3) اللغة والمعنى والسياق: 219.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 219

المعجمي، أي إنَّهم تناولوا بحث إمكانية وجود الترادف على المستوى اللفظي، وهو ما تناوله علماء الإعجاز فاثبتوا تماسك النص وعدم احلال اللفظ مكان الآخر(1).

وبحثوا أيضاً دور التكرار، وكان يرد عندهم في سياق تناولهم النص القــرآني والنص الشعري، وأثر التكرار في تحقيق سمة التماسك، وخلافاً لمن عد التكرار عيباً نصياً، يقول الزركشي: ((اعلم أن التكرار أبلغ من التأكيد لأنّه وقــع في تكــرار التأسيس، وهو أبلغ من التأكيد، فإنَّ التأكيد يقرر إرادة معنى الأول وعدم التجوز فلهذا قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ **كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ۞ ثُمَّ كَلَّــا سَــوْفَ تَعْلَمُونَ**﴾ التكاثر/3-4] إنَّ الثانية تأسيس لا تأكيد، لأنه جعــل الثانيــة أبلــغ في الانشاء، فقال: (ثُمَّ) تنبيه على أن الإنذار الثاني أبلغ من الأول))(2) فالتكرار- من خلال كلام الزركشي - يكون قد أعطى للنص قيمة دلالية وشكلية معاً.

إنَّ التراث اللساني العربــي يخبئ بين طياته نصوصاً أغزر من ذلك وأكثــر لاسيما أنّ حضارة الأمة العربية إنّما هي حضارة (النص)، ولكنّا اقتصــرنا علــى بعض منها لأننا في مقام تأصيل وتأثيل لا مقام تفصيل.

وبعد، فإنَّ ما سقناه من أدلة على إدراك اللغويين العرب القدماء للسياق بشقيه: (اللغوي وغير اللغوي) يجعلنا نقف وقفة إكبار لِمَا توصّل إليه الفكر العربــي انــذاك من تطور ورقي علمي جعل منه رائداً لدراسات أصبحت اليوم نظريات اشــتهرت في العالم الغربــي، ومن غير المستبعد أن يكون هذا التراث الذي خلفه العــرب المعــين الذي استقى منه فيرث نظريته ولا سيما أنه قد عمــل ســنوات عديــدة في قســم اللسانيات في مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية(3)، فمن غير المستبعد أن يكون قد اطلع على قسم كبير من التراث اللساني العربــي وتأثر به.

وعلى كل حال فأقصى ما يمكن أن نعترف به فضلاً للنظرية السياقية الحديثة هو وضع الإطار النظري لها وإخراجها على أسس منهجية متكاملة.

(1) فصلنا في هذه المسألة في المبحث الثاني من هذا الفصل ضــمن العلاقــات العموديــة الاستبدالية

(2) البرهان: 11/3.

(3) ينظر: مدارس اللسانيات - التسابق والتطور: 227.

الفصل السادس

النظرية التوليدية التحويلية

مدخل: الانقلاب اللغوي في الفكر اللساني الأمريكي

المبحث الأول: الكفاية والأداء

المبحث الثاني: وجها البنى التركيبية (السطحية والعميقة)

المبحث الثالث: قواعد التوليد وقواعد التحويل

المبحث الرابع: القواعدية والمقبولية

الانقلاب اللغوي
في الفكر اللساني الأمريكي

تعد النظرية التوليدية التحويلية اتجاهاً جديداً في البحث اللغوي، ظهر في أمريكا- جزءاً من الثورة اللغوية هناك - على يد نعوم تشومسكي الذي عُدَّ بموجب ما قدمه للفكر عامة ((واحداً من بين ألف عالم صنعوا حضارة القرن العشرين، فقد أتى تشومسكي بنظريات عن طبيعة اللغة ومنهج دراستها وطريقة اكتساب الطفل لها لا زالت حتى يومنا هذا مدار الدراسة والبحث والجدل والتجريب لدى معظم علماء اللغة في العالم الغربي بوجه خاص وفي العالم بأسره بوجه عام))[1].

لقد كانت الأفكار التي أطلقها تشومسكي في نظريته ثورة أعلن من خلالها موقفه مما توصلت إليه الدراسات والنظريات اللغوية التي سبقته، فانتقد من سبقه، ومن أجل ذلك وضع نصب عينه مسألة ((التغلب على بعض العجز والقصور لدى معاصريه وذلك من خلال وضع تحليلاتهم اللغوية في إطار أكثر رسوخاً وإقناعا))[2]

وهذا لا يعني أنَّه قد رفض أفكار من سبقه جملة وتفصيلاً بل على العكس من ذلك، فإنَّ الناظر المدقق لأعماله يجد أَنَّها في حقيقتها لا تعدو أَن تكون ((متممة لا أكثر لأعمال الوصفيين في اللغة))[3].

فثورته الحقيقية تكمن في الإطار الذي عرض فيه لأفكار من سبقه، وحسن تنظيمه لها لاختلاف نظرته إلى طبيعة اللغة، فعمله يصب في إعادة صياغة آراء مطروحة سابقاً وفق مقتضيات العصر ومستجداته.

---

(1) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 92.
(2) فهم اللغة: 59.
(3) المصدر نفسه: 59.

وضع تشومسكي- منذ اللحظة الأولى لانطلاق نظريته- نصب عينه مسألة تخطي العثرات التي وقع فيها من سبقه وبناء نظرية متكاملة يستطيع من خلالها الكشف عن كيفية عمل العقل الإنساني، ومن أجل تحقيق هذا الهدف الذي شكل إستراتيجية البحث في نظريته كان عليه أن يؤسس منهجاً جديداً ينظر إلى اللغة من خلاله، وقد ساعدته ثقافته على ذلك، ولا سيّما إذا علمنا أنَّه كان ذا عقل رياضي فلسفي، مما قاده ذلك إلى نبذ النظرة السطحية للغة - تلك النظرة التي تبنتها البنيوية الوصفية - كما رفض الاتجاه السلوكي داعياً إلى العودة للأصول العقلانية للغة أو ما اصطلح على تسميته (بالأصول التقليدية) التي ظهرت عند علماء اللغة التقليديين في القرن السابع عشر.

وبدأ تشومسكي أول أمره منتقداً البنيوية الوصفية لأنَّها ركزت في مسألة (سطحية اللغة) واقتصرت على وصف ظاهرها دون الوقوف على تفسيرها، لذا عدَّ مسألة ((الوقوف عند حدود التصنيف والوصف إنَّما هو وقوف عند البدايات والمقدمات))[1]، فذهب إلى ضرورة المزاوجة بين الفكر اللغوي القديم التقليدي، والحديث البنيوي الوصفي من أجل الوصول إلى فهم أمثل للغة، فنظريته - التي عُدَّت رمزاً للحداثة- ((قائمة على أصلين من البحث اللغوي هما (المنهج البنيوي والنحو التقليدي)))[2] فوجد ضرورة النظر إليهما معاً نظرة تلاؤمية تجمع بين الاثنين على أساس أَنَّهما نتاج للفكر تمخض عن العقل الإنساني، فسعى إلى ((ربط القواعد المعاصرة بالقواعد التقليدية الإغريقية الرومانية للقرون الماضية، أي ربط بين الدقة والصرامة العلمية للسلوكية وبين النظرية التقليدية))[3].

إننا في الوقت الذي لا ننكر فيه كون النظرية التوليدية التحويلية امتداداً حقيقياً لبنيوية بلومفيلد الوصفية - في المراحل الأولى لها على الأقل - إلاَّ أنَّها أصبحت فيما بعد تشكل انقلاباً عليها، حين أدرك تشومسكي ضرورة العودة إلى الآراء التقليدية القديمة، حتى عدَّ ذلك من مزايا هذه النظرية ((وأخذ على

(1) محاضرات في اللسانيات: 373.
(2) مباحث في علم اللغة واللسانيات: 269.
(3) محاضرات في اللسانيات: 371.

الدراسات اللغوية الحديثة التي سبقته أنّها فشلت في الانتفاع بالأنظار التقليدية، والتهدي بكثير من التفسيرات الصحيحة التي تقدَّمها، وتقدير المدى الذي يمكن لتلك الأنظار أن تسهم بهِ في وضع قاعدة نافعة للدراسات اللغوية))[1].

وهنا تكمن نقطة التحول التي خالف فيها تشومسكي البنيوية بوجه عام ((فالمدرسة التوليدية تمثل عودة إلى التقليد الأكثر قِدَماً))[2].

إنَّ هذا الانتقال باللغة إلى التفسير ورفض الوصف السطحي يعد كما يقول الدكتور زكريا إبراهيم: ((الخطوة الجديدة والجريئة التي أخذ تشومسكي على عاتقه القيام بها، فهي القيام بطفرة أو وثبة ذات طابع كيفي، تكون هي الكفيلة بنقل (علم اللغة) من المرحلة الوصفية إلى المرحلة النظرية أو التفسيرية))[3].

ثم إنَّ اعتناء تشومسكي بتفسير عمل العقل وتوجه نظريته إلى الكشف عن القدرات العقلية التي يتمتع بها الإنسان وسعيه إلى البحث عن المبادئ الكلية التي تحكم بنية اللغة واستعمالها، ساقه كل ذلك إلى رفض السلوكية التي جاء بها بلومفيلد حين عدَّ الكلام استجابة لمثير طبيعي أو صناعي تفرضه البيئة المحيطة بالكائن الحي، وقد تجسد هذا الرفض في ((هجومه الساحق المدمر على آراء سكنر... ودحض جميع الأُسس التي قامت عليها))[4].

وفي الوقت الذي لم تفرق فيه السلوكية بين السلوك الإنساني والسلوك الحيواني وعدّت اللغة عادة اجتماعية يمكن اكتسابها عن طريق المحاولة والخطأ[5]، نجد تشومسكي يعلي من شأن القدرات العقلية التي يتمتع بها الإنسان متبنياً رأي ديكارت القائل ((أنا أُفكر إذاً أنا كائن))[6].

وانطلاقاً من هذا المبدأ الرياضي اعتنى تشومسكي بالمتكلم وعدَّه مبدعاً يمتلك قدرات وطاقات كامنة، وهو في هذا يخالف سوسير الذي عدَّ ((المتكلم مقلداً،

---

(1) نظرية النحو العربي: 54.
(2) اللغة واللغويات: 205.
(3) مشكلة البنية: 64
(4) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 92.
(5) المصدر نفسه: 92.
(6) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: 43.

فهو آلة يردد ما عرف من التراكيب والصيغ))[1] وكل هذا رفضه تشومسكي بشكل قاطع.

لقد طوَّر تشومسكي تقنيات وصف اللغة وتفسيرها من خلال تطبيقه للمنهج الرياضي (الديكارتي) حاول فيه استخلاص (النحو) من المنطق[2]، فساقه ذلك إلى عدّة فرضيات واستنتاجات أفرزها المنهج اللغوي الذي تبناه.

يقول عبد السلام المسدي في تفسيره لمنهج تشومسكي الرياضي: ((كان يدرك أن عليه أن يتعامل ذهنياً مع نظام من المنطق الصوري هو إلى نسيج الرياضيات أقرب منه إلى أنسجة الأصوات المقطعة المتلاحقة وكل ما عند تشومسكي يؤكد أنَّه يحمل عقلاً رياضياً انفلت من معقله فهاجر لاجئاً إلى عقل اللغة و لم يعد))[3].

ومن هنا يتبين لنا مدى حرص تشومسكي على إظهار البعد التاريخي لنظريته، فنظريته التوليدية التحويلية – التي عُدَّت رمزاً للحداثة – بنيت على أسس تراثية تمتد إلى نحويي بورت رويال[4] ونحويي القرن الثالث عشر فضلاً عن إفادته من فلسفة همبولت وديكارت[5].

ومع كل هذا الحرص على الماضي ومحاولة ربطه بالحاضر، إلاَّ أنَّ هذا لا يعني – على أية حال من الأحوال – أنّ نظرية تشومسكي امتداد للفكر التقليدي، بل إنَّه على العكس من ذلك حاول أن يختط لنفسه من بين ذلك سبيلاً خاصاً بهِ يظهر فيه استقلاليته الفكرية، فقال: ((ولا بدّ أن نؤكد أَن هذا الانبعاث قد تمَّ باستقلال عن تلك الدراسات القديمة وفي أطر مختلفة، وبعيداً عن الاعتماد على أي فرضية ثانوية))[6].

---

(1) مباحث في علم اللغة واللسانيات: 259.

(2) ينظر: مشكلة البنية: 68 وأضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 92.

(3) العربية والإعراب: 141.

(4) مدرسة (بورت رويال) أو نحو (بورت رويال) يعد أنموذجاً واضحاً لتأثير الفلسفة العقلانية في الدراسة اللغوية خلال القرن السابع عشر، يندرج ضمن المقاربة الفلسفية المنطقية والبنيات اللغوية ومن ثم العلاقة الوثيقة بين النحو والمنطق، ينظر: في اللسانيات العامة: 130.

(5) ينظر: محاضرات في اللسانيات: 371

(6) اللغة ومشكلات المعرفة: 124.

وهكذا وجّه تشومسكي انتقاداته للبنيوية الأمريكية وجعلها جزءاً من الماضي بموجب المبادئ التي نشرها في كتابيه "البنى النحوية" 1957م و"جوانب من نظرية النحو" 1965م، وبيّن فيهما أهم المبادئ الأساسية للنظرية التوليدية التحويلية.

والتفّ حول تشومسكي العديد من متبني أفكاره بعد أن اقتنعوا بوجهة نظره وأُعجبوا بمنطلقاته الفكرية فسيطر بذلك على الساحة اللسانية حتى يومنا هذا، ويكفي أنَّ ((الدراسات اللغوية اليوم إما أن تكون مهتدية بمبادئها، أو أنها تجعلها النقطة التي تبتدئ منها لتبرر اختلافها عنها إن اختلفت))[1].

وعلى هذا فالتطور الذي جاء على يد تشومسكي تم ((في سياق تأريخي تميز بتفاعل خصب بين الرياضيات والمنطق واللسانيات))[2] مما عدَّ عمله مشروعاً عقلياً يقيم مجموعة من القواعد الصورية التي ينبغي أن تخضع لها البنيات الممكنة[3].

- مراحل تطور النظرية التوليدية:

إنَّ أهم ملحظ نسجله على فكر تشومسكي اللغوي من خلال (النظرية التوليدية التحويلية) هو التطور المستمر لنظريته وعلى نحو سريع، حتى عُدَّ ذلك بمثابة المعوق الذي يقف بوجه أي محاولة لتحديد أهم سمات النظرية.

فتشومسكي لم يكن مستقر الفكر تمام الاستقرار- ولاسيّما في المراحل الأولى من نظريته- فهو يلتزم رأياً ثم سرعان ما يعدل عنه استجابة لانتقاد يوجه إليه من معاصريه، مما جعل نظريته دائمة التطور وعلى وقع سريع نسبياً.

لذا يرى بالمر أنَّ الدارس للنظرية غالباً ما يصيبه ((الإحباط والحيرة؛ وذلك لأنَّ هذه النظرية مزيج غريب من نفاذ بصيرة رائع تماماً، ووسائل فنية معقدة غالباً ما تبدو اصطناعية))[4].

---

(1) جوانب من نظرية النحو: 5 مقدمة المترجم.
(2) قضايا ابستمولوجية في اللسانيات: 65.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 83.
(4) محاضرات في اللسانيات: 380.

فقد كان تشومسكي طموحاً في نظريته إلى الحد الذي أراد أن يجعل منـــها أنموذجاً عالمياً في إطار ما يعرف (بالنحو الكلي أو العالمي)[1] معتمداً في ذلك على ما توصل إليه جاكسبون في مجال الصوتيات[2].

إلاَّ أننا من الممكن أن نشخص لنظريته مرحلتين متميزتين لتطـــور أفكـــاره، نلمسها من خلال مؤلفاته، وعلى النحو الآتي:

1- المرحلة الأولى: وتتمثل هذه المرحلة بكتابه (البنى النحوية) وكان فيـــه معتنياً بدراسة التراكيب، وحاول بناء نظام لغوي يعتمد على إطار شكلي محـــض مستبعداً أي مجال للتوافقات الشكلية والدلالية، أي إنَّ النحو عند تشومســـكي- خلال هذه المرحلة- كان مستقلاً عن الدلالة، ونظر إلى القواعد النحوية ((علـــى أَنَّها دراسة قائمة بذاتها مستقلة عن علم الدلالة، فلا يمكن أن تشـــخص فكـــرة القواعدية بالشيء الذي له معنى))[3]، وقد صرح بنفسه عن استبعاده للمعنى مـــن التحليل النحوي، فقال: ((إنَّ النظرية التي أوجزها... اعتمدت اعتماداً كلياً علـــى الشكل دون الدلالة))[4].

وهذا الاستبعاد الحاسم للمعنى يوفر لنا دليلاً قوياً على أن نظريته -في هـــذه المرحلة- كانت امتداداً للوصفيين وللسانيات بلومفيلد خاصة، ولاسيما في تأكيده أنَّ المعنى يشكل أمراً يلفه الغموض، يقول تشومسكي عن العلاقـــة بـــين النحـــو والدلالة: ((لقد دخلنا أرضاً وعرة حين قلنا إنَّ البنية النحوية يمكـــن أن تزودنـــا ببعض المعرفة عن مسائل المعنى والفهم، إذ ما في الدراسة اللغوية من جانب عـــانى من الإرباك، وهو بحاجة إلى التوضيح والصياغة الدقيقة أكثر من ذلك الذي يعالج مسائل الربط بين النحو والدلالة))[5].

فهو هنا امتداد للوصفية الأمريكية التي اقتصرت على وصف ما هو شـــكلي ظاهر ملاحظ، وترك ما سواه.

---

(1) ينظر: النحو العربـــي والدرس الحديث: 113-114 واللسانيات: 174.
(2) ينظر العربية والبحث اللغوي المعاصر: 245.
(3) البنى النحوية: 137.
(4) المصدر نفسه: 124.
(5) المصدر نفسه: 123.

2- المرحلة الثانية: وتتمثل في كتابه (جوانب من نظرية النحو)، قدَّمَ تشومسكي في هذه المرحلة نظرية أكثر تماسكاً، وغدت أهدافه أكثر طموحاً، فأدخل المعنى في نظريته، وجعله مكوناً ثالثاً للنحو يكمل المكونين التركيبي والصوتي، وصرّح بأهمية المعنى قائلاً: ((إنَّ نظرية النحو يجب أن تصمم بحيث إنَّ على البنى النحوية التي تعطي اللغات المختلفة، وأن تدعم التأويل الدلالي))(1).

هذا إذا علمنا أنّ (المكون الدلالي) الذي أدخله تشومسكي كان نتيجة للانتقادات التي وجهت لنظريته، فكان ذلك سبباً في إحداث نقلة نوعية غيّرت مسار نظريته من الشكلية الصورية إلى التفسيرية، فغدت ذات بعد عميق عندما لم يكتفِ بظاهر اللغة وسطحيتها، وهذا ما جعل من تشومسكي قائداً لثورة لغوية لها أنصارها، وأصبح تأثير أفكاره كما يقول جون سيرل أمراً ((من الصعب تقديره من شخص لم يعاصر هذه الانتفاضة ففي الأعوام التي أعقبت سنة 1957م ازداد تسارع انتشار هذه الثورة وإبهارها من جراء الملامح الخاصة المنظمة لعلم اللغة في الولايات المتحدة))(2).

ومهما يكن من أمر فإنَّ أهم ما طرحه تشومسكي في نظريته يتمثل فيما يأتي:

1- الكفاية والأداء (القدرة والانجاز)
2- الحدس (الفطرة اللغوية)
3- البنية العميقة والبنية السطحية
4- قواعد التوليد وقواعد التحويل
5- القواعدية والمقبولية

وهذه الأفكار التي تناولها تشومسكي في نظريته يمكن أن نجد لها جذوراً في الفكر اللساني العربي القديم ولاسيّما أنّ العديد من الباحثين لا يجدون بُداً من القول بالأصول العربية للفكر التوليدي، وهو ما تكفلت مباحث هذا الفصل بالتأصيل له.

---

(1) جوانب من نظرية النحو: 260 هامش رقم 15.
(2) ثورة تشومسكي في مجال علم اللغة: 274.

الكفاية والأداء
(القدرة والإنجاز)

أولاً: - المفهوم والمجال:

إنَّ اعتناء تشومسكي بفلسفة ديكارت جعلته ينظر إلى اللغة على أنَّها ((نظام معرفي عقلي لا يكفي لمعرفته وصف ما يظهر منه، بل لابدَّ من أن تتعدى دراسته ذلك إلى تفسير طبيعته واكتسابه واستعماله ضمن ما تفرضه حدود العقل البشري))[1]، ولهذا نرى تشومسكي معتنياً بما يجري في الذهن من عمليات معقدة فأقام) (فرضية موجهة للبحث في القدرات المعرفية البشرية والبنيات الذهنية مستنداً في ذلك على قاعدة فلسفية، صاغها راسل[2] وعلى النحو الآتي: كيف يمكن للمخلوقات البشرية أن تعرف كل ما تعرفه على الرغم من أنّ اتصالها بالعلم قصير ومحدود؟))[3]

وهذا ما جعل تشومسكي ينظر إلى اللغة على أنَّها متكونة من نظام ثنائي:

أحدهما: ظاهر منطوق

وثانيهما: ذهني خفي

فالوجه الأول يمثل الأداء، والثاني يمثل الكفاية.

---

(1) مقدمة في نظرية القواعد التوليدية: 9.

(2) راسل: برتراند راسل فيلسوف وعالم منطق ومؤرخ وناقد اجتماعي بريطاني ولد في ويلز وقضى معظم حياته في انجلترا، ومن أشهر كتبه محكمة الغرب توفي سنة 1970، ينظر: برتراند راسل المفكر السياسي: 7-10.

(3) قضايا ابستمولوجية في اللسانيات: 83.

وشكَّل هذان المصطلحان حجر الزاوية في النظرية اللغوية عند تشومسكي، لأَنَّ الأداء أو الإنجاز يعكس الكفاية، أي إنَّه يعكس ما يجري في الذهن من عمليات[1].

وعلى هذا فمفهوم (الكفاية/القدرة) يعني ذلك الجزء من معرفة المتكلم بالنظام اللغوي الذي يمكنه من إصدار مجموعة كبيرة لا حصر لها من الجمل التي تشكل لغته[2]، أو بمعنى آخر) (المعرفة التي يختزنها المتكلم – السامع عن طريق الاكتساب التي تمكّنه من إنتاج وتأويل عدد غير متناه من العبارات السليمة))[3].

أما الأداء فـ ((هو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين))[4].

فالأداء وصف يجعل اللغة واقعاً حياً ينقلها من الكمون إلى الاستعمال، فالمتكلم لابدّ له من أنْ ((يعود بصورة طبيعية إلى القواعد الكامنة ضمن كفايته اللغوية، كلما استعمل اللغة في مختلف ظروف المتكلم))[5].

وتتحكم عوامل عِدَّة بتشكيل الأداء، لأنَّه مرهون أيضاً بعوامل غير لغوية ((تشمل فيما تشمل، الأعراف والتقاليد الاجتماعية ومواقف المتكلم العاطفية... والافتراضات التي يحملها في ذهنه عن مواقف من يتحدث إليه))[6].

ونفهم مما تقدم أنَّ تشومسكي قد فرَّق بين هذه الثنائية، فالأول منهما يعني مجموعة الإمكانات اللغوية العقلية لدى الإنسان، في حين أَنَّ انعكاس ذلك لديه يتجلى في دائرة الاستعمال، وهو ما سمّاه الأداء[7].

---

(1) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: 115.

(2) ينظر: مقدمة في نظرية القواعد التوليدية: 28، واللغة واللغويات: 206.

(3) أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: 35، وينظر: المنحى اللساني الوظيفي في الثقافة العربية: 32 (ضمن آفاق اللسانيات).

(4) الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية: 33.

(5) المصدر نفسه: 33.

(6) اللغة واللغويات: 206.

(7) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 28

وقد جعل تشومسكي من الكشف عن القدرة هــدفاً رئيســياً في نظريتــه، فــ ((المطلوب من اللساني وصف القدرة تاركاً وصف الأداء للتربــوي وللعــالم النفسي))[1].

وبهذا فهو يعارض في منهجه البنيوية الأمريكية التي كانت تركز في دراســة الأداء الظاهر للغة أي ما يظهر على السطح دون ما سواه.

وعلى الرغم من دعوته إلى دراسة الكفاية/القدرة دون الأداء، إلاّ أنَّه اضــطر إلى دراسة الأداء لأنَّه كان الطريق الوحيد الموّصل إلى الكشف عن القدرات الــتي يتمتع بها متكلم اللغة، فلما عجز عن ضبط ما يحدث في ذهن المــتكلم لجــأ إلى ((تخمين ما يحدث في الدماغ قبيل النطق استدلالاً بالنطق نفسه، أي تخمين القدرة استدلالاً بالأداء))[2] وعدّ ذلك حلاً مؤقتاً عسى أن تتكفل بحوث مستقبلية بهــذه المهمة.

إنّ هذا التمييز بين (الكفاية والأداء) يعيد إلى أذهاننا ما شرّعه سوسير من قبــل حين ميّز بين ثنائيتي (اللغة والكلام)، وهذا ما يقودنا إلى القول بأصالة سوسير العلمية، وكون ما قدمه للفكر أصبح فيما بعد المنهل العذب والمعين الدائم الذي تستمد منــه جميع النظريات أُسسها، ونقطة انطلاقتها التي تبني عليها مفاهيم جديدة.

يؤكِّد هذا أنَّ تشومسكي كان يذهب إلى القول إنّ موضوع اللسانيات هــو القدرة وليس الإنجاز، فقال: ((تخص النظرية اللغوية مبدئياً المتكلم والسامع المثــالي المنتمي إلى جماعة بشرية ذات تماثل كلامي تام، العارف للغة تلك الجماعة معرفــة تامة والذي لا يكون متأثراً بحدود لا صلة لها بالقواعد كالذاكرة المحدودة أو تحول الانتباه أو عدم المتابعة أو الأخطاء الكلامية))[3].

وهذا يذكرنا بقول سوسير، حين ذهب إلى أنَّ موضوع اللسانيات هو دراسة اللغة على أساس أَنَّها الجانب الأحق بالدراسة دون الكلام[4].

---

(1) شظايا لسانية: 59.

(2) شظايا لسانية: 59.

(3) جوانب من نظرية النحو: 27.

(4) عرضنا هذه المسألة في المبحث الرابع من الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وهذا يعني أن تشومسكي لم يستقِ منه التقسيم الثنائي فحسب ((بل استقى معه – في الوقت نفسه- أيضاً استقلالية وأسبقية علم الكفاية (علم اللغة) في مقابل الأداء))[1].

وقد أشار تشومسكي نفسه إلى ارتباط مصطلحاته بمصطلحات (اللغة والكلام) عند سوسير، و(الشكل الخارجي والشكل الداخلي) عند همبولدت[2].

ولكنه أشار أيضاً إلى مخالفته لسوسير، وأنّه لم يطابقه تمام المطابقة، ويتعلق ذلك بزاوية النظر التي أطل كل واحد منهما على هذه الثنائية من خلالها، وبكيفية توظيف هذه الثنائية في نظريتهما.

فتشومسكي ينظر إلى اللغة على أَنَّها سيرورة توليدية قائمة على قواعد تكرارية، في حين أنّ سوسير- من وجهة نظر تشومسكي- يعد اللسان حشداً من العلاقات المخزونة، مثل الكلمات والمركبات الثابتة[3].

والكفاية عند تشومسكي صفة للفرد، في حين إنَّها عند سوسير صفة للمجتمع[4].

وهناك فرق آخر في النظر إلى الأحكام النحوية ((فسوسير يعطي الانطباع بأنَّ جمل اللغة أمثلة مستمدة من المحادثة، كما أنّه وتلاميذه يتحدثون عن نظام اللغة على أَنَّه نظام من روابط ولا يذكرون إلاّ النزر اليسير عن القواعد المطلوبة لإنتاج الجمل.

أمَّا تشومسكي... فقد أصرّ منذ البدء على أنّ القدرة على إنتاج وفهم الجمل المصوغة صياغة جيدة تحتل مكان الصدارة في مقدرة المتكلم اللغوية))[5].

لقد كان ولاء تشومسكي لهمبولدت عالياً جداً إلى الحد الذي جعله يرفض نظرة سوسير للغة على أَنَّها نظام من العلامات، ويفضل الأَخذ بمفاهيم همبولدت،

---

(1) القضايا الاساسية في علم اللغة: 220.
(2) ينظر جوانب من نظرية النحو: 28.
(3) ينظر جوانب من نظرية النحو: 28.
(4) ينظر: محاضرات في اللسانيات: 375.
(5) اللغة واللغويات: 211.

فنظر إلى (القدرة الكامنة) على أنَّها عبارة عن نظام لعملية توليدية[1].

لذا خطَتْ توليدية تشومسكي خطوة تفوقت فيها على بنيوية سوسير، ولكن هذا لا يغمط حق سوسير فـ ((على الرغم من هذا الاختلاف فإنَّ هناك أرضية مشتركة تجمع بينهما، وهي أنّ كل واحد منهما معني أساساً باستبعاد ما هو فردي أو عرضي، (أي الكلام أو الأداء) والإصرار على أنَّ الدراسة الصحيحة للسانيات هي دراسة اللغة أو القدرة))[2].

أمَّا عن مفهومي (الكفاية والأداء) في التراث اللساني العربي، فلا أثر يُذكر للمصطلحين، فلم تشهد الساحة اللسانية عند القدماء استعمالاً لهما على الرغم من إدراكهم لهذه الحقيقة.

لقد كانت (القدرة أو الكفاية) حاضرة بشكل واعٍ عند عبد القاهر الجرجاني، إذ تعرض لها في (الدلائل) مدركاً أهميتها، فقال: ((اعلم أن ليس النظم إلاَّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التي لا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها))[3].

وهذا يدل على إدراك عبد القاهر لقواعد الكفاية الذاتية التي ينبغي أن تتوفر لكل متكلم – مستمع مثالي للغة، يقول الدكتور نعمة رحيم العزاوي في إشارة منه إلى هذه المقاربة بين الرجلين: ((يشبه في عمله هذا عمل اللغوي العربي عبد القاهر الجرجاني، فتشومسكي كان معنياً بدراسة القدرة اللغوية، وهي ملكة عقلية، لا دراسة الأداء اللغوي، أو كان مهتماً بدراسة العلاقة الجدلية بين الكلام اللفظي والكلام النفسي، على ما هو الحال عند عبد القاهر الجرجاني في اعتماده على القول بالنظم المتمثل بالعلاقات المعنوية بين الأصناف النحوية))[4].

وهذا ما دعا د. أحمد العلوي إلى أن يطالب بإعادة النظر في ترجمة مصطلح (الإنجاز) ويرى أنّ الضرورة تقتضي أن نستبدله بمصطلح (النظم) بعد مقاربة

---

(1) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 28.

(2) محاضرات في اللسانيات: 376.

(3) دلائل الإعجاز: 60.

(4) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 196.

يعقدها بينهما، يرى من خلالها صلاحية (النظم) لأن يكـون البـديل الأسـبق والأصح ليحل محل (الإنجاز)، فيقول: ((النظم يكاد إذاً يقارب من الناحية الماديـة أي مادة الفكر لا شكله نظرية الإنجاز، ولهذا فإننا نوجه هنا انتقاداً لمـن تـرجم المصطلح التوليدي المعاصر بالإنجاز متجانفاً عن مصـطلح الـنظم الـذي وفـره الجرجاني ونظّره))[1].

كما وردت فكرة الكفاية عند ابن خلدون حين شبه الشخص الجاهل بتأليف الكلام، بالمُقعد الفاقد لقدرة النهوض، فقال: ((الجاهل بتأليف الكـلام وأسـاليبه على مقتضى ملكة اللسان إذا حاول العبارة عن مقصوده و لم يحسن، بمثابة المقعـد الذي يروم النهوض ولا يستطيع لفقدان القدرة عليه))[2].

فربط هنا الجهل بالقصور العضوي، وكأنَّ تأليف الكلام هو عبـارة عـن القدرة والاستطاعة العملية على العبارة عن المقصود، وهو مـا عنتـه التوليديـة واشتغلت بهِ.

ومهما يكن من أمر فإنَّ العرب قد أدركوا هذه الثنائية إدراكاً تمخض عنـه نظرية (النظم) لأنها عبارة عن الإنجاز الفعلي لقدرات المتكلم اللغوية.

ومن أجل الكشف عن الكفاية أو القدرة التي يتمتع بها المتكلم – المسـتمع المثالي للغة لجأ تشومسكي إلى ما يعرف بالحدس أو الفطرة اللغوية لابن اللغة، لأنه عدَّ الكفاية ما هي إلاَّ ((القدرة الفطرية عند المتكلم))[3]، وإنَّ هذهِ الكفاية كانت النتيجة التي ((تكونت في ذهن المتحدث عن طريق ممارسـته العمليـة لقدراتـه الفطرية))[4].

فما هي الفطرة اللغوية من منظور تشومسكي؟ وما علاقتها بالكفاية؟ وهذا ما سنتناوله في الفقرة الآتية:

---

(1) الطبيعة والتمثال: 492.
(2) المقدمة: 438-439.
(3) العربية والبحث اللغوي المعاصر: 245.
(4) اللغة واللغويات: 210.

ثانياً: – الفطرة اللغوية (الحدس)

اعتنى تشومسكي في إطار النظرية التوليدية بمسألة (الفطرة اللغوية) أو (القـــدرة الفطرية)، ويعني بها ((أنّ الطفل يملك بالفطرة قدرات تساعده على تقبل المعلومـــات اللغوية، وتكوين بُنى اللغة))[1] وهذه القدرة ((وراثية وهي فريدة من نوعها))[2] وهي مسؤولة عن تزويد المتكلم – المستمع المثالي بمعرفة ((صلبة نهائية يعرف بها اللغة بشكل جيد يصبح بعدها قادراً على صوغ عدد غير متناه من الجمل الصحيحة))[3].

وهذه الفكرة التي نادى بها تشومسكي لتشكل جوهر لسانياته فيما بعد، عُـــدَّت توجهاً جديداً نبذ فيها النظرة (الآلية) للإنسان، تلك النظرة التي عدَّت اللغـــة شـــيئاً مكتسباً، فهدم تشومسكي هذه النظرة ليبني نظرية جديدة ترى أنّ اللغة تكتسب وفق ((ميكانـــزمات بيولوجية تضبط مسار تطور حالات الملكة اللغوية))[4].

فالإنسان بموجب هذه النظرية ((لا يولد صفحة بيضاء... بل إنَّه يولد وبـــه استعداد فطري لاكتساب لغة بشرية))[5].

وبهذا يكون تشومسكي قد أقرَّ حقيقتين لتصبحا النواة الصلبة في نظريته فيما بعد، وهما[6]:

1- إنَّ اكتساب اللغة مسألة فطرية.

2- تخضع سيرورة الاكتساب اللغوي لقيود بيولوجية تخصـــص العضـــو الذهني الذي يتم به اللغو.

إن القول بفطرية اللغة هو أصل استمده تشومسكي من فكر ديكارت الذي كان سباقاً إلى مسألة فطرية اللغة[7]، فانبعث الفكر القديم من جديد في صـــورته الحديثة عند تشومسكي.

---

(1) العربية والبحث اللغوي المعاصر: 245.

(2) اللغة واللغويات: 209.

(3) العربية والبحث اللغوي المعاصر: 245.

(4) قضايا ابستمولوجية في اللسانيات: 79.

(5) مقدمة في نظرية القواعد التوليدية: 10.

(6) ينظر: قضايا ابستمولوجية في اللسانيات: 79-80.

(7) ينظر: اللسانيات التوليدية: 7.

وهذا المنطلق – أي المعرفة الفطرية باللغة – كان المبدأ الذي اهتـدى إليـه النحاة العرب وهم يجمعون اللغة ويُقعّدون قواعدها معتمدين على سليقة أبناء اللغة الباقين على فصاحتهم، فاتجهوا صوب البوادي طالبين أهل الفصاحة.

وهذا يعني أن انطلاقة العرب القدماء كانت ((من مسلَّمة أنَّ الكائن البشري يملك معرفة فطرية لمقولات وعلاقات دلالية أساسية قائمة في ذهنه قبل أن يواجـه عملية تعلّم اللغة. ويقتصر تعلم اللغة اعتماداً لهذهِ المسلّمة على اكتساب الوسـائل اللفظية المتوافرة في اللغة المتعلمة للدلالة على المقولات والعلائق الدلالية المفطـور عليها المتكلم –السامع))[1].

فقد كان العربـي القديم يتكلم بلغته على السليقة مـن غـير تلقـين ولا تعليم، يؤديها بصورة فطرية دون تكلف ولا اجتهاد، فهو مجبول على اسـتعمال لغته.

وهذا ما أدركه القدماء فقد اعتمدوا في إطار جمعهم للغة على أساس مساءلة الحدس اللغوي للعربـي الفصيح الموثوق بفصاحته.

فاللغة عند القدماء فطرة، يقول الجاحظ: ((ووجدنا كون العلـم بمـا فيـه حكمة، ووجدنا الحكمة على ضربين شيء جُعل حكمة وهو لا يعقل الحكمة ولا عاقبة الحكمة، وشيء جعل حكمة وهو يعقل الحكمة وعاقبة الحكمـة فاسـتوى بذلك الشيء العاقل وغير العاقل من جهة الدلالة على أَنَّه حكمة واختلفا من جهة أنَّ أحدهما دليل لا يستدل والآخر دليل يستدل، فكل مستدل دليل ولـيس كـل دليل مستدل، فشارك كل حيوان سوى الإنسان جميع الجماد في الدلالة، وفي عدم الاستدلال، واجتمع للإنسان إن كان دليلاً مستدلاً ثم جُعل للمستدل سبب يـدل على وجوه استدلاله ووجوه ما نتج له الاستدلال وسموا ذلك بياناً))[2].

فهو ينظر إلى البيان على أَنَّه ((جُعِلَ سبب للمستدل يـدل علـى وجـوه استدلاله)) وهذا السبب ليس مكتسباً بل هو مِنحة أو فطرة أو ضرورة وجوديـة فيه.

(1) اللسانيات الوظيفية – مدخل نظري: 95.
(2) الحيوان: 33/1.

ويتحدث القاضي عبد الجبار عن (فطرية اللغة) وكون العلم بالكلم ضـــرورة وليس مكتسباً مستدلاً على ذلك بأنّه لو كان مكتسباً لصح للعاقل أن يكتسبه من المشاهدة الأولى، ولا يحتاج حينها إلى تكرار المشاهدة، فضلاً عن اختلاف أحوال العقلاء في مقدار ما يحصل لهم من المعرفة بالكلام، فيقول: ((ولو كـــان مكتســـباً لوجب أن يكون دافعاً عن النظر في دليل وقد عرفنا أنَّ هذه العلوم لا دليل عليهـــا لأنها كالمشاهدات لو لم تكن ضرورية لما صح حصول العلم أصلاً لأنـــه لم يكـــن هناك دليل استدل به على ذلك فكيف يمكن أن يكون مكتسبا))[1].

فاللغة- كما يقرر القدماء- هي للعرب ((بالمنشأ والوراثة))[2] ويؤيد ذلـــك أَنَّ الأعرابـــي القديم صاحب اللغة الفصيحة لم يكن يعلم بوجود المبتدأ والخبر، أو الفعل والفاعل والمفعول بهِ أو غيرها من مسائل النحو المختلفـــة، إلاَّ أَنَّ مرجـــع فصاحته وقتئذ إنَّما كان طبيعة العربـــي الخالصة وفطرته اللغوية وذوقه السليم.

وقد ذكر ابن خلدون في مقدمته (الملكة اللغوية)، فقال مفرقاً بـــين (الملكـــة الطبيعية الفطرية) و(الملكة الصناعية): ((إنّ ملكة هذا اللسان غير صناعة العربيـــة ومستغنية عنها في التعليم، والسبب في ذلك أن صناعة العربية إنَّما هـــي معرفـــة قوانين هذه الملكة ومقاييسها خاصة، فهو علم بكيفية لا نفس كيفية فليست نفس الملكة وإنَّما هي بمثابة من يعرف صناعة من الصنائع علماً ولا يحكمها عملاً))[3].

ويستدل على ذلك بقوله: ((نجد كثيراً من جهابذة النحو والمهرة في صـــناعة العربية إذا سُئِل في كتابة سطرين إلى أخيه أو ذي مودة أو شكوى ظلامة أو قصد من قصوده، أخطأ فيها عن الصواب وأكثر من اللحن، ولم يجد تـــأليف الكـــلام لذلك... وكذلك نجد كثيراً ممن لا يحسن هذه الملكة، ويجيد الفنين مـــن المنظـــوم والمنثور وهو لا يحسن إعراب الفاعل من المفعول، ولا المرفوع مـــن المجـــرور، ولا شيئاً من قوانين صناعة العربية))[4].

---

(1) المغني: 37/16.
(2) الامتاع والمؤانسة: 115/1-116.
(3) المقدمة: 465.
(4) المقدمة: 465.

(فالملكة الطبيعية/الفطرة) بموجب ما قرره ابن خلدون هي تطابق ما جاء بــه تشومسكي عن (الفطرة اللغوية)، التي تنشأ بالطبع ثم تتشكل في الأذهان بوساطة المعرفة بأصولها وسننها.

وفي هذا السياق نجد القدماء كثيراً ما يوردون الأخبار عن الأعراب الفصحاء التي يبين مضمونها أنَّ (الكفاية اللغوية) إنَّمـا هــي عنــد العــرب بــالفطرة لا بالاكتساب، فالأعرابــي يميز الكلام الصحيح ويكتشف الخلل معتمداً على فطرته اللغوية وكفايته بقواعد اللغة المختزنة في الذهن، من غير أن تكون له أيــة معرفــة بقواعد النحو وأبوابه. ومن ذلك ما دار بين الأصمعي والأعرابــــي ((إذ ســأل الأصمعي الأعرابــي: أهمز إسرائيل؟ قال: إني إذاً لرجل سَوء، ثم سأله: أ فتجــر فلسطين؟ قال: إني إذن لقوي))[1]

وحكى الأصمعي أيضاً ((أنه قيل لأعرابــي: أتهمز الرّمح؟ قال: نعم، قيل لــه: فقلها مهموزة، فقالها مهموزة. قيل له: أتهمز الترس؟ قال: نعم، فلم يــدع ســيفاً ولا ترساً إلاّ همزه. فقال أخوه وهو يهزأ به: دعوا أخي فإنه يهمز السلاح أجمع))[2]

وقال الأصمعي كذلك: ((رأيت أعرابياً ومعه بُنَيٌّ صغير ممسك بفم قربــة، وقد خاف أن تغلبه القربة، فصاح: يا أبتِ أدرك فاها، غلبني فوهــا، لا طاقــة لي بفيها))[3] وكل ذلك جاء سليقة وفطرة لا أثر للصناعة فيه.

وقد ساق لنا ابن جني العديد من الأحداث والروايات عن الأعراب، تؤكــد مسألة السليقة اللغوية للعرب بالطبع لا بالتكليف، ومن ذلك ما رواه عن معرفــة الأعرابــي وفطنته بعلل اللغة، وإنه يدرك بذوقه وفطرته السليمة مسألة الاستعمال الصحيح للغة فقال: ((حكى الأصمعي عن أبــي عمرو قال: سمعت رجلاً مــن اليمن يقول: فلان لَغُوب جاءته كتابــي فاحتقرها، فقلت لــه: أتقــول جاءتــه كتابــي؟ قال: نعم أليس بصحيفة))[4].

---

(1) طبقات فحول الشعراء: 9/1.

(2) المصدر نفسه: 9/1.

(3) المصدر نفسه: 11/1.

(4) الخصائص: 220/1.

ثم يروي لنا خبراً آخر عن تصرف العربـــي وارتجاله مستدلاً بهذا الموقـــف على كون العربية موجودة فيه بالقوة والطبع لا بالصنعة والتكلف، فقال: ((فـــإن قلت: فمن أين لهذا الأعرابـــي مع جفائه، وغلظ طبعه معرفة التصريف، حتى بنى من ظاهر لفظ (ملك) فاعلاً، فقال: مالك، قيل: هبه لا يعرف التصريف، أتراه لا يحسن بطبعه وقوة نفسه، ولطف حسه هذا القدر! هذا ما لا يجـــب أن يعتقـــده عارف بهم، أو آلف لمذهبهم؛ لأنه لم يعلم حقيقة تصريفه بالصـــنعة فأنـــه يجـــده بالقوة، وأنهم قد يلحظون بالمنة والطباع ما لا نلحظه نحن عـــن طـــول المباحثـــة والسماع))[1].

كما يلتقي ابن جني مع تشومسكي في مسألة أنّ ابن اللغة قد لا يعي قوانين لغته وإنّ كلامه الذي يصدر عن فطرته قد لا يكون دقيقـــاً بالضـــرورة، يقـــول تشومسكي: ((من الواضح أنَّ آراء المتكلم أو كلامه عن سلوكه وقابليته قد تكون خاطئة.

وهكذا فإن القواعد التوليدية تحاول تعيين ما يعرفه المتكلم وليس ما يقوله من معرفته تلك))[2].

ويشير ابن جني إلى مضمون هذه الملاحظة، فيما يرويه عن أبـــي حاتم قوله ((قرأ عليّ أعرابـــي بالحرم ﴿طيبـــي لهم وحسن مآب ﴾[الرعـــد/29]، فقلـــت: طوبى، فقال: طيبـــي، فقلت: طوبى، قال: طيبـــي، فلما طال عليّ قلت: طوطو، فقال: طي طي))[3].

ومثلما يقر تشومسكي بأنَّ العقل البشري لا يمكنه أن يكتسب أكثر من لغة بالدقة نفسها، فيقول: ((إنّ الملكة اللغوية من حيث هي عمليـــة ماديـــة بعـــض الخصائص المجردة... بأنها تمثل في الوقت نفسه عائقاً دون اكتساب لغـــة أخـــرى ممكنة لكن من نوع مباين، أي اللغات التي لا يمكن تعلمها بوساطة الملكة))[4].

---

(1) المصدر نفسه: 3/196-197.

(2) جوانب من نظرية النحو: 32.

(3) الخصائص: 1/326.

(4) اللغة ومشكلات المعرفة: 206-207.

وهذا ما أدركه المفكرون العرب القدماء، يقول ابن خلدون: ((إنَّ الأعاجم الداخلين في اللسان العربي الطارئين عليه المضطرين إلى النطق به لمخالطة أهله... فإنَّه لا يحصل لهم هذا الذوق لقصور حظهم في هذه الملكة، التي قررنا أمرها، لأَنَّ قصاراهم بعد طائفة من العمر وتسبق ملكة أخرى إلى اللسان، وهي لغاتهم، وأن يعتنوا بما يتداوله أهل المصر بينهم في المحاورة من مفرد ومركب، لما يضطرون إليه من ذلك، وهذه الملكة قد ذهبت لأهل الأمصار، وبعدوا عنها كما تقدم. وإنَّما لهم في ذلك ملكة أخرى. وليست هي ملكة اللسان المطلوبة. ومن عرف أحكام تلك الملكة من القوانين المسطرة في الكتب فليس من تحصيل الملكة في شيء، وإِنَّما حصّل أحكامها كما عرفت))[1]

ومما يكمل حديثنا عن تنبه القدماء إلى مسألة الفطرة (السليقة)، ما ذكره النقاد العرب القدماء وهو مسألة الطبع والصنعة وفطرة الشاعر المطبوع، فالطبع باعث على النظم لأَنَّه الموهبة الفطرية والملكة التي تمكن الأديب من القول. ويتفق القدماء على أَنَّ الطبع ملكة تستحكم لدى أحد من الناس دون غيره.

فالطبع غريزة وموهبة وهو أَساس العمل الأدبي، لذا فرقوا بينه وبين الصنعة التي تعد أمراً مكتسباً يهذب الطبع وينقحه[2].

وقد ذكر الجاحظ أنّ الطبع آلة الأدب وهو غريزة، وأنّ الله هو الذي قسمها وخصّ بها أُناس دون ما سواهم وهي تُصقل بالدربة والتعلم، قال في مقدمة رسالة (المعاش والمعاد): ((فرأيت أن أجمع لك كتاباً من الأدب جامعاً لعلم كثير من المعاش والمعاد أَصف لك فيه علل الأَشياء، وأَخبرك بأسبابها، وما اتفقت عليه محاسن الاسم، وعلمت أن ذلك من أعظم ما أبرّك به، وأرجح ما أتقرب به إليك، وكأن الذي حداني على ذلك ما رأيت الله قسّم لك من الفهم والعقل وركب فيك من الطبع الكريم... وقد أجمع العلماء أنَّ العقل المطبوع والكرم الغريزي والمكتسب مادة وإِنَّما الأدب عقل غيرك تزيده في عقلك))[3].

(1) المقدمة: 467-468.

(2) ينظر: الشعر والشعراء: 70/1.

(3) رسائل الجاحظ/رسالة المعاش والمعاد: 87/1.

وقد عدَّ ابن طباطبا العلوي الطبع الأساس الذي يصدر عنه الشاعر ما ينظمه ومن دون صحة الطبع لا يأتي الشعر لقائله، يقول: ((الشعر كلام منظوم بائن عن المنثور الذي يستعمله الناس في مخاطباتهم بما خص به من النظم الذي إنْ عدل عن جهته مجتها الأسماع، وبعد على الذوق، ونظمه معلوم محدود فمن صح طبعه وذوقه لم يحتج إلى الاستعانة على نظم الشعر بالعروض التي هي ميزانه، ومن اضطرب عليه الذوق لم يستغنِ عن تصحيحه وتقويمه بمعرفة العروض والحذق بهِ حتى تصير معرفته المستفادة كالطبع الذي لا تكلف معه))[1].

فابن طباطبا ينص على جعل الدربة تقويماً للطبع وتهذيباً له حتى يتمكن الشاعر من النظم الجيد.

ويؤكد (الطبع) في قول له يصف الأقدمين بصحة الطبع والبعد عن التكلف، وإنّ كلامهم أفضل من كلام المولدين، لذا يصف المولدين بقوله: ((وأشعارهم متكلفة غير صادرة عن طبع صحيح كأشعار العرب التي سبيلهم في منظومها سبيلهم في منثور كلامهم الذي لا مشقة عليهم فيه))[2].

ويقرر حازم القرطاجني أنَّ الطبع أساس في النظم لأنَّه الملكة الفطرية التي تؤهل الشاعر للنظم الشعري فيقول: ((النظم صناعة آلتها الطبع، والطبع هو استكمال للنفس في فهم أسرار الكلام والبصيرة بالمذاهب والأغراض التي من شأن الكلام الشعري أن ينحى بهِ نحوها))[3].

فالطبع عند النقاد القدماء استُعمِل كمصطلح مرادف للسليقة والفطرة دالاً على الموهبة الشعرية في نفس الشاعر المطبوع.

ثالثاً: الإبداعية:

تعني الإبداعية، قدرة المتكلم على إنتاج وتفهم عدد غير متناه من الجمل التي لم يسبق له سماعها من قبل فهي ((مجموعة من القواعد الضمنية لدى كل إنسان

---

(1) عيار الشعر: 9.

(2) المصدر نفسه: 9

(3) منهاج البلغاء: 99.

يتكلم لغة معينة وبالرجوع إليها يتمكن كل فرد أن يعبر وأن يفهم في الوقت نفسه جميع ما يراه أو يسمعه من الجمل))[1].

وهذه (الإبداعية) موجودة في الإنسان تحديداً، وبما أن نظرية تشومسكي موجهة لبحث القدرات العقلية لذا سعى من أجل الكشف عن الطاقة الخلاقة للمتكلم فألحّ على القدرة الإبداعية في استعمال اللغة التي تشكل قدرته ((على إنتاج جمل جديدة وتفسيرها بشكل مستقل عن سيطرة الحوافز))[2].

وهذه الفكرة لها بعد تاريخي، إذ سبق لديكارت أن أقرّ بها عندما قال: ((إنّ الاستعمال السوي للغة استعمال مبدع على الدوام وغير متناه))[3]، وهي هبه وهبها الله للإنسان، لذا فإنَّها من خواص الأرواح على حد تعبير ديكارت[4].

كما ظهرت الإبداعية عند همبولدت، فذهب إلى أنَّ المتكلم يوّلد من رصيد قواعد محدودة ووحدات لغوية محدودة ما لا حصر له من الجمل[5].

فالإبداعية على ما تقدم ليست حكماً قيمياً بقدر ما هي طريقة التعامل مع اللغة في ظل قواعد وقوانين تحكمها.

وعلى هذا ففكرة الإبداعية لم تكن جديدة، إذ تطرق إليها ديكارت وهمبولدت من قبل، إلاَّ أنَّ الجديد الذي أحدثه تشومسكي يكمن في أنَّه جعلها أساساً من أسس نظريته، ومن ثم كانت جزءاً من ثورته التي أعلنها ضد السلوكيين حتى صارت ((العصا المثالية لضرب السلوكيين به))[6] وهذا ما جعل ((نكوص تشومسكي عن علم اللغة الأمريكي المتقدم واضحاً))[7]، ليحرر الكلام من فكرة المثير التي تمسك بها السلوكيون قبله.

---

(1) منهج البحث اللغوي: 44.
(2) فهم اللغة: 141.
(3) اللغة ومشكلات المعرفة: 371.
(4) ينظر: القضايا الأساسية في علم اللغة: 218.
(5) مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: 332.
(6) فهم اللغة: 140.
(7) القضايا الأساسية في علم اللغة: 216.

إنَّ هذه النظرة التي تُعنى بالمتكلم وتعدّه مبدعاً يمكنه في كل لحظة أن يوّلـــد جملاً وعبارات جديدة وفق ما تمدّه اللغة من قواعد وقوانين لم تكن غائبة في الفكر اللساني العربـــي القديم فقد تعرض لها ابن جني فقال: ((فإنَّ الأعرابـــي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله بهِ، فقد حُكي عـــن رؤبة وأبيه أنّهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها))[1].

كما بحث القدماء الإبداعية في إطار تمييزهم للغة كمفـــردات مـــن جهـــة وكجمل مركبة من جهة أخرى، وعني عبد القاهر الجرجاني بالإبـــداع الفـــردي وسعى للكشف عن قوانين هذا الإبداع فقدم (نظرية النظم) ليقر في النهاية أن هذا الإبداع لا يكون في اختيار كلمة أو لفظة بعينها بل في ما ينتج عنه هذا الاختيـــار الذي يقوم به الفرد وفق نظام لغوي تمده بها بنية اللغة النحوية، وعلى هـــذا يـــتم تحديد مستوى التفاضل في اختياره ((فعبد القاهر الجرجاني يرى أَنَّ متكلم اللغـــة، يفكر في تجميع المعنى في نفسه، قبل أن ينطق بشيء، ثم هو بعد ذلك يحاول ترتيب الكلام في نفسه، ويفتش عن ما يناسب المعنى من مفردات ثم يعرض ذلك علـــى معاني النحو، ليكوّن منها كلاماً))[2].

يقول عبد القاهر: ((النظم والترتيب في الكلام... عمل يعمله مؤلف الكلام في معاني الكلم لا في ألفاظها))[3].

فهو يقر هنا بمسألة الإبداع وأنّها من خصائص متكلم اللغة بما تمـــده لغتـــه من قواعد وقوانين، وهذا ما حمله على أن يشبه مؤلف الكـــلام بالرســـام الـــذي ((يأخذ الأصباغ المختلفة فيتوخى فيها ترتيباً يحدث عنه ضـــروباً مـــن الـــنقش والوشي))[4].

وهذا ما يذهب إليه المنهج التوليدي، ويمكن أن يكون ما ذكره عبد القـــاهر بمثابة الخيط الموصل بينه وبين التوليدية الحديثة فيما يخص (الإبداع اللغوي).

---

(1) الخصائص: 17/2.

(2) العربية والبحث اللغوي المعاصر: 217.

(3) دلائل الإعجاز: 233.

(4) المصدر نفسه: 233.

ويمضي عبد القاهر في إيضاح وجه الإبداع اللغوي متمثلاً بالشاعر العربي الكبير امرئ القيس فيعرض لروائع أبياته ليدلل على الفكرة التي يسعى إلى الانتصار لها، فيعلق على بيت امرئ القيس(1):

فقلت له، لَّما تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وأرْدَفَ أَعْجَازاً وَنَاءَ بِكَلْكَلِ

فيقول عبد القاهر شارحاً حال الناظر إلى هذا البيت مشبهاً إياه بـ ((الصائغ ينظر إلى صورة قد عملها صائغ من ذهب له أو فضة، فيجيء بمثلها من ذهبه وفضته. وذلك يخرج بمرتكب، إن ارتكبه، إلى أن يكون الراوي مستحقاً لأن يوصف بأنه: استعار وشبه... كما يقال فيمن حكى صَنعة الصائغ في خاتم قد عمله: إنَّه قد صاغ خاتماً))(2)

وهذا ما جعل عبد القاهر يركز على مسألة الذات المتكلمة ويجعل ميزان التفاضل بين الشعراء في توخي (معاني النحو) وكأنّ الذات المتكلمة عنده ((تملك ضرباً من النحو التوليدي الذي يسمح لها بابتكار لغتها الخاصة))(3).

كما برزت عند عبد القاهر الجرجاني فكرة (الغموض) وكانت من ألمع أفكاره فعدّ الغموض في النص الأدبي إبداعاً يمارسه البياني، والغموض الذي يعنيه هو ((ليس ذلك الذي يصعب فتح أقفاله وتخطي أسواره ليصل إلينا، بل هو السمة الطبيعية الناجمة عن آلية عمل القصيدة العربية وعناصرها المكونة من جهة، وعن جوهر الشعر الذي هو انبثاق متداخل من تظافر قوات عِدّة من الشعور والروح والعقل مستترة وراء اللحظة الشعرية))(4).

وعلى هذا فإنّ الغموض يصبح علامة للجودة والشاعرية، وقد استعمل الجرجاني مصطلح الغموض صراحة كما أنَّه عبرّ عنه بتسميات أخرى تدل عليه مثل: التوسع(5) والغرابة(6) ومعنى المعنى(7) وبيّن أن الغموض يكمن في المعنى الثاني

(1) ينظر: المصدر نفسه: 233.
(2) دلائل الإعجاز: 233.
(3) مشكلة البنية: 65.
(4) الغموض الشعري في القصيدة العربية الحديثة: 107
(5) ينظر: أسرار البلاغة: 22-23.
(6) ينظر: دلائل الإعجاز: 170.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 173.

أو المستوى الفني في العمل الإبداعي (شعراً أو نثراً) قال: ((الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، وذلك إذا قصدت أن تُخبر عن (زيد) مثلاً بالخروج على الحقيقة، فقلت: (خرج زيد)، وبالانطلاق من (عمرو) فقلت: (عمرو منطلق)، وعلى هذا القياس – وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض. ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل))[1].

ومجال الغموض عند عبد القاهر يتمثل في ضروب البلاغة المختلفة مثل الكناية والمجاز والاستعارة والتشبيه ومن ثم في الصورة والصياغة، يقول: ((وقد أجمع الجميع على أن الكناية أبلغ من الإفصاح، والتعريض أوقع من التصريح، وإنّ للاستعارة مزية وفضلاً، وإنّ المجاز أبداً أبلغ من الحقيقة))[2].

وقد قاده ذلك إلى أن يفرق بين الغموض وبين التعقيد السلبي الناشئ عن الضعف والركاكة وسوء الفهم، وعَدّ سوء النظم والتأليف وانغلاق الكلام سبباً من أسباب التناهي في الغموض إلى درجة التعقيد، فقال: ((واعلم أن لم تضق العبارة ولم يقصر اللفظ ولم ينغلق الكلام في هذا الباب، إلاَّ لأنَّه قد تناهى في الغموض والخفاء إلى أقصى الغايات))[3].

وهذا ما يكشف عن إدراك عبد القاهر الجرجاني لأهمية الغموض في النص الإبداعي، فهو جوهره وأساسه، فالغموض يثير الدهشة والانتباه، ويجعل من النص إبداعاً. ومن هنا فإنّه لا يعارض الوضوح والقرب في المعاني شريطة أن لا يصل هذا الوضوح إلى حد السطحية والركاكة مما يبعد النص عن كونه إبداعاً.

وهذا ما تفصح عنه طريقته في التعامل مع النصوص الشعرية ومن ذلك قوله: ((... وإن أردت أن تزداد للأمر تبيناً، فأنظر إلى بيت الفرزدق:

يَحْمِي إِذا اخْتُرِطَ السُّيُوفُ نِساءَنَا   ضَربٌ تَطِير لَهُ السَّواعِدُ أرْعَلُ

---

(1) دلائل الإعجاز: 173.

(2) المصدر نفسه: 53.

(3) المصدر نفسه: 178.

وإلى رونقه ومائه، وإلى ما عليه من الطلاوة، ثم ارجع إلى الذي هو الحقيقة وقل: (نحمي إذا اخترط السيوف نساءنا بضرب تطير له السواعد أرعل)، ثم اسبر حالك؟ هل ترى مما كنت تراه شيئاً؟))[1].

ويرى أَنَّ استعمال الشاعر لضروب من فنون البيان كالإشارة والتلويح والرمز والتعريض فضلاً عن المجاز والكناية والاستعارة والتشبيه هي التي تضفي على عمله الخصوصية الفنية، فيقول: ((وهذا الضرب من المجاز على حدته كنز من كنوز البلاغة، ومادة الشاعر المغلق والكاتب البليغ في الإبداع والإحسان، والاتساع فيطرق البيان، وأن يجيء بالكلام مطبوعاً مصنوعاً، وأن يضعه بعيد المرام، قريباً من الإفهام. ولا يغرنك من أمره أنك ترى الرجل يقول: أتى بي الشوق إلى لقاءك، وسار بي الحنين إلى رؤيتك... ، وأشباه ذلك مما تجده لسعته وشهرته يجري مجرى الحقيقة التي لا يشكل أمرها، فليس هو كذلك أبداً، بل يدق ويلطف حتى يمتنع مثله إلاَّ على الشاعر المفلق، والكاتب البليغ، وحتى يأتيك بالبدعة لم تعرفها، والنادر تأنق لها))[2].

وبهذا يكون عبد القاهر قد استطاع إبراز أهمية الغموض في بنية النص الإبداعي، وأن ضروب الغموض تشتمل على الصياغة والتركيب، فضلاً عن طرائق البيان، فحاول ربط الغموض باللذة العقلية عند القارئ؛ لأنَّه يدفع القارئ إلى التأويل ومحاولة إدراك مضامين النص. والنص الخالي من الغموض نصاً سطحياً لا يرقى إلى الإبداع الحقيقي الذي يجعل القارئ جزءاً من العملية الإبداعية. وبالتالي يجعل من صاحب النص متفرداً في صنعته.

وبهذا يكون عبد القاهر الجرجاني قد وصل بالعملية الإبداعية إلى أبعد مما أقرّته النظرية التوليدية، لأنَّ التوليدية فهمت الإبداعية على أنها قدرة المتكلم على إنتاج جمل جديدة، في حين أَنَّ عبد القاهر قد تخطى فكره مسألة إنتاج الجمل إلى إنتاج المعاني وعلى مستوى فني يصدر من خلاله حكماً تقييمياً يصف نصاً بأَنَّه إبداعي وصاحبه مبدعا.

---

(1) المصدر نفسه: 193.

(2) دلائل الإعجاز: 193.

المبحث الثاني

وجها البنى التركيبية (السطحية والعميقة)

كان من جملة أفكار ومبادئ الوصفيين التي اعترض عليها تشومسكي؛ اقتصارهم في التحليل اللغوي على وصف الظاهر المنطوق؛ أي الوقوف عند ما يجري على السطح الظاهر منها ووصفه دونما أدنى محاولة للكشف عن المعنى.

فذهب تشومسكي إلى أنّ لكل منطوق تركيبي سطحي بعداً عميقاً، وأنّ الشكل السطحي الظاهر للغة ((يمكن أن يكون خداعاً إذا نظرنا إلى المعنى الذي يؤديه، فمن الممكن جداً أن تتشابه جملتان تشابهاً تاماً من حيث المظهر أو التركيب الخارجي في حين تختلفان جذرياً في المعنى... وأيضاً أنّ هناك كثيراً من الجمل تحتمل معنيين مختلفين لا يميز الشكل الخارجي بينهما))(1)

وعلى هذا الأساس عمل تشومسكي على معالجة هذا القصور الذي منيت به البنيوية الوصفية، فاعتنى بالمكون الدلالي الذي يمثل البنية العميقة لكل بنية سطحية، وهذا ما لم تحفل به النظريات التي سبقته.

يرى تشومسكي أن الجملة التي ((هي بؤرة التحليل اللغوي من حيث علاقتها بالمعنى وتحقيقها على وجهين: سطحي خارجي ظاهر، وتحتي باطني عميق))(2).

فالبنية السطحية هي ((الجمل المنطوقة بالسلسلة الصوتية المتتابعة في لسان المتكلم))(3).

---

(1) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 94-95.

(2) البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي، مجلة أقلام ع9-1983: 90

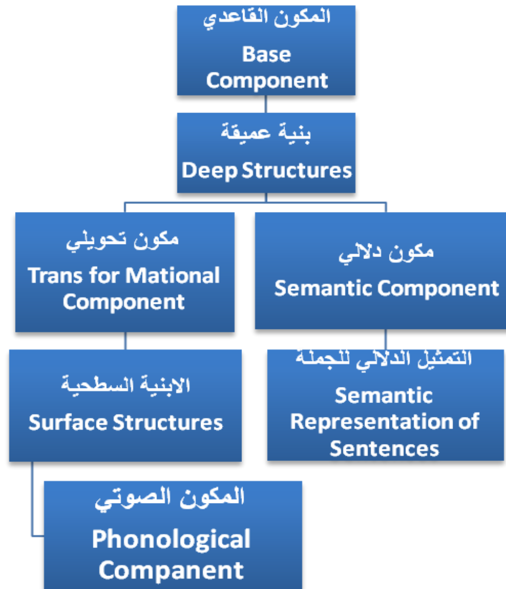
(3) العربية والبحث اللغوي المعاصر: 246.

أما البنية العميقة فهي ((البنى الأساسية التي يمكن تحويلها إلى جمل، وهي القواعد والضوابط للغة المنطوقة))[1] أي إِنَّها تمثل المكون النواة أو الأساس لأنَّه يمثل المكون الدلالي للجملة.

لقد وضعت كتابات تشومسكي حداً فاصلاً بين هاتين البنيتين، ففي كتابه (جوانب من نظرية النحو)، ينظر إلى المكون النحوي نظرة جديدة مختلفة عن الطابع اللغوي العام الذي شهده ظهور نظريته، إذ يقول: ((على المكون النحوي أَنْ يوّلد بنى عميقة وسطحية لكل جملة، كما أنّ عليه وصل الواحدة منها بالأخرى))[2]

وعلى هذا نفهم أنَّ كل مكون نحوي يتكون من بنى عميقة تقدم المكون الدلالي من أجل التأويل الدلالي، وبنى سطحية تُدخل المكون الفونولوجي لتخضع للتأويل الصوتي ويربط بين البنيتين مكون هو المكون التحويلي، فوظيفة القواعد التحويلية هنا هي إيصال التأويل الدلالي بالتمثيل الصوتي[3].

ويمكن التمثيل لذلك بيانياً على النحو الآتي[4]:



(1) المصدر نفسه: 246.
(2) جوانب من نظرية النحو: 40.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 172. وينظر: اللغة والمعنى السياق: 169.
(4) ينظر: ثورة تشومسكي في مجال علم اللغة، مجلة الجامعة المغاربية، ع7، 2009: 285

وبهذا يكون المكون النحوي عند تشومسكي مكوناً خلاقاً، في حين يكـــون المكونان الآخران (الصوتي، والدلالي) مكونين تأويليين، فعلى حين يـــزود الأول الجملة بالخصائص الصوتية، يعمل الثاني على إعطائها معناها[1].

وهذا لا يعني أنّ البنيتين تعملان بشكل منفصل بل هما على العكس من ذلك متضامتان متفاعلتان تزاوج بينهما (قواعد التحويل) التي تعمل على البنية العميقـــة لتنقلها إلى البنية السطحية بعد إجراء عمليات تحويلية حتى تصل إلى بنية تشبه مـــا عليه الجملة المقصود توليدها ظاهرياً أي (البنية السطحية).

يقول تشومسكي: ((إنَّ واحدة من الوظائف الرئيسة للتحـــويلات هـــي أن تقلب بنية عميقة مجردة تعبر عن محتوى الجملة إلى بنية سطحية ذات طابع مـــادي تبين شكل الجملة))[2].

وعلى هذا فمهمة (البنية العميقة) الكشف الدلالي عن الـــتغيرات التركيبيـــة للجمل، لذا كان توجه التوليدية إلى الاعتناء بالمبنى العميق[3]، واحتلـــت البنيـــة العميقة مكان الصدارة في نظرية تشومسكي، حتى شكلت الأساس الأنموذجي فيها لامتلاكها العناصر الضرورية لتأويل الجملة وإنتاج البنيات السطحية لها[4].

ولا بدَّ أن ننوه هنا أن الاعتناء بالبنية العميقة والتمييز بينـــها وبـــين البنيـــة السطحية للجملة، أو بالأحرى هذا التقسيم الثنائي، لم يكن من بنـــات أفكـــار تشومسكي، و لم يكن هو من ابتدعهما- وإنْ نسبت الفكرة إليه - بل قد أشـــار إليها لغويون غربيون قبله وعلى نحو من التلميح والتصريح، فالفكرة ظهرت عنـــد همبولدت ((الذي يرى أنّ الخاصية الأساسية للغة هي في طاقتـــها الإنتاجيـــة، أي قدرها على التوليد، أي قدرة البنية العميقة التي تحمل المعنى على توليد ما لا حصر له من الجمل))[5].

---

(1) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 172.
(2) المصدر نفسه: 173.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 40.
(4) ينظر: مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربـــي، مجلـــة اللســـان العربـــي ع34، 1990: 7
(5) التفكير اللغوي بين القديم والجديد: 160.

كما تطرق إليها أيضاً تشارلز هوكيت في كتابه ((محاضرات في اللسانيات الحديثة عام 1958م، إذ كتب فصلاً بعنوان:

Surface and Deep grammar جاء فيه: ((إنَّ القواعد العميقة التي تتعلق بكيف نتكلم ونفهم تبطن القواعد السطحية))[1].

إلاَّ أَنّ هذا لا يغمط حق تشومسكي وطريقته في توظيف هذا الموروث، والمساحة التي شغلتها في البحث النحوي عنده، والشرح والتفسير الذي قدّمه.

فقد قدّم تشومسكي مفهوماً جديداً في النحو عندما أعطى البنية العميقة للجمل كل هذه القوة والأهمية، فـ ((لم يكن يحاول، عندما بدأ بابتكار وسيلة تركيبية، صياغة لغة بكاملها، لكنه كان يحاول إيجاد البنى النحوية التي تشكل الأسس العميقة للجمل في اللغات الطبيعية))[2].

وإذا أردنا أن ننتقل إلى الدرس اللساني في التراث العربي القديم لنفتش عن وجود هذا التمييز بين البنية السطحية والبنية العميقة للجمل والتراكيب النحوية، فإنَّ أول ما نبحث عنه هو إمكانية وجود دلائل تحيلنا إلى وجود هذا النمط من التفكير عند القدماء.

ومثل هذا الافتراض موجود في ذلك المنهج وليست بنا حاجة إلى التدليل على ذلك بالتفصيل فهو مما تمتلئ به كتب النحو العربية[3].

فالنحاة العرب شأنهم شأن التوليديين الغربيين، لا يقفون عند الظواهر السطحية للغة – أي عند الواقع المحسوس – وإنَّما يفترضون وجود أبنية مجردة يفسرون في ضوئها ظواهر اللغة.

فعلى الرغم من أنهم لم يستعملوا المصطلحين (العميق، والسطحي) فإنَّ ذلك لا ينفي حضورهما الذهني الواضح في معالجة القدماء للتراكيب، فقد كان التعبير عنهما ضمنياً وبطرائق مختلفة، تصب كلها في قضية أخذت بُعداً كبيراً عندهم، وهي مسألة (التقدير) فمعظم الخلافات بين النحاة كانت حول تقدير البنية العميقة

---

(1) محاضرات في اللسانيات: 400.

(2) فهم اللغة: 83.

(3) ينظر: مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي: 16.

للأبنية السطحية، وكان يصب في تقدير ما لا وجود له ظاهرياً في محاولة لتفسير الكثير من الأَبنية الملبسة، فكانوا يتجاوزون – في كثير من الأحيان– الوقوف على ظاهر الجمل فيبحثون عمَّا وراء هذا الظاهر من ألفاظ وكلمات قائمة في ذهن المتكلم، وإن لم يتلفظ بها، إيماناً منهم بأنَّ الوقوف عند ظاهر اللغة السطحي لا يكشف عن جوهرها[1] الذي يجسده العمق الخفي.

إلاَّ أن ما يميز وجهة نظر النحاة العرب عن التوليديين هو أنَّ هؤلاء النحاة كانوا قد الحوا على مسألة عد البناء العميق بمثابة الأصل التجريدي أو المعياري أو الأنموذجي الذي يرجع إليه البناء السطحي، وهذا الأنموذج أو المعيار هو الأصل لكل تمثيل سطحي منطوق، أي إنَّ البنية العميقة شكلت عندهم بمثابة المعيار الذي يحتكم إليه البناء السطحي للجمل.

وهذا يعضد ما أقرته التوليدية الحديثة لأَنَّها تذهب إلى ((أَنَّ البنية العميقة وإنْ لم تكن ظاهرة في الكلام، إلى حدٍّ كبير، أساسية لتفهمه وإعطائه التفسير الدلالي))[2]، فهي حقيقة ((ضمنية قائمة في ذهن المتكلم – المستمع المثالي))[3].

ومن مظاهر ذلك في التراث النحوي قول سيبويه في ((باب يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله. وذلك قولك: مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً، فإنما حد الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو))[4].

ويفصّل المسألة فيقول: ((إنْ حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإِن حملته على الشأن لم يجز لأنَّ الشأن ليس يلتبس بعبد الله، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن، فلمّا كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل، فقالوا ما شأنك وزيدا، أي ما شأنك وتناولك زيداً))[5].

ويستدل على قبحه بقوله: ((إنَّكَ إذا قلت: ما شأنك وما عبد الله، لم يكن كحسن ما جَرْمٌ وما ذاك السويق، لأنك تُوهِم أَنَّ الشأن هو الذي يلتبس بزيد،

(1) ينظر: مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: 195.
(2) الألسنية التوليدية التحويلية: 164.
(3) المصدر نفسه: 164.
(4) الكتاب: 307/1.
(5) المصدر نفسه: 307/1.

وإنَّما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد))[1].

وهكذا يلجأ سيبويه إلى تقدير بنية عميقة لبنية سطحية ظاهرها يؤدي إلى الالتباس، فيكون المبنى العميق مكوناً تفسيرها.

ومنه أيضاً ما جاء في ((هذا باب ما يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبنيّ عليه مظهراً، وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آية لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربي، فكأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله))[2].

فجملة (عبد الله وربي) هي التركيب الظاهر، والتركيب العميق المقصود هو (ذاك عبدالله) كما قدّره سيبويه.

ومثلما أقرّ تشومسكي في نظريته التوليدية بوجود بنية عميقة في ذهن المتكلم تظهر في صورة تركيب سطحي غير نهائي بفعل التغيرات التحويلية التي تخضع لها البنية العميقة[3]، نجد ابن جني قد قارب هذا النمط من التفكير - بشكل أو بآخر - في ((باب في اللفظ يرد محتملاً لأمرين أحدهما أقوى من صاحبه)) يقول فيه: ((اعلم أنَّ المذاهب في هذا ونحوه، أن يعتقد الأقوى منهما مذهباً، ولا يمتنع مع ذلك أن يكون الآخر مراداً وقولاً من ذلك قوله:

كفى الشيبُ والإسلام للمرءِ نَاهِياً

فالقول أن يكون (ناهياً) اسم الفاعل من نهيت، كساعٍ من سعيت، وسارٍ من سريت، وقد يجوز مع هذا أن يكون (ناهياً) هنا مصدر كالفالج والباطل... ، حتى كأنه قال: كفى الشيبُ للمرء نهياً وردعاً أي ذا نهي، فحذف المضاف وعلقت اللام بما يدل عليه الكلام))[4]

وكما ذهب تشومسكي إلى القول ((إنَّ اللغات الطبيعية تتباين في بنيتها السطحية... وتتماثل في بنيتها العميقة))[5]، يذهب ابن جني إلى الإقرار بهذه

---

(1) المصدر نفسه: 308/1.
(2) الكتاب: 130/2.
(3) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 177.
(4) الخصائص: 335/2-336.
(5) شظايا لسانية: 45.

الحقيقة قبله عاقداً فيها باباً بعنوان (باب في إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتـــاد)، جاء فيه: ((اعلم أن هذا موضع قد استعملته العرب، واتبعها فيه العلماء. ولسبب في هذا الاتساع أنَّ المعنى المراد مفاد من الموضعين جميعاً، فلما آذنا به وأدّيا إليـــه سامحوا أنفسهم في العبارة عنه))[1].

ثم يستطرد في ذلك قائلاً: ((وهذا ونحوه - عندنا هـــو الـــذي أدى إلينـــا أشعارهم وحكاياهم بألفاظ مختلفة على معانٍ متفقة، وكان أحدهم إذا أورد المعنى المقصود بغير لفظه المعهود كأنَّه لم يأتِ إلاّ بهِ، ولا عدِل عنه إلى غيره، إذ الغرض فيهما واحد، وكلّ واحد منهما لصاحبه مرفد.

وكان أبو علي (رحمه الله) إذا عبرّ عن معنى بلفظ ما، فلم يفهمـــه القـــارئ عليه، أعاد ذلك المعنى بلفظ غيره ففهمه، يقول: هذا إذا رأى ابنه في قميص أحمـــر عرفه، فإن رآه بقميص كحلي لم يعرفه))[2].

وهذا ما كان فيه ابن جني سباقاً لِما أقرته (التوليدية المعاصرة)، يقول جـــون لاينـــز قولاً مشابها لمضمون كلام ابن جني: ((المهم انَّ لبعض الجمل البنية العميقة نفسها، بالرغم من أَنها قد تختلف بشكل يلفت النظر تماماً في بنيتها السطحية، إنَّ الجمل من هذا القبيل كافة ينبغي إظهارها على أَنَّها تتضـــمن محتـــوى القضـــية نفسه))[3].

على أَن فكرةٍ البنيتين (السطحية والعميقة) قد أخذت مدى وبعداً عقلياً رحباً عند عبد القاهر الجرجاني، وهو يؤسس لنظرية النظم، يقول د. رشيد العبيـــدي: ((من المنطلقات العظيمة التي وضعتها بنيوية الجرجاني؛ التهيؤ النفسي، والاستعداد الذهني لنظام الجملة الداخلي، أو بنية الجملة الداخلية - مضمونها وفكرها- وهـــو يقترب من مفهوم البنية العميقة عند اللسانيين المحـــدثين، ولا ســـيما التوليـــديين التحويليين، والمعروف أنَّ معنى البنية يشمل معقوليتها من جانب آخر))[4].

---

(1) الخصائص: 320/2.
(2) الخصائص: 320/2-321.
(3) اللغة والمعنى والسياق: 170.
(4) الألسنية بين عبد القاهر والمحدثين، مجلة المورد، مج18، ع3، 1989م: 13.

وعبد القاهر سباق إلى هذا الفكر التوليدي الذي يفرق بين بنيتي الجملة العميقة والسطحية حين يفرّق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق، جاعلاً من (النظم) للمعاني في النفس، وهو ما يمثل (البنية العميقة) بمفهوم تشومسكي، أما البناء فهو يمثل (البنية السطحية) الناتجة عن ترتيب الكلمات، يقول عبد القاهر: ((لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه، ولا تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني، وتعمل الفكر هناك، فإذا تم ذلك اتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها، وإنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنّها خدم للمعاني وتابعة لها ولاحقة بها وأنَّ العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق))[1].

وتناول عبد القاهر (البنية العميقة) من حيث هي بنية ذات قابلية على أن تكون لها أكثر من (بنية سطحية)، وذلك حين تحدث عن التمييز، فالتمييز في قوله تعالى﴿**واشتعل الرأس شيبا**﴾[مريم/4] هنا محول عن الفاعل، قال: ((وذلك أنا تعلم أنّ (اشتعل) للشيب في المعنى وإن كان هو للرأس في اللفظ، كما أنّ (طاب) للنفس، و(قرّ) للعين، و(تتصبب) للعرق، وإن أُسند إلى ما أُسند إليه يُبيّن أنّ الشرف كان لأن سلك فيه هذا المسلك))[2].

ومنه أيضاً ما جاء من حديثه عن (عيوناً) في قوله تعالى: ﴿وفجرّنا الأرض عيوناً﴾[القمر/12]، قال: ((فالتفجير للعيون في المعنى، وقد أوقع على الأرض في اللفظ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس، وقد حصل بذلك من معنى الشمول ههنا، مثل الذي حصل هناك، وذلك إنّه قد أفاد أنَّ الأرض قد كانت صارت عيوناً كلها، وأنَّ الماء قد كان يفور من كل مكان منها))[3].

---

(1) دلائل الإعجاز: 45.

(2) المصدر نفسه: 73.

(3) المصدر نفسه: 74.

إنّ نظرة واحدة في نصوص عبد القاهر تبين إدراكه للناحية العقلية من خلال تأكيده على كون ((اللفظ تبع للمعنى في النظم))[1] وكون ((الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس))[2].

وهذه النصوص تبين لنا قيمة (المكون الدلالي) أي (المبنى العميق) عند عبد القاهر، فهو دائم التأكيد على مسألة الكلام النفسي، وجوهر هذه الفكرة يعود إلى شيخه أبي الحسن الأشعري، فقد ذهب الأشاعرة إلى إثبات وجود الكلام النفسي وإن الكلام الفعلي أو القول هو ((ما يقوم بالنفس عند اقتضاء الطاعة، وهو الذي يكون النطق عبارة عنه ودليلاً عليه وهو قائم بالنفس... ويدل عليه تارة بالإشارة والرمز والفعل وتارة بالألفاظ))[3].

وهذا ما أثبته الدرس اللساني الحديث يقول د. خليل العمايرة: ((إنّ جوهر الكلام هو ذلك الكلام النفسي، وأما الكلام اللفظي فهو ظل لهذا الكلام النفسي))[4].

وعلى ما تقدم يكون إدراك العلاقة بين البنية العميقة وما يجري في السطح خطوة فذة خطاها عبد القاهر، فربط بين النظم والتأليف من جهة، والدلالة من جهة أخرى، وهذا يُعدُّ فهماً للصياغة التي تعني السطح والدلالة المقصودة التي تعني العمق وهو ما لم يدركه تشومسكي إلاّ في مراحل متأخرة من نظريته، بعد انتقادات كثيرة وجهت إليه من قبل معاصريه.

وعلى هذا فإنّ نقطة الالتقاء بين الدرس اللساني التوليدي الحديث والدرس النحوي العربي القديم واضحة جداً، متجسدة في افتراضهما مستويين للجملة، أحدهما باطني خفي عميق والآخر ظاهري سطحي، وكل ذلك كان وفق حجج وأدلة نابعة من النظام النحوي نفسه.

---

(1) المصدر نفسه: 46.

(2) المصدر نفسه 46.

(3) المستصفى: 412/1.

(4) البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي: 19.

المبحث الثالث

قواعد التوليد وقواعد التحويل

أولاً: – التوليد والقواعد التوليدية:

يُعرف (التوليد) في منهج تشومسكي بأنَّه عبارة عن ((انبثاق تركيب أو مجموعة من التراكيب من جملة هي الأصل))[1].

وبيّن تشومسكي مفهوم (القواعد التوليدية) على أنَّها القواعد التي ((تحاول تعيين ما يعرفه المتكلم))[2]، لذا فعليها ((أن تكوّن نظام قوانين يمكن أن يُعاد استعمالها باستمرار للحصول على عدد غير محدود من البنى))[3].

ونفهم من ذلك أن تشومسكي آمن بمبدأ يقضي بقدرة المتكلم على أن ينتج الجمل الجديدة إذا توخى تطبيق مجموعة قواعد وأحكام محدودة.

وأطلق تشومسكي على الجملة التوليدية اسم الجملة الأولية أو الجملة النواة[4]، وعدّ هذه الجملة (جملة بسيطة) وهي أصل تتوقف عليه التحويلات التركيبية[5].

وعلى هذا فاللغة– بموجب ما قدَّمه تشومسكي–عبارة عن نسق معرفي، أو آلة صورية تمكن من توليد عدد لا محدود من المتواليات.

ومبدأ التوليد والقواعد التوليدية الذي اعتمده تشومسكي في نظريته لم يكن مبدأً جديداً، بل ترجع أصوله إلى همبولدت، وقد صرّح تشومسكي بأنّه قد استعاره منه[6] حرصاً من جهته على إثبات البعد التاريخي لأفكاره.

---

(1) اللسانيات: 178.
(2) جوانب من نظرية النحو: 32.
(3) المصدر نفسه: 39
(4) ينظر: المصدر نفسه: 41، والبنى النحوية: 123.
(5) ينظر: البنى النحوية: 123.
(6) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 32.

فقد كان همبولدت يرى أن اللغة تستعمل وسائل محدودة استعمالاً غير محدود وأَنَّ على النحو أن يصف العمليات التي تجعل ذلك ممكناً[1].

كما وردت فكرة التوليد عند هاريس حين قال: ((إنَّ العمل التحليلي اللغوي قد قاد بشكل أساس إلى ولادة قواعد وقوانين لغوية قد مكّنت المعتني بالبحث اللغوي من تركيب جمل في اللغة والتنبؤ بنوع الجمل في اللغة... وقد شكلت هذه القوانين نظاماً استنتاجياً مقترناً بعوامل وعناصر أولية بَدَهيّة واضحة المعالم ونظريات تخص العلاقة بينهما كنظام لغوي كامل))[2].

وعلى الرغم من أنّ هاريس قد وضع حجر الأساس الذي يمكن الانطلاق منه لبناء نظام نحوي قادر على شرح وبيان كيفية توليد الجمل إلاَّ أنّه لم يضع عملياً آلية لذلك واكتفى بالتنظير.

وقد مثلت هذه الملاحظة التي أطلقها هاريس نقطة انطلاق لتشومسكي فعمل على استعمال منهج تحليلي عملي مطبقاً فكرة أستاذه هاريس.

وهنا تكمن أولوية تشومسكي وأحقيته في أن تنسب إليه فكرة التوليد، فقد كان ((أول من اقترح آلية لغوية نظرية شكلية لتفيذ هذه الأفكار، وجعلها ممكنة في أرض الواقع))[3]

وذلك من خلال (نظام القواعد التوليدية) الذي عمل على ترسيخه.

أما التراث اللساني العربي، فقد كان التوليد مبدأً لغوياً معروفاً ومعمولاً به عندهم، إذ نجد لهم إشارات ومواقف عديدة نتلمس منها انبثاق التعابير والصيغ الجديدة من القواعد والقوانين والأحكام التي تقرها اللغة، ويخضع كل توليد جديد لناموسها، يقول ابن جني مقراً بأنَّ التوليد هو المعين الذي يغذي اللغة: ((لابدَّ أن يكون وقع في أوّل الأمر بعضها، ثم احتيج فيما بعد إلى الزيادة عليه لحضور الدّاعي إليه. فزيد فيها شيئاً فشيئاً))[4].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 32-33.

(2) فهم اللغة: 59.

(3) المصدر نفسه: 60.

(4) الخصائص: 20/2.

وتحدث عبد القاهر عن (التوليد) وإنتاج عدد غير متناه من الجمل، فقـــال: ((وإذا قد عرفت أنَّ مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة، ليس لها غايـــة تقـــف عندها، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها. ثم اعلم أن ليست المزية بواجبـــة لهـــا في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعـــاني والأغـــراض التي يُوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضـــها مـــع بعض))[1].

ثم يأتي من بعدهم ابن هشام في سعيه لوضع أصول إعراب القـــرآن، فيقـــيم الباب الثامن من أبواب كتابه (مغني اللبيب) على أساس من قضية التوليد والقواعد التوليدية بشكل لا يحتاج إلى تأويل، الذي صدّره بعنوان ((أمور كليـــة يتخـــرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية))[2] فذكر فيه إحدى عشرة قاعدة مـــدعماً إياها بالأمثلة[3].

ثانياً: – التحويل والقواعد التحويلية:

تعني القواعد التحويلية ((القواعد التي يمكن بوساطتها تحويل الجملة إلى جملة أُخرى))[4].

ويرى تشومسكي أن قواعد التحويل تعمل على تحويل العبارات من دلالة إلى دلالة أُخرى بتحريك العناصر هنا وهناك[5].

وتقوم هذه القواعد بالتمثيل لعلاقات معينة توجد بين البنى في القواعد، تعمل على تنظيم ((العلاقة بين المبنى العميق والمبنى الخارجي الظاهر))[6]، فتنقـــل المـــبنى العميق إلى المبنى السطحي.

---

(1) دلائل الإعجاز: 64.
(2) مغني اللبيب: 779/2.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 779/2–808.
(4) اللسانيات – اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: 145.
(5) ينظر: ثورة تشومسكي في مجال علم اللغة: 281.
(6) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 96.

فالتحويلية تعنى بالداخل أو البنية العميقة للغة ومنها تنتقل إلى الظاهر أو الشكل، وهذا ما عبّر عنه تشومسكي قائلاً: ((إنَّ واحدة من الوظائف الرئيسة للتحويلات هي أن تقلب بنية عميقة مجردة تعبر عن محتوى الجملة إلى بنية سطحية ذات طابع مادي تبين شكل الجملة))(1).

وفي هذا الصدد برز ما يعرف بالجملة النواة والجملة التحويلية أو غير النواة، إذْ يتم باستعمال مجموعة من القواعد التحويلية، تحويل الجملة النواة التوليدية إلى جملة تحويلية كما عبر تشومسكي عن ذلك، فذكر الجملة:

- I Found the Boy Studying in the Library.

وعلق عليها قائلاً: – ((لا يمكن توضيح الإبهام فيها دون اللجوء إلى المعايير التحويلية... هذه الجملة هي تحويل لخيطي الانتهاء اللذين يسبقان جملتي النواة البسيطتين الآتيتين:

1- I Found the Boy وجدت الولد

2- The Boy Studying in the library يقرأ الولد في المكتبة

إذاً هذه حالة مهمة لجملة الإبهام فيها ناتج عن تطبيق تحويلين على خيوط النواة نفسها))(2).

إن القول بالتحويل وتقسيم الجمل إلى جملة نواة وجملة تحويلية غير نواة قد استوحاه تشومسكي من تراث أستاذه هاريس، فهو الذي ذهب إلى أَنَّ التحويل يغير ترتيب المكونات داخل الجملة وبوسعه حذف أو إضافة عناصر أُخرى إليها، فيتم اشتقاق جملة من جملة تسمى الجملة النواة(3).

وهكذا استلهم تشومسكي من فكر أستاذه فطوَّر النظرية، ومن ثم نجح هو وأتباعه في تفصيل العلاقات التحويلية حتى حظيت بمكانة كبيرة فغطت الساحة اللغوية حتى عصرنا هذا، واستحق تشومسكي أن يشتهر بها وتقترن باسمه.

---

(1) جوانب من نظرية النحو: 173.

(2) البنى النحوية: 115–116.

(3) ينظر: محاضرات في اللسانيات: 388 واللسانيات التوليدية: 99.

إنّ هذه القواعد التي اعتنى بها تشومسكي لها جذور واضحة في التراث النحوي العربي، إذ إنَّهم يلجأون إلى (التحويل) لإثراء اللغة بالجمل، وهذا ما يؤكده د. محمد حماسة عبد اللطيف قائلاً: ((نستطيع القول إذن بأنَّ منهج النحويين العرب في تناول الظاهرة اللغوية كان منهجاً يقوم على افتراض (بنية عميقة)... و(بنية سطحية) وعبروا عنها بما يفيد هذا المفهوم، وتعاملوا مع عدد من القوانين التحويلية التي تحكم تحول البنية العميقة إلى بنية سطحية))[1].

ويمكن الاستدلال على صحة ما نقوله من خلال ما جاء على لسان القدماء أنفسهم، فقد ورد عندهم لفظ (التحويل) بالمعنى الذي أراده تشومسكي في العصر الحديث، فذكر ابن هشام لفظ (محّول) عندما تحدث عن التمييز، فقال: ((ويكون التمييز مفسراً للنسبة: مُحَوَّلاً، كـ ﴿**واشتعل الرأس شيبا**﴾ [مريم/4]... أو غير مُحَوَّل، نحو: امتلأ الإناءُ ماءً))[2].

كما ذكره الاشموني وهو يتحدث عن التمييز المحّول عن الفاعل والمفعول في مثل قوله تعالى ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾[مريم/4]، فقال: ((والتمييز فيه محوّل عن الفاعل، والأصل: اشتعل شيبُ الرأسِ، ونحو غرست الأرض شجراً، التمييز فيه مُحوّل عن المفعول والأصل: غرستُ شجر الأرضِ))[3].

في حين يستعمل الزمخشري لفظة (الإزالة) للدلالة على التحويل يقول عند حديثه عن التمييز: ((إنَّ هذهِ المميزات عن آخرها أشياء مُزالة عن أصلها... والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد))[4].

ويستعمل السهيلي لفظة (منقول) قاصداً بهِ معنى التحويل، فيقول في معرض حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد أو أكثر: ((وهذا وأشباهه من المنقول الذي صيّر فاعله مفعولاً))[5] و(النقل) هنا فيه معنى التحويل، والجمل في التعدية تتحول عناصرها إلى مفاعيل بعد أن كانت غير ذلك.

---

(1) من الأنماط التحويلية في النحو العربي: 36.
(2) شرح قطر الندى: 257-258.
(3) منهج السالك على الفية ابن مالك: 322/2.
(4) شرح المفصل: 74/2.
(5) نتاج الفكر في النحو: 327.

وهذا ما عبّر عنه عبد القاهر وهو يتحدث عن (الوجوه والفروق)، فقـــال: ((أنَّا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقـــه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد مُنطلق وزيد ينطلق وينطلـــق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق))[1].

ففي هذا المثال يقلب عبد القاهر كل الوجوه المحتملة لهذا التركيب، وملامح فكرة التحويل واضحة هنا، إذْ يمثل التركيب الأول النمط الأصلي أو الأساسي، أو ما يسمى في النظرية التوليدية التحويلية بالجملة النواة، والباقي ما هـــو إلاَّ صـــور ووجوه للجمل المحوّلة عنها، ففي كل واحدة منها فرق عن الأُخرى نـــاتج عـــن تقليب صورة الجملة وتطبيقه القواعد التحويلية الممكنة.

فالعلاقة بين أجزاء الجملة النواة (زيد منطلق) تتنوع إلى حدٍّ لا يمكن حصره، هذا كله يتم وفق قوانين النحو، فيخرج عن ذلك ثمانية وجوه انطلاقاً من أصـــل واحد، وهو إثبات الانطلاق لزيد.

ثالثاً: - طرائق التحويل:

أما طرائق التحويل، فقد حددت التوليدية التحويلية طرائقاً عديدة للتحويـــل نذكر أهمّها:

1- التقديم والتأخير
2- الحذف
3- الزيادة
4- الدمج

ويمكن تفصيل هذه الطرائق على النحو الآتي:

1 - التقديم والتأخير:

يعد التقديم والتأخير من المسائل المهمة التي يشكل فيها التحويل دوراً أساسياً في استحداث تراكيب جديدة من أُخرى موجودة في اللغة، بتحويلها من صـــورة

---

(1) دلائل الإعجاز: 60.

إلى أُخرى، فينتج عن ذلك تراكيب جديدة مولّدة تغني اللغة.

ولتحقيق ذلك لا بدّ من ((أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولاً ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحوّل هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح))[1].

وهذا ما عرفته التوليدية بقاعدة (النقل) أي نقل أي عنصر من عناصر الجملة من مكان إلى آخر، وأطلق عليه تشومسكي قاعدة (انقل a) وتعني ((حرك ما يمكن أن يُحرك في الحدود التي تفرضها بقية عناصر النظام))[2].

وهي قاعدة جامعة حاول من خلالها ((تعويض قواعد النقل مثل قاعدة نقل المركب الاسمي أو المركب الاستفهامي بقاعدة واحدة هي قاعدة (انقل أ)))[3].

والرمز (أ) يشير إلى كل مركب قابل للنقل ضمن ضوابط وقيود تحددها قواعد اللغة.

وهذا (النقل) الذي تحدده القواعد ((يسمح بنقل عناصر دون أُخرى وتحديد الأماكن التي ستنقل إليها، والمسافات التي يمكن أن يقطعها العنصر المنقول))[4]. لذا فقواعد النقل مقيدة بضوابط ((وبعض هذه القيود عامة تخضع لها كل الألسن، وبعضها الآخر قيود خاصة تخضع لها ألسن دون أخرى))[5].

وللتقديم والتأخير أُصول وجذور في التراث اللغوي العربي من حيث كونها طريقة من طرائق التحويل، فنظام الجملة العربية يتيح للعرب حرية كبيرة في التقديم والتأخير، وبحث العلماء العرب هذا الأمر وبينوا دوره في تغيير شكل الجملة ومعناها الوظيفي، ومما يفصح عن إحساسهم اللغوي المبكر بهذا الأمر قول عبد القاهر الجرجاني مبيناً الأثر التحويلي للتقديم والتأخير: ((هو باب كثير الفوائد، جَمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مَسمَعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر

(1) النحو العربي والدرس الحديث: 154.
(2) موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: 328.
(3) قضايا ابستمولوجية في اللسانيات: 161 هامش رقم (2).
(4) اللسانيات التوليدية: 308.
(5) المصدر نفسه: 308.

فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان))[1].

وهذا الكلام فيه نص صريح على جعل التقديم والتأخير من التحويل.

ومن ذلك ما صدر عن النحويين من كلام في وجوب التقديم وجوازه وامتناعه ووجوب التأخير ووجوه ذلك التقديم والتأخير[2].

ونتلمس من سيبويه حديثاً مبكراً عن أثر الترتيب في شكل الجملة من جهة، وفي دلالتها من جهة أُخرى، كما في قوله: ((وتقول: ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك، إذْ جعلت (فيها) مستقراً ولم تجعله على قولك: فيها زيد قائم، أجريت الصفة على الاسم، فإن جعلته على قولك: فيها زيد قائم نصبت، تقول: ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد خيراً منك فيها، إلاَّ أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغيه كان أحسن))[3].

ثم إن التقديم والتأخير عندهم على وجهين، وقد ذكرهما عبد القاهر الجرجاني، وعلى النحو الآتي: -

1- تقديم يقال إنّه على نية التأخير، قال: (وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حُكمه الذي كان عليه))[4].
2- التقديم لا على نية التأخير ((ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه))[5].

وهذا الثاني هو الذي يهمنا في باب التحويل.

ثم يعرض لنا عبد القاهر مثالاً يبين من خلاله كيفية حدوث التحويل، وإنتاج جمل جديدة فيقول: ((وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذلك، وأُخرى ذاك على هذا.

---

(1) دلائل الإعجاز: 76-77.
(2) ينظر: الخصائص 260/2 وما بعدها وشرح المفصل 92/1، 73/2، 79، 112/7.
(3) الكتاب: 55/1-56.
(4) دلائل الإعجاز: 77.
(5) المصدر نفسه: 77.

ومثاله ماتصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: (زيد المنطلق) وأخرى (المنطلق زيد)، فأنت في هذا لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان))[1].

فكلام عبد القاهر هنا عن دور التقديم والتأخير في إخراج الاسم من كون إلى كون آخر هو إدراك واضح للقيمة التحويلية للتقديم والتأخير.

2- الحذف:

يعد الحذف عنصراً تحويلياً منتجاً لجمل جديدة تخالف الأصل وذلك بحذف بعض عناصر التركيب، فتنشأ عن ذلك مخالفة للأصل، وهذه المخالفة هي التي تولد جملاً جديدة شريطة أن يخضع ذلك كله لقواعد الأساس.

ويتم حذف عنصر واحد أو أكثر من عناصر الجملة، يقول تشومسكي: ((عملية الحذف يمكنها إزالة عنصر فراغي فقط، أو مشكلاً بوضوح في الدليل البنيوي))[2].

وهذا يذكرنا بما اشترطه النحاة العرب من قبل أن الحذف لا يتم إلاَّ بدليل، يقول ابن جني: ((وقد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة وليس شيء من ذلكَ عن دليل عليه، وإلاّ كان من تكليف عالم الغيب في معرفته))[3].

وتتعدد مواضع الحذف في كلام العرب، حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو إلاّ ويتصل به الحذف والتقدير في بعض أجزائه، يقول سيبويه: ((اعلم أنهم مما يحذفون الكلم، وان كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون))[4].

والحذف عنصر تحويلي لا يختلف عند التحويليين عمَّا هو عليه عند النحاة العرب القدماء، فـ ((الطريقة التي يقدمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي هي التي يقدمها النحو العربي، مثلاً:

(1) المصدر نفسه: 77.
(2) جوانب من نظرية النحو: 180.
(3) الخصائص: 243/1.
(4) الكتاب: 24/1-25.

- Richard is as Stubborn as our Father is.

يقول التحويليون: إنّ ((our Father as مأخوذة من بنية عميقة هي:

- Our Father is Stubborn.

وذلك بقاعدة تحويلية تحذف الصفة المكررة التي هي (((Stubborn))[1]

3- الزيادة:

والزيادة تتم ((بإضافة عنصر في البنية السطحية للجملة ليس له أي موقع أو أي دور في البنية العميقة))[2].

وقد ذكر التحويليون نمطاً من الزيادة لا يؤثر في المعنى العميق، وإنما فائدته تكون في السطح لغرض الربط والتماسك، فمن ذلك ما ذكره د. عبدة الراجحي ومثل له بما يأتي[3]:

1- There is a hippopotamus in that cornfield.

2- There are many people out of work.

فذهب إلى أنَّ كلمة (there) ليس لها أية دلالة تضاف إلى المبنى العميق للجملة، بل إنّ زيادتها مقتصرة على السطح، وهي بالنهاية لون من الوان الزخرفة اللفظية[4].

وهذا ما عرض له سيبويه، وتنبه إليه من قبل، حين تحدث عن زيادة (من) قبل الفاعل، وأن هذا النمط من الزيادة لا يؤدي دوراً في البنية العميقة للجملة، فقال: ((وذلك قولك ما أتاني من أحد إلاَّ زيداً، وما رأيت من أحد))[5].

فالأصل فيهما ما أتاني أحد، وما رأيت أحداً، فمن هنا لم تؤدِّ الزيادة معنى جديداً ((لأنَّ معنى ما أتاني أحد، وما أتاني من أحد، واحد ولكن مِنْ دخلت هنا توكيداً))[6]

---

(1) النحو العربي والدرس الحديث: 149.

(2) اللسانيات التوليدية: 101.

(3) ينظر: النحو العربي والدرس الحديث: 152.

(4) المصدر نفسه: 152.

(5) الكتاب: 2/315-316.

(6) المصدر نفسه: 2/316.

ومن أنواع الزيادات التي ذكرها التحويليون (الاستفهام)، وقد عدَّ هؤلاء (السؤال) عنصراً تحويلياً، وبهِ يتم تحويل الجملة عن طريق زيادة الاستفهام، فذكر تشومسكي أنماطاً من ذلك ومثل لها[1].

وذكر أن كل جملة خبرية تتحول إلى استفهامية عند زيادة أداة السؤال، ومثل لذلك بأربع جمل هي[2]:

1- John eat an apple.

2- did John eat apple?

3- What did John eat?

4- Who eat an apple?

ثم يقول شارحاً كيفية حدوث التحويل في هذه الجمل: ((إنّ الجملة (1) هي جمل نواة... و(2)، (3) هي مشتقة بتطبيق ت – سؤال[3] والجملتان (3)، (4) أبعد عن النواة من الجملة (2)))[4].

ويفهم من كلامه أنّ الجملة رقم (1) هي جملة توليدية خالية من عناصر التحويل أمَّا ما بعدها من الجمل (2)، (3)، (4) فهي جمل تحويلية تم فيها استعمال عناصر السؤال للتحويل من الخبر إلى الاستخبار.

ثم إنّ الإجراء التحويلي الذي أُجري على (2) أقل لأنّه لم يجرِ فيها تغيير مواقع العناصر في الجملة، على العكس من الجمل (3)، (4)، ففضلاً عن زيادة أداة الاستفهام في كل واحدة منها تم فيها إجراء آخر هو تغيير ترتيب عناصر الجملة من جهة وإجراء حذف بعض عناصرها من جهة أُخرى مما جعلها أبعد عن الجملة النواة شكلياً وصورياً.

ومثل هذا الإدراك كان موجوداً في الدرس اللغوي عند العرب إذْ أدرك سيبويه الاستفهام عنصراً تحويلياً، فتحدث عن معنى الاستفهام قائلاً بأنَّه أن

(1) ينظر: البنى النحوية 85–96.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 95.

(3) يشير الرمز(ت–سؤال)، إلى التحويل باستخدام أداة السؤال.

(4) البنى النحوية: 95.

((يسأل مسترشداً عن أمر هو جاهل بهِ ليُفهِمه إياه ويخبره عنه))[1].

فهذا يبين إدراكه للغرض الدلالي للاستفهام، لذا يقول: ((ومن ذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو، وأ زيداً لقيت أم بشراً، فأنت الآن مُدَّعٍ أنّ عنده أحدهما، لأنك إذا قلت: أيهما عندك، وأيهما لقيت فأنت مدّعٍ أن المسؤول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما، إلاّ أنّ علمك قد استوى فيهما لا تدري أيّهما هو))[2].

وبهذا يدل بكلامه على دور الاستفهام في تحويل معنى الجملة من الخبر إلى الاستخبار.

ومن التحويل بالزيادة الذي ذكره تشومسكي، زيادة أداة النفي، قال: ((لاحظ الآن إدخال أداة النفي not أو n, t في عبارة الفعل المساعد))[3].

ويستغل هذه الطريقة لتوليد جمل جديدة من الجملة النواة، فيقول: ((وتبرز ميزة الطريقة التحويلية على إدخال النفي في جملة نواة بصورة أوضح إذا وجدنا حالات أُخرى تتطلب الصيغ نفسها))[4].

ويرى أنّ تحويل النفي يوّلد الجمل الآتية[5]:

من الخيط

Johns +n't + arrive ⟷ John doesn't arrive

من الخيط

Johne + can +not + arrive⟷ John can't arrive

وهذا ما تنبه إليه سيبويه فعرض له في باب النفي، فقال: ((هذا باب نفي الفعل إذا قال: فَعَل، فإنَّ نفيه لم يَفْعل. وإذا قال: قد فَعَل، فإنَّ نفيه لما يفعل، وإذا قال: لقد فَعَل، فإنَّ نفيه: ما فَعَل، لأنَّه كأنه قال: والله لقد فَعَل. فقال: والله ما

(1) الكتاب: 343/1.
(2) المصدر نفسه: 169/3.
(3) البنى النحوية: 83.
(4) المصدر نفسه: 83.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 87.

فَعَل، وإذا قال هو يَفْعل، أي: هو في حال فعل، فإنَّ نفيه: ما يفعل، وإذا قال: هو يفعل و لم يكن الفعل واقعاً فنفيه: لا يفعل، وإذا قال: ليفعلن، فنفيه: لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلن، فقلت: والله لا يفعل. وإذا قال: سوف يفعل، فإنَّ نفيه: لن يَفْعل))[1].

هكذا يقلب سيبويه وجوه الكلام في استعمال أدوات النفي وضوابط استعمال كل أداة، وأماكن وحالات استعمالها دون ما سواها، وهو بذلك يؤكد حقيقتين هما:

أ- معرفة علماء العربية بدلالة النفي عنصراً تحويلياً.

ب- سعة العربية في استعمال أدوات النفي، وتعدد هذه الأدوات إلى حد لا يوجد لها نظير في اللغات الأخرى، فغالباً ما تقتصر أكثر اللغات على أداة واحدة للنفي، كما في الانكليزية التي تستعمل ((not فقط.

4- الدمج:

ويتم ذلك ((بدمج عنصر أو مكون أو جملة بكاملها داخل بنية الجملة))[2]، وأنسب طريقة لتحقيق ذلك، العطف بين جملتين.

لذا عدَّ تشومسكي العطف أسلوباً تحويلياً، إذْ يتم إجراؤه على جملتين لتوليد جملة جديدة تتضمن الجملتين بعد حذف العناصر المتشابهة بينهما تجنباً لتكرارها.

ومثّل تشومسكي لذلك بالجملتين[3]:

1- The Scene - of the movie - was in Chicago

مشهد – الفلم – في شيكاغو))

2- The Scene - of the play - was in Chicago

مشهد – المسرحية – في شيكاغو))

فإذا تم دمج الجملتين – بوساطة حرف العطف ((and بمعنى (و) سنحصل على الجملة الآتية:

(1) الكتاب: 117/3.

(2) اللسانيات التوليدية: 102.

(3) ينظر: البنى النحوية: 52.

- The Scene of the movie and the play was in Chicago

مشهد الفلم والمسرحية في شيكاغو))

بعد حذف المتشابهات من الجملة[1].

وهذا ما ذكره النحاة العرب القدماء عند حديثهم عن الأصل المقدر لـــبعض العبارات من ذلك العبارة: (قطع الله يد ورجل من قالها)، والتقدير: قطع الله يــد من قالها ورجله، ((فحذف الضمير وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليـــه، وحذف التنوين من (يد) لإضافته إلى (من)، وحذف من (رجل) لأنه مضاف إليه (من) في المعنى، وبمنـــزلة المضاف إليه في اللفظ))[2].

فالعطف على مماثل المحذوف شرط أساسي لصحة وقوع الإدمــاج، كمــا حصل في قول الشاعر[3]:

أَكلَّ امرِئ تَحْسَبِينَ امرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليْلِ نارا

وقد قدّر النحاة الإدماج الحاصل في هذا البيت بقولهم: ((لتقدير وكلَّ نـــار فحذف كل وبقي المضاف إليه مجروراً، كما كان عند ذكرها، والشرط موجود، وهو العطف على مماثل المحذوف، وهو كل في قوله (كل امرئ)))[4].

وهكذا يتضح لنا جلياً أن القواعد التحويلية التي ارتبطت باسم تشومســـكي ليست شيئاً من مبتكرات العصر، فمفهوم التحويل وعناصره، موجود في القواعد التي أقرّها القدماء قبل الآف السنين بل إنَّها شاخصة وملاحظة بشـــكل لافـــت للنظر، فالنحو العربـــي نحو تحويلي وإن لم يطلق عليه ذلك.

---

(1) البنى النحوية: 52.

(2) المقرب: 215/1.

(3) شرح ابن عقيل: 64/3.

(4) المصدر نفسه: 64/3.

المبحث الرابع

القواعدية والمقبولية

أولاً: القواعد وتمييز الجمل النحوية:

إنَّ اعتناء تشومسكي بدراسة (التراكيب النحوية) وتوجه نظريته إلى دراسة الجمل بالدرجة الأساسية، جعل ذلك من النحو في نظر التوليديين نظاماً صارماً يسعى إلى ضبط صياغة القواعد التوليفية التي على أساسها يصدر حكماً بصحة الجمل ومقبوليتها.

والقواعد في نظر تشومسكي ((ينبغي أولاً أن تغطي اللغة بأكملها، كما ينبغي أن تتمكن هذه القواعد من توليد أو خلق جميع الجمل الصحيحة في لغة معينة بلا استثناء، وألاَّ تسمح بخلق غير تلك الجمل، أي إنَّها يجب أن تمنع تكوين جمل غير صحيحة لغوياً أو غير مقبولة من الناطقين الأصليين بتلك اللغة))[1].

وبموجب هذه النظرة المعيارية إلى القواعد النحوية سعى تشومسكي إلى تقليب النظر في الجمل التي ينتجها متكلم اللغة فميّز بين نوعين من الخلق اللغوي[2]:

1- الخلق اللغوي المتقن قواعدياً.

2- الخلق اللغوي الخارق للقواعد.

فالأول منهما هو خلق جمل تراعي قواعد اللغة وضمن الإطار الذي تسمح بهِ، أمّا الثاني، فهو عكس الأول لأنه يخرق مقاييس أو معايير الصحة القواعدية[3].

---

(1) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 94.

(2) ينظر: اللسانيات التوليدية: 42.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 42.

وعلى هذا الأساس ظهر ما يعرف بالجمل الصحيحة أو الأصولية[1] والجمل غير الصحيحة أو غير الأصولية.

فالجملة تكون صحيحة – أصولية في لغة معينة ((إذا كانت مركبة على نحـــو جيد))[2] يوافق الأصول اللغوية، أما إذا ((انحرفت عن المبادئ التي تُحدِّد الأصولية في هذه اللغة))[3] عندئذ تنتفي عنها شروط الصحة والأصولية.

والمعيار الأول والأخير في إصدار هذا الحكـــم هـــي (القواعـــد)، يقـــول تشومسكي: ((ويجب على أية قواعد كفوءة وصفياً أن تنشئ هذه التمايزات على بعض الأُسس الصوغية))[4].

وقد جاء تشومسكي بالعديد من الجمل للتدليل على صحة ما ذهب إليـــه، وهو يرى أن المتكلم يستطيع في كل لحظة أن يبني جملاً منحرفة وذلـــك بخـــرق قوانين اللغة[5].

والقوانين التي أرادها هنا هي المعايير القواعدية المتعارف عليها عند أبناء تلك اللغة.

ثم يعرض لجمل منحرفة لأنَّها خرقت قوانين اللغة، وهي[6]:

1- John elapsed that bill welcome

– جون أنقضى أن بل سيأتي

2- Furiously Sleep ideas green coloress

– بشدة تنام الخضراء التي لا لون لها الأفكار

فهذه الجمل تفتقر إلى شروط الصحة القواعدية بخلاف الجمل الآتيـــة الـــتي جاءت مطابقة لشروط الصحة[7]:

(1) لا بد من التنويه هنا على أن المقصود (بالأصول) هي الأصول الصحيحة التي وضعتها اللغة التي يجب أن يراعيها المتكلم في أثناء حديثه.
(2) الألسنية التوليدية التحويلية: 108.
(3) الألسنية التوليدية التحويلية: 108
(4) جوانب من نظرية النحو: 187.
(5) ينظر: المصدر نفسه: 34.
(6) ينظر المصدر نفسه: 185–186.
(7) ينظر: المصدر نفسه: 186.

- revolutionary new ideas appear in freguentlay

- الأفكار الجديدة الثورية تظهر نادراً.

- الإخلاص قد يخيف الولد - Sincerity may frighten the boy

وهكذا كانت القواعد النحوية معياراً لقبول الجمل أو ردها وفقاً لقواعديتها.

ثم إنَّ اعتناء تشومسكي بالبعد التركيبي القاعدي، والحرص على تحققه قاده بشكل أو بآخر إلى بحث مسألة الصحة الدلالية إلى جانب الصحة النحوية.

وهذا ما ساقه إلى التفريق بين الاثنين فرأى أنَّه لا تلازم بين الصحة القواعدية والصحة الدلالية، فقد تكون الجملة صحيحة قواعدياً لكنها لا طائل دلالي مفيد تحتها والعكس بالعكس، ولتوضيح ذلك عمل مقارنة بين الجملتين الآتيتين[1]:

1- Colorless green ideas sleep furiously.

- الأفكار الخضراء التي لا لون لها تنام بشدة.

2- Furiously sleep ideas green colorless

- بشدة تنام الخضراء التي لا لون لها الأفكار.

فهاتان الجملتان لا معنى لهما، ولكن متكلم الانكليزية يستطيع أن يدرك بسليقته أنَّ الجملة الأولى على الرغم من أنَّها لا تمتلك أية دلالة إلاَّ أنَّها تسير وفق قواعد اللغة الانكليزية، فهي جملة صحيحة قواعدياً، وإن كانت مخطئة دلالياً[2].

وأسباب عدم الصحة الدلالية للجمل التي ذكرها تشومسكي، نشأ من فقدان التوافق بين دلالة المفردات المنتظمة التي شكلت الجملة، على الرغم من أنَّها تتألف من كلمات، لكل منها دلالة واضحة في حالة الإفراد، ومعنى هذا أنَّه لابدَّ من توافر التوافق الدلالي لتصبح الجملة مفهومة، ومن ثمَّ يكون لها معنى واضح، لكن هنا لم يتوافر هذا التوافق، بل حصل - بعكس ذلك- تنافر بين دلالة الألفاظ مجتمعة ومن ثمَّ فقدت الجمل الاستقامة الدلالية[3]، وإن كانت مقبولة مستقيمة من الناحية القواعدية.

---

(1) ينظر: البنى النحوية: 19.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 19-20.

(3) ينظر: اللغة والمعنى والسياق: 112-113، 130.

إنَّ انعدام الصحة الدلالية هنا ناشئ عن عدم التلاقي بين المفردات دلالياً، فالفعل (نام) هو (+ حي)، وفاعله يمكن أن يكون اسماً مثل (ولد)، (بنت)... الخ، ولا يكون (فكرة)، فهما لا تتوافقان دلالياً ولا ينتج عنهما معنى مفهوم[1]، لذا يقترح تشومسكي معالجة الخرق الدلالي باللجوء إلى التأويل المجازي للعبارة[2].

وبهذا يكون تشومسكي قد نأى بمنهجه عن البنيوية الوصفية الأمريكية، وقلب مسار الدرس اللساني هناك من وجهتين:

1- إقراره بمبدأ المعيارية، وقياس صحة الجمل على أساسها.

2- إدخاله (البحث الدلالي) في لسانيات الجملة، بعد أن استبعده بلومفيلد.

إذْ أدرك تشومسكي أنَّ العلاقة بين النحو والدلالة ذات غور بعيد، ووصف تلك العلاقة، فقال: ((إنَّها تتضمن أسئلة ما تزال مفتوحة ذات طبيعة جوهرية))[3].

وبذلك يكون تشومسكي قد أحدث نقلة نوعية في الدرس اللساني عامة والأمريكي على وجه الخصوص، فرجع به إلى أحضان التراث اللساني القديم، وذلك لأنّ مسألة تمييز الجمل على أساس الصحة النحوية والصحة الدلالية، كان نهجاً عاماً عرفته الأُمم والشعوب قبل تشومسكي، ولم يكن من بدع العصر، فقد عرفه الهنود، حين وجدوا أنّه ليس كل تجاور بين المفردات يصح أن يكون جملة، بل لا بدّ من تحقيق التوافق الناتج عن تركيبها، أو عن العلاقات الدلالية بين مفرداتها[4].

أمّا في النحو العربي فإنَّ لمثل هذهِ الأحكام التقويمية حضوراً مشهوداً له في تقاليدهم النحوية، بل إنه شكل أساساً مهماً في نهجهم، حتى عُدَّ أصلاً مشتركاً آخر يضاف إلى الأصول المشتركة بين النحوين العربي والتوليدي.

إنَّ النحاة العرب القدماء كثيراً ما يتكلمون في الصحة النحوية وفق مقياس الخطأ والصواب، بل دعاهم ذلك إلى تأليف كتب خاصة بذلك سُمِّيت بكتب

---

(1) ينظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: 264.

(2) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 186.

(3) جوانب من نظرية النحو: 185.

(4) ينظر: البحث اللغوي عند الهنود: 89، ومقدمة في اللغويات المعاصرة: 36.

(لحن العامة) وهذا المعيار، أي (الصحة النحوية) قائم على القواعد التي وجـــدوها في كلام العرب.

وفضلاً عن اشتراطهم (للصحة النحوية) فإنَّهم اشترطوا الإفادة، بل إنَّهم بنوا الكلام النحوي على إفادة المعنى ومن ذلك قولهم في تعريف الكلام بأَنَّه ((عبـــارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها))[1] فاشترطوا ســـلامة المعـــنى إلى جانب سلامة التركيب.

ويميز سيبويه في الكتاب بين السلامة الراجعة إلى اللفـــظ والســـلامة الراجعـــة للمعنى، فضلاً عن تمييزه لما يقتضيه القياس وما يفرضه الاستعمال من قبل أبناء اللغة.

ويعرض ذلك في ((باب الاستقامة من الكلام والإحالة))، فيقسم الكلام على خمسة أقسام، فيقول:

((فمنه مستقيم حسن، ومُحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح ومـــا هـــو مُحال كذب))[2].

وبعد هذا العرض المجمل، يأتي دور التفصيل، فيفصَّل القول في كـــل قســـم منها، قائلاً:

((فأمَّا المستقيم الحسن، فقولك: أتيتك أمسِ، وسآتيك غداً.

وأَمَّا المحال، فإن تنقض أوَّل كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمسِ.

وأمَّا المستقيم الكذب، فقولك: حَمَلتُ الجبل، وشربتُ ماء البحر ونحوه.

وأمّا المستقيم القبيح، فإنْ تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيـــداً رأيت، وكي زيدٌ يأتيك، وأشباه هذا.

وأمَّا المحال الكذب فإنْ تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس))[3]

فسيبويه هنا يميز بين الكلام الذي يندرج عامة تحت نوعين متميـــزين همـــا الكلام المستقيم والكلام المُحال. وهذا يذكرنا بتمييز تشومســـكي بـــين الجمـــل القواعدية واللاقواعدية التي تقدم الحديث عنها في أول كلامنا في هذا المبحث.

---

(1) شرح ابن عقيل 17/1.

(2) الكتاب: 25/1.

(3) المصدر نفسه: 25/1-26.

لقد أبدى سيبويه اعتناء بربط الكلام بمعناه من خلال بحثه معيارية الاستقامة والإحالة.

فالنوع الأول، جاءت فيه الجمل أنموذجية مراعية شروط الصحة النحوية ومطابقة الكلام لشروط الصدق المنطقي، فجاء كل فعل مع الظرف الزماني المناسب له.

والنوع الثاني، وهو المُحال، راعى فيه شروط الصدق مع منطق النحو الذي يقتضيه القياس، في الحكم على إحالته، فنقض الكلام إنما حصل بسبب خرق قاعدة التوافق بين المفردات، إذْ جاء الظرف (غداً) الدال على المستقبل مع الفعل الماضي (أتيتك)، فالجملة غير قواعدية لعدم حصول التناسب بين مفرداتها الجزئية.

والنوع الثالث صحيح نحوياً لكنّه غير مقبول واقعياً لأنَّه لا يمكن تحققه إلاَّ على ضرب من المجاز.

والنوع الرابع، هو مستقيم قبيح، لخرقه القاعدة النحوية ومجيء مفرداته الجزئية في غير موضعها، حين استعمل (قد) مع الاسم (زيد) و(قد) حرف مختص بالأفعال، فقبح الكلام ناتج عن قبح الصيغة التي جاء الكلام عليها.

أما الخامس والأخير، فهو مُحال كذب، لا يمكن قبوله إلاَّ أن يُحمل على التفسير المجازي، فهو تركيب مجازي غير مطابق للصدق الواقعي.

فسيبويه يصدر حُكماً عاماً على أضرب الكلام منطلقاً من الصحة والصدق الواقعي مع مراعاة قواعد النحو، وتطابق البنية التركيبية مع البنية الدلالية.

وتناول عبد القاهر الجرجاني بحث مسألة (الصحة القواعدية) في نظرية النظم وذلك بما سماه (مراعاة معاني النحو وقوانينه)، فيقول: ((لست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطئاً إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم ألاَّ هو معنى من معاني النحو، وقد أُصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له))[1].

ثم يجعل مهمة (التعليق) تمييز صحيح الكلام من فاسده، فيقول: ((وهل قالوا: لفظة متمكنة ومقبولة وفي خلافه، قلقة نابية ومستكرهة، إلاَّ وغرضهم أن يعبروا

---

(1) دلائل الإعجاز: 61.

بالتمكن عن (حسن الاتفاق) بين هذه وتلك من جهة معناها وبالقلق والنبو عن سوء التلاؤم))[1]

كما أدرك عبد القاهر أنَّ وصف الجملة باللاقواعدية ينتج عن عدم ملاءمة كل مفردة لأختها في الموقع الذي هي فيه، ولانتفاء العلاقة الطبيعية بين كل مفردة منها عند مجاورتها لغيرها، قائلاً: ((ينبغي أن لا يكون توالي الألفاظ في النطق على أي وجه كان نسقاً، حتى أَنَّك لو قلت:

نَبْكِ قِفَا حَبيب ذكرى مِنْ))[2]

فعندئذٍ لا يبقى تعلق للفكر بشيء منها بعد أن انعدم النسق والنظم بين أجزائها[3] دلالياً.

وهذا ما أشار إليه جون لاينز في أثناء حديثه عن علاقة قبول الجملة بالمحتوى الدلالي، وأطلق عليه اسم (تنافر الفصيلة) الناتج عن التعارض الدلالي الحاصل بين اجزاء الجملة، الذي له صلة وثيقة بعدم القبول النحوي[4].

ثانياً: - الصحة القواعدية وتفاوت درجات المقبولية:

ومن جانب آخر يذهب تشومسكي إلى أنّ الجمل الصحيحة نحوياً (الأصولية) لا تكون على درجة واحدة من حيث قبوليتها، بل إنَّها تتفاوت في ذلك.

ويرجع هذا التفاوت إلى وجود ((جمل صحيحة الصياغة تماماً تقيم صعوبات كبيرة بوجه تأويلها))[5].

وعلى هذا الأساس يميز تشومسكي بين الصحة القواعدية من جهة وقبول الجملة من جهة أُخرى، محتكماً في ذلك إلى اختلاف مرجعية كل منهما، قال: ((لا يجب أن تختلط فكرة المقبول مع الصحيح قواعدياً، فالقبول مفهوم يعود إلى

(1) المصدر نفسه: 39.
(2) المصدر نفسه: 296
(3) ينظر: المصدر نفسه: 261.
(4) ينظر: اللغة والمعنى والسياق: 173.
(5) جوانب من نظرية النحو: 188.

دراسة الأداء.

في حين تعود الصحة القواعدية إلى دراسة القابلية))[1].

وعلى هذا يمكن القول إنَّ قواعدية الجملة مستمدة من البنية العميقة، التي تمثل القدرة الكامنه أو الكفاية، في حين أنّ درجة المقبولية لأية جملة يستمد من البنية السطحية التي تمثل الأداء الكلامي.

ويمثل تشومسكي لذلك بالجملتين الآتيتين[2]:

- I Called the man who wrote the book you told me about up.

- اتصلت بالرجل الذي كتب الكتاب الذي أخبرتني عنه

- The man who the boy the students recognized pointed out is afriend of mine.

- الرجل الذي أشار إليه الولد الذي عرفه الطلبة صديق لي.

يرى تشومسكي أن درجة قبول هذه الجمل منخفضة في الوقت الذي لا نشك في صحتها القواعدية[3].

وعرض تشومسكي أسباب تفاوت درجات قبول الجمل على الرغم من صحة قواعديتها، وذهب إلى أن سبب ذلك هو ما تثيره بعض الجمل من التباس الفهم الناتج عن ((تطبيق قوانين معينة، يطبق كل واحد منها مرة واحدة فقط))[4].

وعلى هذا فإنَّ انخفاض درجات القبولية أَو انتفائها لا يرجع ((إلى قانون معين بل إلى شكل علاقات القوانين بعضها ببعض))[5] فالقوانين هنا صحيحة، لكن طريقة استعمالها مع بعضها غير صحيح هنا.

أَمَّا الجمل المقبولة، فهي تمثل ((الكلام الطبيعي جداً، والمفهوم رأساً، دون الحاجة إلى تحليل على الورق، والذي ليس عليه مسحة من الشذوذ))[6].

---

(1) المصدر نفسه: 34.

(2) المصدر نفسه: 34.

(3) ينظر: جوانب من نظرية النحو: 34.

(4) المصدر نفسه: 35

(5) المصدر نفسه: 35.

(6) المصدر نفسه: 199.

ويرى تشومسكي أنَّ هذا النوع من الجمل يتميز بكونه أسهل فهماً، كما أنّ وصفه أيسر من غيره[1].

ومثل هذه المعالجة للجمل ظهرت في التراث اللساني العربـــي، فيما يعـــرف (الجمل المُلبسة)، ويكون سبب الالتباس ناتجاً عن أسلوب تنظيم الكـــلام، علـــى الرغم من صحة القواعد المتوخاة في تنظيمه.

وقد وصف سيبويه هذا النوع من الكلام (بالكلام القبيح)، لأنه وضع في غير موضعه، وهو من حيث القواعدية ((مستقيم ليس فيه نقص))[2]

ومثل لذلك بقول الشاعر[3]:

صَددْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقَلَّما وِصال على طُولِ الصُّدود يَدومُ

فقال: ((وإنَّما الكلام: وقلَّ ما يَدوم وِصَال))[4]

وعدَّ السيرافي ذلك من عيوب التقديم والتأخير، متمثلاً في ذلك ببيت الفرزدق[5]:

وَمَا مَثلهُ في الناسِ إلاَّ مُملكاً أَبو أمِّهِ حَيٌّ أبوه يُقاربه

قال السيرافي معلقاً: ((فإنَّ فيه ضروباً من العيوب من التقديم والتأخير، وحق الكلام على ما ينبغي أن يكون عليه اللفظ، وما مثله في الناس حي يقاربه إلاَّ مملك أبو أُمه أبوه))[6].

هذا وقد اعتنى البلاغيون والنقاد بهذه المسألة، وجعلها ابن الأثير من (المعاضلة اللفظية) التي يسببها التقديم والتأخير[7].

وذهب المرزباني (ت384هـــ) إلى عدّها من باب التعسف الناتج عن وضـــع الألفاظ في غير مواضعها، ثم قال: ((هو قبيح جداً))[8].

---

(1) ينظر: المصدر نفسه 34.
(2) الكتاب: 31/1.
(3) ينظر: المصدر نفسه: 31/1.
(4) الكتاب: 31/1.
(5) ينظر: شرح كتاب سيبويه: 244/1.
(6) المصدر نفسه: 244/1
(7) ينظر: المثل السائر: 306/1.
(8) الموشح: 128.

في حين أدخله عبد القاهر في باب (فساد النظم)[1]، وقال معلقاً على بعض الأبيات الشعرية المعقدة النظم: ((والمعقد من الشعر والكلام، لم يُذَم لأنّه ممّا تقع حاجة فيه إلى فكر على الجملة، بل لأنَّ صاحبه يُعثر فِكرك في متصرفه، ويُشيك طريقك إلى المعنى، ويوعّر مذهبك نحوه، بل ربَّما قسَّم فكرك، وشعب ظنك حتى لا تدري من أين تتوصل وكيف تطلب...

وبعد فإذا أعدت الحلبات لجر الجياد، ونصبت الأهداف لتعرف فضل الرماة في الإبعاد والسَّداد، فرِهان العقول التي تستبق، ونضالها الذي تمتحن قواها في تعاطيه هو الفكر والرواية، والقياس والاستنباط))[2].

وهذا الكلام يذكرنا بكلام تشومسكي المذكورآنفاً، فيما يخص الجمل الأقل قبولاً، وهي الجمل التي يصعب تأويلها.

ويمضي عبد القاهر مؤكداً تلك الفكرة، فيتمثل بأبيات من الشعر ساقها التعقيد إلى سوء التأليف الناتج عن تعسف اللفظ، فقال: ((ويكفيك أَنَّهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه حيث ذكروا فساد النظم فليس أحد يخالف في نحو قول الفرزدق:

وَمَا مَثلهُ في الناسِ إلاَّ مُملكاً   أَبو أمّهِ حَيٌّ أبوه يُقاربه))[3]

ورأى أَنَّ سبب فساد النظم هنا جاء ((من أَن تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب، وصنع في التقديم أو التأخير، أو حذف وإضمار، أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه، وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم))[4].

فأحسن عبد القاهر الجرجاني هنا في التعبير عن الالتباس الذي أحدثه هذا التعقيد، وكان سباقاً إلى تمييزه، قبل أن يظهر عند تشومسكي الذي وصفه بأنَّه ((خاصية ترجع لا إلى قانون معين، بل إلى شكل علاقة القوانين مع بعضها))[5].

---

(1) ينظر: دلائل الإعجاز: 61.
(2) أسرار البلاغة: 125-126.
(3) دلائل الإعجاز: 61.
(4) المصدر نفسه: 62.
(5) جوانب من نظرية النحو: 35.

ولعل ملاحظة هذا التلاقي الفكري هو الذي دفع بالباحثين العرب المحدثين إلى عقد صلة بين فكر عبد القاهر وفكر تشومسكي، ونقطة انطلاقهما في دراسة اللغة، وكأن التجربة واحدة في زمانين مختلفين، يقول الدكتور محمد عبد المطلب: ((الواقع أنّ الحديث عن النحو كموضوع حداثي، لابدّ أن يقود إلى عملية مقارنة بين قمتين، كان النحو عندهما وسيلة وغاية، ووصل النحو عندهما إلى أن أصبح الأداة الفاعلة في تشكيل الصياغة من جهة والكشف عن جمالياتها من جهة أُخرى، ونقصد بالقمتين هنا عبد القاهر وتشومسكي))[1].

وختاماً لما ورد تفصيله في هذا الفصل من أفكار النظرية التوليدية مؤصلة في التراث اللساني العربي، وبعد نظرة تأملية فاحصة، نجد أنَّ المبادئ والأُسس التي نادت بها التوليدية، كانت متناولة عند العرب منذ أمد بعيد، فعلى الرغم من حداثة العصر، وقِدَم الماضي إلاَّ أَنَّ ذلك لم يشكل عائقاً فكرياً، بل كان نبوغ العقل العربي تواقاً إلى الغور في

أعماق اللغة، فتوصل إلى ما تفاخر الغرب بالتوصل إليه بعد أمد طويل من البحث، في الوقت الذي كان معظم ذلك في النحو العربي، من الحقائق والمسلمات البديهية التي استقر عليها منذ أمد.

إلاّ أننا لا ننفي أنّ حداثة النظرية في شكلها الغربي، يكمن في الإطار الذي تبنته لعرض الأفكار الذي لفَّ النظرية عموماً حتى بدت - للناظر المبتدئ- ولأول وهلة وكأنها من بدع الغرب ومبتكرات العصر.

(1) قضايا الحداثة عند عبد القاهر: 51.

الخاتمة

لقد كشفت هذه الدراسة عن التلاقي الفكري وأنَّ هناك خطاً عاماً مشتركاً يلتقي فيه نمط التفكير اللغوي، وأن هذا الفكر يتقاطع ليلتقي عند الحقيقة، والألسن وإنْ اختلفت أدواتها وتعددت مناهجها وتباينت أشكالها، فإنّها نتاج العقل الـذي فُطِرَ على توليد الكلام بعدد لا متناه من التراكيب باستعمال عدد غير محدود من الكلمات، وبناء على قواعد ومبادئ عامة تهدف اللسانيات الحديثة إلى تحديـدها والكشف عن آلياتها.

لذا تمخضت هذه الدراسة عن نظرة تأصيلية كشفت عن نتائج يمكن إجمالها فيما يأتي:

1- إنَّ دراسة العرب للغة لم تكن دراسة عقيمة أو متحجرة غامضة، بـل كانت دراسة عميقة متلاقحة من لغات الشعوب الأخـرى والأمـم السالفة لهم، ومن ثَمَّ كان لهم تأثير فعّال في تطوير البحث اللغوي وفي الاتساع بآفاقه وفروعه، وكانوا الرواد في فتح الباب للعديد من الأفكار ومناقشتها.

2- اتضح من خلال الدراسة وجه التلاقي بين ما طرحته النظرية اللسـانية الغربية وما طرحه الدرس اللغوي عند القدماء في الأُسس المعتمـدة وفي المبادئ والمفاهيم المطروحة، فضلاً عن منهج المعالجـة وإنْ اختلفـا في الأبعاد، إذْ كانت الأبعاد للنظريات في الدرس اللغوي العربـي تأخـذ في معظم الأحيان مدى أوسع وأشمل ممّا هي عليه في الدرس اللسـاني الغربـي.

3- إنَّ أغلب أوجه الاختلاف بين الدرسين اللسانيين الغربـي الحـديث والعربـي القديم - إن لم يكن أكثرها - كان يصب في الأطار النظري الذي عُرضت به الأفكار، إذ اعتنى الغرب بمسـألة القالـب النظـري والهيكلي الذي تظهر من خلاله هذه الأفكار حـتى بـدت وكأنّهـا

اطروحات جديدة لم يُسَبق إليها حين وصلتنا بهوية أوربية أو أمريكية، في حين أن معظمها كان مما قد سُبِق إليه من قبل العلماء العرب بشكل معلن ظاهر لكن لم تشغلهم مسألة التأطير لهذه الأفكار.

4- إنَّ معظم المفاهيم التي طرحتها النظريات الغربية كان معلوماً ومعروفاً في الدرس اللساني العربي القديم، وإنْ اختلفا في اختيار المصطلح المعبر عن المفهوم، فقد كان ما يحمله هذا المصطلح مطروحاً عند العرب بشكل معلن حيناً وغير معلن في كثير من الأحيان. إلاَّ أنّ ذلك لم يشكل اختلافاً جوهرياً ما دامت الحقائق واحدة.

5- لقد كان النضج الفكري المبكر عند العرب واضحاً ولا سيما في الأسس التي اعتمدها والتي جعلته يلتقي من خلالها مع أحدث ما وصل إليه الدرس اللساني الغربي، فمن ذلك اعتماده على أساس (توافق اللغات) أو (توارد اللغات) في الكشف عن اللغة الأم، واعتماده على الوصف في دراسة اللغة، إذْ كان الدرس اللساني العربي القديم وصفي بالدرجة الأساس، فضلاً عن أسس أخرى اعتمدها دراستهم للغة مثل النظرة الكلية للغة وأساس الشكل إلى غير ذلك من الأسس التي انطلقت منها البنيوية الحديثة.

6- توصلت الدراسة إلى مسألة السبق العربي في الاعتراف بأحقية اللغة بالتطور، فاعتزاز القدماء باللغة ونظرتهم المثالية إليها لم يحجب أنظارهم عن قضية التطور اللغوي، إدراكاً منهم بأن اللغة كائن حي، إذْ آمن بعض اصحاب كتب اللحن والتصحيح اللغوي بأحقية اللغة في التطور وردَّ هؤلاء على من خطّأ العرب، وحاولوا اخراج ذلك على وجه من العربية صحيح، وإنّ لغة العرب من السعة ما يستحيل أن تلحن أحد.

7- لم تكن الأفكار التي طرحها رائد البنيوية الحديثة سوسير جديدة على الفكر العربي، فقد كان الفكر اللساني البنيوي معروفاً عند العرب والهنود بشهادات واعترافات من قبل العلماء الغرب المنصفين، وكان معظم ما طرحه سوسير متناثراً في الفكر اللساني العربي القديم هنا وهناك.

8- لقد كان لثنائية (اللغة والكلام) أصول وجذور عند العرب القدماء فقد فرّق هؤلاء بين القاعدة والاستعمال، فالقواعد تمثل أنظمة اللغة والاستعمال يمثل الكلام، ومن ثم محاولتهم رد الاستعمال إلى القاعدة.

9- إن المنحى الوظيفي الذي تبنته النظرية الوظيفية كان شاخصاً في التراث اللغوي العربي القديم، فالوظائف الست للغة التي حددها جاكبسون، قد اهتدى إليها العرب من قبل، وتمثل ذلك في تراث الجاحظ الفكري، الذي تنبه وعلى نحو لافت للنظر إلى هذه الوظائف وأطال الحديث عنها وهو يسوق الأخبار على لسان الشخصيات التي يعرض لها.

10- اتضح السبق العربي في إدراك القيمة التمييزية الدلالية للفونيم وقدرته على التبادل الوظيفي مع تغير المعنى، وهو ما توصل إليه تروبتسكوي بعد العرب بقرون.

ومما يدخل في باب السبق أيضاً ادراكهم السمات المميزة للصوت على أساس التقابل بين الأصوات المتحدة المخرج، وهو ما لم يدركه جاكبسون إلاَّ بعد سنوات من البحث.

11- اعتماد التراث اللغوي العربي على الاتجاه السلوكي في تفسير عدد من جوانب اللغة، فالاتجاه السلوكي الذي تبناه بلومفيلد مفسراً اللغة على أساس (المثير والاستجابة)، لم يكن جديداً على الفكر اللساني العربي القديم، فهناك إشارات كثيرة توحي باعتمادهم على هذا الأساس ولا سيما في محاولتهم الربط بين الإبداع الشعري وفكرة المثير في كلامهم عن بواعث قول الشعر في حقبة مبكرة أفصحت عنها كتب التراث النقدي خاصة وإن كانت محاولات مبكرة تنقصها الدقة والاستمرارية.

12- سبق الفكر النحو العربي في النظر إلى الجملة على أساس شكلي توزيعي، فكانوا كثيراً ما يستعملون معايير شكلية في تحديد الصنف النحوي الذي ينتمي إليه الكلام، وهو ما أدركه بلومفيلد بعد العرب بقرون فكان منطلقاً له في تحديد الوحدة النحوية.

13- تنبه العرب المبكر إلى أن البناء اللغوي يتشكل من محورين متراصفين متواشجين يكمل أحدهما الآخر، وتوجد على كل محور من هذين المحورين عناصر أعلى تتمثل في المعمار اللغوي المتحقق من الاعتماد المتبادل بين هذين المحورين (التركيبي والاستبدالي).

14- إنَّ الأسس التي اعتمدها فيرث في سياقيته كانت معروفة عند العرب، فقد عرفوا (الرصف) الذي ارتبط عندهم بالبحث عن النظم والتأليف وحسن الرصف والتلاؤم وجعلهم يخرجون بنظرية الرصف ذات الأسس الراسخة والقواعد المتكاملة.

كما كان لنظرية (النحو النظامي) نظير عربي تمثل في تراث عبد القاهر الجرجاني حين توخى معاني النحو وإمكانياته فحاول تلمس مواطن الجمال في القيم التعبيرية بين أجزاء الكلام ضمن السياق وهي رؤية تبنتها نظرية النحو النظامي.

15- إنَّ وضوح التلاقي الفكري بين ما أسسه فيرث في سياقيته وما وصلنا من التراث العربي يجعلنا نفسر هذا التلاقي باحتمال اطلاع فيرث على التراث العربي، وتراث عبد القاهر الجرجاني خاصة، والذي يسوغ لهذا الادعاء مشروعيته، علمنا أن فيرث قد عمل سنوات عديدة في قسم اللسانيات في مدرسة الدراسات الاستشراقية والأفريقية، فمن غير المستبعد أن يكون قد اطلع – بشكل أو بآخر – على قسم كبير من التراث اللساني العربي وتأثر بهِ.

16- كان التلاقي الفكري بين النظرية التوليدية التحويلية والفكر اللغوي العربي واضحاً يتجسد في الأسس التي انطلق منها، والمعايير التي اعتمدها، فأثبت ذلك سبق الفكر العربي في إنارة الفكر اللساني الغربي وهو ما اعترف به تشومسكي في أكثر من مناسبة.

17- لقد كان التركيز على قدرات المتكلم الإبداعية – وهو ما نادت به التوليدية – معروفاً في فكر عبد القاهر الجرجاني الذي كان يؤكد دائماً على الذات المتكلمة وقدرتها التوليدية، لكنه يتقاطع مع سوسير الذي

عدَّ المتكلم بمثابة آلة تردد ما هو مخزون في الذاكرة مهملاً القدرة على التوليد.

18- إنَّ الأساس الثنائي لتقسيم البنية إلى (سطحية وعميقة) كان حاضراً في التراث اللساني العربي، فقد آمن القدماء بأنَّ الوقوف عند ظاهر اللغة السطحي لا يكشف عن جوهرها الذي يجسده العمق الخفي.
إلاَّ أنَّ ما يميز وجهة نظرهم عن التوليديين، إنَّ القدماء ألحوا على مسألة عدَّ البناء العميق بمثابة الأصل التجريدي أو المعياري أو الأنموذجي الذي يرجع إليه البناء السطحي، أي إنَّ البنية العميقة شكلت بالنسبة لهم المعيار الذي تحتكم إليه البنية السطحية، وهو مالم يدركه تشومسكي إلاَّ في مراحل متقدمة من نظريته.

19- كان التحويل معلوماً عند العرب فقد استعملوه بوسائله وأدواته التي استعملها تشومسكي، وكان وسيلة من وسائل إثراء اللغة بالجمل الجديدة، وهو ما سمح به نظام الجملة العربية.

20- إنَّ الأساس المعياري الذي اعتمده تشومسكي في تمييز الصحة القواعدية للجمل المنتجة، كان واضحاً ومعتمداً في النحو العربي، ولا سيما أن لمثل هذه الأحكام التقييمية مساحة كبيرة في الفكر النحوي العربي، بل إنَّها شكلت أساساً مهماً في منهجهم حتى عدت أصلاً مشتركاً آخر يضاف إلى الأصول المشتركة بين النحوين العربي والتوليدي.

21- لحظ العلماء العرب القدماء ومن منطلق معياري أنَّ هناك درجات متباينة لقبول الجمل فمنها ما هو المقبول ومنها ما هو الأقل قبولاً وهذا سبق آخر سجله الدرس اللساني العربي القديم تقدم فيه على ما أقرته التوليدية الحديثة من وجود تفاوت في درجات قبول الجمل الناتج عن طريقة تأليفها.

وأخيراً يمكن القول إنَّ ما طرحته هذهِ النظريات وعُدَّت عند الغرب رمزاً للحداثة قد طُرِحَ عند المفكرين العرب القدماء، بل إنَّ معظم ما جاء بهِ هؤلاء، وتفاخروا بالوصول إليه كان من مسلمات الفكر العربي القديم إلاَّ أنّ حداثة

الفكر الغربـــي تكمن في الإطار الذي عرضت بهِ هذهِ الأفكار، وإنْ كان الفكـــر التراثي العربـــي القديم قد عرفها بشكل مشتت مبثوث في مصنفاقم هنا وهناك، فلم يكن كل ما جاءت بهِ اللسانيات الحديثة من مبتكرات العصر بقدر مـــا هـــي إعادة صياغة لفكر قديم تنوسي فيه المبتكر واشتهر فيه المقلد.

المصادر والمراجع

- **المصادر والمراجع العربية والمترجمة:**

- الإبدال: أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت351هـ)، حققه وشرحه ونشر حواشيه عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، 1379هـ - 1960م.
- اتجاهات البحث اللساني: ميلكا افيتش، ترجمه: سعدعبد العزيز مصلوح ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، ط6، 2000م.
- الاتجاهات المعاصرة في تطور دراسة العلوم اللغوية: د. أحمد عبد العزيز دراج، مكتبة الرشد - الرياض 1424هـ - 2003م.
- الاتجاه النفسي في نقد الشعر العربي: د. عبد القادر فيدوح، منشورات اتحاد الكتاب العرب - دمشق 1992م.
- الإتقان في علوم القران: عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين السيوطي (ت911هـ) تحقيق مركز الدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية.
- أثر الدخيل في العربية الفصحى: د. مسعود صحراوي، منشور ات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق 1982م.
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: أ. د فوزية الشايب، عالم الكتاب الحديث - الاردن، ط1، 1425هـ - 2004م.
- احصاء العلوم: أبو نصر محمد بن طرخان الفارابي (ت330هـ)، تحقيق د. عثمان أمين، القاهرة، ط1 1940م.
- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت459هـ)، تحقيق الشيخ احمد محمد شاكر، تقديم أ. د احسان عباس، دار الافاق الجديد - بيروت، ط1 1400هـ - 1980م.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، دار الافاق العربية - القاهرة 1423هـ - 2003م.
- أخبار الزمان: تصنيف المؤرخ الكبير أبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت956هـ)، الناشر حسن عاصي، دار الأندلس - بيروت 1416هـ - 1996 م.

- الأدب الصغير والأدب الكبير: عبد الله بن المقفع (ت142هـ)، دار صادر - بيروت.
- أدب الكتاب: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (276هـ)، تحقيق محمد الدالي، مؤسسه الرسالة - بيروت 1402هـ - 1982م.
- الإدراك للسان الأتراك: أثير الدين محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، مطبعة عامره 1309هـ.
- أسئلة اللغة أسئلة اللسانيات: حافظ إسماعيل علوي، وليد أحمد العناتي، منشورات الاختلاف - الجزائر، ط1، 1430هـ - 2009م.
- أساس البلاغة: جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (538هـ)، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط3، 1406هـ - 1986م.
- الأساس في فقة اللغة: أشرف على تحريره: أ. د فولف يتريش فيشر، نقله إلى العربية وعلق علية: ا. د سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار - القاهرة، ط2 1431هـ - 2010 م.
- أسباب حدوث الحرف: أبو علي الحسين بن عبدالله بن الحسن ابن سينا (ت428هـ)، شرح وتحقيق: فرغلي سيد عرباوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط1، 2011م.
- أسباب النزول: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت468هـ)، دراسة وتحقيق: د. السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، ط3، 1990م.
- أسرار البلاغة في علم البيان: الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت471هـ)، تصحيح محمد رشيد رضا، دار المطبوعات العربية للطباعة والنشر والتوزيع.
- أسرار العربية: عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجت البيطار، منشورات المجمع العلمي العربي - دمشق 1377هـ ـ 1957م.
- الأسس الابستمولوجية والتداولية للنظر النحوي عند سيبويه: د. إدريس مقبول، عالم الكتب الحديث - أربد، ط1، 2006م.

- أسس السيميائية: دانيال تشاندلر، ترجمة: طلال وهبة ومراجعة ميشال زكريا، المنظمة العربية للترجمة – مركز الوحدة العربية – بيروت، ط1، 2008م.
- أسس علم اللغة: ماريو باي، ترجمة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب – بيروت، ط8، 1419 هـ – 1998م.
- الأسلوبية (الرؤية والتطبيق): د. يوسف أبو العدوس، دار المسير للنشر والتوزيع – عمان، ط1، 1427هـ – 2007م.
- الأسلوبية والأسلوب: د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة – ليبيا، ط5، 2006م.
- اسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة: نقله إلى العربية وعلق علية: أ. د سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار – القاهرة، ط2، 1431هـ – 2010م.
- الاشتقاق: ابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت321هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط3.
- الإصابة في تمييز الصحابة: أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني (ت852 هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، 2007م.
- الأصوات والإشارات: كندراتوف، ترجمة: شوقي جلال، الهيأة العامة المصرية للكتاب1972م.
- أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر – القاهرة 2006م.
- الأصول – دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، عالم الكتب – القاهرة 1420هـ – 200م.
- أصول السرخسي: محمد بن أحمد بن سهل السرخسي (ت490هـ)، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، دار الكتاب العربي – القاهرة 1372هـ.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج البغدادي (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط4، 1999م.

- الأضداد: أبو بكر محمد بن القاسم بن الانباري (ت321هـ)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - صيدا 1991م.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: د. نايف خرما، عالم المعرفة - الكويت 1990م.
- إعجاز القران: أبو بكر محمد بن الطيب بن جعفر الباقلاني (ت403هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر - القاهرة 1374هـ - 1954م.
- أعلام الفكر اللغوي - التقليد الغربي من سقراط إلى سوسير: روي هاريس وتولبت جي تلير، ج2، تعريب: د. أحمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديد - ليبيا ط1، 2004م.

ـــ أعلام الفكر اللغوي - التقليد اللغوي الغربي: كيس فير ستيج، ج3، ترجمة: د. أحمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديد المتحدة - ليبيا، ط1 2007م.
- الأغاني: أبو الفرج الاصفهاني (ت356هـ)، تحقيق عبد الستار فرج، دار الثقافة - بيروت 1973م.
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: محمود أحمد نحلة، مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 1432هـ - 2011م.
- آفاق اللسانيات (دراسات - مراجعات - شهادات) تكريماً للأستاذ نهاد الموسى، إشراف وتحرير: هيثم سرحان، مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت، ط1، 2011م.
- أفكار وآراء في اللسانيات والأدب: رومان جاكبسون، ترجمة: د. فالح صدام الأمارة ود. عبد الجبار محمد علي، دار الشؤون الثقافية - بغداد 1990م.
- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، قدَّم له وضبطه وصححه وشرحه وعلَّق حواشيه وفهارسه: د. أحمد سليم الحمصي ود. محمد أحمد قاسم، ط1، 1988م.
- الاقتراض اللغوي بين الضرورة والانقرض: د. محمد أحمد صالح، دار كيوان - دمشق، ط1، 2011 م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكتّاب: أبو محمد عبد الله بن محمد بـــن الســـيد البطليوسي (ت521هـــ)، تحقيق: الاستاذ مصطفى السقا، د. حامـــد عبـــد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد 1990م.
- أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفـــة: د. فاضـــل الســـاقي، مكتبـــة الخانجي – القاهرة 1977م.
- الألسنية التوليدية التحويلية وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة): د. ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية – بيروت 1982م.
- الألفاظ الكتابية: عبد الرحيم بن عيسى الهمذاني، راجعه وقدَّم له د. الســـيد الجميلي، دار الكتاب العربـــي – بيروت، ط2، 1998م.
- الإمتاع والمؤانسة: علي بن محمد بـــن العبـــاس أبـــو حيـــان التوحيـــدي (ت414هـــ)، تصحيح: أحمد أمين وأحمد الزين، المكتبة العصرية – صـــيدا 1953 م.
- أم اللغات – دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها: ســـعيد أحمـــد بيومي، دار الكتب المصرية، ط1، 1423 هـــ – 2002م.
- انطولوجيا المعرفة اللغوية (مجموعة أعمال مهداة إلى الأستاذ الدكتور صاحب أبو جناح)، إعداد وتنسيق: د. مؤيد آل صونيت، مكتبة عدنان – بغـــداد، ط1، 1433هـــ – 2012م
ـــ الأنماط الشكلية لكلام العرب – نظرية وتطبيقاً (دراسة بنيوية): جـــلال شمس الدين، مؤسسة الثقافة الجامعية – الإسكندرية 1995م.
- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث (في مجالي: مفهوم اللغة والدراسات النحوية): د. حسام البهنساوي، مكتبـــة الثقافة الدينية – القاهرة 1414هـــ – 1994م.
- الايديولوجية واللغة: تحرير: جون إي – جوزيف وتالبوت جي تيلر، ترجمة: باقر قاسم محمد، دار الشؤون الثقافية العامه – بغداد، ط1، 2008م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبـــد الـــرحمن الخطيـــب القزويني (ت739هـــ)، مكتبة محمد علي صبيح – القاهرة 1390 هـــ.

- البحث عن فردينان دي سوسير، ميشال أريفية، ترجمه وقدم له وعلق عليه: أ. د محمد خير محمود البقاعي، مراجعة نادر سراج، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط1، 2009م.
- البحث اللساني الحديث في العراق في النصف الثاني من القرن العشرين: د. حيدر محمد جبر، مكتبة عدنان – بغداد، ط1، 1433هـ – 2012م.
- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثر والتأثير: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهر، ط2، 1396 هـ – 1976م.
- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب: د. أحمد مختار عمر، دار الثقافة – بيروت، 1982م.
- بحر العَوّام فيما أصاب فيه العوام: الإمام رضي الدين محمد بن إبراهيم بن يوسف ابن الحنبلي (ت971هـ)، دراسة وتحقيق: د. شعبان صلاح، دار غريب – القاهرة، ط1، 2007م.
- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1413هـ – 1993م.
- البدء والتاريخ: أبو زيد أحمد بن سهيل البلخي (ت322هـ)، اعتنى بنشره وترجمته من العربية إلى الفرنسوية: كلمان هوار، قنصل الدولة الفرنسية 1899م.
- بدائع الفوائد: الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية (ت752هـ)، تحقيق على بن محمد العمران، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد – مجمع الفقه الإسلامي – جدة.
- برتراند رسل – المفكر السياسي: رمسيس عوض، القاهرة 1966م.
- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – صيدا.
- البلاغة تطور وتاريخ: د. شوقي ضيف، دار المعارف – القاهرة، ط6، 1983م.

- البنى النحوية: نعوم تشومسكي، ترجمة د. يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ط1، 1987م.
- البنيوية: جان بياجيه، منشورات عويدات – بيروت، ط4، 1985م.
- البنيوية: جان ماري أوزياس، ترجمة: ميخائيل ابراهيم مخّول، منشورات الإرشاد القومي – دمشق 1972م.
- بيان إعجاز القرآن: الخطابي (ت388هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله أحمد ود. محمد زغلول سلام، دار المعارف – القاهرة، ط2 1968م.
- البيان والتبيين: أبو عثمان عمر بن بحر الجاحظ (ت255هـ)، قدم له وبوبه وشرحه د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت 2002م.
- تاريخ علم اللغة الحديث: جرهاد هلبش، ترجمه وعلّق عليه د. سعيد حسن بحيري، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة، ط5، 2003م.
- تاريخ اللغات السامية: د. اسرلئيل ولفنسون، مطبعة الاعتماد – مصر 1929م.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: عمر بن خلف بن مكي الصقلي (ت501هـ)، تحقيق عبد العزيز مطر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – القاهرة 1386هـ – 1966م.
- تحت راية القرآن: مصطفى صادق الرافعي، المكتبة التجارية الكبرى– مصر، ط6، 1966.
- التحديد في الإتقان والتجويد: أبو عمر عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار – عمان، ط2، 1420هـ – 1999م.
- التركيب عند ابن المقفع في مقدمات كتاب كليلة ودمنة (دراسة احصائية): المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر 1982م.
- التطور اللغوي – مظاهره وعلله وقونينة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1404هـ – 1983م.

- التطور النحوي للغة العربية: محاظرات ألقاها في الجامعة المصرية سنة 1929م المستشرق الالماني برجشتر اسر، اخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط2، 1431هـ – 2010م.
- التعريب في ضوء علم اللغة المعاصر: د. عبد المنعم محمد الحسن، دار جامعة الخرطوم للنشر – الخرطوم، ط 1، 1986 م.
- التعريب في القديم والحديث مع معجم للألفاظ المعربة: د. محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي – القاهرة 1990م
- التعريف والإعلام فيما أبهم من الأسماء والأعلام: الإمام أبي القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي، المكتبة الأزهرية.
- تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير ومفتاح الغيب: الإمام فخر الدين الرازي (ت606هـ)، دار الفكر – بيروت، ط 3، 1405 هـ – 1985 م
- تفسير القران العظيم: إسماعيل بن عمر بن كثير القريشي (ت774هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، دار طيبة النشر 1422 هـ – 2002 م.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية: د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد – ليبيا، ط1، 1981م
- التفكير اللغوي بين القديم والجديد: د. كمال بشر، دار غريب – القاهرة 2005 م.
- تكملة ما تغلط فيه العامة: أبو منصور موهوب بن أحمد الجوليقي (ت539هـ)، تحقيق عز الدين التنوجي، منشورات المجمع العلمي – القاهرة 1936م.
- التمهيد في علم التجويد: شمس الدين محمد بن الجزري (ت833هـ)، تحقيق د. غانم قدوري الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط1، 1406 هـ – 2003م.
- التنبيه والأشراف: أبو الحسن المسعودي تصحيح: عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي – القاهرة 1938م.

- تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري (ت370هـ)، إشراف محمد عوض مرعب، علق عليه: عمر سلامي وعبد الكريم حامد، دار أحياء التراث العربي – بيروت، ط1، 1421هـ – 2001م.
- تيارات في السيميائية: د. عادل فاخوري، دار الطليعة – بيروت، ط1، 1990م
- جدل اللفظ والمعنى: د. مهدي أسعد عرار، دار وائل – عمان، ط1، 200م.
- الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي (ت338هـ)، تحقيق أبن أبي شنب، مطبعة كلينكسيك – باريس، ط2، 1957م.
- جمهرة اللغة: محمد بن دريد الأزدي، حيدر آباد – الدكن، ط1 1344هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت756هـ)، تحقيق د. فخر الدين قباوة وآخرون، بيروت، ط2 1403هـ – 1983م.
- جوانب من نظرية النحو: نعوم تشومسكي، ترجمة: مرتضى جواد باقر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة البصرة 1985م.
- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو: د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الوحدة للنشر – الكويت 1977م.
- الحيوان: أبو عثمان الجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده – مصر، ط2 1386 هـ – 1966م
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية – مصر.
- خلاصة العجالة في بيان مراد الرسالة: حسن بن اسماعيل الدركزلي الحبار الموصلي (تبعد 1315هـ)، دراسة وتحقيق: خلف حسين صالح (اطروحة دكتوراه) كلية التربية للبنات – جامعة تكريت 1423هـ 2002م.
- دراسات تأصيلية في اللغة والتاريخ والأدب: أ. د عبد المجيد عابدين، الاسكندرية 1986م.
- دراسات في علم اللغة: صلاح الدين صالح حسنين، دار العلوم – الرياض، المملكة العربية السعودية 1424 هـ –2003م.

- دراسات في علم اللغة: كمال محمد بشر، مصر 1971م.
- دراسات في فقه اللغة: د. صبحي صالح، دار العلم للملايـين – بـيروت، ط16، 2004م.
- دراسات في اللسانيات- ثمار التجربة: د. هادي نهر، عالم الكتاب الحديث- أربد، ط1، 2011م.
- دراسات في المعجم العربـي: إبراهيم بن مراد، دار الغـرب الإسـلامي – بيروت، ط1، 1978م.
- دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي: د. أحمـد المتوكـل، دار الثقافـة – المغرب.
- دراسات لغوية: عبد الصبور شاهين، مؤسسـة الرسـالة – بـيروت، ط2 1406هـ – 1986م.
- دراسات لغوية في ضوء الماركيسية: نقلها إلى العربية د. ميشال عاصي، دار ابن خلدون – بيروت.
- دراسات لغوية مقارنة: اسماعيل أحمد عمـايرة، دار وائـل – عمـان، ط1 2003م.
- دراسات نقدية في النحو العربـي: عبد الرحمن ايـوب، مكتبـة الانجلـو المصرية – القاهرة 1975م.
- دراسات وتعليقات في اللغة: د. رمضان عبد التواب، مكتبـة الخـانجي – القاهرة، ط1، 1414هـ – 1994م.
- دراسة الصوت اللغوي: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القـاهرة، ط4، 2006م.
- درة الغوص في أوهام الخواص: القاسم بن علي الحريـري (ت516هـ)، تحقيق محمد أبـي الفضل إبراهيم، المكتبة العصـرية – صـيدا، ط1، 1424 هـ –2003 م.
- دروس في الألسنية العامة: فردينان دي سوسير، تعريب صـالح القرمـادي ومحمد الشاوش – محمد عجينة، الدار العربية للكتاب – بيروت 1985م.

- دقائق الفروق اللغوية في البيان القرآني: د محمد ياس خضر الدوري، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 2006 م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني: الإمام عبد القاهر عبد الرحمن الجرجاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط 1، 1422هـ – 2001 م.
- دلالة السياق: د. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي وزارة التعليم العالي – جامعه أم القرى، المملكة العربية السعودية 1424هـ.
- دور الكلمة في اللغة: ستيفن أولمان، ترجمة وقدّم له وعلّق عليه الدكتور كمال محمد بشر، مكتبة الشباب – شارع اسماعيل سري – المنيرة.
- ذيل الفصيح: موفق الدين أبي محمد بن عبد اللطيف البغدادي النحوي اللغوي (ت629هـ)، نشر وتعليق الأستاذ محمد عبد المنعم الخفاجي مكتبة التوحيد، ط1، 1368هـ – 1949م.
- رسائل الجاحظ (المعاش والمعاد): الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة
- الرسالة: الإمام المطلبي محمد بن إدريس الشافعي (ت204هـ)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، ط2، 1404 هـ – 1984م.
- الزينة في الكلمات الإسلامية: أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت322هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه: حسن بن فيض الله الهمذاني اليعربي الحرازي، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط1، 1415هـ – 1994م.
- سر صناعة الإعراب: ابن جني، دراسة وتحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413 هـ – 1993م.
- سر الفصاحة: أبو محمد عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت466هـ)، دار المكتب العلمية – بيروت، ط1.

- سنن ابن ماجه: الحافظ أبـي عبدالله محمد بن يزيد القـزويني ابـن ماجـه (ت275هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعـة دار إحيـاء الكتـب العربية.
- سياق الحال في كتاب سيبويه (دراسة في النحو والدلالة): د. أسعد خلـف العوادي، دار الحامد – عمان، ط1، 2010م.
- السيمياء العربية – بحث في أنظمة الإشارات عند العرب: صلاح كاظم، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ط1، 2008م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهـاء الـدين عبـدالله بـن عقيـل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائـع للنشـر والتوزيع – القاهرة 2004م.
- شرح أدب الكاتب: موهوب الجواليقي، دراسة وتحقيق: د. طيبة حمد بودي، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1415 هـ – 1995م.
- شرح الاشموني على الفية ابن مالك، المسمى منهج السالك على الفيـة ابـن مالك، حققه وشرح قواعده د. عبد الحميد السيد عبـد الحميـد، المكتبـة الازهرية للتراث – القاهرة.

شرح التلخيص في علوم البلاغة: الخطيب القزويني، تحقيق هاشم دويـدي، بيروت 1982.

- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في علم الأصول: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت682هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية – مصر، ط1، 1393هـ – 1973م.
- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين محمد بـن الحسـن الاسـتراباذي (686هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية – القاهرة.
- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي النحوي، مـع شـرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي، حققهمـا وضـبط غريبـهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسـن وآخـرون، بـيروت، 1395هـ – 1975م.

ـــ شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي (368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1429هـ – 2008م.
- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق ودراسة: د. هادي نهر، دار اليازوي – عمان، ط2، 2005م.
- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف: الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت382هـ)، تحقيق عبد العزيز أحمد، مكتبة المصطفى البابي الحلبي، ط1، 1383هـ – 1963م.
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش (ت643هـ)، تحقيق أحمد السيد سيد أحمد وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية – القاهرة.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت1089هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت.
- شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، شرح وتحقيق الاستاذ محيي الدين عبد الحميد – بيروت.
- شظايا لسانية: أ. د مجيد الماشطة، دار السياب – لندن، ودار اليقظة الفكرية – بيروت، ط1، 2008م.
- الشعر والشعراء: ابن قتيبة الدينوري، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار المعارف – القاهرة.
- الشفاء: ابن سينا، تحقيق محمد خضيري، القاهرة 1970م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: الإمام العلامة أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ)، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية – بيروت ط2، 1482هـ – 2007م
- الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ – 1987م

- الصوتيات: برتيل مالمبرج، ترجمة د. محمد حلمي هليل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر 1994م.
- طبقات الأمم: للقاضي أبي القاسم أحمد بن صاعد الأندلسي (ت737هـ)، نشره وذيله بالحواشي واردفه بالروايات والفهارس الأب لويس شيخو اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت 1912م.
- طبقات فحول الشعراء: محمد بن سلام الجمحي (ت231هـ)، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة.
- طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1984م.
- الطبيعة والتمثال، مسائل عن الإسلام والمعرفة: أحمد العلوي، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط 1988م.
- ضحى الإسلام: أحمد أمين، مطبعة الاعتماد، مصر، ط2، 1934م
- العربية والإعراب: د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد - ليبيا 2010م.
- العربية والبحث اللغوي المعاصر: أ. د رشيد عبد الرحمن العبيدي، منشورات المجمع العلمي، بغداد 1452هـ - 2004م.
- العربية وعلم اللغة الحديث: د. محمد محمود داود، دار غريب، القاهرة 2001م.
- العلاقة بين الصوت والدلالة: د. عبد الكريم مجاهد، ضمن كتاب دراسات في اللغة، تحرير: طراد الكبيسي، دار الشؤون الثقافية العامه، بغداد، ط1، 1986م.
- العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه: أمبرتو ايكو، ترجمة: سعيد بنكراد، راجع النص: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي - بيروت، ط1، 1428هـ - 2007م.
- علم الأسلوب والنظرية البنائية: د. صلاح فضل، دار الكتاب المصري - القاهرة، ودارالكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 1428هـ - 2007م.

- علم الأصوات: برتيل مالمبرج، تعريب ودراسة د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب 1985م.
- علم الأصوات: كمال بشر، دار غريب، القاهرة 2000م.
- علم الإعلام اللغوي: عبد العزيز شرف، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط1، 2000م.
- علم الدلالة: أحمد مختار عمر، عالم الكتب – القاهرة، ط5، 1998م
- علم الدلالة: جون لاينـــز، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة وحليم حسن فالح وكاظم حسين باقر، مطبعة جامعة البصرة 1980م.
- علم الدلالة: ف. بالمر، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، الجامعة المستنصرية – بغداد 1963م.
- علم الدلالة، دراسة وتطبيقاً، د. نور الهدى لوشـــن، منشـــورات جامعـــة قاريونس، بنغازي.
- علم الشعريات (قراءة مونتاجية في أدبية الأدب): عز الـــدين المناصـــرة، دار مجدلاوي – عمان، ط1، 2006م.
- علم اللسان: أنطوان ماييه، ضمن النقد المنهجي عند العرب: محمد منـــدور، دار نهضة مصر 1969م.
- علم اللسان العربـــي، فقه اللغة العربية: د. عبد الكريم مجاهد دار أســـامة – عمان، الأردن، ط1، 2005م.
- علم اللغة بين القديم والجديد: د. عبد الغفار حامد هـــلال، القـــاهرة، ط4، 1423هـ – 2002م.
- علم اللغة العام، الاصوات: د. كمال محمد بشر، دار المعارف – مصر، ط4، 1975م.
- علم اللغة العربية، مدخل تأريخي مقارن في ضوء التراث واللغات الســـامية: د. محمود فهمي حجازي، دار غريب – القاهرة.
- علم اللغة – مقدمة للقارىء العربـــي: د. محمـــود الســـعران، مكتبـــة دار الكتب، دمشق 1420هـ – 1999م.

- علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات: أ. د سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار – القاهرة، ط2، 1431هـ – 2010م.
- علوم اليونان وسبل نقلها إلى العرب: دي لاسي اوليري، ترجمة د. وهيب كامل، راجعة زكي علي، مكتبة النهضة المصرية – القاهرة 1962م.
- العمدة: ابن رشيق القيرواني (ت456هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت، ط2، 1979م.
- عيار الشعر: محمد أحمد بن طباطبا العلوي (322هـ)، شرح وتحقيق: عباس عبد الستار، مراجعة نعيم زرزور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1402هـ – 1982م.
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (175هـ)، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال – بيروت.
- عيون الأخبار: ابن قتيبة الدينوري، دار الكتب المصرية – القاهرة 1925م.
- الغريب المصنف: أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، تحقيق محمد المختار العبيدي، بيت الحكمة – قرطاج 1989م.
- الغموض الشعري في القصيدة العربية الحديثة: دريد يحيى خوجة، دار الذاكرة – حمص، ط1، 1991 م.
- الفروق في اللغة: أبو هلال العسكري (ت395هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط4، 1980م.
- فصول في الدرس اللغوي بين القدماء والمحدثين: د. نادية رمضان النجار، دار الوفاء – الإسكندرية، ط1، 2006م.
- فقه العربية المقارن، دراسات في أصوات العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية: د. رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1999 م.
- فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبد الراجحي، دار النهضة العربية – بيروت.
- فقه اللغة المقارن: د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين – بيروت 1968 م.

- فقه اللغة وأسرار العربية: أبو منصور عبد الملـــك بـــن محمـــد الثعالبـــــي (ت429هـــ)، منشورات الحياة، بيروت.
- فقه اللغة وخصائص العربية (دراســة تحليليــة مقارنــة للكلمــة العربيــة وعرضها لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد) محمد المبارك، دار الفكر، ط2.
فلسفة اللغة: د. محمد مهران رشوان ود. عصام زكريا جميل، دار المسير، عمان، ط1، 1433 هـــ - 2012 م.
- فلسفة اللغة العربية، د. عثمان امين، الدار المصرية للتأليف والترجمة القاهرة، 1965م.
- فهم اللغة، نحو علم لغة لما بعد مرحلة تشو مسكي: تيرينس موور وكريستين كار لنغ، ترجمة د. حامد حسين الحجاج، مراجعة د. سلمان داود الواسطي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 1998م.
- في الشعر الجاهلي: د. طه حسين، دار المعارف - تونس.
- في علم اللغة: د. غازي مختار طليمات، دار طلاس - دمشق.
- في فقه اللغة العربية: د. محمد فريد عبدالله، دار الحياة - بيروت 2009.
- في اللسانيات العامة، تاريخها، طبيعتها، موضوعها، مفاهيمها: د. مصـــطفى غلفان، دار الكتاب الجديد المتحدة - ليبيا، ط1، 2010م.
- في اللسانيات ونحو النص: د. إبراهيم محمود خليل، دار المسير - عمـــان، ط 2، 1430 هـــ - 2009 م
- في اللغة ودراستها: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة 1974 م.
- في النحو العربـــي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العـــربي- بيروت، ط 2، 1986 م
- قراءة أسلوبية في كتاب سيبويه: شكري عياد، ضمن كتاب قراءة جديـــدة لتراثنا النقدي، أعمال ملتقى قراءة التراث النقدي، جدة 1409 هـــ.
- قضايا ابتسمولوجية في اللسانيات: حافظ إسماعيل علوي ومحمـــد المـــلاخ، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1430هـــ - 2009 م.

- القضايا الأساسية في علم اللغة: كلاوس هيشن، ترجمه وعلق عليه د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، ط1 1431هـ - 2010 م
- قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني: محمد عبد المطلب، القاهرة، ط1، 1995م.
- الكتاب (كتاب سيبويه): أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط3، 1427هـ - 2006 م.
- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر: الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي - القاهرة، ط2، 1971م.
- كتاب الفهرست: أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق ابن النديم الوراق (ت380هـ)، تحقيق رضا تجدد.
- كشف الضنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة (1067هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- لحن العامة: أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي (ت379هـ)، تحقيق: عبد العزيز مطر، دار المعارف - القاهرة 1981م.
- لحن العامة والتطور اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق - القاهرة، ط2، 2000م.
- اللسانيات: جان بيرو، ترجمة الحواس مسعودي ومفتاح بن عروس، دار الآفاق 2001 م.
- اللسانيات، اتجاهاتها وقضاياها الراهنة: نعمان بوقرة، عالم الكتب، أربد، ط1، 1430هـ، 2009 م.
- اللسانيات التوليدية (من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الادنوي) مفاهيم وأمثلة: د. مصطفى غلفان، بمشاركة د. محمد الملاخ ود. حافظ إسماعيل علوي، عالم الكتب الحديث، اربد، ط1، 1431 هـ - 2010.
- اللسانيات العربية الحديثة، دراسات نقدية في المصادر والأسس النظرية والمنهجية: د. مصطفى غلفان، جامعة الحسن الثاني - عين الشق 1998 م.

- اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة (دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقـــي وأشكالاته): د. حافظ اسماعيل علوي، دار الكتاب الجديد المتحدة – ليبيـــا، ط1، 2009م.
- اللسانيات، المجال والوظيفة والمنهج: أ. د سمير شريف استيتية، عالم الكتـــب الحديث – أربد، ط2، 2008م.
- اللسانيات وأسسها المعرفية: عبد السلام المسدي، المطبعة العربية – تـــونس، ط1، 1986م.
- اللسانيات الوظيفية (مدخل نظري): د. أحمد المتوكل منشورات عكـــاظ – الرباط، ط1، 1989م ودار الكتاب الجديد ط2، 2010 م.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـــ)، دار صادر، بـــيروت 1990م.
- اللسان والإنسان، مدخل إلى معرفة اللغة: د. حسن ظاظا، دار القلم، دمشق والدار الشامية، بيروت، ط2، 1410هـــ – 1990م.
- اللغات السامية: المستشرق الألماني الكبير تيودور نولدكـــه – ترجمـــة عـــن الألمانية: د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار النهضة العربية.
- اللغات في القرآن: ابن عباس، حققه ونشره: صلاح الدين المنجد، مطبعـــة الرسالة، القاهرة 1365هـــ – 1946م.
- اللغة: ج. فندريسس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة.
- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، عالم الكتب – القـــاهرة، ط4، 2000م.
- اللغة العربية كائن حي: جرجـــي زيـــدان، دار الجيـــل – بـــيروت، ط2، 1988م.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، عالم الكتب – القـــاهرة، ط5، 2006م.
- اللغة والتطور: د. عبد الرحمن أيوب، القاهرة 1964م.

- اللغة والحياة والطبيعة البشرية: البروفسور روي. سي. هجمان، ترجمة د. داود حلمي أحمد السيد، عالم الكتب، القاهرة، ط2، 1420هـ، 2000م.
- اللغة والمجتمع: د. علي عبدالواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1971م.
- اللغة ومشكلات المعرفة (محاضرات مانجوا): نعوم تشومسكي، ترجمة: د. حمزة بن قبلان المزيني، الدار البيضاء، ط1، 1990م.
- اللغة والمعنى والسياق: جون لاينز، ترجمة: د. عباس صادق الوهاب، مراجعة: د. يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ط1، 1987م.
- اللغة واللغويات: جون لوينز، ترجمة د. محمد العناني، دار جرير ـ عمان، ط1، 1430هـ - 2009م.
- لمع الأدلة: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، دار الفكر - بيروت، ط1، 1319هـ - 1971م.
- اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية: تشيم رابين، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه د. عبدالكريم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2002م.
- ليس في كلام العرب: أبوعبد الله الحسن بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، وضع التنقيح والشرح والضبط د. ديزيزة سقال، دار الفكر العربي - بيروت، ط1، 2000م.
- ما تلحن فيه العامة: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط1، 1403هـ - 1982م.
- مباحث تأسيسية في اللسانيات: د. عبدالسلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط1، 2010م.
- مباحث في علم اللغة واللسانيات: أ. د رشيد عبد الرحمن العبيدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2002م.

- مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. نورالهدى لوشن، المكتبة الجامعية، الاسكندرية 2000م.
- مبادئ اللسانيات: د. أحمد محمد قدور، الدار العربية - بيروت، ط1، 1433هـ - 2011م.
- مبادئ اللسانيات العامة: أندريه مارتيني، ترجمة أحمد الحمو، وزارة التعليم العالي - دمشق، 1985م.
- مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة: كاثرين فوك، تعريب المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية - الجزائر 1984م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين نصر الله بن الأثير الموصلي (ت637هـ)، قدّم له وحققه وعلّق عليه د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، دار نهضة مصر- القاهرة.
- المجمل في العربية النظامية: أندره رومان، ترجمة وتقديم حسن حمزة، المركز القومي للترجمة دار الدفاع، ط1، 2007م.
- محاضرات في اللسانيات: د. فوزي حسن الشايب، مطبعة البهجة - عمان، ط1، 1999م.
- محاضرات في اللسانيات المعاصرة: شفيقة العلوي، أبحاث للترجمة والنشر، بيروت، ط1، 2004م.
- محاضرات في علم الدلالة: د. نواري سعودي أبو زيد، عالم الكتب الحديث - أربد، ط1، 1432هـ - 2011م.
- محاضرات في علم اللغة الحديث: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب - القاهرة، ط1، 1995م.
- محاضرات في علم اللغة العام: د. البدراوي زهران، دار العالم العربي، القاهرة، ط1، 1429هـ - 2008م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، ط2.

- المخصص: علي بن إسماعيل بن سيدة (ت457هـ)، لجنة إحياء التراث العربي، بيروت.
- مدارس اللسانيات، التسابق والتطور: جفري سامسون، ترجمة د. محمد زياد كبة، جامعة الملك سعود، الرياض 1417هـ.
- المدخل إلى تقويم اللسان: ابن هشام اللخمي (ت577هـ)، تحقيق أ. د حاتم صالح الضامن، دار البشائر الاسلامي – بيروت.
- مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمد أحمد نحلة، دار النهضة – بيروت.
- مدخل إلى علم اللغة: محمد حسن عبدالعزيز دار النمر للطباعة – القاهرة 1991م.
- مدخل إلى علم اللغة: محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة – القاهرة.
- مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي – القاهرة.
- مدخل إلى اللسانيات: برتيل مالبرج، ترجمة السيد عبد الظاهر، مراجعة وتقديم صبري التهامي، المركز القومي للترجمة – القاهرة، ط1، 2010م.
- مدخل إلى اللسانيات: محمد محمد يونس علي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، ط1، 2004م.
- مدخل إلى المدارس اللسانية: د. السعيد شنوقة، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ط1، 2008 م.
- المدخل إلى مناهج النقد المعاصر: د. بسام قطّوس، دار الوفاء – الإسكندرية، ط1، 2006م.
- مدخل لفهم اللسانيات (ابستمولوجية أولية لمجال علمي): روبير مارتان، ترجمة عبدالقادر المهيري، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ط1، 2007م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي – بيروت، ط3، 1983م.

- مروج الذهب ومعادن الجواهر: أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، ط5، 1393هـ - 1973م.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق عليه: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار التراث - القاهرة، ط3.
- مساهمة العرب في دراسة اللغات السامية: د. هاشم الطعان، منشورات وزارة الثقافة والفنون - العراق 1971م.
- المستشرقون: نجيب العقيقيي، دار المعارف - القاهرة، ط5، 2006م.
- المستشرقون والمناهج اللغوية (المنهج التأريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، المنهج الإحصائي): د. إسماعيل أحمد عمايرة، دار وائل - عمان، ط3، 2002م.
- المستصفى في علم الأصول: الإمام أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت505هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار الارقم - بيروت 1994م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل: الإمام أحمد بن حنبل (ت242هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط2، 1429هـ - 2008م.
- مشكلة البنية أو أضواء على البنيوية: د. زكريا إبراهيم، مكتبة مصر ـ الفجالة.
- مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن العاشر الهجري: د. أحمد محمد قدّور، منشورات وزارة الثقافة ـ دمشق 1996م.
- معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، عالم الكتب - بيروت، ط2، 1980م.
- معجم الأُدباء: ياقوت الحموي، دار الفكر ـ بيروت، ط3، 1400هـ - 1980م.
- معجم اللسانيات الحديثة: دسامي عيّاد حنّا وآخرون - مكتبة لبنان ناشرون.
- معجم مفردات المشترك السامي في اللغة العربية: د. حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب - القاهرة، ط1، 1429هـ - 2008م.

- المعّرب في القرآن الكريم (دراسة تأصيلية دلالية): د. محمد السيد علي بلاسي، دار الكتب الوطنية – بنغازي، ط1، 1369هـ – 2001م.
- المعّرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: أبو منصور الجواليقي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر – مطبعة دار الكتب، ط2، 1389هـ – 1969م.
- المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية: د. محمد محمد يونس علي، دار المدار الاسلامي – بيروت، ط2، 2007م.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار (ت415هـ)، تحقيق: إبراهيم مدكور وطه حسين، دار أحياء التراث العربي – بيروت، ط1.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الانصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – صيدا 1424هـ – 2003م.
- مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن محمد السكاكي (ت626هـ)، مطبعة البابي الحلبي – القاهرة، 1937م.
- المفيد في شرح عمدة المجيد في النظم والتجويد: الحسن بن قاسم ابن أم قاسم المرادي (ت749هـ)، تحقيق علي حسن البواب، مكتبة المنار – الأردن 1407هـ – 1987م.
- مقالات في التربية واللغة والبلاغة والنقد: د. عبدالعزيز قلقيلة، دار الفكر العربي – القاهرة.
- مقاييس اللغة: أحمد بن زكريا أبو الحسن بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر – بيروت.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت286هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1388هـ.
- مقدمة ابن خلدون: عبد الرحمن بن خلدون (ت808هـ)، دار العودة – بيروت 1988م.
- مقدمة في اصول التفسير: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت728هـ)، تحقيق د. عدنان زرزور، دار القرآن الكريم – الكويت.

- مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب: د. محمد محمد يونس علي، دار الكتب الوطنية – ليبيا، ط1، 2004م.
- مقدمة في اللسانيات: د. عاطف فضل محمد، دار المسير – عمان، ط1، 1432هـ – 2011م.
- مقدمة في اللغويات المعاصرة: د. شحدة فارع وآخرون، دار وائل – عمان، ط3، 2006م.
- المقدمة في نظرية القواعد التوليدية: د. مرتضى جواد باقر، دار الشروق – عمان، ط1، 2002م.
- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد.
- المقصد الأسنى في شرح معاني اسماء الله الحسنى: أبو حامد الغزالي، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، قبرص، ط1، 1987.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور الاشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1996م.
- من أسرار اللغة: د. ابراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط7، 1994م.
- من الانماط التحويلية في النحوالعربي: د. محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة الخانجي – القاهرة، 1990م.
- مناهج البحث في اللغة: تمام حسان، دار الثقافة – الدار البضاء، ط2، 1974.
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة: د. نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلمي العراقي – مطبعة المجمع 1421هـ – 2001م.
- مناهج البحث اللغوي عند العرب في ضوء النظريات اللسانية: نسيمة نابي، منشورات مخبر الممارسات اللغوية – الجزائر2011م.
- المناهج الكافية في شرح الشافية: زكريا بن محمد الانصاري (ت925هـ)، تحقيق: د. رزان يحيى خدام، تصدر عن مجلة الحكمة – بريطانيا، ط1، 1424هـ ـ2003م.

- مناهج علم اللغة من هرمان باول حتى ناعوم تشومسكي: بريجيته بارتشت، ترجمة وتعليق: د. سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختـــار – القـــاهرة، ط2، 1431هـــ – 2010م.
- المناهج المصطلحية، مشكلاتها التطبيقية ونهج معالجتها: د. صافية زفنكـــي، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010م.
- المنحى الوظيفي في الفكر اللغوي العربـــي، الأصول والامتـــداد، د. أحمـــد المتوكل، دار أمان – الرباط، ط1، 2006م.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء: حازم القرطاجني (ت684هـــ)، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، ط3، 1986م.
- منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث: د. علي زويـــن، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ط1، 1986م.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي: د. محمد كاظم البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ط1، 1989م.
- المنهج الوصفي في كتاب سيبويه: د. نوزاد حسن أحمد، دار دجلة – المملكة الأردنية، ط1، 2007م.
- الموافقات في أصول الشريعة، أبو اسحاق الشاطبـــي (ت790هـــ)، تحقيـــق محمد عبدالله دراز، المطبعة الرحمانيةـــ مصر.
- موجز تاريخ علم اللغة في الغرب: ر. هــ. روبنـــز، ترجمة د. أحمد عوض، عالم المعرفة – الكويت، 1990م.
- الموسوعة اللغوية: تحرير د. ن. ي كولنج، ترجمة د. محيي الدين حميدي، ود. عبدالله الحميدان، جامعة الملك سعود – الرياض 1990م.
- الموشح، مآخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشـــعر: أبـــو عبدالله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (ت384هـــ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، نهضة مصر – القاهرة.
- الموضح في التجويد: عبدالوهاب القرطبـــي (ت461هـــ)، تحقيق د. غـــانم قدوري، دار عمار، عمان، 2000م.

- الموقعية في النحو العربي (دراسة سياقية): د. حسن رفعت حسين، تقديم د. تمام حسان، عالم الكتب – القاهرة، ط1، 1426هـ – 2005م.
- المولّد في العربية، دراسة في نمو اللغة العربية وتطورها بعد الاسلام: د. حلمي خليل، دار النهضة العربية – بيروت، ط2، 1405هـ – 1985م.
- نتائج الفكر في النحو: عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت581هـ)، تحقيق: د. محمد ابراهيم البنا – دار الرياض، ط2، 1984م.
- النحو العربي والدرس الحديث، بحث في المنهج: د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية – الاسكندرية 1988م.
- نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي: د. أحمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق – القاهرة، ط1، 2006م.
- النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدّلالي) د. محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب – القاهرة، 2006م.
- نشأة اللغة عند الإنسان والطفل: د. علي عبدالواحد وافي، نهضة مصر، القاهرة، 2003م.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، اشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- النص والسياق (استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي): فان دايك – ترجمة: عبد القادر قنيني، افريقيا الشرق – المغرب 2000م.
- النظرية الالسنية عند رومان جاكبسون (دراسة ونصوص): فاطمة الطبال بركة/المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر – بيروت، ط1، 1413هـ – 1994م.
- نظرية البنائية في النقد الادبي: د. صلاح فضل، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، ط3، 1987م.
- نظرية السياق بين القدماء والمحدثين (دراسة لغوية نحوية دلالية): د. عبدالمنعم خليل، دار الوفاء – الاسكندرية، ط1، 2007م.
- نظرية عبد القاهر في النظم: درويش الجندي، مكتبة نهضة مصر – القاهرة.

- النظرية اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية: د. عبده الراجحي، منشور ضمن: تمام حسان رائداً لغوياً، اعداد واشراف: عبدالرحمن حسن عارف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1423هـ - 2002م.
- النظرية اللغوية في التراث: أ. د محمد عبدالعزيز عبد الدايم، دار السلام - مصر، ط1، 2006م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد الموسى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - الاردن، ط1، 1400هـ - 1980م.
- نظرية النظم: صالح بلعيد، دار هومة - الجزائر 2001م.
- نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب: أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت1041هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت.
- نقد الشعر: قدامة بن جعفر (ت337هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط3، 1979م.
- نقض المنطق: شيخ الاسلام ابن تيمية، حقق الأصل المخطوط الشيخ محمد بن عبد الرزاق حمزة وآخرون، مطبعة السنة المحمدية - القاهرة، ط1، 1370هـ - 1951م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية - القاهرة، .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه: القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت392هـ)، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم وعلي البجاوي، المكتبة العصرية - بيروت، 1966م.
- وظيفة الألسن وديناميتها: اندريه مارتينيه، ترجمة: نادر سراج، دار المنتخب، ط1، 1996م.

المجلات والندوات –

- الاتجاه الوظيفي ودوره في تحليل اللغة: يحيى أحمد، مجلة عالم الفكر، مـــج20، ع3، 1989.
- اشكالية المنهج في العلوم الانسانية، المنهج البنيوي مثالاً: د. الزواوي بغورة، مجلة البصائر، مج12، ع2، 1429هـــ، 2008م.
- الالسنية بين عبد القاهر والمحدثين: د. رشيد عبد الـــرحمن العبيـــدي، مجلـــة المورد، مج18، ع3، 1989م.
- الالسنية وتحليل النصوص الادبية، من وحدة الجملة إلى كلية الـــنص: حـــاتم الصكر، مجلة آفاق عربية، السنة 17، 1992م.
- البحث اللغوي وصلته بالبنيوية في اللسانيات: رشيد عبد الرحمن العبيـــدي، مجلة آداب المستنصرية، ع12، 1406هـــ 1985م.
- البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي: خليل العمايرة – مجلـــة الاقلام، ع9، 1983م.
- البنيوية في المصنفات روادها: عمر طراد الكبيسي، مجلة اقلام، ع7، 1990م.
- التراث اللغوي القديم واللغات العروبية (السامية) في القرآن الكريم: د. أحمد الشحلان، ضمن ندوة الوحدة والتنوع في اللهجات العروبية القديمة، تقـــديم د. علي فهمي خشيم، مجمع اللغة العربية – ليبيا، ط1، 2005م.
- ثورة تشومسكي في مجال علم اللغة: جون سيرل، ترجمة الطاهر قبية، مجلـــة الجامعة المغاربية، ع7، السنة 4، 2009م.
- جهود العلماء المسلمين في تأصيل المفردات الحبشية في اللغة العربية – دراسة لغوية مقارنة،: د. آمنة صالح محمد الزعبـــي، المجلة الأردنية في الدراســـات الاسلامية، مج7، ع3، 1433هـــ – 2011م.
- حبك النص: محمد العبد، مجلة فصول، الهيأة المصرية العامة للكتـــاب، ع54، السنة 1994م.
- حول الاقتراض: ادريس السغروشي، ضمن ندوة اللسانيات المقارنة واللغات في المغرب، منشورات كلية تلآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1996م.

- الدلالة في البنية العربية بين السياق اللفظي والسياق الحالي: د. كاصد ياسر الزيدي، مجلة آداب الرافدين، كلية الآداب، جامعة الموصل، ع26، 1994م.
- سيبويه والمذهب الشكلي: د. عبدالرحمن أيوب، مجلة كلية الشريعة – بغداد، ع2، 1965م – 1966م.
- العرب ولغات الأمم الأخرى: د. مسعود بوبو، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج2، مج73، 1419هـ – 1998م.
- علل التغير اللغوي: د. مصطفى زكي التوني، حوليات كلية الآداب، جامعة الكويت، الحولية الثالثة عشر 1413هـ – 1993م.
- علم السيماء في التراث العربي: د. بلقاسم دقة، مجلة التراث العربي – دمشق، ع91، السنة 23، 1424هـ 2003م.
- في البنيوية والالسنية: د. و. فوكيمان، ترجمة: د. محمد الحاج صالح الغزي، مجلة أقلام، ع9، 1983م.
- في جدوى المنهج التأريخي، قراءة في الأبجدية والمزالق: أ. بلولي فرحات، ضمن اليوم الدراسي حول المنهاج، جامعة الجزائر، منشورات مخبر الدراسات اللغوية، 2011م.
- في سبيل معجم تأريخي، محاولة في التأصيل: أ. د إسماعيل أحمد عمايرة، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج78، ج3، 2003.
- قضية الفصاحة في القاموس العربي التأريخي: د. عبدالعلي الودغيري – مجلة اللسان العربي، ع33، 1989م.
- كتاب محاضرات في علم اللغة العام لفرديناند دي سوسير وموقعه في آثار الدارسين: د. كمال محمد بشر، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج29، 1392هـ – 1972.
- ما أخذه العرب من اللغات الأخرى: د. مسعود بوبو، مجلة التراث العربي، دمشق، ع71، 72، السنة، 1418هـ – 1998م.
- المدرسة الخليلية الحديثة والدراسات اللسانية الحالية، عبدالرحمن الحاج صالح، ضمن ندوة تقدم اللسانيات في الأقطار العربية، الرباط ابريل 1987م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1991م.

- المشترك والدخيل من اللغات السامية في العربية (دراسة في الأصوات): د. عبدالوهاب محمد عبدالعالي، مجلة الساتل – ليبيا، ع2، 2007م.
- معرفة العلماء العرب القدماء باللغات السامية: د. عبدالوهاب محمد عبدالعالي، مجلة الساتل – ليبيا، ع2، 2006م.
- مفهوم البنية العميقة بين جومسكي والدرس النحوي العربي: مرتضى جواد باقر، مجلة اللسان العربي، ع34، 1990م.
- مفهوم اللغة في ضوء النظريات اللسانية الحديثة: د. محمد محمد الخربي، مجلة علوم اللغة – القاهرة، مج1، ع3، 2007م.
- مفهوم المورفيم في علم اللغة الحديث (دراسة نظرية ومحاولة تطبيقية في العربية): د. محمد عبدالوهاب شحاتة، مجلة علوم اللغة – القاهرة، مج1، ع1، 1998م.
- مناهج البحث اللغوي: د. عبدالقادر شاكر، حوليات التراث – جامعة مستغانم، الجزائر، ع9، 2009م.
- نحو عربي في القرن الثامن الميلادي (دراسة في منهج سيبويه في النحو): مايكل جي كارتر، ترجمة: عبدالمنعم آل ناصر، مجلة المورد، مج2، ع1، 1992 م.
- النظرية اللغوية عند فردينان دي سوسير: سعد العبدالله الصويان، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، المملكة العربية السعودية، مج3، ع2، 1422هـ – 2001.

– المصادر والمراجع الاجنبية

- The analysis of linguistic borrowing Language: Haugen.E 1950.
- Ahistory of Foreign Word in English: Mary.S. Serjeant son, London 1962.
- An in troduction to Functional grammar: Halliday. M.A.K, London 1994.
- An in troduction to systemic Function linguistic: su Zanne Eggins, Wew yourk 2004.
- Asemantic over view of Ango-Indian borrowing langustic areas and contact effect: Claudia Magaly, 2003.
- Borrowing: Jeanine Trefferis - Daller, Benjamins 2007.
- Categories of the theory of grammar: Halliday. M.A.K, London.
- Cohesion English longman: Halliday. M.A.K and Ruqaiya Hassan, London 1976.
- Diction aire De linguistique: Jean Du Bois, Larousse, paris, France 2002.
- English Loans in German and The borrowing of Meaning: Mary Leon, 2011.
- E ssaisde linguistque, Sous ladirection: Andre Martinet, Denoel, paris 1969.
- The Foreign vocabulary of the Quran: Arther Jeffery, OrientaL Institute, baroda 1938.
- General linguistics, An Introductory Survey: Robins, Longman, London 1970.
- HistoricaL linguistics an Intyoduction: G.Lyle Camplell Edinburgh University, press 1998.
- The impact of Yoruba on Arigida Boluma: jioshodi 2000.
- Intercultural Commanication Studies - borrowing over view: Beats.L.Hoffer, Trinty University 2002.
- Interoductory linguistics, Robert.A Hall., Delhi-India 1969.
- La linguistique, G uide ALphabetique, Sous landirection: Ander Martinet, DenoeL - paris 1969.
- Language: Leonard Bloom Field, London 1933.

- Language and its structre som fundament al linguistic Con cept, Bruce, New York 1984.
- Language and Society: Downes.w, London 1984.
- Language and Students -The History of linguistics in An Ency clopedia of Language: Law, vivien, London 1985.
- Language, An in troduction to the study of speech, Edward Sapir, New York 1921.
- Language borrowing Indices of Adaptility and Receptivity: Bates L.Hoffer 2005.
- Language Development: various, croom Helm and the open University, 1984.
- Language in contact: weinreich. u, Mouton, 1953.
- The Language Web of Bhutan: Namgye L.S, buhan: kmt publisher, 2003.
- Languistique et history des moure: Nyrop kristofer paris 1934.
- Le Language et les langues: Homburge, Paris 1951.
- Lexical borrowings Frowger man and English in to Serbian and Croation: Radmila.J. Gorup, Columbia University, 2000.
- Paper in Languistics, j.R. Firth, Oxford University London 1961.
- Phonological Adadpation of English Words Borrowed in to Punjabi: Rashid Mohmod, Faisal abad, Pakistan 2011.
- The Socioling usitics of borrowing- The impact of Yoruba on Arigida: Bolumaji oshodi, California 2012.
- Syntaxe generale collection, Martinet Andre, Published: Arman Colin, paris 1985.